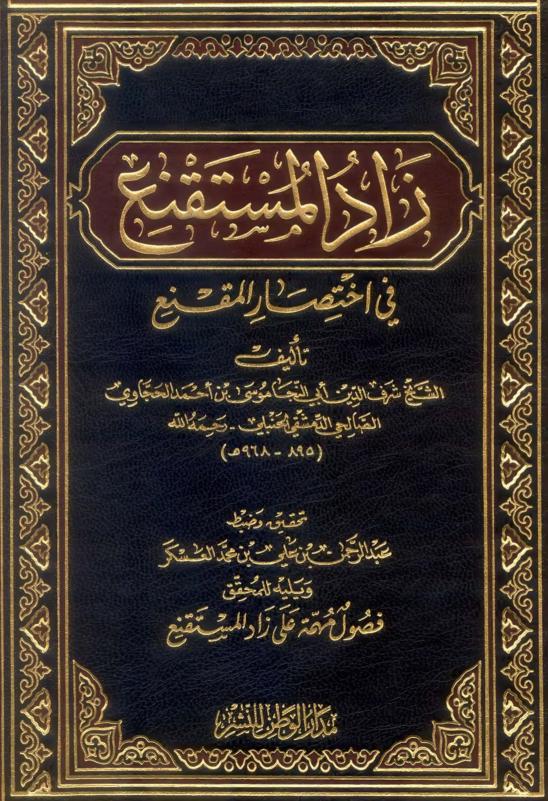
علبقة جَدِيْنَة عِلَمْ اللهِ عَلِينَة عَلِينَة عَلِينَة عَلِينَة عَلِينَة عَلِينَة عَلِينَة عَلِينَة



dtotetotetotetotetotetotetotet طَبْعَة جَدِيْلَة بِالْمِنْسَخ خَطِيّة فى اختص الالمقصيع الشيئة شرف الدّين أبياليّ كم مُوسَى بْن أَحْمَا الْحَجَّاوِيْ الصَّالِ وَالنِّهُ شَعِّةُ لَكُنْبِ السِّعَ الْعَلَى وَهُو مَاللَّهُ (OPL - LTPa) تحقاق وَضلط عَبُدُالرِّهُ وَمِنْ الْمُعْلِمِينَ عَبِدُ الْعُلْسَكُو وَبَيْلَيَّهُ المُحْقِقَ فَصُولُهُمُهِّةً عَلَى زَادِالْمُدِّبَ تَقْنِع فَرُالِ الْعَلِّرُ لِلْسَالِيَ

بِسْعِرِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي رفع منار الفقه في الدين وأعلى شأنه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، أما بعد:

فإن الله قدرزق كتاب: «زاد المستقنع في اختصار المقنع» لمؤلفه الشيخ موسى بن أحمد الحجاوي (٩٦٨هـ) قبولاً بين العلماء وطلبة العلم حتى تناولوه حفظًا وشرحًا وتعليقًا، فانتفع به الناس أزمانًا طويلة حتى ارتقى إلى مكانة سمت على نظائره من متون الفقه الحنبلي، ولعل من أسباب ذلك حسن نية مؤلفه وصلاح مقصده، ومع ذلك فلا نزال نسمع بين وقت وآخر من يتناول هذا المتن وغيره من متون العلم بالثلب؛ وما ذاك إلا لقلة بضاعتهم وعدم معرفتهم بأهمية هذه المتون في حفظ العلم وتسهيل تناوله.

وكنت قد أخرجت كتاب: «زاد المستقنع» في طبعة سابقة وكان القصد من إخراجها هو إبراز الزيادات التي زادها مؤلفه على الأصل المختصر منه «المقنع لابن قدامة (٢٦٠هـ)، ولقد حظي ذلك الإخراج ولله الحمد عند كثير ممن وصلهم من العلماء وطلبة العلم بعناية واهتمام مما كان دافعًا أن أعيد النظر في إخراج هذا الكتاب

إخراجًا جديدًا علميًّا محققًا قريبًا مما أراده مؤلفه، وذلك بالاعتماد على ما يتوفر من نسخ خطية معروضة على أصح ما خرج من طبعات هذا الكتاب، على أن تكون الزيادات بين قوسين، وبمحاذاتها في حاشية الصفحة رقم كل زيادة.

ولقد كان لخروج هذا الكتاب بهذه الصورة الحاضرة سببان: أما أولهما فهو منة الله السابغة ونعمته البالغة التي لا يستطيع العبد الوفاء بحقها، أما ثانيهما فهو ما لقيته من فضيلة شيخنا الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل من حثّ وإلحاح على إخراجها ثم قراءتها وتصحيحها، فهو من أمنَّ الناس عليَّ في هذه الدنيا بما لقيته منه من علم ونصح وتوجيه، ولا يزال لساني لهجًا بالدعاء له ما حييت فأسأل الله سبحانه أن يكافأه على حسن صنيعه وأن يزيده علمًا وعملاً وأن يمتع في عمره لنفع الإسلام والمسلمين (۱).

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

عبد الرحمن بن علي بن محمد العسكر آخريوم من عام ١٤٢٤هـ

⁽١) كما اطلع على هذا الكتاب بهذا الإخراج أصحاب الفضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، والشيخ صالح بن فوزان الفوزان، والشيخ عبد الكريم بن عبد الله الخضير، فاقروه وصحوا مواضع منه.

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذي خص أهل الفقه بمزيد الامتنان، وفضلهم على غيرهم في سائر الأزمان، وصلى الله وسلم على من أوتي جوامع الكلم، واختصر له الكلام اختصارًا، فخلا كلامه من الحشو ومن الزيادة والنقصان، وعلى آله وصحابته الذين وضحوا الفقه أعظم توضيح، وبينوه أفضل بيان، رضي الله عنهم وأرضاهم ومن تبعهم بإحسان، أما بعد:

فإن الله تعالى إذا أراد بالمرء خيرًا دله على طريق الفقه في الدين، كما جاء في الحديث: «من يردالله به خيرًا يفقهه في الدين».

والفقه في الدين من أعظم المنازل وأسماها وأعلاها، وأي علم أفضل من العلم الذي يعرف به المرء كيف يعبد ربه على أكمل وجه.

ولقد كنت أثناء قراءتي في الفقه على شيخنا العلامة: عبدالله بن عبد العزيز ابن عقيل فسح الله في مدته ، وكان ذلك في مستهل شهر الله المحرم عام: ١٤١٨ هـ، استوقفنا رعاه الله عندقول صاحب زاد المستقنع: «وربما حذفت منه مسائل نادرة الوقوع، وزدت ما على مثله يعتمد»، فقال: أما حذف المسائل الزائدة فهذا ظاهر لكن الزيادة على الأصل ملفتة للنظر وإني على طول قراءتي واقرائي لهذا المتن لم أجد ولم أسمع أن أحدًا قام باحصاء تلك الزيادات، لا من المتقدمين ولا من المتأخرين، ولعل الله أن ييسر لها بعض المشايخ أو طلبة العلم فيقوم المتأخرين، ولعل الله أن ييسر لها بعض المشايخ أو طلبة العلم فيقوم

بجمعها، فإن في ذلك فوائد كثيرة. انتهى كلامه حفظه الله.

عند ذلك رغبت أن أقوم بجمعها ثم عرضها على شيخنا، وذلك أن مثل هذا العمل يحتاج إلى فهم راسخ في الفقه، لأن عبارات الفقهاء دقيقة تحتاج إلى طول تأمل، فاستعنت الله سبحانه ثم قمت بعرض الزاد على المقنع أربع مرات، أستخرج خلال كل قراءة ما أجده من المسائل التي زادها مؤلف الزاد، وإنما كررت هذا العمل أكثر من مرة زيادة في التأكد والاطمئنان.

هذا وقد خرجت من هذا العمل بعدة فوائد:

الفائدة الأولى: أن الحجاوي لم يلتزم بترتيب الموفق في المقنع في سرد المسائل؛ بل تجده يذكر بعض المسائل في غير الباب الذي ذكرها فيه الموفق، أو يكون الموفق ذكرها في أول الباب ويضعها الحجاوي في آخره، ولقد اجتمع لي من هذا النوع عدد من المسائل، فجمعتها في فصل مستقل في آخر الكتاب، وبينت موضعها من الكتابين.

الفائدة الثانية: أنه نظرًا لأن بعض مسائل الفقه قد تدخل في أكثر من باب؛ لأجل هذا فقد تكررت بعض المسائل في أكثر من موضع، وقد أحببت أن أجمع المسائل التي كررها الحجاوي ولم يكررها الموفق حتى يستفيد منها المطلع في الكتابين، فخصصت لها فصلاً آخر في آخر الكتاب.

الفائدة الثالثة: أن الحجاوي ربما خالف الموفق في اختياراته،

فيختار هذا الجواز _ مثلاً _ وهذا يختار الحرمة ، وأعني بذلك إذا لم يشر الموفق إلى هذا الرأي على أنه رواية في المذهب ، ولقد تحصل لي من ذلك عدة مسائل رأيت أن أفردها بفصل في آخر الكتاب بينت فيه من وافق الصواب في المذهب منهما .

ثم رأيت اتمامًا للفائدة أن أضع فصلاً خاصًا بالمسائل التي جمعها الشيخ علي الهندي رحمه الله وهي ما خالف الحجاوي فيه المشهور من المذهب عند المتأخرين، وقد جعل الشيخ: علي هذه المسائل في مقدمة طبعته لكتاب زاد المستقنع، وقد أوصلها إلى اثنتين وثلاثين مسألة وقد زدتها ثلاث مسائل لتصبح خمساً وثلاثين مسألة.

وإني لأسأل الله سبحانه أن ينفعنا بهذا العمل، وأن يكتبه في ميزان حسناتنا، وأن يثيب عليه شيخنا؛ إذهو الآمربه، وقد جاء في الحديث: «الدال على الخير كفاعله» إنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

عبد الرحمن بن علي بن محمد العسكر في : ۲۸/۲/۲۸ هـ

النسخ الخطية ومنهج التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخ مخطوطة وكتب مطبوعة، أما المخطوطة فقد بحثت في النسخ المخطوطة للكتاب فوجدتها كثيرة جدًّا خصوصًا المتأخرة منها وغالبها نجدية ورأيت أن انتقى منها أربع نسخ هى:

ا _ نسخة خطية نقلت وقوبلت على نسخة نقلت من خط المؤلف وكاتبها هو: نور الدين بن محمد الفّصِّي البعلي مسكنًا الحنبلي مذهبًا القادري مسلكًا، وانتهى من نسخها يوم الثلاثاء أو اسط شهر جماد الآخر سنة ألف للهجرة، وجاءت في (٦٨) ورقة.

ومن أهم ما يميز هذه النسخة أنها أقدم نسخة وجدت لهذا الكتاب، وقرب عهدها من المؤلف ومن تأليف الكتاب، وكونها مقابلة على نسخة نقلت من خط المؤلف، ولذلك جعلت هذه النسخة أصلاً يعتمد عليه كما سيأتي وأشرت إليها بـ (أ).

وقد أخطأ بعض الباحثين حيث ظن أن هذه النسخة نقلت من خط المؤلف والصحيح ما ذكرناه .

وعلى هذه النسخة تملكات لبعض الحنابلة كتبت في آخر النسخة، منها: ملكه بالشراء الشرعي الفقير الحقير راجي عفو ربه العلي حسن النابلسي الحنبلي (١٦٠هـ)، ومنها تملك ل... (١)

⁽١) كلمات مضروب عليها.

ابن عبد . . . النابلسي الحنبلي عفي عنه سنة (١٣٧ هـ) ومنها تملك باسم: الفقير مصطفى بن سلامة السفاريني الحنبلي النابلسي سنة (١٣٩ هـ).

وتملك على غلاف الكتاب نصه: الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، ملكه من فضل ربه الكريم الوافي محمد بن عمر الحاج عمر الدماني مسكنا البتواني كنية محمد بن عمر بن الشيخ زين بن محمد بن زين بن محمد الغزال سنة اثنتين وخمسون (هكذا) ومائة وألف في آخر جمعة ذي الحجة.

وهذه النسخة مودعة في مكتبة يهودا في أمريكا ومصورتها مودعة في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض برقم: (٨١٣)، وقد حصلت عليها عن طريق الشيخ: سلطان العيد وفقه الله.

٢ ـ نسخة خطية كتبت بخط محمد بن حمد بن نصر الله كتبها لأخيه في الله إبراهيم بن محمد العتيقي غفر الله له في يوم السبت من شهر رجب الفردسنة (٩٤١هـ) وهي ضمن مجموع تبدأ من ص (٣٦) و تنتهى بصفحة (٨٨) في (٥٣) و رقة .

ومن أهم ما يميز هذا النسخة أنها نسخة كاملة عليها تصحيحات كثيرة تناولها أحد العلماء بالتصحيح ولعله مالكها الأخير وهو الشيخ سليمان بن حمدان رحمه الله .

وعلى هذه النسخة تملكات منها: تملك إبراهيم بن محمد بن

عبدالعزيزبن . . . (١).

وهذه النسخة مودعة بمكتبة الشيخ سليمان بن حمدان رحمه الله، وهي ضمن المكتبات الخاصة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وهي تحمل رقم (٢٢٣٠) وأشرت إليها بـ (ب).

٣- نسخة خطية كتبت بخط سليمان بن عبد الرحمن العمري في ٢٠ شعبان ١٣٣٩ هـ وهـي منقـ ولـة مـن نسخـة بخـط الشيـخ عبـدالله أبابطين رحمه الله ، وهـي في (٨٦) ورقة .

وهذه النسخة رغم تأخرها إلا أنها تمتاز بكونها مقابلة على نسخ أخرى، وأنها منقولة من نسخة الشيخ عبد الله وهو صاحب عناية بهذا الكتاب، وأنها بخط الشيخ سليمان العمري وهو صاحب عناية بهذا الكتاب ولعل هذه النسخة لم تلق عناية لذلك سقط منها بعض الأوراق القليلة إضافة إلى عدم ترتيب أوراقها.

وأصل هذه النسخة موجود في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٣٠٣)، ومنها أخذت المصورة، وأشرت إليها بـ(ج).

٤- نسخة خطية كتبت بخط محمد بن حمادا بن يحيا بن سيف بن محمد بن ماجد المطرفي انتهى من كتابتها نهار الخميس سابع عشر جمادى الأولى من شهور سنة ١٠٢١هـ، وهذه النسخة رغم تقدمها إلا أنها خلت من المراجعة والتصحيحات والتملكات سوى تملك متأخر سنة

⁽١) كلمة غير واضحة.

١٣٤٣ هـ وقد ضرب على اسم المالك.

وبعد مقابلة هذه النسخة بالكتاب اتضح أنها نقلت من نفس النسخة التي نقلت منها النسخة (أ) غير أنها لم تراجع ولم تقابل على نسخ أخرى مما جعل فيها كثيرا من السقط والتصحيف في مواضع كثيرة يدل على ذلك أن هناك سقطا في النسخة (أ) مقداره ثلاثة أبواب في كتاب الفرائض استدركت على الهامس في النسخة (أ) ولم تستدرك في هذه النسخة ونظرا لكثرة ما ورد في هذه النسخة من سقط كلمة أو كلمتين وتصل إلى سطر أحيانا رأيت الاكتفاء بالنسخة السابقة (أ) لمماثلة هذه لها في غالب الفروقات.

وهذه النسخة موجودة في مكتبة الأمير سلمان بن عبد العزيز في جامعة الملك سعود بالرياض برقم: (٥٨٨٧)، وقد كان لحسن معاملة أمين قسم المخطوطات فيها الأستاذ صالح الحجي دور في تعجيل الحصول على هذه النسخة.

أما الكتب المطبوعة فبيانها كما يلي:

المطبوع من كتاب (زاد المستقنع في اختصار المقنع) وقد استعرضت المطبوع فوجدت أن أفضله طبعتان، أولاهما: الطبعة التي صححها وعلق عليها الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع رحمه الله (١٣٨٥هـ) وطبعتها مكتبة الثقافة بمكة المكرمة عدة طبعات، ومما يميز هذه النسخة أن الشيخ ابن مانع رحمه الله اعتمد فيها على عدة نسخ خطية كما ظهر ذلك من خلال ما ذكره من فروقات بين

النسخ، وإتمامًا للفائدة فقد ذكرت تلك الفروق التي ذكرها رحمه الله في هذا الإخراج.

ثانيهما: الطبعة التي صححها وضطبها بالشكل الشيخ: علي الهندي رحمه الله وطبعتها مكتبة النهضة بمكة المكرمة عدة طبعات، ولعل مما يميز هذه النسخة ضبطها بالشكل وما أضافته تلك الحواشي اللطيفة التي كتبها الشيخ على رحمه الله.

وإن كانت هاتان الطبعتان لم تخلو من أخطاء مطبعية ، إلا أنهما أفضل من غيرهما .

٢ ـ كتاب (الروض المربع في شرح زاد المستقنع) لمؤلفه الشيخ منصور بن يونس البهوتي رحمه الله (٥١١هـ) وإنما رأيت الاعتماد على هذا الكتاب عند تحقيق المتن المشروح لسببين:

أولهما: جلالة مؤلف الروض ورفعة مكانته لدى الحنابلة وقرب عهده من المؤلف وكون هذا الشرح هو المعتبر عند كل من أراد فهم الزاد.

ثانيهما: أن المؤلف البهوتي رحمه الله اعتمد عند شرحه للزاد على عدة نسخ خطية منها نسخة بخط المؤلف، لذلك كان لزامًا أن ينظر في الروض من هذا الجانب، وقد أشار إلى اختلاف النسخ في مواضع من كتابه منها:

_قوله في باب الفدية عند قوله: (وإن طاوعته زوجته لزمها) قال

البهوتي: (وفي نسخة: لزماها).

_ وقوله في أول باب الصلح (إن لم يكن شرطاه) قال البهوتي: (وفي بعض النسخ: إن لم يكن شرطًا).

_ وقوله في باب الشجاج: (وفي الموضحة وهي ما توضح اللحم) قال البهوتي: (هكذا في خطه والصواب العظم).

٣_كتاب (المقنع في الفقه) لابن قدامة رحمه الله (٦٢٠هـ) وهو الأصل الذي اختصره الحجاوي في هذا الكتاب الذي نحن بصدده، وإنما رأيت الاعتماد على هذا الكتاب للترجيح في بعض المواضع التي ظهر فيها تعارض بين النسخ المخطوطة والمطبوع أو بينها وبين ما ورد في الروض المربع.

منهج التحقيق:

۱ جعلت النسخة (أ) أصلا اعتمد عليه ولا أخرج عنه إلا حال
 وجود سقط فيها أو عند وجود تعارض بينها وبين النسخ الأخرى
 يكون الترجيح من نسخة أخرى.

٢ ـ ذكرت جميع الفروقات بين النسخ ما عدا ما لا فائدة من ذكره
 كخطأ الناسخ الإملائي وما أشبه ذلك .

٣ _ ضبطت جميع المتن بالشكل وعلامات الترقيم وحاولت فصل المسائل الفقهية بعضها عن بعض بقدر لا يجعل الكلام مبتورًا أو فاسد المعنى.

ترجمة مؤلف الكتاب

هو موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن أحمد بن عيسى بن سالم شرف الدين أبو النجا الحجاوي المقدسي ثم الصالحي.

ولد سنة (٨٩٥هـ) في قرية حَجَّة من قرى نابلس، ونشأ بها وقرأ القرآن ومقدمات الفنون، ثم أقبل على الفقه إقبالاً كبيرًا، ثم ارتحل إلى دمشق فسكن في مدرسة أبي عمر رحمه الله.

قرأ على علماء عصره حتى فاق في الفقه على الكثيرين، فمن مشايخه: العلامة الشويكي قرأ عليه في الفقه حتى تمكن تمكنًا تامًّا، والشيخ: عمر بن مفلح والشيخ: كمال الدين الحسيني وغيرهم.

انفرد رحمه الله في عصره بتحقيق مذهب الإمام أحمد حتى صار إليه المرجع فيه، قال عنه ابن العماد في الشذرات: «هو الشيخ الإمام العلامة مفتي الحنابلة بدمشق وشيخ الإسلام فيها، كان إمامًا بارعًا محدثًا فقيهًا أصوليًّا ورعًا»، كما أثنى عليه الغزي في النعت الأكمل، وللحجاوي نظم جيد.

تخرج على يدي الشيخ الحجاوي مجموعة من الطلبة منهم ولده يحيى وشهاب الدين الوفائي وإبراهيم الأحدب الصالحي، كما ارتحل إليه من نجد مجموعة درسوا عليه منهم: أحمد بن مشرف وزامل بن سلطان وعثمان بن أبي حميدان ومحمد بن أبي حميدان.

ألف الحجاوي مؤلفات كان لها مكانة سامقة بين الحنابلة أهمها: كتاب الإقناع في الفقه، قال عنه في الشذرات: «جرد فيه الصحيح من المذهب لميؤلف مثله في تحرير النقول وكثرة المسائل»، ومنها: اختصاره للمقنع الذي سمي: زاد المسقتنع في اختصار المقنع وجازة لفظه، وله كتب أخرى منها حاشية التنقيح ومنظومة في الآداب وشرح لها.

توفي رحمه الله يوم الخميس ثاني عشر ربيع الأول عام (٩٦٨هـ) رحمه الله رحمة واسعة وعفى عنه ونفع بعلمه الإسلام والمسلمين.

انظر في ترجمته: الشذرات: ٨/ ٣٢٨، النعت الأكمل: ١٢٤، السحب الوابلة: ٣/ ١٦٤، مع ما كتبه محقق السحب د/ ابن عثيمين عن المترجم له فإنه مهم، الأعلام ٧/ ٣٢٠، وغيرها كثير.

نسبة الكتاب لمؤلفه والتحقق من اسمه

شهرة هذا الكتاب لا تدع مجالا للشك في أنه من مؤلفات الشيخ موسى الحجاوي رحمه الله، لكن الأمر الذي يحتاج إلى بحث هو اسمه الذي اشتهر به وهو (زاد المستقنع في اختصار المقنع) فقد بحثت طويلا في هذا الاسم وهل سماه به المؤلف أم جاءت هذه التسمية بعده ، والذي وجدته أن الكتاب كان يسمى (مختصر المقنع) ولم ترد عليه هذه التسمية (زاد المسقتنع في اختصار المقنع) إلا بعد مرور مدة على تأليفه، فالمؤلف قال في مقدمته للكتاب: (وبعد: فهذا مختصر في الفقه من مقنع الإمام الموفق)، ولعل هذا الكتاب من آخر مؤلفات الحجاوي لأنه انتهى منه سنة ست وستين وتسعمائة - أي قبل وفاته بسنتين - ولذلك لم أجده ضمن مؤلفاته التي ذكرها في بعض إجازاته لبعض طلابه لتقدم كتابة هذه الإجازات - ومنها ما في آخر كتاب الفواكه العديدة - ، أما النسخ الخطية للكتاب فأقدم نسخة وجدت له - حسب علمي - كتبت عام ألف للهجرة، وقد نصت على تسميته باسم (زاد المستقنع في اختصار المقنع) لكن ورقة العنوان والورقة الأولى من النسخة سقطت ثم كتبت حديثا بخط مغاير.

وأول من وجدته سماه بهذا الاسم (زاد المستقنع في اختصار المقنع) هو ابن العماد (۱۰۸۹هـ) في شذرات الذهب (۸/ ٣٢٧) عند ذكره لمؤلفات الحجاوي، ثم اختلفت التسميات لهذا الكتاب بعد ابن العماد فبعضهم يذكره بهذا الاسم وبعضهم بالاسم الاخر، وكذلك الحال

بالنسبة للنسخ الخطية للكتاب.

وهذا بيان بكل من وجدته ذكر هذا الكتاب، فقد ذكره باسم (مختصر المقنع)كل من:

- البهوتي (١٠٥١هـ) في مقدمته لشرحه المسمى: (الروض المربع) فقال: (وبعد: فهذا شرح لطيف على مختصر المقنع للشيخ الإمام... البخ).
- وذكره البهوتي أيضا في شرح المنتهى (٣/ ٦١١) باسم (مختصر المقنع).
- وذكره بهذا الاسم أيضا في ثلاثة مواضع من كتابه: كشاف القناع عن الإقناع هي: (١/ ٢٦٣ و ١/ ٣٦٦).
- والشيخ محمد بن أحمد بن إسماعيل (١٠٥٩ هـ) باسم (مختصر الشيخ موسى) انظر الفواكه العديدة لابن منقور (٢/ ٢١٦).
- وابن سعدي (١٣٧٦هـ) في مقدمة المختارات الجلية عند ذكر شرحه.
 - والبليهي (٦٠٠٦ هـ) في مقدمة السلسبيل.
 - وذكره باسم (زاد المستقنع في اختصار المقنع) كل من:
- ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩ هـ) في شذرات الذهب كما سبق - .
- والمحبي (١١١١هـ) في خلاصة الأثر (٢٦/٤) عندترجمته للشيخ منصور البهوتي وذكر مؤلفاته فقال: شرح زاد المستقنع.

- والسفاريني (١١٨٨ هـ) عند ترجمته للبهوتي (١) فقال: وشرح زادالمستقنع، وهو أحسن شروحه.
- والغزي (١٢٠٧) في النعت الأكمل عند ترجمته للشيخ منصور البهوتي فقد ذكر كلام ابن العماد وذكره لمؤلفات البهوتي فذكر منها: وشرح زاد المستقنع.
- والزبيري (١٢٢٥هـ) في ذيله على معجم الكتب (٩٥) فقال: واختصر المقنع الشيخ شرف الدين أبو النجا الحجاوي (٩٦٧هـ) بكتابه «زاد المستقنع».
- وابن حميد (١٣٤٦هـ) في الدر المنضد (٥٥) باسم: الزاد، ثم ذكر اسم الشرح في ترجمة الشارح فقال: شرح الزاد.
- والحجوي الثعالبي الفاسي (١٣٧٦ هـ) في الفكر السامي (٤/ ٣٧٠) أثناء ترجمته للبهوتي باسم: زاد المستقنع.
- ومحمد جميل الشطي (١٣٧٩ هـ) في مختصر طبقات الحنابلة (١١٥ - ١١٦) عندذكره لشرحه في ترجمة الشيخ منصور البهوتي باسم: شرح زاد المستقنع.

⁽۱) وكلام السفاريني هذا ضمن تراجمه لبعض أصحاب الإمام أحمد، كما أشار إلى ذلك في الطبعة الشامية للروض عام (۱۳۰۵هـ) فقد ذكر طابع الكتاب هذه الترجمة ونسب بعدها إلى السفاريني قوله: لخصت هذه الكلمات من ترجمة في تراجم متأخري الأصحاب التي جمعتها . أ. هـ، وقد نسب هذه التراجم إلى السفاريني ابن سلوم ونقلها عنه ابن حميد في السحب (۲/ ۸٤٠) في ترجمة السفاريني، ولم يشر إلى هذه التراجم كثير ممن كتبوا عن المؤلفات في تراجم الأصحاب الحنابلة .

- وعمر كحالة (٨٠٤هـ) في معجم المؤلفين (٣١/ ٣٥) باسم: زاد المستقنع في اختصار المقنع.
- -وابن عثيمين (١٤١٠) في كتابه تسهيل السابلة (٣/ ١٥٢٤) ونقل كلام الشذرات وابن بشر.
- وبكر أبو زيد في المدخل (٢/ ٧٧٠ ٧٧٧) باسم: زاد المستقنع في اختصار المقنع.

وذكره بالاسمين كليهما كل من:

- الرحيباني (١٢٤٣هـ) في مطالب أولي النهى (١/ ٢٠) سماه باسم: (زاد المستقنع) حين ترجم للحجاوي في أول الكتاب، ثم ذكره مرة أخرى (١/ ٤٠١) باسم (مختصر المقنع).
- وابن بشر (١٢٩٠هـ) في عنوان المجد: (السوابق ٤٣، ٧٢) في ترجمة الحجاوي سماه: (زاد المستقنع مختصر المقنع)، ثم في ترجمته للبهوتي قال: (شرح مختصر المقنع).
- وابن حميد (١٢٩٥هـ) في السحب الوابلة ذكره باسم (مختصر المقنع) في سبعة مواضع ضمن محفوظات بعض من ترجم لهم: (١/ ١٧١ / ٢٤٥ و ٦٦٩ و ١١٣٥ و ١١٣٥)، ثـم ذكره في ترجمة منصور البهوتي (٣/ ١١٣٢) فقال: ومن مؤلفاته... وشرح على زاد المسقتنع للحجاوي.
- وذكره بالاسمين أيضا الزركلي (١٣٩٦هـ) في كتابه الأعلام (٣٢٠ /٧) فقد ذكره في مؤلفات الحجاوي مرة باسم: (زاد المستقنع في

اختصار المقنع) وأشار عليه بأنه مطبوع ثم ذكره مرة أخرى باسم: (مختصر المقنع) وأشار عليه بأنه مخطوط، وهذا وهم منه رحمه الله لأن الكتاب واحد، ولعل اختلاف الأسماء على النسخ الخطية حمله على هذا الوهم.

وبمثل هذا الخلاف في اسم المختصر اختلفت تسمية العلماء لشرح الشيخ منصور البهوتي له، وقد فصلته في غير هذا الموضع.

مقدمة التحقيق ٢١

مقارنات بين المخطوطات والمطبوع من الكتاب

من خلال المقارنة بين المطبوع من هذا الكتاب والمخطوط ظهرت هناك بعض المسائل التي تحرفت في المطبوع فتغيرت معها صورة المسألة وسأذكر هنا نماذج منها ليعلم القارىء ما امتاز به هذا الإخراج:

ا ـ قال المؤلف في باب دخول مكة من كتاب المناسك: «ومن ترك شيئًا من الطواف أو لم ينوه أو نسكه أو طاف على الشاذروان أو جدار الحجر أو عريانًا أو نجسًا لم يصح» تصحفت في المطبوع وكذلك عند البهوتي في الروض بلفط (نسكه) والصواب: (نكسه) كما هو موجود في كل النسخ وهو الموافق للفظ المقنع وهو أليق بالمعنى.

Y ـ قال المؤلف في باب اللقيط: «وإن أقر رجل أو امرأة ذات زوج مسلم أو كافر أنه ولده لحق به ولو بعد موت اللقيط» هكذا ورد في المطبوع وعليها شرح البهوتي في الروض وورد في النسخ زيادة حرف (أو) لتكون العبارة كما يلي: (وإن أقر رجل أو امرأة أو ذات زوج مسلم أو كافر أنه ولده لحق به ولو بعد موت اللقيط) وزيادة هذا الحرف موافقة لما ذكر في المقنع كما أنها تزيد قيدًا جديدًا في المسألة.

٣ ـ قال المؤلف في آخر باب الموصى إليه (ومن مات بمكان لا

حاكم فيه ولا وصي جاز لبعض من حضره من المسلمين تولي تركته وعمل الأصلح حينئذ فيها من بيع وغيره)، هكذا وردت المسألة في المطبوع وكذلك في الشرح، أما في النسخ فوردت المسألة بعبارة أخرى وهي: (ومن مات بمكان لاحاكم فيه ولا وصي حاز من حضره من المسلمين تركته وعمل الأصلح حينئذ من بيع وغيره) وبهذا اللفظ وردت المسألة في طبعة الشيخ على بن هندي - السالفة - كما وردت بهذا اللفظ في شرح الشيخ صالح البليهي رحمه الله على زاد المستقنع الذي سماه: (السلسبيل في معرفة الدليل) كما أن الحجاوي نفسه ذكرها بهذا اللفظ في الإقناع (٣/ ١٧٩)، كما ذكرها ابن مفلح في المبدع (٢/ ١١٠).

٤ ـ قال المؤلف في باب المحرمات في النكاح: «فإن بانت النوجة أو ماتت بعد الخلوة أبحن»، هكذا وردت المسألة في المطبوع وفي الشرح أيضًا، أما الموجود في النسخ الخطية فهو بلفظ «فإن بانت الزوجة أو ماتت قبل الخلوة أبحن» ولعل هذا اللفظ هو الصواب لموافقته ما ورد في المقنع.

النص المحقق



كتاب الطَّهَارَةِ

(وَهِيَ: ارْتِفَاعُ الْحَدَثِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، وَزَوَالُ الْخَبَثِ).

الْمِيَاهُ ثَلَاثَةٌ: طَهُورٌ (لاَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ ولاَ يُزِيلُ النَّجَسَ الطَّارِئَ غَيْرُهُ)، وَهُوَ الْبَاقِي عَلَى خِلْقَتِهِ.

فَإِنْ تَغَيَّرَ بِغَيْرِ مُمَازِجٍ كَقِطَعِ كَافُورٍ وَدُهْنٍ، أَوْ بِمِلْحٍ مَائِيٍّ أَوْ سُخِّنَ بِنَجِسٍ كُرِهَ.

وَإِنْ تَغَيَّر بِمُكْثِهِ أَوْ بِمَا يَشُقُّ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ مِنْ نَابِتٍ فِيهِ أَو وَرَقِ (١) شَجَرٍ أَوْ بِمُاوَرة مَيْتَةٍ أَوْ سُخِّنَ بِالشَّمْسِ أَوْ بِطَاهِرٍ لَمْ يُكْرَهُ.

وَّإِنِ اَسْتُعْمِلَ فِي طَهَارَةٍ مُسْتَحَبَّةٍ كَتَجْدِيدِ وُضُوءٍ وَغُسْلِ جُمُعَةٍ (وَغَسْلَةٍ ثَانِيَةٍ وَثَالِثَةٍ) كُرة.

وَإِنْ بَلَغَ قُلَّتَيْنِ - وَهُو الْكَثِيرُ وَهُمَا: خَمْسُمِاتَةِ رَطْلٍ عِرَاقِيٍّ تَقْرِيبًا - فَخَالَطَهُ فَخَالَطَةُ نَجَاسَةٌ غَيْرُهُ، أَوْ خَالَطَهُ الْمَائِعَةِ فَلَمْ تُغَيِّرُهُ، أَوْ خَالَطَهُ الْبَوْلُ أَوِ الْعَذِرَةُ وَيَشُقُّ بَزْحُهُ (كَمَصَانِع طَرِيقِ مَكَّةً) فَطَهُورٌ.

وَلاَ يَرْفَعُ (حَدَثَ) رَجُلٍ طَهُورٌ (يَسِيرٌ) خَلَتْ بِهِ امْرَأَةٌ لِطَهَارَةٍ (كَامِلَةٍ عَنْ حَدَثٍ).

وَإِنْ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ (٢) أَوْ رِيحُهُ بِطَبْخِ أَوْ سَاقِطٍ فِيهِ أَوْ رُفِعَ بِقَلِيلِهِ

٤

۷_٦_٥

⁽۱) في ام او «ب»: (وورق شجر).

⁽٢) في «ب»: (وإن تغير لونه أو طعمه).

حَدَثٌ، أَوْغُمِسَ فِيهِ يَدُ قَائِمٍ مِنْ نَوْمِ لَيْلِ (نَاقِضٍ لِوُضُوءٍ)، أَوْ كَانَ آخِرَ ، مَ غَسْلَةٍ زَالَتِ النَّجَاسَةُ بِهَا فَطَاهِرٌ.

وَالنَّجَسُ: مَا تَغَيَّرُ بِنَجَاسَةٍ، أَوْ لاَقَاهَا وَهُوَ يَسِيرٌ، أَوِ انْفَصَلَ عَنْ مَحَلِّ نَجَاسَةٍ قَبْلَ زَوَالِهَا.

فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الْمَاءِ النَّجِسِ طَهُورٌ كَثِيرٌ (غَيْرُ تُرَابٍ وَنَحْوِهِ)، أَوْ ١٠ زَالَ تَغَيُّرُ النَّجِسِ الْكَثِيرِ بِنَفْسِهِ أَوْ نُزِحَ مِنْهُ فَبَقِيَ بَعْدَهُ كَثِيرٌ (غَيْرُ مُتَغَيِّرٍ) ١٠ طَهُرَ.

وَإِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ مَاءٍ (أَوْ غَيْرِهِ) أَوْ طَهَارِ يِهِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ.

وَإِنِ اشْتَبَهَ طَهُورُ بِنَجِس (حَرُمَ اسْتِعْمَ اللهُمَا) وَلَمْ يَتَحَرَّ، وَلاَ مَا يُشْتَرَطُ لِلتَّيَمُّمِ إِرَاقَتُهُمَا وَلاَ خُلْطُهُمَا، وَإِنِ اشْتَبَهَ بِطَاهِرٍ تَوَضَّاً مِنْهُمَا فُشْتَرَطُ لِلتَّيَمُّمِ إِرَاقَتُهُمَا وَلاَ خُلْطُهُمَا، وَإِنِ اشْتَبَهَ بِطَاهِرٍ تَوَضَّا مِنْهُمَا (وُضُوءًا وَاحِدًا: مِنْ هَذَا غُرْفَةٌ وَمِنْ هَذَا غُرْفَةٌ)، وَصَلَّى صَلاَةً اللهُ

ُ وَإِنِ اشْتَبَهَتْ ثِيَابٌ طَاهِرَةٌ بِنَجِسَةٍ (أَوْ بِمُحَرَّمَةٍ) صَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ مَا المُسَادَة ب صَلَاةً بِعَدَدِ النَّجِسِ (١) وَزادَ صَلَاةً .

بابالأنية

كُلُّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ - وَلَوْ ثَمِينًا - يُبَاحُ اتِّخَاذُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ ؟ إِلاَّ آنِيَةَ ذَهَبٍ وَفَضَةٍ وَمُضَبَّبًا بِهِمَا ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ اتِّخَاذُهَا وَاسْتِعْمَالُهَا وَلَوْ عَلَى أُنْثَى ، وَتَكْرَهُ وَتَصِحُّ الطَّهَارَةُ مِنْ إِلَّا ضَبَّةً يَسِيرَةً مِنْ فِضَّةٍ (لِحَاجَةٍ) ، وَتُكْرَهُ وَتَكُرهُ

 ⁽١) في (م) زيادة: (أو المحرم)، وليست في جميع النسخ.

مُبَاشَرَتُهَا (لِغَيْرِ حَاجَةٍ).

وَتُبَاحُ آنِيَةُ الْكُفَّارِ - وَلَوْ لَمْ تَحِلَّ ذَبَائِحُهُمْ - وَثِيَابُهُمْ إِنْ جُهِلَ حَالُهَا. وَلاَ يَطْهُرُ جِلْدُ مَيْتَةٍ بِدِبَاغٍ، وَيُبَاحُ اسْتِعْمَالُهُ بَعْدَ الدَّبْغِ فِي يَابِسٍ مِنْ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ فِي الْحَيَاةِ، وَلَبَنُهَا وَكُلُّ أَجْزَائِهَا نَجِسَةٌ غَيْرُ شَعْرٍ وَنَحْوِهِ، (وَمَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُو كَمَيْتَتِهِ).

بابالاستنجاء

يُسْتَحَبُّ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ قَوْلُ: بِاسْمِ اللهِ أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْخُبُثِ وَالْخَبَائِثِ، وَعِنْدَ الْخُرُوجِ مِنْهُ: غُفْرَانَكَ، الْحَمْدُ للهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِي الْخُرَوجِ مِنْهُ: غُفْرَانَكَ، الْحَمْدُ للهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِي اللَّذَى وَعَافَانِي، وَتَقْدِيمُ رِجْلِهِ الْيُسْرَى دُخُولاً وَيُمْنَى (١) خُرُوجًا، عَكْسَ مَسْجِدٍ وَنعْلِ، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى رِجْلِهِ اليُسْرَى، وَبُعْدُهُ (٢) فِي فَضَاءِ، وَاسْتِتَارُهُ، وَارْتِيَادُهُ لِبَوْلِهِ مَكَانًا رِخُوا، وَمَسْحُهُ (٣) بِيدِهِ الْيُسْرَى إِذَا فَرَغَ مِنْ وَاسْتِتَارُهُ، وَارْتِيَادُهُ لِبَوْلِهِ مَكَانًا رِخُوا، وَمَسْحُهُ (٣) بِيدِهِ الْيُسْرَى إِذَا فَرَغَ مِنْ بَوْلِهِ مِنْ أَصْلِ ذَكَرِهِ إِلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا، وَنَتْرُهُ ثَلَاثًا، وَتَحَوُّلُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ لِيَسْتَسْجَى (٤) (إِنْ خَافَ تَلَوَّنَّا).

وَيُكْرَهُ دُخُولُهُ بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللهِ تَعَالَى إِلاَّ لِحَاجَةٍ ، وَرَفْعُ ثَوْبِهِ قَبْلَ دُنُوِّهِ مِنَ الأَرْضِ، وَكَلَامُهُ فِيهِ، وَبَوْلُهُ فِي شَقِّ وَنَحْوِهِ، وَمَسُّ فَرْجِهِ بِيَمِينِهِ، وَاسْتِنْجَاؤُهُ وَاسْتِجْمَارُهُ بِهَا، وَاسْتِقْبَالُ النَّيِّرَيْنِ.

. .

⁽١) في (م): (واليمني).

⁽۲) في (م): (وبعد).

⁽٣) في (ج۱: (ومسح ذكره).

⁽٤) في الشرح زيادة: (في غيره)، وليست في النسخ، ولعلها من كلام الشارح.

وَيَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا فِي غَيْرِ بُنْيَانٍ (١١)، وَلُبْتُهُ فَوْقَ (٢) حَاجَتِهِ، وَبَوْلُهُ فِي طَرِيقٍ وَظِلِّ نَافِع وَتَحْتَ شَجَرَةٍ عَلَيْهَا ثَمَرَةٌ.

وَيَسْتَجْمِرُ^(٣) ثُمَّ يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ، وَيُجْزِئُهُ الإِسْتِجْمَارُ إِنْ لَمْ يَعْدُ الْخَارِجُ مَوْضِعَ الْعَادَةِ.

وَيُشْتَرَطُ لَاسْتِجْمَارِ (١) بِأَحْجَارٍ وَنَحْوِهَا: أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا (٥) مُنْقِيًا غَيْرَ عَظْم وَرَوْثٍ وَطَعَام وَمُحْتَرَم وَمُتَّصِلٍ بِحَيَوَانٍ.

وَيُشْتَرَطُ: ثَلَاثُ مَسَّحَاتٍ مُنَّقِيَةٍ فَأَكْثَرُ، وَلَوْ بِحَجَرٍ ذِي شُعَبٍ. وَيُشْتَرَطُ: ثَلَاثُ مَسَّحَاتٍ مُنَّقِيَةٍ فَأَكْثَرُ، وَلَوْ بِحَجَرٍ ذِي شُعَبٍ. وَيُسَنُّ قَطْعُهُ عَلَى وِتْرِ.

وَيَجِبُ الْاسْتِنْجَاءُ لِكُلِّ خَارِجٍ إِلاَّ الرِّيحَ ، وَلاَ يَصِحُّ قَبْلَهُ وُضُوءٌ وَلاَّ يَصِحُ قَبْلَهُ وُضُوءٌ وَلاَّ يَكُمُ مُّ .

بَابُ السِّوَاكِ وَسُنَنِ الْوُضُوءِ

التَّسَوُّكُ بِعُودِ لَيِّنِ، مُنْقِ، غَيْرِ مُضِرِّ، لاَ يَتَفَتَّتُ - لاَ بِإِصْبَعِ وَخِرْقَةٍ - مَسْنُونٌ كُلَّ وَقْتٍ لِغَيْرِ صَائِمٍ بَعْدَ الزَّوَالِ، مُتَأَكِّدٌ عِنْدَ صَلاَةٍ، وَانْتِبَاهِ، وَتَغَيُّهُ فَهِ.

وَيَسْتَاكُ عَرْضًا، مُبْتَدِئًا بِجَانِبِ فَمِهِ الأَيْمَنِ، وَيَدَّهِنُ غِبًّا،

⁽١) في «ج»: (البنيان).

⁽۲) في «ج»: (فوق قدر).

⁽٣) في الشرح زيادة: (بحجر) وليست في النسخ.

⁽٤) في ام): (للاستجمار).

⁽٥) في ﴿جِهُ: زيادة: (مباحًا).

19

وَيَكْتَحِلُ وِتْرًا.

وَتَجِبُ التَّسْمِيَةُ فِي الْوُضُوءِ مَعَ الذِّكْرِ.

وَيَجِّبُ الْخِتَانُ مَالَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ، وَيُكْرَهُ الْقَزَعُ.

وَمِنْ سُنَنِ الْوُضُوءِ: السِّوَاكُ، وَغَسْلُ الْكَفَّيْنِ ثَلَاَثًا، وَيَجِبُ مِنْ نَوْمِ لَيْلٍ (نَاقِضِ لِوُضُوءٍ)، وَالْبُدَاءَةُ بِمَضْمَضَةٍ ثُمَّ اسْتِنْشَاقٍ، وَالْمُبَالَغَةُ فِيمَ لَيْلٍ (نَاقِضِ لِوُضُوءٍ)، وَالْبُدَاءَةُ بِمَضْمَضَةٍ ثُمَّ اسْتِنْشَاقٍ، وَالْمُبَالَغَةُ فِيهِمَا لِغَيْرِ صَائِمٍ، وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ (الْكَثِيفَةِ) وَالأَصَابِعِ، وَالتَّيَامُنُ، وَأَخْذُمَاءٍ جَدِيدٍ لِلأَّذُنَيْنِ، وَالغَسْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ .

بَابُ فُرُوض الْوُضُوءِ وَصِفَتِهِ

فُرُوضُهُ سِتَّةُ: غَسْلُ الْوَجْهِ - وَالْفَمُ وَالْأَنْفُ مِنْهُ - وَغَسْلُ الْيَدَيْنِ، وَمَسْحُ الرَّجْلَيْنِ، وَالتَّرْتِيبُ، وَعَسْلُ الرِّجْلَيْنِ، وَالتَّرْتِيبُ، وَالْمُوالاَةُ وَهِيَ: أَنْ لاَ يُؤخِّرَ غَسْلَ عُضْوِ حَتَّى يَنْشَفَ الَّذِي قَبْلَهُ.

وَالنَّيَّةُ شَرْطٌ لِطَهَارَةِ الأَحْدَاثِ^(١) كُلِّهَا؛ فَيَنْوِيَ رَفْعَ الْحَدَثِ أَوِ الطَّهَارَةَ لِمَا لاَ يُبَاحُ إلاَّبِهَا .

فَإِنْ نَوى مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ كَقِرَاءَةٍ، أَوْ تَجْدِيدًا مَسْنُونًا (نَاسِيًا حَدَثَهُ) ارْتَفَعَ.

وَإِنْ نَوَى غُسْلًا مَسْنُونًا أَجْزَأَ عَنْ وَاجِبٍ، (وَكَذَا عَكْسُهُ)، وَإِنِ اجْتَمَعَتْ أَحْدَاثٌ تُوجِبُ وُضُوءًا أَوْ غُسْلًا فَنَوى بِطَهَارِيّهِ أَحَدَهَا ارْتَفْعَ سَائِرُهَا.

⁽١) في «أ» و «ب»: (الحدث).

وَيَجِبُ الْإِنْيَانُ بِهَا عِنْدَ أَوَّلِ وَاجِبَاتِ الطَّهَارَةِ وَهُو (١) التَّسْمِيَةُ، وَتُسَنُّ عِنْدَ أَوَّلِ مَسْنُونَاتِهَا إِنْ وُجِدَ قَبْلَ وَاجِبٍ، وَاسْتِصَحَابُ ذِكْرِهَا فِي جَمِيعِهَا، وَيَجِبُ اسْتِصْحَابُ حُكْمِهَا.

وَصِفَةُ الْوُضُوءِ: أَنْ يَنُويَ ثُمَّ يُسَمِّيَ ثُمَّ (٢) يَغْسِلَ كَفَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَتَمَضْمَضَ وَيَسْتَنْشِقَ، وَيَغْسِلَ وَجْهَهُ مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى مَا انْحَدَرَ مِنَ اللَّذُنِ عَرْضًا، وَمَا انْحَدَرَ مِنَ اللَّذُنِ عَرْضًا، وَمَا انْحَدَرَ مِنَ اللَّذُنِ عَرْضًا، وَمَا انْحَدَرَ مِنَ اللَّذُنِ مَعْ مَا اسْتَرْسَلَ مِنْهُ، ثُمَّ يَدَيْهِ مَعَ الْمُوْفَقَيْنِ، ثُمَّ يَعْسِلُ رِجْلَيْهِ الْمُوْفَقِيْنِ، ثُمَّ يَعْسِلُ الأَقْطَعُ بَقِيَةَ الْمَفْرُوضِ؛ (فَإِنْ قُطِعَ مِنَ الْمَفْصِلِ مَعَ الْمُخْتَيْنِ، وَيَغْسِلُ الأَقْطَعُ بَقِيَةَ الْمَفْرُوضِ؛ (فَإِنْ قُطِعَ مِنَ الْمَفْصِلِ مَعَ الْأَكْثِينَ مَوَّةً إِلَى السَّمَاءِ وَيَقُولُ مَا وَرَدَ، وَتُبَاحُ مَعُونَتَهُ وَتَنْشِيفُ أَعْضَائِهِ.

باب مستح الخفين

يَجُوزيَوْمًا وَلَيْلَةٌ (٢)، وَلِمُسَافِرٍ ثَلَاثَةً بِلَيَالِيهَا مِنْ حَدَثٍ بَعْدَ لُبْسٍ، (عَلَى طَاهِرٍ)، (مُبَاحٍ)، سَاتِرٍ لِلْمَفْرُوضِ، يَثْبُتُ بِنَفْسِهِ، مِنْ خُفِّ ٢٦٠٢٥ وَجَوْرَبٍ صَفِيقٍ وَنَحْوِهِمَا، وَعَلَى عِمَامَةٍ لِرَجُلٍ، مُحَنَّكَةٍ أَوْ ذَاتِ ذُؤَابَةٍ، وَخُمُرٍ (٤) نِسَاءٍ مُدَارَةٍ تَحْتَ حُلُوقِهِنَّ، فِي حَدَثٍ أَصْغَرَ،

⁽۱) في اب او (ج) (وهي).

⁽٢) في اب او امه: (ويغسل).

⁽٣) في (م) زيادة: (لمقيم).

⁽٤) في (م) زيادة: (وعلى).

وَجَبِيرَةٍ لَمْ تَتَجَاوَزْ قَدْرَ الْحَاجَةِ - ولَوْ فِي أَكْبَرَ - إلَى حَلِّهَا، إِذَا لَبِسَ ذَلكَ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارة.

وَمَنْ مَسَحَ فِي سَفَرٍ ثُمَّ أَقَامَ، أَوْ عَكَسَ، أَوْ شَكَّ فِي ابْتِدَائِهِ فَمَسْحَ مُقِيم، وَإِنْ أَحْدَثَ ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ مَسْحِهِ فَمَسْحَ مُسَافِرٍ.

ُ وَلاَ يَمْسَحُ قَلاَنِسَ وَلِفَافَةً، وَلاَ مَا يَسْقُطُ مِنَ الْقَدَمِ أَوْ يُرَى مِنْهُ بَعْضُهُ، وإِنْ (١) لَبسَ خُفًا عَلَى خُفِّ قَبْلَ الْحَدَثِ فَالْحُكْمُ لِلْفَوْقَانِيِّ.

وَيَمْسَحُ أَكْثَرَ الْعِمَامَةِ، وَظَاهِرَ قَدَمِ الْخُفِّ مِنْ أَصَابِعِهِ إِلَى سَاقِهِ، دُونَ أَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ، وَعَلَى جَمِيع الْجَبِيرَةِ.

وَمَتَى ظَهَرَ بَعْضُ مَحَلِّ الْفَرْضِ (بَعْدَ الْحَدَثِ) أَوْ تَمَّتْ مُدَّتُهُ السَّانُفَ الطَّهَارَةَ.

بَابُ نَواقضِ الْوُضُوءِ

يَنْقُضُ مَا خَرَجَ مِنْ سَبِيلٍ، وَخَارِجٌ مِنْ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ إِنْ كَانَ بَوْلاً أَوْ غَائِطًا أَوْ كَثِيرًا نَجِسًا غَيْرَهُمَا، وَزَوَالُ الْعَقْلِ، إِلاَّ يَسِيرَ نَوْم (٢) مِنْ قَاعِدٍ وَقَائِم، وَمَسُّ ذَكَرٍ مُتَّصِلٍ أَوْ قُبُلٍ بِظَهْرِ كَفِّهِ أَوْ بَطْنِه، وَلَمْسُهُمَا مِنْ خُنْثَى مُشْكِلٍ، وَلَمْسُ ذَكَرٍ ذَكَرَهُ (٣)، (أَوْ أَنْثَى قُبُلَهُ) لِشَهْوَةٍ فِيهِمَا، وَمَسُّهُ امْرَأَةً بِشَهْوَةٍ أَوْ تَمَسُّهُ بِهَا، وَمَسُّ حَلْقَةٍ دُبُرٍ، لاَ مَسُّ شَعَرٍ وَسِنَّ (٤) وَظُفُرٍ ۲٧

Y.A.

⁽١) في لم (فإن).

⁽٢) في اج ١: (إلا يسير من نوم قاعد أو قائم).

⁽٣) في ﴿ج﴾: (لذكره).

⁽٤) سقط من (م): (وسن).

وَأَمْرَدَ (وَلاَ مَعَ حَائِلٍ)، وَلاَ مَلْمُوسِ بَدَنْهُ ولَوْ وَجَدَمِنْهُ شَهْوَةً، وَيَنْقُضُ مِ عَمْ فُسُلُ مَيِّتٍ، وَأَكْلُ اللَّحْمِ خَاصَّةً مِنَ الْجَزُورِ.

(وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ غُسْلًا أَوْجَبَ وُضُوءًا إِلَّا الْمَوْتَ).

وَمَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ أَوْ بِالْعَكْسِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ ، فَإِنْ تَيَقَّنَهُمَا وَجَهِلَ السَّابِقَ فَهُوَ بِضِدِّ حَالِهِ قَبْلَهُمَا .

وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْدِثِ مَسُّ الْمُصْحَفِ، وَالصَّلاةُ، وَالطَّوافُ.

بابالغسل

وَموجِبُهُ: خُرُوجُ الْمَنيِّ دَفْقًا بِلَذَّةٍ - لا بِدُونِهِ مَا - (مِنْ غَيْرِ نَائِمٍ)، ٢١ وَإِنِ انْتَقَلَ وَلَمْ يَخْرُجُ اغْتَسَلَ لَهُ، فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَهُ لَمْ يُعِدْهُ.

وَتَغْيِيبُ حَشَفَةٍ (أَصْلِيَّةٍ) فِي فَرْجٍ (أَصْلِيٍّ)، قُبُلاً كَانَ أَوْ دُبُرًا؛ وَلَوْ ٢٣-٣٣ مِنْ بَهِيمَةٍ أَوْ مَيْتٍ.

وَإِسْلاَمُ كَافِرِ وَمَوْتٌ، وَحَيْضٌ، وَنِفَاسٌ، لاَ وِلاَدَةٌ عَارِيَةٌ عَنْ دَمِ. وَمَنْ لَـزِمَـهُ الْغُسْـلُ حَـرُمَ عَلَيْـهِ قِـرَاءَةُ القُـرْآنِ، ويَعْبُـرُ الْمَسْجِـدَ (لِحَاجَةٍ)، وَلاَ يَلْبَثُ فِيهِ بِغَيْرِ وُضُوءٍ.

وَمَنْ غَسَّلَ مَيْتًا أَوْ أَفَاقَ مِنْ جُنُونِ أَوْ إِغْمَاءٍ، بِلاَ حُلْمٍ، سُنَّ لَهُ الْغُسْلُ.

وَالْغُسْلُ الْكَامِلُ: أَنْ يَنْوِيَ ثُمَّ يُسَمِّيَ، وَيَغْسِلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا وَمَا لَوَّنَهُ، وَيَغْسِلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا وَمَا لَوَّنَهُ، وَيَتُوَضَّأَ وَيَحْمَّ بَدَنَهُ غُسْلًا ثَلَاثًا

⁽١) في «ج»: (ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثًا).

ويَدْلُكُهُ، وَيَتيَامَنَ، وَيَغْسِلَ قَدَمَيْهِ مَكَانًا آخَرَ.

الْحَدَثَيْنِ أَجْزَأً.

وَيُسَنُّ لِكَبُنبِ غَسْلُ فَرْجِهِ وَالْوُضُوءُ: لأَكْلِ، وَنَوْمٍ، وَمُعَاوَدَةِ وَطْءٍ.

وَهوَ: بَدَلُ طَهَارَةِ الْمَاءِ.

إِذَا دَخَلَ وَقْتُ فَرِيضَةٍ ، أَوْ أُبِيحَتْ نَافِلَةٌ وَعَدِمَ الْمَاءَ ، أَوْ زَادَ عَلَى الْمَاءِ وَقُتُ فَرِيضَةٍ ، أَوْ أُبِيحَتْ نَافِلَةٌ وَعَدِمَ الْمَاءَ ، أَوْ زَادَ عَلَى ثَمَنِهِ كَثِيرًا ، أَوْ بِثَمَنٍ (٢) يُعْجِزُهُ ، أَوْ خَافَ بِاسْتِعْمَالِهِ أَوْ طَلَبِهِ ضَرَرَ تَمِيهِ أَوْ مَالِهِ بِعَطْشٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ هَلَاكٍ وَنَحْوِهِ شُرِعَ بَدَنِهِ (٣) أَوْ رَفِيقِهِ أَوْ حُرْمَتِهِ أَوْ مَالِهِ بِعَطْشٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ هَلَاكٍ وَنَحْوِهِ شُرِعَ التَّهَدُّ وَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّ

وَمَنْ وَجَدَ مَاءً يَكْفِي بَعْضَ طُهْرِهِ تَيَمَّمَ بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِ، وَمَنْ جُرِحَ تَيَمَّمَ لَهُ وَغَسَلَ الْبَاقِي.

وَيَجِبُ طَلَبُ الْمَاءِ فِي رَحْلِهِ وَقُرْبِهِ وَبِدِلاَلَةٍ، فَإِنْ نَسِيَ قُدْرَتَهُ عَلَيْهِ

وَإِنْ نَوى بِتَيَمُّمِهِ أَحْدَاثًا ، أَوْ نَجَاسَةً عَلَى بَدَنِهِ تَضُرُّهُ إِزَالَتُهَا (أَوْ عَدِمَ

⁽۱) في (م): (ويسمي).

⁽٢) في (به: (ثمن).

⁽٣) في (أ) زيادة: (في) وقد كتبت فوق السطر.

مَا يُزِيلُهَا)، أَوْ خَافَ بَرْدًا، أَوْ حُبِسَ فِي مِصْرٍ فَتَيَمَّمَ، أَوْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ صَلَّى وَلَمْ يُعِدْ.

وَيجِبُ التَّيَمُّمُ بِتُرَابٍ طَهُورٍ لَهُ غُبَارٌ، لَمْ يُغَيِّرُهُ طَاهِرٌ غَيرُهُ (١).

وفُرُوضُهُ: مَسْحُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ إِلَى كُوعَيْهِ، وَكَذَا التَّرْتِيبُ، وَالْمُوالاَةُ (فِي حَدَثِ أَصْغَرَ).

وَتَشْتَرَطُ النِّيَّةُ لِمَا يَتَيَمَّمُ لَهُ مِنْ حَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنْ نَوَى أَحَدَهَا لَمْ يُحْزِنْهُ عَنِ الآخَرِ، وَإِنْ نَوَى نَفْلًا أَوْ أَطْلَقَ لَمْ يُصَلِّ بِهِ فَرْضًا، وَإِنْ نَوَاهُ صَلَّى كُلَّ وَقْتِهِ فُرُوضًا وَنَوَا فِلَ.

وَيبْطُلُ التَّيَمُّمُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ، وَبِمُبْطِلاَتِ الْوُضُوءِ، وَبِوُجُودِ^(٢) الْمَاءِ وَلَوْ فِي الصَّلاةِ لاَ بَعْدَهَا.

وَالتَّيُّمُّ مُ آخِرَ الْوَقْتِ لِرَاجِي الْمَاءِ أَوْلَى.

وَصِفَتُهُ: أَنْ يَنْوِيَ، ثُمَّ يُسَمِّي، وَيَضْرِبَ التُّرَابَ بِيَدَيْهِ مُفَرَّجَتَيِ الأَّصَابِعَهُ. الأَصَابِع، يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِبَاطِنِهِمَا وَكَفَّيْهِ بِرَاحَتَيْهِ وَيُخَلِّلُ أَصَابِعَهُ.

بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَة

يُجْزِيءُ في غَسْلِ النَّجَاسَاتِ كُلِّهَا إِذَا كَانَتْ عَلَى الأَرْضِ غَسْلَةٌ وَاحِدَةٌ تَذْهَبُ بِعَيْنِ النَّجَاسَةِ، وَعَلَى غَيْرِهَا سَبْعٌ، إِحْدَاهَا بِتُرَابٍ فِي نَجَاسَةِ كَلْبِ وَيُحْرِيءُ عَنِ التُّرَابِ أَشْنَانٌ وَنَحْوُهُ، وَفِي نَجَاسَةِ كَلْبِ وَخِنْزِيرٍ، وَيُجْزِيءُ عَنِ التُّرَابِ أَشْنَانٌ وَنَحْوُهُ، وَفِي

⁽١) سقط من «م»: (لم يغيره طاهر غيره).

⁽٢) في∉أ¢:(ووجود).

نَجَاسَةِ غيرهِمَا سَبْعٌ بلا تُرَابِ.

وَلاَ يَظُهُرُ مُتَنَجِّسٌ بِشَمْسٍ، وَلاَ رِيحٍ، وَلاَ دَلْكِ، وَلاَ اسْتِحَالَةٍ غَيْرَ الْخَمْرَةِ، فَإِنْ خُلِّلَتْ أَوْ تَنَجَّسَ دُهْنٌ (مَائِعٌ) لَمْ يَطْهُرْ، وَإِنْ خَفِيَ مَوْضِعُ لَخَمْرَةِ، فَإِنْ خُفِيَ مَوْضِعُ نَجَاسَةٍ (١) غَسَلَ حَتَّى يَجْزَمَ بزَ وَالِهِ.

وَيَطْهُرُ بَوْلُ غُلام لَمْ يَأْكُلُ الطَّعَامَ بِنَضْحِهِ.

وَيُعْفَى (فِي غَيْرِ مَائِعِ وَمَطْعُومٍ) عَنْ يَسِيرِ دَمٍ نَجِسٍ (مِنْ حَيَوَانٍ طَاهِرِ)، وَعَنْ أَثَرِ اسْتِجْمَارِ (٢).

وَلاَ يَنْجُسُ الآدَمِيُّ بِالْمَوْتِ، وَلاَ مَا (٣) لا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ (مُتَوَلِّدٌ مِنْ طَاهِر).

وَّبَوْلُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ، وَرَوْثُهُ ، وَمَنِيُّهُ ، وَمَنِيُّ الآدَمِيِّ وَرُطُوبَةُ فَرْجِ الْمَرْأَةِ ، وَسُؤْرُ الْهِرَّةِ وَمَا دُونَهَا فِي الْخِلْقَةِ طَاهِرٌ .

وَسِبَاعُ الْبَهَائِمِ وَالطَّيْرِ وَالْحِمَارُ الأَهْلِيُّ - وَالْبَعْلُ مِنْهُ - نَجِسَةٌ.

بابالخيض

لاَحيْضَ قَبْلَ تِسْعِ سِنِينَ وَلاَ بَعْدَ خَمْسِينَ ، وَلاَ مَعَ حَمْلٍ . وَأَقَلُّهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ (٤) ، وَغَالِبُهُ سِتُّ أَوْ سَبْعٌ ، وَأَقَلُّ مُهِرٍ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ ثَلاَثَةً عَشَرَ ، وَلاَ حَدَّ لأَكْثَرِهِ .

٤٠_٣٩

٤١

⁽١) في (م) زيادة: (من الثوب أو غيره)، وليست في كل النسخ.

⁽۲) في «م» زيادة: (بمحله).

⁽٣) سقط من (م): (لا).

⁽٤) في «م» زيادة: «يومًا»، وليست في النسخ.

(وَتَقْضِي الْحَائِضُ الصَّوْمَ لَا الصَّلَاةَ) ، وَلاَ يَصِحَّانِ مِنْهَا بَلْ يَحْرُمَانِ ، وَلاَ يَصِحَّانِ مِنْهَا بَلْ يَحْرُمَانِ ، وَيَحْرُمُ وَطْؤُهَا فِي الْفَرْجِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَعَلَى فَعَلَيْهِ دِينَارٌ أَوْ نِصْفُهُ كَفَّارَةٌ ، وَيَسْتَمْتِعُ مِنْهَا بِمَا دُونَهُ ، وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ وَلَمْ تَغْتَسِلْ لَمْ يُبَحْ غَيْرُ الصِّيَامِ وَالطَّلَاقِ .

وَالْمُنْتَذَأَةُ تَجْلِسُ أَقَلَّهُ ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، فَإِذَا انْقَطَعَ لأَكْثَرِهِ فَمَا دُونَ اغْتَسَلَتْ إِذَا انْقَطَع (١)، فَإِنْ تَكَرَّرَ ثَلَاثًا فَحَيْضٌ، تَقْضِي (٢) مَا وَجَبَ فِيهِ، وَإِنْ عَبَرَ أَكْثَرَهُ فَمُسْتَحَاضَةٌ، فَإِنْ كَانَ بَعْضُ دَمِهَا أَحْمَرَ وَبَعْضُهُ أَسُودَ، (وَلَمْ يَعْبُرُ أَكْثَرَهُ وَلَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقَلِّهِ) فَهُو حَيضُها (٣): تَجْلِسُهُ فِي الشَّهْرِ النَّانِي، وَالأَحْمَرُ اسْتِحَاضَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَمُهَا مُتَمَيِّزًا جَلَسَتْ غَالِبَ الْحِيْضِ مِنْ كُلِّ شَهْر.

وَالمُسْتَحَاضَةُ الْمُعْتَادَةُ وَلَوْ مُمَيِّرَةً تَجْلِسُ عَادَتَهَا، وَإِنْ نَسِيَتُهَا عَمِلَتْ بِالتَّمْيِيزِ (الصَّالِحِ)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمْيِيزٌ فَعَالِبَ الْحَيْضِ، عَمِلَتْ بِالتَّمْيِيزِ (الصَّالِحِ)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمْيِيزٌ فَعَالِبَ الْحَيْضِ، كَالْعَالِمَة بِمَوْضِعِهِ النَّاسِيَة لِعَدَدِهِ، وَإِنْ عَلِمَتْ عَدَدَهُ وَنَسِيَتْ مَوْضِعَهُ كَالْعَالِمَة بِمَوْضِعِهِ النَّاسِيَة لِعَدَدِهِ، وَإِنْ عَلِمَتْ عَدَدَهُ وَنَسِيَتْ مَوْضِعَهُ مِنْ الشَّهْرِ وَلَوْ فِي نِصْفِهِ جَلَسَتْهَا مِنْ أَوَّلِهِ، كَمَنْ لاَ عَادَةً لَهَا وَلاَ تَمْيِيزَ، وَمَا عَادَتُهَا مَنْ أَوْ تَأَخَّرَتْ فَمَا تَكَوَّرَ ثَلَا ثَا حَيْضٌ، وَمَا فَوَمَنْ زَادَتْ عَادَةً لِهَا وَلاَ تَمْيِيزَ، وَمَا عَادَفِها جَلَسَتْهُ.

وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ فِي زَمَنِ الْعَادَةِ حَيْضٌ، وَمَنْ رَأَتْ يَوْمًا دَمًا

⁽١) في (م): (عندانقطاعه).

⁽٢) في (م الله عنه (و تقضي) .

⁽٣) أشار الشيخ ابن مانع إلى نسخة: (فهو حيض).

وَيَوْمًا نَقَاءً فَالدَّمُ حَيْضٌ وَالنَّقَاءُ طُهْرٌ مَا لَمْ يَعْبُرْ (١) أَكْثَرَهُ.

وَالْمُسْتَحَاضَةُ وَنَحْوُهَا تَغْسِلُ فَرْجَهَا وَتَعْصِبُهُ وَتَتَوَضَّأُ لِوَقْتِ كُلُّ صَلاَةٍ، وَتُصَلِّي فُرُوضًا وَنَوَافِلَ، وَلاَ تُوطَأُ إِلاَّ مَعَ خَوْفِ الْعَنَتِ، وَيُسْتَحَبُّ غُسْلُهَا لِكُلِّ صَلاَةٍ.

وَأَكْثَرُ مُدَّةِ النِّفَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَمَتَى طَهَرَتَ قَبْلَهُ تَطَهَّرَتْ وَصَلَّتْ، وَيُكْرَهُ وَطُوُّهَا قَبْلَ الأَرْبَعِينَ بَعْدَ التَّطَهُّرُ (٢)، فَإِنْ عَاوَدَهَا وَصَلَّتْ، وَيُكْرَهُ وَطُوُّهَا قَبْلَ الأَرْبَعِينَ بَعْدَ التَّطَهُّرُ (٢)، فَإِنْ عَاوَدَهَا السَّوْمُ وَتُصَلِّي وَتَقْضِي الصَّوْمَ (٤) السَّوْمُ وَتُصَلِّي وَتَقْضِي الصَّوْمَ (٤) الْوَاجِبَ.

وَهُوَ كَالْحَيْضِ فِيمَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ وَيَجِبُ ويَسْقُطُ، غَيْرَ الْعِدَّةِ (وَالْبُلُوغِ (٥))، وَإِنْ وَلَدَتْ تَوْأَمَيْنِ فَأَوَّلُ النِّفَاسِ وَآخِرُهُ مِنْ أَوَّلِهِمَا.

⁽١) هكذا في النسخ وفي (أ): (يعبرا).

⁽٢) هكذا في (أ) وفي بقية النسخ: (التطهير).

⁽٣) (فيها) سقط من (م).

⁽٤) (الصوم) سقط من «م».

⁽٥) في (ج): (البلوغ والعدة).

كتَابُ الصَّلاَة

تَجِبُ علَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ، لاَ حَائِضًا وَنُفَسَاءَ، وَيَقَضِي مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِنَوْمٍ، أَوْ إِغْمَاءِ، أَوْ سُكْرٍ، وَنَحْوِهِ (١١)، وَلاَ تَصِحُّ مِنْ مَجْنُونٍ وَلاَ كَافِرٍ، فَإِنْ صَلَّى فَمُسْلِمٌ حُكْمًا.

وَيُوْمَرُ بِهَا صَغِيرٌ لِسَبْعٍ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْرٍ، فَإِنْ بَلَغَ فِي أَثْنَائِهَا أَوْبَعْدَهَا فِي وَقْتِهَا أَعَادَ.

وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِهَا إِلاَّ لِنَاوِ الْجَمْعِ، وَلِمُشْتَغِلِ^(٢) بِشَرْطِهَا (الَّذِي يُحَصِّلُهُ قَريبًا).

وَمَنْ جَحَدَ وُجُوبَهَا كَفَرَ، وَكَذَا تَارِكُهَا تَهَاوُنَا وَدَعَاهُ (إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ) ٧٠ فَأَصَرَّ وَضَاقَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ عَنْهَا، وَلاَ يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا فِيهِمَا.

بَابِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

هُمَا فَرْضَا كِفَايَةٍ عَلَى الرِّجَالِ (المُقِيمِينَ) ، للِصَّلُوَاتِ^(٣) ١٠ الْمَكْتُوبَةِ يُقَاتَلُ أَهْلُ بَلَدٍ تَرَكُوهُمَا ، وَتَحْرُمُ أُجْرَتُهُمَا لاَ رَزْقٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِعَدَم مُتَطَوِّع .

وَيَكُو نُ (عَا الْمُؤَذِّنُ صَيِّتًا أَمِينًا عَالِمًا بِالْوَقْتِ، فَإِنْ تَشَاحٌ فِيهِ اثْنَانِ (٥)

⁽١) في ام»: (أو نحوه).

⁽٢) في (ب) و (ج): (والمشتغل).

⁽٣) في «ب»: (للصلاة)، وفي «م» زيادة: (الخمس).

⁽٤) في اج۱: (وأن يكون).

⁽٥) في (ج١: زيادة: (فأكثر).

قُدِّمَ أَفْضَلُهُ مَا فِيهِ، ثُمَّ أَفْضَلُهُ مَا فِي دِينِهِ وَعَقْلِهِ، ثُمَّ مَنْ يَخْتَارُهُ الْجيرَانُ، ثُمَّ قُرْعَةٌ.

وَهُوَ خَمْسَ عَشْرَةَ جُمْلَةً ، يُرَتِّلُهَا عَلَى عُلُو "، مُتَطَهِّرًا مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، جَاعِلاً إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ ، غَيْرَ مُسْتَدِيرٍ ، مُلْتَفِتًا فِي الْحَيْعَلَةِ يَمِيْنًا وَشِمَالاً ، قَائِلاً بَعْدَهُمَا فِي أَذَانِ الصَّبْح : الصَّلاَةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْم ، مَرَّتَيْن .

وَهِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ يَحْدَّرُهَا، وَيُقِيمُ مَنْ أَذَّنَ فِيَ مَكَانِهِ (١) إِنْ سَهُلَ. وَلاَ يَصِحُّ إِلاَّ مُرَتَّبًا مُتَوَالِيًا مِنْ عَدْلٍ وَلَوْ مُلَحَّنًا (أَوْ مَلْحُونًا)، وَيُجْزِئُ مِنْ مُمَيِّز.

وَيُبْطِلُهُمَا فَصْلٌ كَثِيرٌ (وَيَسِيرٌ) مُحَرَّمٌ، وَلاَ يُجْزِئُ قَبْلَ الْوَقْتِ إلاَّ الْفَجْرَبَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ.

وَيُسَنُّ جُلُوسُهُ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ(٢) يَسِيرًا، وَمَنْ جَمَعَ أَوْ قَضَى فَوَائِتَ أَذَّنَ لِلأُولَى ثُمَّ أَقَامَ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ، وَيُسَنُّ لِسَامِعِهِ مُتَابَعَتُهُ (سِرًّا)، وَحَوْقَلَتُهُ فِي الْحَيْعَلَةِ (٣)، وَقَوْلُهُ بَعْدَ فَرَاغِهِ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ.

⁽١) سقط من ﴿جِ٤: (في).

⁽۲) في (ج): (مغرب).

⁽٣) في (ج): (حيطلته).

بَابُ شُرُوطِ الصَّلاةِ

شُرُوطُهَا قَبْلَهَا، مِنْهَا: الْوَقْتُ، وَالطَّهَارَةُ(١) مِنْهَا: الْوَقْتُ، وَالطَّهَارَةُ(١) مِنَ الْحَدَثِ (وَالنَّجَس).

فَوَقْتُ الظُّهْرِ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى مُسَاوَاةِ الشَّيْءِ فَيْنَهُ بَعْدَ فَيْءِ الزَّوَالِ ، وَتَعْجِيلُهَا أَفْضَلُ إِلاَّ فِي شِدَّةِ حَرِّ (وَلَوْ صَلَّى وَحْدَهُ) ، أَوْ مَعَ غَيْمٍ لِمَنْ يُصَلِّى جَمَاعَةً .

وَيَلِيهِ وَقْتُ الْعَصْرِ إِلَى مَصِيرِ الْفَيْءِ مِثْلَيْهِ بَعْدَ فَيْءِ الزَّوَالِ، والضَّرُورَةِ إِلَى غُرُوبِهَا، وَيُسَنُّ تَعْجِيلُهَا.

وَيَلِيهِ وَقْتُ الْمَغْرِبِ إِلَى مَغِيبِ الْحُمْرَةِ، وَيُسَنُّ تَعْجِيلُهَا إِلاَّ لَيْلَةَ جَمْع لِمَنْ قَصَدَهَا (مُحْرِمًا).

وَّ يَلِيهِ وَقْتُ الْعِشَاءِ ۚ إِلَى الْفَجْرِ (٢) الثَّانِي وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُعْتَرِضُ، وَتَأْخِيرُهَا إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَفْضَلُ إِنْ سَهُلَ .

وَيَلِيهِ وَأَقْتُ الْفَجْرِ إِلِّي طُلُوعَ الشَّمْسِ، وَتَعْجِيلُهَا أَفْضَلُ.

وَتُدْرَكُ الصَّلَاةُ بِتَكْبِيرَةِ الإِخْرَامِ^(٣) فِي وَقْتِهَا، وَلاَ يُصَلِّي قَبْلَ غَلَبَةِ ظَنِّه بِدُخُولِ وَقْتِهَا (إِمَّا بِاجْتِهَادِ) أَوْ خَبَرٍ (٤) مُتَيَقَّنٍ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِاجْتِهَادٍ فَبَانَ قَبْلَهُ فَنَفْلٌ، وَإِلاَّ فَفَرْضٌ.

⁽١) في (ب): (ومنها الطهارة).

⁽٢) في اج١: (طلوع الفجر الثاني).

⁽٣) في (ب) و (ج): (بالإحرام).

⁽٤) في (م) زيادة: (ثقة)، وليست في جميع النسخ.

وَإِنْ أَذْرَكَ مُكَلَّفٌ مِنْ وَقْتِهَا قَدْرَ التَّحْرِيمَةِ ثُمَّ زَالَ تَكْلِيفُهُ أَوْ حَاضَتُ (ثُمَّ كُلِّف وَطَهَرَتْ) قَضَوْهَا، وَمَنْ صَارَ أَهْلاً لِو جُوبِهَا قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهَا لَإِمَنهُ وَمَا يُجْمَعُ إِلَيْهَا قَبْلَهَا، وَيَجِبُ فَوْرًا قَضَاءُ الْفَوَائِتِ مُرَتِّبًا، وَيَسِمُ لِنَه عَلْم اللَّهُ وَمِن الْحَاضِرَةِ. وَيَسِمُ التَّرْتِيبُ بِنِسْيَانِهِ وَبِخَشْيَةٍ خُرُوجٍ (وَقْتِ اخْتِيَارِ (١١)) الْحَاضِرَةِ.

وَمِنْهَا: سَتْرُ الْعَوْرَةِ، فَيَجِبُ بِمَا لَا يَصِفُ بَشَرَتَهَا، وَعَوْرَةُ رَجُلٍ وَأُمَةٍ وَأُمِّ وَكُلُ الْحُرَّةِ عَوْرَةٌ إِلَّا وَأُمَةٍ وَأُمِّ وَلَدٍ وَمُعْتَقِ بَعْضُهَا مِنَ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ، وَكُلُّ الْحُرَّةِ عَوْرَةٌ إِلَّا وَأُمَةٍ وَأُمِّ وَلَدُ وَمُعْتَقِ بَعْضُهَا مِنَ السُّرَّةِ فِي وَرُبِهِ فِي وَجْهَهَا، وَتُسْتَحَبُ (٢) صَلاَتُهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَيُجْزِئُ (٣) سَتْرُ عَوْرَتِهِ فِي النَّفْلِ، وَمَعَ أَحَدِ عَاتِقَيْهِ فِي الْفَرْضِ، وَصَلاَتُهَا فِي دِرْعٍ وَخِمَادٍ وَمِلْحَفَةٍ، وَيُجْزِئُ سَتْرُ عَوْرَتِهَا.

وَمَنِ انْكَشَفَ بَعْضُ عَورَتِهِ وَفَحُشَ، أَوْ صَلَّى فِي ثَوْبِ مُحَرَّم عَلَيْهِ أَوْ صَلَّى فِي ثَوْبِ مُحَرَّم عَلَيْهِ أَوْ نَجِسٍ أَعَادَ، لاَ مَنْ حُبِسَ فِي مَحَلِّ نَجِسٍ، وَمَنْ وَجَدَ كِفَايَةَ عُوْرَتِهِ سَتَرَهَا، وَإِلاَّ فَالْفَرْجَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِمَا فَالدُّبُرَ، وَإِنْ أُعِيرَ سُتْرَةً لَزِمَهُ قَبُولُهَا. قَبُولُهَا.

وَيُصَلِّي الْعَارِي قَاعِدًا بِالإِيمَاءِ اسْتِحْبَابًا فِيهِمَا، وَيَكُونُ إِمَامُهُمْ وَسُطَهُمْ، وَيُصَلِّي كُلُّ نَوْع وَحْدَهُ، فَإِنْ شَقَّ صَلَّى الرِّجَالُ وَاسْتَذْبَرَهُمُ النِّسَاءُ ثُمَّ عَكَسُوا، فَإِنْ وَجَدَ سُتْرَةً قَرِيبَةً فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ سَتَرَ وَبَنَى، وَإِلاَّ ابْتَدَأً.

٥٦

⁽١) في (أ): (وبخشية خروج اختيار وقت الحاضرة) والأقرب ما في النسخ.

⁽٢) في (ج١: (ويستحب لرجل)، وعليها حرف: خ.

⁽٣) في «م»: (ويكفي).

وَيُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ السَّدْلُ وَاشْتِمَالُ الصَّمَّاءِ وَتَغْطِيَةُ وَجْهِهِ وَاللَّثَامُ عَلَى فَمِهِ وَاللَّثَامُ عَلَى فَمِهِ وَأَنْفِهِ وَكَفَّ كُمِّهِ (وَلَقُهُ (۱))، وَشَدُّ وَسَطِهِ كَزُنَّار.

وَتَحْرُمُ الْخُيلاءُ فِي ثَوْبٍ وَغَيْرِهِ، وَالتَّصْوِيرُ وَاسْتِعْمَالُهُ، وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ مَنْ وَيَعْرُمُ اسْتِعْمَالُ مَنْسُوجٍ أَوْ مُمَوَّهِ بِذَهَبٍ (٢) قَبْلَ اسْتِحَالَتِهِ، وَثِيَابُ حَرِيرٍ وَمَا هُو أَكْثَرُهُ (٣) ظُهُورًا عَلَى الذُّكُورِ لاَ إِذَا اسْتَوَيَا، أَوَ لِضَرُورَةٍ أَوْ حِكَّةٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ حَرْبُ (٤) ، أَوْ حَشُوا أَوْ كَانَ عَلَمًا أَرْبُعَ أَصَابِعَ فَمَا دُونَ ، أَوْ رَقَاعًا أَوْ لَبَنَةِ جَيْبٍ وَسُجُفَ فِرَاءٍ .

وَيُكْرَهُ الْمُعَصْفَرُ وَالْمُزَعْفَرُ لِلرِّجَالِ.

وَمِنْهَا: اجْتِنَابُ النَّجَاسَاتِ (٥) ، فَمَنْ حَمَلَ نَجَاسَةً لاَ يُعْفَى عَنْهَا أَوْ لاَ قَامَا بِثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ لَمْ تَصِحَّ صَلاَتُهُ ، وَإِنْ طَيَّنَ أَرْضًا نَجِسَةً أَوْ فَرَشَهَا طَاهِرًا كُرِهَ وَصَحَّتْ ، وَإِنْ كَانَتْ بِطَرَفِ مُصَلَّى مُتَّصِلٍ صَحَّتْ (٦) إِنْ لَمْ يَنْجَرَ (٧) بِمَشْيه .

وَمَنْ رَأَى عَلَيْهِ نَجَاسَةً بَعْدَ صَلاَتِهِ وَجَهِلَ كَوْنَهَا فِيهَا لَمْ يُعِدْ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا كَانَتْ فِيهَا لَمْ يُعِدْ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا كَانَتْ فِيهَا لَكِنْ نَسِيَهَا أَوْجَهِلَهَا أَعَادَ.

سقط من (أ): (ولفه).

⁽۲) في (ج) زيادة: (أو فضة).

⁽٣) في (م): (أكثر).

⁽٤) في «أ» و «ب»: (جرب) ، ولعل الصواب ما في «ج» وهو ما أثبتنا لموافقته للشرح وللمعنى .

⁽٥) في (ج): (النجاسة).

⁽٦) في ﴿ج١: (صحت صلاته) وأشار عليها بنسخة.

⁽٧) في (ب): (ينجس) وأشار في الهامش إلى ما أثبتناه.

وَمَنْ جُبِرَ عَظْمُهُ بِنَجِسٍ لَمْ يَجِبْ قَلْعُهُ مَعَ الضَّرَرِ، وَمَا سَقَطَ مِنْهُ (مِنْ عُضُو) أَوْسِنِّ فَطَاهِرٌ.

وَلاَ تَصِحُ الصَّلاَةُ فِي مَقْبَرَةٍ وَحُشَّ وَحَمَّامٍ وَأَعْطَانِ إِبِلٍ وَمَغْصُوبٍ وَأَسْطِحَتِهَا، وَتَصِحُ إِلَيْهَا.

وَلاَ تَصِحُّ الْفَرِيْضَةُ فِي الْكَعْبَةِ وَلاَ فَوْقَهَا، وَتَصِحُّ النَّافِلَةُ بِاسْتِقْبَالِ شَاخِص مِنْهَا.

وَمِنْهَا: اسْتِفْبَالُ الْقِبْلَةِ، فَلاَ تَصِحُّ بِدُونِهِ إِلاَّ لِعَاجِزٍ، وَمُتَنَفِّلٍ رَاكِبٍ سَائِرٍ فِي سَفَرٍ، وَيَلْزَمُهُ افْتِتَاحُ الصَّلاَةِ إِلَيْهَا، وَمَاشٍ، (وَيَلْزَمُهُ الْفِيتَاحُ الصَّلاَةِ إِلَيْهَا، وَمَاشٍ، (وَيَلْزَمُهُ الْفِيتَاحُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ إِلَيْهَا)، وَفَرْضُ مَنْ قَرُبَ مِنَ الْقِبْلَةِ إِصَابَةُ الإِفْتِتَاحُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ إِلَيْهَا)، وَفَرْضُ مَنْ قَرُبَ مِنَ الْقِبْلَةِ إِصَابَةُ عَيْنِهَا، وَمَنْ بَعُدَ جِهَتُهَا، فَإِنْ أَخْبَرَهُ ثِقَةٌ بِيقِينٍ أَوْ وَجَدَ مَحَارِيبَ إِسْلاَمِيَّةً عَمِلَ بِهَا.

وَيَسْتَدِلُّ عَلَيْهَا فِي السَّفَرِ بِالقُطْبِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَمَنَازِلِهِمَا.

وَإِنِ اجْتَهَدَ مُجْتَهِدانِ فَا خَتَلَفَا جَهةً لَمْ يَتُبَعُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، وَيَتُبعُ الْمُقَلِّدُ أَوْثَقَهُمَا عِنْدَهُ، وَمَنْ صَلَّى بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ وَلاَ تَقْلِيدٍ قَضَى إِنْ وَجَدَ الْمُقَلِّدُ أَوْثَقَهُمَا عِنْدَهُ، وَمَنْ صَلَّى بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ وَلاَ تَقْلِيدٍ قَضَى إِنْ وَجَدَ مَنْ يُقَلِّدُهُ، وَيَحْلَى بِالثَّانِي مَنْ يُقَلِّدُهُ، وَيَحْلَى بِالثَّانِي بِالثَّانِي وَلاَ يَقْضِى مَا صَلَّى بِالأَوَّلِ.

وَمِنْهَا: النِيَّةُ، فَيَجِبُ أَنْ يِنْوِيَ عَيْنَ صَلاَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَلاَ يُشْتَرَطُ فِي الْفَرْضِ (وَالأَدَاءِ) وَالْقَضَاءِ (وَالنَّفْلِ وَالإِعَادَةِ (١)) نِيَّتُهُنَّ، وَيَنْوِي مَعَ الْفَرْضِ (وَالأَدَاءِ) وَالْقَضَاءِ (وَالنَّفْلِ وَالإِعَادَةِ (١)) نِيَّتُهُنَّ، وَيَنْوِي مَعَ

(١) سقط من ﴿أَ افقط: (والنفل والإعادة).

التَّحْرِيمَةِ، وَلَهُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهَا بِزَمَنِ يَسِيرٍ فِي الْوَقْتِ؛ فَإِنْ قَطَعَهَا فِي التَّحْرِيمَةِ، وَلَهُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهَا بِزَمَنِ يَسِيرٍ فِي الْوَقْتِ؛ فَإِنْ قَطَعَهَا فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاة أَوْ تَرَدَّدَ بَطَلَتُ (١).

وَإِنْ قَلَبَ مُنْفَرِدٌ فَرْضَهُ نَفْلًا فِي وَقْتِهِ الْمُتَسَعِ جَازَ، وَإِنِ انْتَقَلَ بِنِيَّةُ الْإِمَامَةِ وَالْإِثْتِمَامِ، وَإِنْ يَنِيَّةُ الْإِمَامَةِ وَالْإِثْتِمَامِ، وَإِنْ نَوَى الْمُنْفَرِدُ الاِئْتِمَامَ لَمْ تَصِحَّ؛ كَنِيَّةِ إِمَامَتِهِ فَرْضًا، وَإِنِ انْفَرَدَمُؤْتَمُّ بِلاَ عُذْرِ بَطَلَتْ.

وَتَبْطُلُ صَلاَةُ مَا مُومِ بِبُطْلاَنِ صَلاَة إِمَامِهِ فَلاَ اسْتِخْلاَفَ، وَإِنْ أَحْرَمَ إِمَامُ الْحَيِّ بِمَنْ أَحْرَمَ بِهِمْ نَائِبُهُ وَعَادَ النَّائِبُ مُؤْتَمَّا صَحَّ.

باب صفة الصلاة

يُسَنُّ الْقِيَامُ عِنْدَ «قَدْ» مِنْ إِقَامَتِهَا، وَتَسْوِيَةُ الصَّفِّ، وَيَقُولُ: اللهُ أَكْبَرُ، رَافِعُ ايَدَيْهِ مَضْمُ ومَة (٣) الأَصَابِعِ مَمْدُودَةً حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ كَالشُّجُودِ، وَيُسْمِعُ (٤) الإَمَامُ مَنْ خَلْفَهُ كَقِرَاءَتِه فِي أَوَّلَتَيْ غَيْرِ كَالشُّجُودِ، وَيُسْمِعُ (٤) الإَمَامُ مَنْ خَلْفَهُ كَقِرَاءَتِه فِي أَوَّلَتَيْ غَيْرِ الظُّهْرَيْنِ، وَغَيْرُهُ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَقْبِضُ كُوعَ يُسْرَاهُ تَحْتَ سُرَّتِهِ، وَيَنْظُرُ الظُّهْرَيْنِ، وَغَيْرُهُ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَقْبِضُ كُوعَ يُسْرَاهُ تَحْتَ سُرَّتِهِ، وَيَنْظُرُ مَسْجَدَهُ ثُمَّ يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُكَ وَلَا إِلَه غَيْرُكَ».

⁽١) في (م) زيادة: (وإذا شك فيها استأنف).

⁽٢) في اما: (بنيةٍ).

⁽٣) في (م): (مضمومتي).

⁽٤) في (ج) ; (ويسمُّعه).

ثُمَّ يَسْتَعِيذُ ثُمَّ يُبَسْمِلُ سِرًّا، وَلَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، فَإِنْ قَطَعَهَا بِذِكْرِ أَوْ سُكُوتٍ (غَيْرِ مَشْرُوعَيْنِ) وَطَالَ، أَوْ تَرَكَ مِنْهَا تَشْدِيدَةً (أَوْ حَرْفًا) أَوْ تَرْتِيبًا لَزِمَ (غَيْرَ مَأْمُومٍ) إِعَادَتُهَا، وَيَجْهَرُ الْكُلُّ تَشْدِيدَةً (أَوْ حَرْفًا) أَوْ تَرْتِيبًا لَزِمَ (غَيْرَ مَأْمُومٍ) إِعَادَتُهَا، وَيَجْهَرُ الْكُلُّ بَشْدِيدَةً (أَوْ حَرْفًا) أَوْ تَرْتِيبًا لَزِمَ (غَيْرَ مَأْمُومٍ) إِعَادَتُهَا، وَيَجْهَرُ الْكُلُّ بِمِينَ فِي الْجَهْرِ (١)، ثُمَّ يَقْرَأُ بَعْدَهَا سُورةً تَكُونُ فِي الصَّبْحِ مِنْ طِوالِ المُفصَّلِ، وَفِي الْجَهْرِ (١)، ثُمَّ يَقْرَأُ بَعْدَهَا سُورةً تَكُونُ فِي الصَّبْحِ مِنْ طُوالِ الْمُفصَّلِ، وَفِي الْبَاقِي مِنْ أَوْسَاطِهِ، وَلاَ تَصِيحُ الصَّلَاةُ بِقِرَاءَةٍ خَارِجَةٍ عَنْ مُصْحَفِ عُثْمَانَ.

ثُمُّ يَرْكَعُ مُكَبِّرًا رَافِعًا يَدَيْهِ وَيَضَعُهُمَا عَلَى رُكْبَيَيْهِ (مُفَرَّجَتِي الْأَصَابِعِ) مُسْتَوِيًا ظَهْرُهُ، وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَدُيْهِ قَائِلًا إِمَامٌ وَمُنْفَرِدٌ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَبَعْدَ قِيَامِهِمَا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ مِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، وَمَأْمُومٌ فِي رَفْعِهِ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ فَقَطْ.

ثُمَّ يَجْرُ مُكَبِّرًا سَاجِدًا (عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءَ: رِجْلَيْهِ) ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ جَبْهَتِهِ مَعَ أَنْفِهِ، وَلَوْ مَعَ حَائِلٍ لَيْسَ مِنْ أَعْضَاءِ سُجُودِهِ، وَيُعْرَفُهُ ثُمَّ عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، وَبَطْنَهُ عَنْ فَخِذَيْهِ وَيُفَرِّقُ (٢) رُكْبَتَيْهِ، وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الأَعْلَى، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا يُسْرَاهُ نَاصِبًا يُمْنَاهُ، وَيَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَيَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالأُولَى.

ثُمَّ يَرْفَعُ مَكَبِّرًا نَاهِضًا عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ إِنْ سَهُلَ، وَيُصَلِّى الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ، مَا عَدَا التَّحْرِيمَةَ وَالإِسْتِفْتَاحَ وَالتَّعَوُّذَ

٦٣

10-18

77

. .

⁽١) في "ج": (الجهريات)، وفي "م": (الجهرية).

⁽٢) في اج ازيادة: (بين).

(وَتُجْدِيدَ النِّيَّةِ).

ثُمَّ يَجْلِسُ مُفْتَرِشًا، وَيَدَاهُ عَلَى فَخِذَيْهِ يَقْبِضُ خِنْصَرَ (١) الْيُمْنَى وَبِنْصَرَهَا وَيُحَلِّقُ إِبْهَامَهَا مَعَ الْوُسْطَى، وَيُشِيرُ بِسَبَّابَتِهَا فِي تَشَهُّدِهِ (٢) وَيَشْعُرُهُ اللهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، وَيَشُعُدُ الْيُسْرَى، وَيَقُولُ: التَّحِيَّاتُ لِلهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلاَمُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ السَّلاَمُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلاَمُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلهَ إِلاَ اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، هَذَا التَّشَهُّدُ الأَوْلُ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكُتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَيَنْ مَنْ عَذَالِ وَيَدْ وَعَلَى آلِ الْمُحْمَدِ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُعَدِّدًا وَالْمَمَاتِ وَوَتَنَةٍ الْمُعْمَ وَعَذَالِ الْقَبْرِ وَفِتْنَةِ الْمُحْيَا وَالْمَمَاتِ وَوَتَنَةٍ الْمُسْتِعِيدُ وَلَاهُ وَعَنْ يَمِينِهِ: السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحَمَةُ اللهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ .

وَإِنْ كَانَ فِي ثُلَاثِيَّةٍ أَوْ رُبَاعِيَّةٍ نَهَضَ مُكَبِّرًا بَعْدَ التَّشَهُّدِ الأَوَّلِ، وَصَلَّى مَا بَقِيَ كَالثَّانِيَةِ بِالْحَمْدِ فَقَطْ، ثُمَّ يَجْلِسُ فِي تَشَهُّدِهِ الأَخِيرِ مُتَوَرِّكًا، وَالْمَرْأَةُ مِثْلُهُ لَكِنْ تَضُمُّ نَفْسَهَا وَتَسْدُلُ رِجْلَيْهَا فِي جَانِبِ مَعْنَا.

فضل

وَيُكْرَهُ فِي الصَّاكَةِ الْتِفَاتُ وَرَفْعَ بَصَرِهِ إِلَّهِ اللَّهِ الدُّورَ فَعَ بَصَدِهِ إِلْسَى

7.4

⁽۱) في (م) زيادة: (يده).

⁽٢) سقط من «ب»: (في تشهده)، وقد ضرب على كلمة مشابهة لها. وفي (ج): (التشهد).

السَّمَاءِ(١) وَإِقْعَاوُهُ، وَافْتِرَاشُهُ(١) ذِرَاعَيْهِ سَاجِدًا، وَعَبَثُهُ وَتَخَصُّرُهُ، وَتَرَوُّحُهُ، وَقَرْقُ حَاقِنًا أَوْ بِحَضْرَةِ وَتَرَوُّحُهُ، وَفَرْقَعَهُ أَصَابِعِهِ وَتَشْبِيكُهَا، وَأَنْ يَكُونَ حَاقِنًا أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَام يَشْتَهِيهِ، وَتَكْرَارُ الْفَاتِحَةِ لاَجَمْعُ سُورِ فِي فَرْضِ كَنَفْلِ.

وَّلَهُ رَدُّ الْمَارِّ بَينَ يَدَيهِ وَعَدُّ الآيِ وَالْفَتْحُ عَلَى إِمَامِهِ، وَلِبْسُ الثَّوبِ وَالْغِنْحُ عَلَى إِمَامِهِ، وَلِبْسُ الثَّوبِ وَالْغِمَامَةِ (٣)، وَقَدْلُ حَيَّةٍ وَعَقْرَبٍ وَقَمْلٍ، فَإِنْ أَطَالَ الْفِعْلَ (عُرْفًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ) وَلاَ تَفْرِيقِ بَطَلَتْ وَلَوْسَهُوا .

وَيُبَاحُ قِرَاءَةُ أَوَاخِرِ السُّورِ وَأَوْسَاطِهَا، وَإِذَا نَابَهُ شَيْءٌ سَبَّحَ رَجُلٌ وَصَفَّقَتِ امْرَأَةٌ بِبَطْنِ كَفِّهَا عَلَى ظَهْرِ الأُخْرَى(٤)، وَيَبْصُقُ فِي الصَّلَاةِ عَنْ يَسَارِهِ وَفِي الْمَسْجِدِ فِي ثَوْبِهِ.

وَتُسَنُّ صَلَاتُهُ إِلَى سُتْرَةٍ (قَائِمَةٍ) كَآخِرَةِ (٥) الرَّحْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَاخِصًا فَإِلَى خَطًّ .

وَتَبْطُلُ بِمُرُورِ كَلْبِ أَسْوَدَ بَهِيمٍ فَقَطْ.

وَلَهُ التَّعَوُّذُ عِنْدَ آيَةِ وَعِيدٍ وَالسُّؤَالُ عِنْدَ آيَةِ رَحْمَةٍ وَلَوْ فِي فَرْضٍ.

فضل

أَرْكَانُهَا: الْقِيَامُ، وَالتَّحْرِيمَةُ، وَالْفَاتِحَةُ، وَالرُّكُوعُ وَالإِعْتِدَالُ عَنْهُ، وَالسَّبْعَةِ، وَاللَّعْتِدَالُ عَنْهُ)، عَنْهُ، وَالسَّبْعَةِ)، (وَالإِعْتِدَالُ عَنْهُ)،

⁽١) في «م) زيادة: (وتغميض عينيه)، وليست في النسخ.

⁽۲) في (م): (وافتراش).

⁽٣) في امازيادة: (ولف العمامة).

⁽٤) في ﴿جِ٩: (بظهر كفها على بطن الأخرى).

 ⁽٥) هكذا في جمع النسخ وعدلت بخط مغاير في (أ): (كمؤخرة).

٧٤

٥٧

وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَالطُّمَأْنِينَةُ فِي الْكُلِّ، وَالتَّشَهُدُ الأَخِيرُ وَالْجَيرُ وَالْجَيرُ وَالسَّمَ فِيهِ (١)، وَالتَّرْتِيبُ وَجَلْسَتُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فِيهِ (١)، وَالتَّرْتِيبُ وَالتَّسْلِيمُ.

وَوَاجِبَاتُهَا: التَّكْبِيرُ غَيْرَ التَّحْرِيمَةِ، وَالتَّسْمِيعُ والتَّحْمِيدُ وَتَسْبِيحَتَا (٢) الرُّكُوعِ وَالشَّجُودِ وَسُؤَالُ الْمَغْفِرَةِ مَرَّةً مَرَّةً، وَيُسَنُّ ثَلَاثًا، وَالتَّشَهُ دُالأُولُ وَجَلْسَتُهُ، وَمَاعَدَا الشَّرَائِطَ وَالأَرْكَانَ وَالْوَاجِبَاتِ الْمَذْكُورَةِ سُنَّةٌ.

(فَمَنْ تَرَكَ شَرْطًا لِغِيْرِ عُذْرِ غَيْرَ النِّيَّةِ فَإِنَّهَا لاَ تَسْقُطُ بِحَالٍ) أَوْ تَعَمَّدَ تَرْكَ رُكُن أَوْ وَاجب (بَطَلَتْ صَلاَتُهُ) بِخِلاَفِ الْبَاقِي.

وَمَا عَدَا ذَلِكَ سُنَنُ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ، لاَ يُشْرَعُ السُّجُودُ لِتَرْكِهِ، (وَإِنْ سَجَدَ فَلاَ بَأْسَ).

بَابُ سُجُودِ السَّهُو

يُشْرَع لِزَيَادَةٍ وَنَقْصٍ وَشَكِّ لاَ فِي عَمْدٍ، فِي الْفَرْضِ وَالنَّافِلَةِ، فَمَتَى زَادَ فِعْلاً مِنْ جِنْسِ الصَّلاةِ قِيَامًا أَوْ تُعُودًا (٣) أَوْ رُكُوعًا أَوْ سُجُودًا عَمْدًا بَطَلَتْ، وَسَهُوا يَسْجُدُ لَهُ، وَإِنْ زَادَ رَكْعَةً فَلَمْ يَعْلَمْ حَتَّى فَرَغَ مِنْهَا سَجَدَ، وَإِنْ عَلِمَ فِيهَا جَلَسَ فِي الْحَالِ فَتَشَهَّدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَشَهَّدَ وَسَجَدَ وَسَجَدَ، وَإِنْ عَلِمَ فِيهَا جَلَسَ فِي الْحَالِ فَتَشَهَّدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَشَهَّدَ وَسَجَدَ وَسَلَمَ.

⁽١) سقط من (أ): (فيه).

⁽٢) في الجاء (وتسبيحة).

⁽٣) سقط من (أ): (أو قعودًا)، وهي في جميع النسخ.

٧٧

٧٨

وَإِنْ سَبَّحَ بِهِ ثِقَتَانِ فَأَصَرَّ (وَلَمْ يَجْزِمْ بِصَوَابَ نَفْسِهِ) بَطَلَتْ صَلاَتُهُ وَصَلاَتُهُ وَصَلاَتُهُ وَصَلاَتُهُ وَصَلاَتُهُ وَصَلاَةُ مُنْ فَارَقَهُ .

وَعَمَلٌ مُسْتَكْثَرٌ عَادَةً مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الصَّلَاةِ يُبْطِلُهَا عَمْدُهُ وَسَهُوهُ، وَلاَ يُشْرَعُ لِيَسِيرِهِ سُجُودٌ، وَلاَ تَبْطُلُ بِيَسِيرِ أَكْلٍ وَشُرْبٍ سَهُوا (وَلاَ نَفْلٌ بِيَسِيرِ شُرْبٍ سَهُوا (وَلاَ نَفْلٌ بِيَسِيرِ شُرْبِ عَمْدًا).

وَتَشَهُّدِ فِي قِيامٍ، وَقِرَاءَةِ شُورةٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ كَقِرَاءَةٍ فِي سُجُودٍ وَقُعُودٍ، وَتَشَهُّدِ فِي قِيامٍ، وَقِرَاءَةِ شُورةٍ فِي الأَجِيرَتَيْنِ لَمْ تَبْطُلْ، وَلَمْ يَجِبْ لَهُ سَجُودٌ بَلْ يُشْرَعُ، وَإِنْ سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِهَا عَمْدًا بَطَلَتْ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا شَجُودٌ بَلْ يُشْرَعُ، وَإِنْ سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِهَا عَمْدًا بَطَلَتْ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا ثُمَّ ذَكَرَ قَرِيبًا أَتَمَّهَا وَسَجَدَ، وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ أَوْ تَكَلَّمَ لِغَيْرِ مَصْلَحَتِهَا ثُمَّ ذَكَرَ قَرِيبًا أَتَمَّهَا وَسَجَدَ، وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ أَوْ تَكَلَّمَ لِغَيْرِ مَصْلَحَتِهَا بَطُلُ، بَطَلَتْ كَكَلامِهِ فِي صُلْبِهَا، وَلِمَصْلَحَتِهَا (إِنْ كَانَ يَسِيرًا) لَمْ تَبْطُلْ، وَقَهْقِهَةٌ كَكَلامٍ.

وَإِنْ نَفَخَ أَوْ انْتَحَبَ مِنْ غَيْرِ خَشْيَةِ اللهِ تَعَالَى أَوْ تَنَحْنَحَ (مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ) فَبَانَ حَرْفَانِ بَطَلَتْ.

فصل

وَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا فَذَكَرَهُ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ رَكْعَةٍ أُخْرَى بَطَلَتِ الَّتِي تَرَكَهُ مِنْهَا، وَقَبْلَهُ يَعُودُ وُجُوبًا فَيَأْتِي بِهِ وَبِمَا بَعْدَهُ، وَإِنْ عَلِمَ بَعْدَ السَّلَامِ فَكَتَرْكِ رَكْعَةٍ كَامِلَةٍ.

وَإِنْ نَسِيَ التَّشَهُّ دَالأَوَّلَ وَنَهَضَ لَزِمَهُ الرُّجُوعُ مَا لَمْ يَنْتَصِبْ قَائِمًا،

 ⁽١) في ١٩٦: (ولا).

فَإِنْ اسْتَتَمَّ قَائِمًا كُرِهَ رُجُوعُهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَصِبْ لَزِمَهُ الرُّجُوعُ، وَإِنْ شَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ حَرُمَ الرُّجُوعُ وَعَلَيْهِ السُّجُودُ لِلْكُلِّ.

وَمَنْ شَكَّ فِي عَدَدِ الرَّكَعَاتِ أَخَذَ بِالأَقَلِّ، وَإِنْ شَكَّ فِي تَرْكِ رُكْنٍ فَكَتَرْكِهِ، وَلاَ يَسْجُدُ لِشَكِّهِ فِي تَرْكِ وَاجِب أَوْ زِيَادَةٍ.

وَلاَسُجُودَ عَلَى مَأْمُومٍ إِلاَّ تَبَعًا لإِمَامِهِ، وَسُجُودُ السَّهُولِمَا يُبْطِلُهَا (١) عَمْدُهُ وَاجبٌ.

وَتَبْطُلُ بِتَرْكِ سُجُودٍ أَفْضَلِيَّتُهُ قَبْلَ السَّلَامِ فَقَطْ، وَإِنْ نَسِيَهُ وَسَلَّمَ سَجَدَإِنْ قَرُبَ زَمَنُهُ، وَمَنْ سَهَا مِرَارًا كَفَاهُ سَجْدَتَانِ.

بَاب صَلاَةِ التَّطُوع

آكَدُها كُسُوفٌ ثُمَّ اسْتِسْقَاءٌ ثُمَّ تَرَاوِيحٌ، ثُمَّ وِتْرٌ وَيُفْعَلُ (٢) بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ، وَأَقَلُهُ رَكْعَةٌ وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَة (٣) ، مَسْنَى مَسْنَى ، وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ، وَإِنْ أَوْتَرَ بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ لَمْ يَجْلِسْ إِلاَّ فِي آخِرِهَا، وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ، وَإِنْ أَوْتَرَ بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ لَمْ يَجْلِسْ إِلاَّ فِي آخِرِهَا، وَبِتِسْعِ يَجْلِسُ عَقِبَ الثَّامِنَةِ وَيَتَشَهَّدُ وَلاَّ يُسَلِّمُ، ثُمَّ يُصَلِّي التَّاسِعَة وَيَتَشَهَّدُ وَلاَ يُسَلِّمُ، ثُمَّ يُصَلِّي التَّاسِعَة وَيَتَشَهَّدُ وَيَتَشَهَّدُ وَيَتَسَمَّةً دُويَسُلِمُ .

وَأَدْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ بِسَلاَمَيْنِ، يَقْرَأُ فِي الأُولَى: سَبِّحْ، وَإِنْ النَّالِيَةِ: الإِخْلاَصَ، وَيَقْنُتُ فِيهَا بَعْدَ

⁽۱) في (م): (يبطل).

⁽۲) في (م) و (ج): (يفعل).

⁽٣) في الماواج ازيادة: (ركعة).

الرُّكُوع، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْت، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْت، وَتَوَلِّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْت، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْت، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْت، وَتَوَلِينِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَلَا يُعْفَرُ مَنْ وَالَيْتَ وَلاَ يُعِرُّ مَنْ وَالَيْتَ وَلاَ يَعِرُّ مَنْ وَالَيْتَ وَلاَ يَعِرُّ مَنْ عَادَيْت، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْت، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ عَادَيْت، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْت، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ وَبِكَ مِنْك، لاَ أُحْصِي (۱) ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا وَبِعَفُوكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ وَبِكَ مِنْك، لاَ أُحْصِي (۱) ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا وَبَعَهُ وَبِكَ مِنْك، هُ مَحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ (۲))، وَيَعْسَحُ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ.

وَيُكْرَهُ قُنُوتُهُ فِي غَيْرِ الْوِتْرِ إِلاَّ أَنْ يَنْزِلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ (غَيْرَ الطَّاعُونِ)، فَيَقْنُتُ الإِمَامُ فِي الْفَرَائِض.

وَالتَّرَاوِيحُ عِشْرُونَ رَكْعَةً تُفْعَلُ فِي جَمَاعَةٍ مَعَ الْوِتْرِ (بَعْدَ الْعِشَاءِ) فِي رَمَضَانَ، وَيُوتِرُ الْمُتَهَجِّدُ بَعْدَهُ، فَإِنْ تَبِعَ إِمَامَهُ شَفَعَهُ بِرَكْعَةٍ، وَيُكْرَهُ التَّنَقُّلُ بَيْنَهَا لاَ التَّعْقِيبُ بَعْدَهَا فِي جَمَاعَةٍ.

ثُمَّ السُّنَنُ الرَّاتِبَةُ: رَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهَا، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَهُمَا آكَدُهَا، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَهُمَا آكَدُهَا، وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْهَا سُنَّ لَهُ قَضَاؤُهُ.

وَصَلاَةُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ صَلاَةِ النَّهَارِ، وَأَفْضَلُهَا ثُلُثُ اللَّيْلِ بَعْدَ نِصْفِهِ، وَصَلاَةُ لَيْلِ وَنَهَارٍ مَثْنَى مَثْنَى، وَإِنْ تَطَوَّعَ فِي النَّهَارِ بِأَرْبَعٍ كَالظُّهْرِ فَلا بَأْسَ، وَأَجْرُ صَلاَةٍ قَاعِدٍ عَلَى نِصْفِ أَجْرِ صَلاَةٍ قَائِمٍ.

۸۱

٨٢

⁽١) في لام»: (نحصي).

⁽۲) في (ج) زيادة: (وسلم).

وَتَسَنُّ صَلَاةُ الضُّحَى وَأَقَلُّهَا رَكْعَتَانِ وَأَكْثَرُهَا ثَمَانٌ، وَوَقْتُهَا (مِنْ ، ١٨ خُرُوجِ وَقْتِ النَّهْيِ إِلَى قُبَيْلِ الزَّوَالِ).

وَسَجُودُ التِّلَاوةِ صَلَاةٌ، يُسَنُّ لِلْقَارِيُ وَالْمُسْتَمِعِ دُونَ السَّامِعِ، وَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ القَارِئُ لَمْ يَسْجُدْ، وَهُو أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَجْدَةً، فِي الْحَجِّ مِنْهَا اثْنَتَانِ، وَيُكَبِّرُ إِذَا سَجَدَ وَإِذَا رَفَعَ، وَيَجْلِسُ وَيُسَلِّمُ وَلاَ يَتَشَهَّدُ.

وَيُكْرَهُ لِلإِمَامِ قِرَاءَةُ سَجْدَةٍ فِي صَلاَةِ سِرِّ وَسُجُودُهُ فِيهَا، (وَيَلْزَمُ ٥٠ الْمَأْمُومَ مُتَابَعَتُهُ فِي غَيْرِهَا).

وَيُسْتَحَبُّ سُجُودُ الشُّكْرِ عِنْدَ تَجَدُّدِ النِّعَمِ وَانْدِفَاعِ النِّقَمِ ، (وَتَبْطُلُ ٢٠ بِهِ صَلاَةُ غَيْرِ جَاهِلٍ وَنَاسٍ) .

وَأُوْقَاتُ النَّهْيِ خَمْسَةٌ: مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ (الثَّانِي) إِلَى طُلُوعِ ﴿ ١٨ الشَّمْسِ، وَمِنْ طُلُوعِهَا حَتَّى تَرُّولَ، الشَّمْسِ، وَمِنْ طُلُوعِهَا حَتَّى تَرْتَفِعَ قِيْدَ رَّمْحِ، وَعِنْدَ قِيَامِهَا حَتَّى تَزُولَ، وَمِنْ صَلَاةِ العَصْرِ إِلَى غُرُوبِهَا، وَإِذَا شَرَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَتِمَّ.

وَيجُوزُ قَضَاءُ الْفَرَائِضِ فِيهَا، وَفِي الأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ فِعْلُ (١) رَكْعَتَيْ طَوَافٍ وَإِعَادَةُ جَمَاعَةٍ، وَيَحْرُمُ تَطَوَّعٌ بِغَيْرِهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ حَتَّى مَالَهُ سَبَبٌ.

 ⁽١) في (أ) و (ج): (وفعل).

باب صلاة الجماعة

تَلْزَم الرِّجَالَ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، لاَ شَرْطٌ، وَلَهُ فِعْلُهَا فِي بَيْتِهِ. وَتُسْتَحَبُّ صَلاَةُ أَهْلِ الثَّغْرِ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ، وَالأَفْضَلُ لِغَيْرِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي لاَ تُقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ إِلاَّ بِحُضُورِهِ، ثُمَّ مَا كَانَ أَكْثَرَ جَمَاعَةً، ثُمَّ الْمَسْجِدُ الْعَتِيقُ، وَأَبْعَدُ أَوْلَى مِنْ أَقْرَبَ.

وَيَحْرُمُ أَنْ يَوْمٌ فِي مَسْجِدٍ قَبْلَ إِمَامِهِ الرَّاتِبِ إِلاَّ بِإِذْنِهِ أَوْ عُذْرِهِ.

وَمَنْ صَلَّى ثُمَّ أُقِيمَ فَرْضٌ (١) سُنَّ أَنْ يُعيِدَهَا إِلاَّ الْمَغْرِبَ، وَلاَ تُكْرَهُ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ مَسْجِدَيْ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

وَإِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلاَ صَلاَةً إِلاَّ الْمَكْتُوبَةَ ، فَإِنْ كَانَ فِي نَافِلَةٍ أَتَمَّهَا إِلاَّ الْمَكْتُوبَةَ ، فَإِنْ كَانَ فِي نَافِلَةٍ أَتَمَّهَا إِلاَّ أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ الْجَمَاعَةِ فَيَقْطَعَهَا ، وَمَنْ كَبَّرَ قَبْلَ سَلاَمِ إِمَامِهِ (٢) لِكَّ أَنْ يُخْشَى فَوَاتَ الْجَمَاعَةِ وَأَجْزَأَتُهُ لَحِقَ الْجَمَاعَة ، وَإِنْ لَحِقَهُ رَاكِعًا دَخَلَ مَعَهُ فِي الرَّكْعَةِ وَأَجْزَأَتُهُ التَّحْرِيمَةُ .

وَ لاَ قِرَاءَةَ عَلَى مَأْمُومٍ، وَيُسْتَحَبُّ فِي إِسْرَارِ إِمَامِهِ وَسُكُوتِهِ، وَإِذَا لَمْ يَسْمَعْهُ لِبُعْدٍ لاَ لِطَرَشِ، وَيَسْتَفْتِحُ وَيَسْتَعِيذُ فِيمَا يَجْهَرُ (٣) فِيهِ إِمَامُهُ.

وَمَنْ رَكَعَ أَوْ سَجَدَ قَبْلَ إِمَامِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَرْفَعَ لِيَأْتِيَ بِهِ بَعْدَهُ (٤) ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ عَمْدًا بَطَلَتْ ، وَإِنْ رَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِ إِمَامِهِ عَالِمًا عَمْدًا

⁽١) في «ب»: (لفرض).

⁽٢) في «ج»: (الإمام).

⁽٣) في «ج»: (فيما لا يجهر).

⁽٤) في «ب»: (بعد إمامه).

بَطَلَتْ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلاً أَوْ نَاسِيًا بَطَلَتِ الرَّكْعَةُ فَقَطْ، وَإِنْ رَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِهِ ثُمَّ سَجَدَ قَبْلَ رَفْعِهِ بَطَلَتْ إِلاَّ الْجَاهِلَ وَالنَّاسِيَ، وَيُصَلِّي تِلْكَ الرَّكْعَةَ قَضَاءً.

وَيُسَنُّ لِإِمَامِ (١) التَّخْفِيفُ مَعَ الإِنْمَامِ وَتَطُويلُ الرَّكْعَةِ الأُوْلَى أَكْثَرَ مِنَ الثَّانِيَةِ، وَيُسْتَحَبُّ انْتِظَارُ دَاخِل (مَا لَمْ يَشُقَّ عَلَى مَأْمُوم).

وإِذَا اسْتَأْذَنَتِ الْمَرْأَةُ (٢) إِلَى الْمَسْجِدِ كُرِهَ مَنْعُهَا، وَبَيْتُهَا خَيْرٌ لَهَا.

فضل

وَلاَ تَصِحُّ خَلْفَ فَاسِقِ كَكَافِرِ، وَلاَ امْرَأَةٍ وَخُنْثَى (٥) لِلرِّجَالِ، وَلاَ صَبِيِّ لِبَالِغِ (٦) ، وَأَخْرَسَ (٧) ، وَلاَّ عَاجِزِ عَنْ رُكُوعِ أَوْسُجُودٍ أَوْ قُعُودٍ أَوْ قَعُودٍ أَوْ قَعُودٍ أَوْ قَعُودٍ أَوْ قِيامِ إِلاَّ إِمَّامَ الْحَيِّ الْمَرْجُوَّزَوَ الْعِلَّيهِ، وَيُصَلُّونَ وَرَاءَهُ جُلُوسًا

⁽١) في (ب) واجه: (للإمام).

⁽٢) في اب: (امرأة).

⁽٣) في (م) هنازيادة ليست في جميع النسخ: (ثم الأقدم هجرة).

⁽٤) سقط من ﴿أَۥ (ومختون).

⁽٥) في (ج): (مشكل).

⁽٦) في (ب) زيادة: (في فرض).

⁽٧) في (م): (ولا أخرس).

95

(نَدْبًا)، فَإِنِ ابْتَدَأَبِهِمْ قَائِمًا ثُمَّاعْتَلَّ فَجَلَسَ أَتَمُّوا خَلْفَهُ قِيَامًا (وَجُوبًا).

(وَتَصِحُّ خَلْفَ مَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ بِمِثْلِهِ)، وَلاَ تَصِحُّ خَلْفَ مُحْدِثٍ وَلاَ مُتَنَجِّسٍ يَعْلَمُ ذَلِكَ، فَإِنْ جَهِلَ هُوَ وَالْمَأْمُومُ حَتَّى انْقَضَتْ صَحَّتْ لِمَأْمُومُ وَحَتَّى انْقَضَتْ صَحَّتْ لِمَأْمُومِ وَحْدَهُ، وَلاَ إِمَامَةُ الأُمِّيِّ وَهُوَ مِنْ لاَ يُخْسِنُ الْفَاتِحَةَ أَوْ يُدْغِمُ لِمَامَةُ الأُمِّيِّ وَهُو مِنْ لاَ يُخْسِنُ الْفَاتِحَةَ أَوْ يُدْغِمُ فِيهَا مَا لاَ يُدْغَمُ أَوْ يُبَدِلُ حَرْفًا (١)، أَوْ يَلْحَنُ فِيهَا لَحْنَا يُحِيلُ الْمَعْنَى إِلاَّ بِمِثْلِهِ، وَإِنْ قَدِرَ عَلَى إِصْلاَحِهِ لَمْ تَصِحَّ صَلاَتُهُ.

وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ اللَّحَانِ وَالْفَأْفَاءِ وَالتَّمْتَامِ وَمَنْ لاَ يُفْصِحُ بِبَعْضِ الْحُرُوفِ، وَأَنْ يَؤُمَّ أَجْنَبِيَّةً فَأَكْثَرَ لاَ رَجُلَ مَعَهُنَّ، أَوْ قَوْمًا أَكْثَرُهُمْ يَكْرَهُهُ (بِحَقِّ).

وَتَصِحُّ إِمَامَةُ وَلَدِ الزِّنَا وَالْجُنْدِيِّ إِذَا سَلِمَ دِينُهُمَا، وَمَنْ يُؤَدِّي الصَّلاَةَ بِمَنْ يَقْضِيهَا، (وَعَكْسِهُ)، لاَ مُفْتَرِضٍ بِمُتَنَفِّلٍ، وَلاَ مَنْ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِمَنْ يُصَلِّي الْعَصْرَ أَوْ غَيْرَهَا.

فصل

يَقِفُ الْمَأْمُومُونَ خَلْفَ الإمَامِ وَيَصِحُّ مَعَهُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْعَنْ جَانِبَيْهِ لاَ قُدَّامَهُ، وَلاَ عَنْ يَسَارِهِ فَقَطْ، وَلاَّ الْفَذَّ خَلْفَهُ (أَوْ خَلْفَ الصَّفِّ) إِلاَّ أَنْ تَكُونَ امْرَأَةً، وَإِمَامَةُ النِّسَاءِ تَقِفُ فِي صَفِّهِنَّ، وَيَلِيهِ الرِّجَالُ ثُمَّ الصِّبْيَانُ ثُمَّ الضَّبْيَانُ ثُمَّ النِّسَاءُ كَجَنَا بُرْهِمْ.

⁽١) سقط من الأصل وهو في جميع النسخ: (أو يبدل حرفا).

وَمَنْ لَمْ يَقِفْ مَعَهُ إِلاَّ كَافِرٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ مَنْ عَلِمَ حَدَثَهُ أَحَدُهُمَا أَوْ صَبِيٍّ فِي فَرْضِ فَفَذٌ، وَمَنْ وَجَدَ فُرْجَةٌ دَخَلَهَا، وَإِلاَّ عَنْ يَمِينِ الإمام، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ فَلَهُ أَنْ يُنَبِّهَ مَنْ يَقُومُ مَعَهُ، فَإِنْ صَلَّى فَذَّا رَكْعَةً لَمْ تَصِحَ، فَإِنْ صَلَّى فَذَّا رَكْعَةً لَمْ تَصِحَ، وَإِنْ رَكَعَ فَذًّا رَكْعَةً لَمْ تَصِحَ، وَإِنْ رَكَعَ فَذًّا ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّفِّ، أَوْ وَقَفَ مَعَهُ آخَرُ قَبْلَ سُجُودِ الإِمَامِ صَحَّتْ.

فَضلٌ

يصِحُّ اقْتِدَاءُ الْمَأْمُومِ بِالإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ وَإِنْ لَمْ يَرَهُ وَلاَ مَنْ وَرَاءَهُ (إِذَا سَمِعَ التَّكْبِيرَ)، وَكُذَا خَارِجَهُ إِنْ رَأَى الإِمَامَ أَوْ الْمَأْمُومِينَ^(١) إذا التَّكُ الصَّفُوفُ (٢). اتصَلَتْ الصُّفُوفُ (٢).

وتَصِحُّ خَلْفَ إِمَامِ عَالٍ عَنْهُمْ وَيُكْرَهُ إِذَا كَانِ الْعُلُوُّ (ذِرَاعًا فَأَكْثَر) ؟ وَيَطْوَلُهُ مَ كَإِمَامَتِهِ فِي الطَّاقِ، وَتَطُوُّعُهُ مَوْضِعَ الْمَكْتُوبَةِ إِلاَّ مِنْ حَاجَةٍ (٣)، وَإِطَالَةُ قُعُودِهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ كَانَ ثَمَّ نِسَاءٌ لَبِثَ قَلِيلاً لِينْصَرِفْنَ.

وَيكْرَهُ وُقُوفُهُمْ بَيْنَ السَّوَارِي إِذَا قَطَعْنَ صُفُوفَهُم (٤).

في الب، والج، (المأموم).

⁽٢) سقط من (م): (إذا اتصلت الصفوف) وضرب عليها في: (ب).

⁽٣) في (ج١: (إلالحاجة).

⁽٤) في (م) و (ب): (الصفوف).

فَضلٌ

ويُعْ ذَرُفي تَرْكِ (١) جُمْعَةٍ وَجَمَاعَةٍ مَرِيضٌ، وَمُدَافِعُ أَحَدِ الأَخْبَثَيْنِ، وَمَنْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ مُحْتَاجٍ (٢) إِلَيْهِ، وَخَائِفٌ مِنْ ضَيَاعٍ مَالِهِ الأَخْبَثَيْنِ، وَمَنْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ مُحْتَاجٍ (٢) إِلَيْهِ، وَخَائِفٌ مِنْ ضَرَرِ أَوْسُلْطَانٍ أَوْ أَوْ فَوَاتِهِ أَوْ ضَرَرِ فَيهِ، أَوْ مَوْتِ قَرِيبِهِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ضَرَرِ أَوْسُلْطَانٍ أَوْ مُلْازَمَةٍ غَرِيمٍ وَلاَ شَيْءَ مَعَهُ، أَوْ مِنْ فَوَاتِ رَّفْقَتِهِ (٣)، أَوْ عَلَيَةٍ نُعَاسٍ، أَوْ أَذَى بِمَطَرٍ أَوْ وَحَلٍ، وبِرِيحِ بَارِدَةٍ شَدِيدَةً (٤) فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ بَارِدَةٍ (٥).

بَابُ صَلاَةٍ أَهْلِ الْأَعْذَار

تَلْزَمُ الْمَرِيضَ الصَّلاَةُ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ عَجَزَ فَعَلَى جَنْبِهِ، فَإِنْ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا وَرِجْلاَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ صَحَّ، وَيُومِئُ رَاكِعًا وَسَاجِدًا وَيَخْفِضُهُ عَنِ الرُّكُوعِ (٢) ، فَإِنْ عَجَزَ أَوْمَا بِعَيْنِهِ، فَإِنْ قَدِرَ (أَوْ عَجَزَ) فِي أَثْنَائِهَا انْتَقَلَ إِلَى الآخرِ (٧) ، وَإِنْ قَدِرَ عَلَى قِيَامٍ (وَقُعُودٍ) وَعَجَزَ عَنْ (٨) رُكُوعِ وَسُجُودٍ أَوْمَا بِرُكُوعٍ قَائِمًا وَسُجُودٍ قَاعِدًا.

وَلِمَرِيضٍ الصَّلَاةُ مُسْتَلْقِيًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ لِمُدَاوَاةٍ بِقَوْلِ طَبِيبٍ

١٩

1..

⁽١) كذا في الأصل وفي بقية النسخ: (بترك).

⁽۲) في «ج»: (يحتاج).

⁽٣) في «م»: (رفقة).

⁽٤) سقط من الأصل فقط: (شديدة).

⁽٥) قوله: (باردة) ليست في «م» و «ج».

⁽٦) في «ب»: (ويخفض السجود).

⁽٧) في (ب)و (ج): (للآخر).

⁽A) كذا في جميع النسخ وفي «م»: (دون ركوع وسجود).

(مُسْلِم (۱⁾).

وَلاَ تَصِحُّ صَلاَتُهُ قَاعِدًا فِي السَّفِينَةِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْقِيَامِ، وَيَصِحُّ الْفَرْضُ عَلَى الْقِيَامِ، وَيَصِحُّ الْفَرْضُ عَلَى الرَّاحِلَةِ خَشْيَةَ التَّأَذِّي بِالْوَحَلِ^(٢) لاَ لِلْمَرَضِ.

فضل

مَنْ سَافَرَ سَفَرًا مُبَاحًا أَرْبَعَةَ بُرُدٍ سُنَّ لَهُ قَصْرُ رُبَاعِيَّةٍ رَكْعَتَيْنِ، إِذَا فَارَقَ عَامِرَ قَرْيَتِهِ أَوْ خِيَامَ قَوْمِهِ.

وَإِنْ أَحْرَمَ حَضَرًا ثُمَّ سَافَرَ، أَوْ سَفَرًا ثُمَّ أَقَامَ، أَوْ ذَكَرَ صَلاَةَ حَضَرٍ فِي سَفَرٍ، أَوْ عَكْسَهَا (٣) ، أَوْ ائْتَمَّ بِمُقِيمٍ أَوْ بِمَنْ يَشُكُّ فِيهِ، أَوْ أَحْرَمَ فِي سَفَرٍ، أَوْ عَكْسَهَا (٣) ، أَوْ ائْتَمَّ بِمُقِيمٍ أَوْ بِمَنْ يَشُكُّ فِيهِ، أَوْ أَحْرَمَ بِصَلاَةٍ يَلْزَمُهُ إِثْمَامُهَا فَفَسَدَتْ وَأَعَادَهَا، أَوْ لَمْ يَنُو الْقَصْرَ (عِنْدَ ٢٠ إِحْرَامِهَا)، (أَوْ شَكَّ فِي نِيَّتِهِ (٤))، أَوْ نَوى إِقَامَةً أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، أَوْ ٣٠ كَانَ (٥) مَلَّا حًا مَعَهُ أَهْلُهُ لَا يَنُوي الإِقَامَةَ بِبَلَدٍ لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ.

وَإِنْ كَانَ لَهُ طَرِيقَانِ فَسَلَكَ أَبْعَدَهُمَا أَوْ ذَكَرَ صَلاَةَ سَفَرٍ فِي آخَرَ قَصَرَ. وَإِنْ حُبِسَ وَلَمْ يَنْوِ إِقَامَةً، أَوْ أَقَامَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ (بِلاَ نِيَّةٍ إِقَامَةٍ) قَصَرَ، أَنَدًا.

⁽١) في (ج) زيادة: (ثقة).

⁽٢) في (م):(لوحل).

⁽٣) في (أ) فقط: (عكس).

⁽٤) في (أ): (نية القصر)، وفي (ب): (النية).

⁽٥) (كان)ليست في (م) و (ج).

فَصلُ

يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا فِي سَفَرِ قَصْرٍ، وَلِمَرِيضِ يَلْحَقُهُ بِتَرْكِهِ مَشَقَّةٌ، وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ لِمَطَرٍ يَبُلُّ الثَّيَابَ وَلِوَحَلٍ (١) وَرِيحٍ شَدِيدَةٍ بَارِدَةٍ، وَلَوْصَلَّى فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي مَسْجِدٍ الثَّيَابَ وَلُو حَلٍ (١) وَرِيحٍ شَدِيدَةٍ بَارِدَةٍ، وَلَوْصَلَّى فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي مَسْجِدٍ طَرِيقُهُ تَحْتَ سَابَاطٍ، وَالأَفْضَلُ فِعْلُ الأَرْفَقِ بِهِ مِنْ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ (٢).

فَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الأُولَى اشْتُرِطَ نِيَّةُ الْجَمْعِ عِنْدَ إِحْرَامِهَا، وَلاَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا ، وَيَبْطُلُ بِرَاتِبَةٍ بَيْنَهُمَا ، وَيَبْطُلُ بِرَاتِبَةٍ بَيْنَهُمَا ، وَيَبْطُلُ بِرَاتِبَةٍ بَيْنَهُمَا ، وَيَبْطُلُ بِرَاتِبَةٍ بَيْنَهُمَا ، وَأَنْ يَكُونَ الْعُذْرُ مَوْجُودًا عِنْدَ افْتِتَاحِهِ مَا وَسَلَامَ الأُولَى .

وإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ اشْتُرِ طَ نِيَّةُ الْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأُولَى إِنْ لَمْ يَضِقُ (٣) عَنْ فِعْلِهَا، وَاسْتِمْرَارُ الْعُذْرِ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ.

فضل

وَصلاَةُ الْخَوْفِ صَحَّتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ بِصِفَاتٍ كُلِّهَا جَائِزَةٌ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ فِي صَلاَتِهَا مِنَ السِّلاَحِ مَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَلاَ يُتْقِلُهُ، كَسَيْفٍ وَنَحْوِهِ.

1.0

⁽١) في (م): (ووحل).

⁽٢) في (م) و (ج) : (تأخير وتقديم).

⁽٣) في (أ): (قبل أن يضيق).

بَابُ صَلاَةِ الْجُمُعَةِ

تَلْزَمُ كُلَّ ذَكَرٍ حُرِّ، مُكَلَّفٍ، مُسْلِم، مُسْتَوْطِنِ بِبِنَاءِ اسْمُهُ وَاحِدٌ وَلَوْ تَفَرَّقَ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوْضِعِهَا (١) أَكْثَرُ مِنْ فَرْسَخ.

وَلاَ تَجِبُ عَلَى مُسَافِرِ (سَفَر قَصْرٍ) وَلاَ عَبْدٍ وَلاَ امْرَأَةٍ، وَمَنْ حَضَرَهَا مِنْهُمْ أَجْزَأَتْهُ وَلَمْ تَنْعَقِدْ بِهِ، وَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يَوُمَّ فِيهَا، وَمَنْ سَقَطَتْ عَنْهُ لِعُدْرٍ غَيرِ سَفَرٍ (٢) وَجَبَتْ عَلَيْهِ إِذَا حَضَرَهَا (٣) وَانْعَقَدَتْ

وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ مِمَّنَ عَلَيْهِ حُضُورُ الْجُمُعَةِ قَبْلَ صَلَاةِ الإِمَامِ لَمْ تَصِحَّ، وَتَصِحُّ مِمَّنْ لاَ تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَالأَفْضَلُ حتَّى يُصَلِّيَ الإِمَامُ ، وَلاَ يَجُوزُ لِمَنْ تَلْزَمُهُ السَّفَرُ فِي يَوْمِهَا بَعْدَ الزَّوَالِ .

فَصٰلٌ

يُشْتَرَطُ لِصِحَتِهَا شُرُوطٌ لَيْسَ مِنْهَا إِذْنُ الإِمَامِ: أَحَدُهَا: الْوَقْتُ، وَأَوَّلُهُ أَوَّلُهُ أَوَلِا خُمُعَةً (٤). وَقَتْهَا قَبْلَ التَّحْرِيمَةِ صَلَّوْا ظُهْرًا وَإِلاَّ جُمُعَةً (٤).

الثَّانِي: حُضُورٌ أَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ وُجُوبِهَا، (٥) بِقَرْيَةٍ مُسْتَوْطِنِينَ،

⁽١) في «م»: (المسجد) وفي «ج»: (موضع الجمعة).

⁽٢) قوله: (غيرسفر) في «أ» فقط دون بقية النسخ.

⁽٣) قوله: (إذا حضرها) زيادة من "ج" ولا يستقيم الكلام بدونها.

⁽٤) في «م» فقط: (فجمعة).

⁽٥) زاد في «م» فقط هنا: (الثالث: أن يكونوا)، وهو من كلام الشارح وليست في جميع النسخ.

وَتَصِحُّ فِيمَا قَارَبَهُ (١) الْبُنْيَانُ مِنَ الصَّحْرَاءِ، فَإِنْ نَقَصُوا قَبْلَ إِتْمَامِهَا اسْتَأْنَفُوا ظُهْرًا، وَمَنْ أَذْرَكَ مَعَ الإِمَامِ مِنْهَا رَكْعَةً أَتَمَّهَا جُمُعَةً، وَإِنْ أَدْرَكَ أَقَلَ مِنْ ذَلِكَ أَتَمَّهَا ظُهْرًا إِذَا كَانَ نَوَى الظُّهْرَ.

وَيُشْتَرَطُ تَقَدُّمُ خُطْبَتَيْنِ: مِنْ شَرْطِ صِحَتِهِمَا: حَمْدُ اللهِ وَالصَّلاَةُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وَقِرَاءَةُ آيَةٍ، وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللهِ عَنَّ وَجَلَّ، وَحُضُورُ الْعَدَدِ الْمُشْتَرَطِ، وَلاَ يُشْتَرَطُ لَهُمَا الطَّهَارَةُ، وَلاَ أَنْ يَتَوَلَّى الطَّهَارَةُ، وَلاَ أَنْ يَتَوَلَّى الصَّلاةَ.

وَمِنْ سُنَنِهِمَا: أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مِنْبَرٍ أَوْ مَوْضِع عَالٍ، وَيُسَلِّمَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يَجْلِسَ إِلَى فَرَاغِ الْأَذَانِ، وَيَجْلِسَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ، وَيَخْطُبَ قَائِمًا، وَيَعْتَمِدَ عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ عَصَا، وَيَقْصِدَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، وَيَقْصُرَ الْخُطْبَةَ، وَيَدْعُو َ لِلْمُسْلِمِينَ.

فصل

والْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ، يُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ جَهْرًا فِي الأُولَى بِالْجُمُعَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْمُنَافِقِينَ.

وَتَحْرُمُ إِقَامَتُهَا فِي أَكْثَرَ مِنْ مَوْضِع مِنَ الْبَلَدِ إِلاَّ لِحَاجَةٍ، فَإِنْ فَعَلُوا فَالصَّحِيحَةُ مَا بَاشَرَهَا الإِمَامُ (أَوْ أَذِنَّ فِيهَا)، فَإِنِ اسْتَوَيَا (فِي إِذْنِ أَوْ عَدَمِهِ) فَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ، وَإِنْ وَقَعَتَا مَعًا أَوْ جُهِلَتِ الأُولَى بَطَلَتَا. وَأَقَلُ السُّنَّةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَا فِ وَأَكْثُرُ هَا سِتٌّ.

(١) في «م» و «ج»: (قارب).

1 - 1 - 1

وَيُسَنُّ أَنْ يَغْتَسِلَ، _وَتَقَدَّمَ (١) _وَيَتَنَظَّفَ وَيَتَطَيَّبَ، وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، وَيُبَكِّرَ إِلَيْهَا مَاشِيًا، وَيَدْنُوَ مِنَ الإِمَامِ، وَيَقْرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِهَا وَيُكْثِرَ الدُّعَاءَ، وَالصَّلاَةُ (٢) عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ.

وَلا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا أَوْ إِلَى فُرْجَةٍ ، وَحَرُمَ أَنْ يُكُونَ إِمَامًا أَوْ إِلَى فُرْجَةٍ ، وَحَرُمَ أَنْ يُقِيمَ غَيْرَهُ فَيَجْلِسَ مَكَانَهُ إِلاَّ مَنْ قَدَّمَ صَاحِبًا لَهُ فَجَلَسَ فِي مَوْضِعِ يُحْفَظُهُ لَهُ ، وَحَرُمَ رَفْعُ مُصَلَّى مَفْرُوشٍ مَا لَمْ تَحْضُرِ الصَّلاَةُ ، وَمَنْ قَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ لِعَارِضِ لَحِقَهُ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ (قَرِيبًا) فَهُو أَحَقُ بِهِ .

وَمَنْ دَخَلَ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ لَمْ يَجْلِسْ حَتَى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ يُوجِزُ فِيهِمَا، وَلاَ يَجُوزُ الْكَلاَمُ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ إِلاَّ لَهُ أَوْ لِمَنْ يُكَلِّمُهُ، وَيَجُوزُ قَبْلَ الخُطْبَةِ وَبَعْدَهَا.

بابُ صَلاَةِ الْعِيدَيْنِ

وَهِيَ فَرْضُ كِفَايَةٍ ، إِذَا تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ قَاتَلَهُمُ الإِمَامُ . وَوقْتُهَا كَصَلَاةِ الضُّحَى وَآخِرُهُ الزَّوَالُ ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ بِالْعِيدِ إِلاَّ بَعْدَهُ صَلَّوْ امِنَ الْغَدِ .

وتسَنُّ فِي صَحْرَاءَ، وتَقْدِيمُ صَلاَ ةِ الأَضْحَى، وَعَكْسُهُ الْفِطْرُ،

⁽١) في اج): (ويتقدم)، والصواب ما أثبتنا لتقدم غسل الجمعة في كتاب الطهارة.

⁽٢) في (م): (ويكثر الصلاة).

وَأَكْلُهُ قَبْلَهَا، وَعَكْسُهُ فِي الأَضْحَى (١) (لِمُضَحِّ (٢))، وَتُكُرَهُ فِي الْجَامِعِ بِلاَ عُذْرٍ، وَيُسَنُّ تَبْكِيرُ مَأْمُومِ إِلَيْهَا مَاشِيًا بَعدَ الصُّبْحِ، وَتَأَخُّرُ (٣) إِمَامٍ إِلَيْهَا مَاشِيًا بَعدَ الصُّبْحِ، وَتَأَخُّرُ (٣) إِمَامٍ إِلَى وَقُبِ الصَّلَاةِ، عَلَى أَحْسَنِ هَيْئَةٍ ؛ إِلاَّ الْمُعْتَكِفَ فَفِي ثِيَابِ الْحَيْكَافِهِ.

وَمِنْ شَرْطِهَا: اسْتِيطَانٌ، وَعَدَدُ الْجُمُعَةِ، لاَ إِذْنُ إِمَامٍ، وَيُسَنُّ أَنْ يَرْجِعَ مِن طَرِيقٍ آخَرَ.

وَيُصَلِّيْهَا رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى بَعْدَ (١) الإستِفْتَاحِ، وَقَبْلَ الْقِرَاءَةِ خَمْسًا، يَرْفَعُ يَدَيْهِ وَقَبْلَ الْقِرَاءَةِ خَمْسًا، يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَيَقُولُ: اللهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لله كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَيَقُولُ: اللهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لله كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدِ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا (٥)، وَإِنْ بُكْرَةً وَأَصِيلًا وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدِ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا (٥)، وَإِنْ أَحَبُ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَقْرَأُ جَهْرًا (٦) بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِسَبِّحْ وَبِالْغَاشِيةِ فِي الثَّانِيةِ فِي الثَّانِيةِ .

فَإِذَا سَلَّمَ خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ كَخُطْبَتِي الْجُمُعَةِ، يَسْتَفْتِحُ الْأُولَى بِتِسْعِ تَكْبِيرَاتٍ وَالثَّانِيةَ بِسَبْعِ، يَحُثُّهُمْ فِي الْفِطْرِ عَلَى الصَّدَقَةِ وَيُبَيِّنُ لَهُمْ مَا تَكْبِيرَاتٍ وَالثَّانِيةَ بِسَبْعٍ، يَحُثُّهُمْ فِي الْفِطْرِ عَلَى الصَّدَقَةِ وَيُبَيِّنُ لَهُمْ مَا

 ⁽١) وردت هذه العبارة في (أ) هكذا مخالفة لجميع النسخ: (وتأخير صلاة الفطر وأكله قبلها
 وعكسه في الأضحى لمضح) وما ذكرناه أصح لفظًا وهو موافق للفظ المقنع.

⁽٢) في ام): (إن ضحى).

⁽٣) في اما: (وتأخير).

⁽٤) في (م) زيادة: (بعد الإحرام).

⁽٥) في (م) و (ج) زيادة: (كثيرًا)، ولم تذكر في الشرح.

⁽٦) في الماواج : (في الأولى).

يُخْرِجُونَ ، وَيُرَغِّبُهُمْ فِي الْأَضْحَى فِي الْأَضْحِيةِ وَيُبَيِّنُ لَهُمْ حُكْمَهَا. وَالتَّكْبِيرَاتُ الزَّوَائِدُ وَالذِّكْرُ بَيْنَهَا وَالْخُطْبَتَانِ سُنَّةٌ، وَيُكْرَهُ التَّنَقُّلُ

قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا، فِي مَوْضِعِهَا، وَيُسَنُّ لِمَنْ فَاتَتْهُ أَوْ بَعْضُهَا قَضَاؤُهَا عَلَى صفَتِهَا.

وَيُسَنُّ التَّكْبِيرُ (الْمُطْلَقُ) فِي لَيْلَتَي الْعِيدَيْنِ (وَفِي فِطْرِ آكَدُ)، ١١٢-١١١ (وَفِي كُلِّ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ)، (وَالْمُقَيَّدُ) عَقِبَ كُلِّ فَريضَةٍ فِي ١١٤٠١٦ جَمَاعَةٍ ، في الأضَّحَى (١) مِنْ صَلاَةِ الْفَجْرِيَوْمَ عَرَفَةَ ، وَلِلْمُحْرِم مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَإِنْ نَسِيَهُ قَضَّاهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ أَوْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَلَا يُسَنُّ عَقِبَ صَلاَّةٍ عِيدٍ، وَصِفَتُهُ شَفْعًا: اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَاللهُ أَكْبَرُ اللهَ أَكْبَرُ وَللهِ الْحَمْدُ.

باب صلاة الكسوف

(تُسَنُّ) جمَاعَةً وَفُرَادَى ، إِذَا كَسَفَ أَحَدُ النَّيِّرَيْن (٢) رَكْعَتَيْن ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى جَهْرًا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ سُوْرَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ يَرْكُعُ طَوِيلاً ثُمَّ يَرْفَعُ وَيُسَمِّعُ وَيُحَمِّدُ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً طَوِيلَةً دُونَ الأُولَى، ثُمَّ يَرْكَعُ فَيُطِيلُ وَهُوَ دُونَ الأَوَّلِ، ثُمَّ يَرْفَعُ ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّى الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى (لَكِن دُوْنَهَا فِي كُلِّ مَا يَفْعَلُ)، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ 117

فَإِنْ تَجَلَّى الْكُسُوفُ فِيهَا أَنَمَّهَا خَفِيفَةً، وَإِنْ غَابَتِ الشَّمْسُ

_____ (١) (في الأضحى) لم ترد في «ب»و «م».

⁽٢) في «ب»: (صلى).

كَاسِفَةً، أَوْ طَلَعَتْ وَالْقَمَرُ خَاسِفٌ، أَوْ كَانَتْ آيَةٌ غَيْرَ الزَّلْزَلَةِ لَمْ يُصَلِّ. وَإِنْ أَتَى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِثَلَاثِ رُكُوعَاتٍ أَوْ أَرْبُعِ (أَوْ خَمْسٍ) جَازَ.

باب صلاة الإستسقاء

إِذَا أَجْدَبَتِ الأَرْضُ وَقُحِطَ الْمَطَرُ صَلَّوْهَا (جَمَاعَةً وَفُرَادَى)، وَصِفَتُهَا فِي مَوْضِعِهَا وَأَحْكَامُهَا كَعِيدٍ.

وَإِذَا أَرَا دَالإِمَامُ الْخُرُوجَ لَهَا وَعَظَ النَّاسَ وَأَمَرَهُمْ إِللَّهُ وَالصَّدَقَةِ ، الْمَعَاصِي وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ ، وَتَرْكِ التَّشَاحُنِ ، وَالصَّيَامِ وَالصَّدَقَةِ ، وَيَعَدُهُمْ يَوْمًا يَخُرُجُ مُتَوَاضِعًا وَيَعِدُهُمْ يَوْمًا يَخُرُجُ مُتَوَاضِعًا مُتَخَشِّعًا مُتَذَلِّلا مُتَضَرِّعًا (٢) ، وَمَعَهُ أَهْلُ الدِّينِ وَالصَّلاحِ وَالشَّيُوخُ وَالصِّبْيَانُ (الْمُمَيِّرُونَ) ، وَإِنْ خَرَجَ أَهْلُ الذَّمَّةِ مُنْفَرِدِينَ عَنِ المُسلِمِينَ وَالصَّبْيَانُ (الْمُمَيِّرُونَ) ، وَإِنْ خَرَجَ أَهْلُ الذَّمَّةِ مُنْفَرِدِينَ عَنِ المُسلِمِينَ وَالصَّبْيَانُ (الْمُمَيِّرُونَ) ، وَإِنْ خَرَجَ أَهْلُ الذَّمَّةِ مُنْفَرِدِينَ عَنِ المُسلِمِينَ وَالصَّبْيَانُ (الْمُمَيِّرُونَ) ، وَإِنْ خَرَجَ أَهْلُ الذَّمَّةِ مُنْفَرِدِينَ عَنِ المُسلِمِينَ كَخُطْبَةِ الْعِيدِ ، وَيُكْثِرُ فِيهَا الإَسْتِغْفَارَ وَقِرَاءَةَ الآيَاتِ الَّتِي فِيهَا الأَمْرُبِهِ ، وَيَحْفُلُ وَيهَا الإَسْتِغْفَارَ وَقِرَاءَةَ الآيَاتِ الَّتِي فِيهَا الأَمْرُبِهِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فَيَدْعُو بِدُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ ، وَمِنْهُ: «اللَّهُمَّ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فَيَدْعُو بِدُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ ، وَمِنْهُ: «اللَّهُمَّ الْمُؤْبِةِ ، وَيُكْبُرُ فِيهَا الْأَسْرُي لَهُ وَاللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ ، وَمِنْهُ: «اللَّهُمَّ الْمُؤْبِدَ مِنْ فَضْلِهِ ، وَيُنَادَى : الصَّلاةُ جَامِعَةٌ ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا إِذْنُ الْمَرْبِدَ مِنْ فَضْلِهِ ، وَيُنَادَى : الصَّلاةُ جَامِعَةٌ ، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا إِذْنُ الْإِمَام .

وَيُسَنُّ أَنْ يَقِفَ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ وَإِخْرَاجُ رَحْلِهِ وَثِيَابِهِ

114

⁽١) في (ج): (ويتطيب).

⁽٢) سقط من «ب : (متضرعًا).

لِيُصِيبَهَا (١) ، وَإِذَا زَادَتِ الْمِيَاهُ وَخِيفَ مِنْهَا سُنَّ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلاَ عَلَيْنَا ، اللَّهُمَّ عَلَى الظِّرَابِ وَالآكَامِ وَبُطُونِ الأودِيَةِ وَمَنابِتِ الشَّجَرِ ، ﴿ رَبَّنَا وَلاَ تُحَكِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴿ الآية .

⁽¹⁾ في (م): (ليصيبهما المطر)، أما في (ج) فضرب على كلمة المطر.

كتتاب النجنائيز

تسَنُّ عِيَادَة الْمَرِيضِ وَتَذْكِيرُهُ التَّوْبَةَ وَالْوَصِيَّةَ.

وَإِذَا نُزِلَ بِهِ (سُنَّ) تَعَاهُدُ بَلِّ حَلْقِهِ بِمَاءٍ أَوْ شَرَابٍ، وَنَدَّى شَفَتَيْهِ بِقَاءٍ أَوْ شَرَابٍ، وَنَدَّى شَفَتَيْهِ بِقُطْنَةٍ، وَلَقَّهُ: لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ، مَرَّةً، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ، إِلاَّ أَنْ يَتَكَلَّمَ بَعْدَهُ، فَيُعِيدَ تَلْقِينَهُ (۱)، وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ: [يَسَ]، وَيُوجِهَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ (۲).

فَإِذَا مَاتَ سُنَّ تَغْمِيضُهُ، وَشَدُّ لَحْيَيْهِ، وَتَلْيِينُ مَفَاصِلِهِ، وَخَلْعُ فَإِذَا مَاتَ سُنَّ تَغْمِيضُهُ، وَشَدُّ لَحْيَيْهِ، وَتَلْيِينُ مَفَاصِلِهِ، وَصَعْمُ عَلَى سَرِيرِ ثِيَابِهِ، وَسَتْرُهُ بِثَوْبِ (٣)، وَوَضْعُ حَدِيدَةٍ عَلَى بَطْنِهِ وَوَضْعُهُ عَلَى سَرِيرِ غُسْلِهِ مُتَوجِّهًا مُنْحَدِرًا نَحْوَ رِجْلَيْهِ، وَإِسْرَاعُ تَجْهِيزِهِ (إِنْ مَاتَ غَيْرَ فَحْبَاهِ مُتَوجِّهًا مُنْحَدِرًا نَحْوَ رِجْلَيْهِ، وَإِسْرَاعُ تَجْهِيزِهِ (إِنْ مَاتَ غَيْرَ فَجُاءًةٍ)، وَإِنْفَاذُ وَصِيتِهِ، وَيَجِبُ فِي قَضَاءِ دَيْنِهِ.

فصل

غَسْلُ الْمَيِّتِ وَتَكْفِينُهُ (٤) وَالصَّلاّةُ عَلَيْهِ وَدَفُّنُهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ.

وَأَوْلَى النَّاسِ بِغَسْلِهِ: وَصِيتُهُ ثُمَّ أَبُوهُ ثُمَّ جَدُّهُ ثُمَّ الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ مِنْ عَصَبَاتِهِ، ثُمَّ ذَوُ وَأَرْحَامِهِ، وَيِأْنُتَى: (وَصِيتُهُا) ثُمَّ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى مِنْ نِسَائِهَا، وَلِكُلِّ وَاحِدِ (٥) مِنَ الزَّوْجَيْنِ غَسْلُ صَاحِبِهِ، وَكَذَا سَيِّدٌ مَعَ سُرِيّةِهِ، وَلِكُلِّ وَاحْدِ (٥) مِنَ الزَّوْجَيْنِ غَسْلُ صَاحِبِهِ، وَكَذَا سَيِّدٌ مَعَ سُرِيّةِهِ، وَلِحُلِ وَامْرَأَةٍ غَسْلُ مَنْ لَهُ دُونَ (٦) سَبْع سِنِينَ فَقَطْ، وَإِنْ مَاتَ سُرِّيتِهِ، وَلِرَجُلِ وَامْرَأَةٍ غَسْلُ مَنْ لَهُ دُونَ (٦) سَبْع سِنِينَ فَقَطْ، وَإِنْ مَاتَ

(١) في (ج) و (م) زيادة: (برفق).

171

177

⁽٢) في «أ»: (للقبلة).

⁽٣) في «ب» زيادة: (واحد).

⁽٤) في «ب» زيادة: (فرض كفاية).

⁽٥) سقط من «م»: (واحد).

⁽٦) سقط من «م»: (دون).

رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةٍ أَوْ عَكْسُهُ يُمِّمَ كَخُنْتَى مُشْكِلٍ، وَيَحْرُمُ أَنْ يُغَسِّلَ مُسْلِمٌ كَافِرًا أَوْ يَدْفِنَهُ، بَلْ يُوارَى لِعَدَم.

وَإِذًا أَخَذَ فِي غُسْلِهِ سَتَرَ عَوْرَتَهُ وَجَرَّدَهُ وَسَتَرَهُ عَنِ الْعُيُونِ، وَيُكْرَهُ لِغَيْر مُعِيْن فِي غَسْلِهِ حُضُورُهُ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ (١) إِلَى قُرْب جُلُوسِهِ وَيَعْصِرُ بَطْنَهُ بِرِفْقِ، وَيُكْثِرُ صَبَّ الْمَاءِ حِينَئِذِ، ثُمَّ يَلُفُّ عَلَى يَلِهِ خِرْقَةً فَيُنَجِّيهِ (٢) ، وَلاَ يَحِلُّ مَسُّ عَوْرَةِ (مَنْ لَهُ سَبْعُ سِنِينَ) ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لاَ يَمَسَّ سَائِرَهُ إِلاَّ بِخِرْقَةٍ ، ثُمَّ يُو صَيْهِ (نَدْبًا) ، وَلاَ يُدْخِلُ الْمَاءَ فِي فِيهِ وَلا فِي أَنْفِهِ، وَيُدْخِلُ إصْبَعَيْهِ مَبْلُولَتَيْن بِالْمَاءِ بَيْنَ شَفَتَيْهِ، فَيمْسَحُ أَسْنَانَهُ، وَفِي مِنْخَرَيْهِ فَيُنَظِّفُهُمَا وَلاَ يُدْخِلُهُمَا الْمَاءَ، ثُمَّ يَنُوي غَسْلَهُ، وَيُسَمِّى، ويَغْسلُ برَغْوَةِ السِّدْرِ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ فَقَطْ، ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَّهُ الأَيْمَنَ، ثُمَّ الأَيْسَرَ، ثُمَّ كُلَّهُ ثَلَاثًا، يُمِرُّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ (عَلَى بَطْنِهِ)، فَإِنْ لَمْ يَنْقَ بِثَلَاثٍ زِيدَ حَتَّى يَنْقَى وَلَوْ جَاوَزَ السَّبْعَ، وَيَجْعَلُ فِي الْغَسْلَةِ الأَخِيرَةِ كَافُورًا، وَالْمَاءُ الْحَارُ والأُشْنَانُ وَالْخِلَالُ يُسْتَعْمَلُ إِذَا احْتِيجَ إِلَيْهِ، وَيَقُصُّ شَارِبَهُ، وَيُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ، وَلاَ يُسَرِّحُ شَعْرَهُ، ثُمَّ يُنَشَّفُ بِثُوبِ، وَيُضْفَرُ شَعْرُهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وَيُسْدَلُ وَرَاءَهَا، وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ سَبْع حُشِيَ بِقُطْن، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ فَبطِين حُرِّ، ثُمَّ يُغْسَلُ الْمَحَلُّ ويُوَضَّأُ، وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ تَكْفِينِهِ لَمْ يُعَدِ الْغَسْلُ.

⁽۱) في «ب» و «ج» زيادة: (برفق).

⁽۲) في «ب» زيادة: (بها).

ومُحْرِمٌ مَيْتٌ كَحَيِّ: يُغْسَلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَلاَ يُقَرَّبُ طِيبًا، وَلاَ يُلْسَلُ (ذَكَرٌ) مَخِيطًا، وَلاَ يُغَطَّى رَأْسُهُ (وَلاَ وَجُهُ أُنْثَى).

171-170

149

وَلاَ يُغَسَّلُ شَهِيدٌ () إِلاَّ أَنْ يَكُونَ جُنْبًا، وَيُدْفَنُ () فِي ثِيَابِهِ بَعْدَ نَزْعِ السِّلَاحِ وَالْجُلُودِ عَنْهُ، (وَإِنْ سُلِبَهَا كُفِّنَ بِغَيْرِهَا)، وَلاَ يُصَلَّى عَليْهِ، وَإِنْ سَلِبَهَا كُفِّنَ بِغَيْرِهَا)، وَلاَ يُصَلَّى عَليْهِ، وَإِنْ سَقَطَ مِنْ دَابَّتِهِ أَوْ وُجِدَ مَيْتًا وَلاَ أَثَرَ بِهِ، أَوْ حُمِلَ فَأَكَلَ، أَوْ طَالَ بَقَاؤُهُ () غُسِّلَ وَصُلِّى عَلَيْهِ.

وَالسِّقْطُ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ لُمُ

وَعَلَى الْغَاسِلِ سَتْرُ مَا رَآهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَنًا.

فضل

يَجِبُ كَفَنُهُ (٤) فِي مَالِهِ مُقَدَّمًا عَلَى دَيْنِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَعَلَى مَنْ تَلْزَمُهُ كَفَنُ امْرَأَتِهِ .

وَيُسْتَحَبُّ^(٥) تَكْفِينُ رَجُلٍ فِي ثَلَاثِ لَفَائِفَ بِيضٍ تُجَمَّرُ^(٦)، ثُمَّ تُبسَطُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ فِيمَا بَيْنَهَا، ثُمَّ يُوضَعُ عَلَيْهَا مُسْتَلْقِيًا، وَيُجْعَلُ مِنْهُ فِي قُطْنِ بَيْنِ أَلْيَتَيْهِ، وَيُشَدُّ فَوْقَهَا خِرْقَةٌ مَشْقُوقَةُ مُسْتَلْقِيًا، وَيُجْعَلُ مِنْهُ فِي قُطْنِ بَيْنِ أَلْيَتَيْهِ، وَيُشَدُّ فَوْقَهَا خِرْقَةٌ مَشْقُوقَةُ

⁽١) في الم ازيادة: (ومقتول ظلمًا)، وليست في النسخ.

⁽٢) في «م» زيادة: (بدمه)، وليست في النسخ.

⁽٣) في «م» و «ب» زيادة: (عرفًا).

⁽٤) في «م»: (تكفينه).

⁽۵) في «أ»: (ويسن).

⁽٦) في «ج»: (تبخر).

الطَّرَفِ كَالتُّبَّانِ، تَجْمَعُ أَلْيَتَيْهِ وَمَثَانَتُهُ، وَيُجْعَلُ الْبَاقِي عَلَى مَنَافِذِ وَجْهِهِ وَمَوَاضِعِ سُجُوذِهِ، وَإِنْ طُيِّبَ كُلُّهُ فَحَسَنٌ، ثُمَّ يُرَدُّ طَرَفُ اللِّفَافَةِ الْعُلْيَاعَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ، وَيُرَدُّ طَرَفُهَا الْآخَرُ (١) فَوْقَهُ، ثُمَّ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ كَذَلِكَ، (وَيُجْعَلُ أَكْثِرُ الْفَاضِلِ عِنْدَ رَأْسِهِ)، ثُمَّ يَعْقِدُهَا، وَتُحَلُّ فِي كَذَلِكَ، (وَيُجْعَلُ أَكْثِرُ الْفَاضِلِ عِنْدَ رَأْسِهِ)، ثُمَّ يَعْقِدُهَا، وَتُحَلُّ فِي الْقَبْرِ، وَإِنْ كُفِّنَ فِي قَمِيصِ وَمِئْزَرِ وَلِفَافَةٍ جَازَ.

وَتُكَفَّنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ: إِزَارٍ وَخِمَارٍ وَقَمِيصٍ وَلِفَافَتَيْنِ، وَتُكَفَّنُ الْمَرْأَةُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ: إِزَارٍ وَخِمَارٍ وَقَمِيصٍ وَلِفَافَتَيْنِ، وَالْوَاجِبُ ثَوْبُ يَسْتُرُ جَمِيعَهُ.

فَصلٌ

السُّنَةُ أَنْ يَقُومَ الإِمَامُ عِنْدَ صَدْرِهِ وِعِنْدَ وَسَطِهَا، وَيُكَبِّرَ أَرْبُعًا، يَقْرَأُ فِي الأُولَى (بَعْدَ التَّعَوُّذِ) الْفَاتِحَةَ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فِي الثَّانِيَةِ كَالتَّشَهُّدِ، وَيَدْعُو فِي الثَّالِثَةِ فِيَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيْتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكْرِنَا وَأَنْثَانَا، إِنَّكَ وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكْرِنَا وَأَنْثَانَا، إِنَّكَ تَعْلَمُ مُنْقَلَبَنَا وَمَثْوَانَا، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَنْتَهُ مِنَّا فَتَوَقَّهُ عَلَيْهِمَا، اللَّهُمَّ اغْفِرْ فَعَلَيْهِمَا، اللَّهُمَّ اغْفِرْ فَعَلَى الإسلامِ وَالسُّنَةِ، وَمَنْ تَوَقَيْتَهُ مِنَّا فَتَوَقَّهُ عَلَيْهِمَا، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَاحْدِهُ وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَأَوْسِعْ مُدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ لَهُ وَالْمُعْوِلِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرِدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنَقَى الثَّوْبُ لِالْمَاءِ وَالثَّامِ وَالْبَرِدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنَقَى الثَّوْبُ لِالْمَاءِ وَالثَّامِ وَالْبَرِدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنَقَى الثَّوْبُ لِي الْمَاءِ وَالثَّامِ مِنَ الدَّنُوبِ وَالْخَوْمُ مِنَ الذَّيْوِ فَعَدَابِ النَّارِ، وَافْسَحْ مُنَ الدَّيْسِ، وَأَجْدِلُهُ وَارَا خَيْرًا مِنْ ذَارِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلُهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِدُهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَافْسَحْ ذَوْلُوا النَّالِ وَافْسَحْ وَافُسَعْ مُوالْ النَّالِ وَالْتَلَادِ، وَافْسَحْ وَافُولَ عَذَالِ النَّالِ وَعَذَابِ النَّالِ وَالْمَاءِ وَالْمَاءِ وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ وَلَوْلَ الْمَاعِلَى اللَّهُ الْمَعْرُولُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّالِهُ وَلَوْ الْمَاءُ وَلَوْلَا الْمَاعِلَى الْمَلْهُ وَاللَّهُ وَالْمُعُولُ الْمُؤْلِقُولُ وَالْمُعُولُ وَالْمَاءُ وَلَوْلُوا الْمَاعُولُ وَالْمُعَلِيْ وَالْمُلْهُ وَالْمُعُولُ وَلَا الْمُعْرَالُ وَالْمَاءُ وَلَعْلَى الْمُؤْلِقُولُ وَالْمُعُولُ وَالْمَا عَلَى الْمُولِ الْمُعَلِيْ وَالْمُلْعِقُولُ الْمُعَلِيْ وَلَا اللَّهُ الْمُولِ الْمُعَ

⁽١) في «م» زيادة: (من).

لَهُ فِي قَبْرِهِ وَنُوِّرٌ لَهُ فِيهِ.

وَشَفِيعًا مُجَابًا، اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوازِينَهُمَا، وَأَعْظِمْ بِهِ أُجُورَهُمَا، وَشَفِيعًا مُجَابًا، اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوازِينَهُمَا، وَأَعْظِمْ بِهِ أُجُورَهُمَا، وَأَلْحِقْهُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ، وَاجْعَلْهُ فِي كَفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَقِهِ وَأَلْحِقْهُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ، وَاجْعَلْهُ فِي كَفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَقِهِ وَأَلْحِقْهُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ، وَاجْعَلْهُ فِي كَفَالَةِ وَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً بِرَحْمَتِكَ عَذَابَ الْجَحِيمِ، وَيَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا، وَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ، وَيَوْفَى بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا، وَيُسَلِّمُ وَاحِدَةً

وَوَاجِبَاتُهَا (٢): قِيَامٌ وَتَكْبِيرَاتُ (أ)، وَالْفَاتِحَةُ، وَالصَّلاَةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهِيَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وَدَعُوةٌ لِلْمَيِّتِ، وَالسَّلاَمُ.

وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ قَضَاهُ عَلَى صِفَّتِهِ، وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلاَةُ عَلَى صِفَّتِهِ، وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلاَةُ عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ، وَعَلَى غَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ (٤) بِالنِّيَّةِ (إِلَى شَهْرٍ).

وَلاَ يُصَلِّي الإِمَامُ عَلَى الْغَالِّ، وَلاَ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ، وَلاَ بَأْسَ بِالصَّلاَةِ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ.

فضل

يُسْتَحَبُّ^(٥) التَّرْبِيعُ فِي حَمْلِهِ، وَيُبَاحُ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ، وَيُسَنُّ الْإِسْرَاعُ بِهَا، وَكُونُ الْمُشَاةِ أَمَامَهَا، وَالرُّكْبَانِ خَلْفَهَا، وَيُكْرَهُ جُلُوسُ تَابِعِهَا حَتَّى تُوضَعَ.

⁽١) سقط من «م»: (وأجرًا).

⁽۲) في (م): (وواجبها).

⁽٣) في (م) زيادة: (أربع).

⁽٤) سقط من «م»: (عن البلد).

⁽٥) في اما: (يسن).

وَيُسَجَّى قَبْرُ امْرَأَةٍ فَقَطْ، وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ، وَيَقُولُ مُدْخِلُهُ:

بِسْمِ اللهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ، وَيَضَعُهُ فِي لَحْدِهِ عَلَى شِقِّهِ الأَيْمَنِ،
مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ عَنِ الأَرْضِ قَدْرَ شِبْرٍ مُسَنَّمًا، وَيُكْرَهُ
تَجْصِيصُهُ، وَالْبِنَاءُ، وَالْكِتَابَةُ، وَالْجُلُوسُ، وَالْوَطْءُ عَلَيْهِ، وَالإِتِّكَاءُ
إِلَيْهِ، وَيَحْرُمُ فِيهِ دَفْنُ اثْنَيْنِ (فَأَكْثَرَ) إِلاَّ لِضَرُورَةٍ، وَيُجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ عَاجِزٌ مِنْ تُرَابٍ.
حَاجِزٌ مِنْ تُرَابٍ.

وَلاَ تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ، وَأَيُّ قُرْبَةٍ فَعَلَهَا وَجَعَلَ ثَوَابَهَا لِمَيِّتٍ مُسْلِم (أَوْ حَيِّ) نَفَعَهُ ذَلِكَ.

وَّسُنَّ أَنْ يُصْلَحَ لأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامٌ يُبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ، وَيُكْرَهُ لَهُمْ فِعْلُهُ لِلنَّاسِ.

فضل

تُسَنُّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ إِلاَّ لِنِسَاءِ، وَيَقُولُ إِذَا زَارَهَا أَوْمَرَّ بِهَا (١): السَّلاَمُ عَلَيكُمْ دَارَقَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ للاَحِقُونَ (٢)، يَرْحَمُ اللهُ اللهُ يَكُمْ للاَحِقُونَ (٢)، يَرْحَمُ اللهُ اللهُ لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ، اللَّهُمَّ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللهَ لَنَا وَلَكُمُ الْعَافِيَةَ، اللَّهُمَّ لاَ تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلاَ تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ.

وَتُسَنُّ تَعْزِيَةُ الْمُصَابِ بِالْمَيِّتِ، وَيَجُوزُ البُّكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ، وَيَجُوزُ البُّكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ، وَيَجُوزُ البُّكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ، وَيَحْرُمُ النَّذْبُ وَالنِّيَاحَةُ وَشَقُّ الثَّوْبِ وَلَطْمُ الْخَدِّ وَنَحْوُهُ.

⁽١) سقط من «م»: (أو مربها).

⁽٢) في «م»: (لاحقون).

كتَابُ الزَّكَاةِ

تَجِبُ بشُرُوطِ خَمْسَةٍ: حُرِّيةٌ، وَإِسْلَامٌ، وَمُلْكُ نِصَاب، وَاسْتِقْرَارُهُ، وَمُلْكُ نِصَاب، وَاسْتِقْرَارُهُ، وَمُضِيُّ الْحَوْلِ فِي غَيْرِ الْمُعَشَّرِ^(١)؛ إِلاَّ نِتَاجَ السَّائِمَةِ، وَرِبْحَ التِّجَارَةِ وَلَوْلَمْ يَبْلُغْ نِصَابًا، فَإِنَّ حَوْلَهُمَا حَوْلُ أَصْلِهِمَا إِنْ كَانَ نِصَابًا، وَإِلاَّ فَمِنْ كَمَالِهِ.

وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ (أَوْ حَقُّ) مِنْ صَدَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى مَلِيءٍ أَوْ غَيْرِهِ أَدَّى زَكَاتَهُ إِذَا قَبَضَهُ لِمَا مَضَى، وَلاَ زَكَاةً فِي مَالِ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُنَقِّصُ النِّصَاب، وَلَوْ كَانَ الْمَالُ ظَاهِرًا، وَكَفَّارَةٌ كَدَيْنِ.

وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا صِغَارًا انْعَقَدَ حَوْلُهُ حِينَ مَلَكَهُ، وَإِنْ نَقَصَ النَّصَابُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ، أَوْ بَاعَهُ أَوْ أَبْدَلَهُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ - لاَ فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ - انْقَطَعَ الْحَوْلُ، وَإِنْ أَبْدَلَهُ بِجنْسِهِ بَنَى عَلَى حَوْلِهِ.

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ، (وَلَهَا تَعَلُّقٌ بِالذِّمَةِ)، وَلاَ يُعْتَبَرُ فِي وُجُوبِهَا إِمْكَانُ الأَدَاءِ وَلاَ بَقَاءُ الْمَالِ، وَالزَّكَاةُ كَالدَّيْنِ (٢) فِي التَّرِكَةِ.

بَابُزَكَاةٍ بَهيمَةِ الأَنْعَامِ^(٣)

تَجِبُ فِي إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ إِذَا كَانَتْ سَائِمَةً (الْحَوْلَ) أَوْ أَكْثَرَهُ، فَيَجِبُ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الإِبِلِ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَفِيمَا دُونَهَا فِي كُلِّ

(١) في «ب»: (معشر)، وفي اج»: (العشر).

100

⁽۲) في «ب» زيادة: (في المال).

⁽٣) في ﴿جَّ : (بابزكاة السائمة).

خَمْسِ شَاةٌ، وَفِي سِتٌ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونِ، وَفِي سِتٌ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ، وَفِي الْحَدَى وَسِتِّ وَأَرْبَعِينَ بِنْتَا لَبُونٍ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ، وَفِي سِتٌ وَسَبْعِينَ بِنْتَا لَبُونٍ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ، وَفِي سِتٌ وَسَبْعِينَ بِنْتَا لَبُونٍ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَنْ (١) مِائَةٍ وَعِشْرِينَ وَاحِدَةً فَثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ. لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ.

فضل

وَيجِبُ فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ وَفِي سَتِّنَ تَبِيعَ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ. سِتِّينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ. وَيُجْزِئُ (٣) الذَّكَرُ هُنَا، وَابْنُ لَبُونٍ مَكَانَ بِنْتِ مَخَاضٍ، وَإِذَا كَانَ النَّصَابُ كُلُّهُ ذُكُورًا.

فضل

وَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ شَاةٌ، وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ، وَفِي مِائَةٍ مَائَةِ شَاةٍ شَاةٌ أَنَّ مَاتَانِ، وَفِي مِائَةِ شَاةٍ شَاةٍ شَاةٌ أَلَاثُ شِيَاهٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ شَاةٌ أَلَاثُ شِيَاهٍ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ شَاةٌ أَلَاثُ شَاتًاهٍ، وَالْخُلْطَةُ تُصَيِّرُ الْمَالَيْنِ كَالْوَاحِدِ.

⁽١) في (م): (على).

⁽٢) سقط من (ب) و (م) والشرح: (وفي ستين تبيعان).

⁽٣) في اجه: (ويجوز).

⁽٤) سقط من (م): (شاق).

بابُ زكَاةِ الْحُبُوبِ وَالثِّمَارِ^(١)

تَجِبُ فِي الْحُبُوبِ كُلِّهَا، (وَلَوْ لَمْ تَكُنْ قُوتًا)، وَفِي كُلِّ ثَمَرٍ يُكَالُ وَيُدَّخُرُ، كَتَمْرٍ وَزَبِيبٍ، وَيُعْتَبَرُ بُلُوغُ نِصَابٍ قَدْرُهُ أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةِ رَطْلٍ عِرَاقِيٍّ، وَتُضَمُّ تُمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ، لاَجنسٌ إِلَى آخَرَ.

وَيُعْتَبُرُ أَنْ يَكُونَ النِّصَابُ مَمْلُوكًا لَهُ وَقْتَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَلاَ تَجِبُ فِيمَا يَحْتَنِيهِ مِنَ الْمُبَاحِ فِيمَا يَحْتَنِيهِ مِنَ الْمُبَاحِ كَالبُطْمِ ، وَالزَّعْبَلِ ، وَبِزْرِ قُطُونًا ، وَلَوْ نَبَتَ فِي أَرْضِهِ .

فضل

يَجِبُ عُشْرُ مَا^(٢) سُقِيَ بِلاَ مَؤُونَةٍ، وَنِصْفُهُ مَعَهَا، وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ بهِمَا، فَإِنْ تَفَاوَتَا فَبِأَكْثَرِهِمَا نَفْعًا^(٣)، وَمَعَ الْجَهْلِ الْعُشْرُ.

وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ وَبَدَا صَلاحُ الثَّمَرِ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ، وَلاَ يَسْتَقِرُّ الْوَجُوبُ إِلاَّ بِجَعْلِهَا فِي الْبَيْدَرِ، فَإِنْ تَلِفَتْ قَبْلَهُ بِغَيْرِ تَعَدِّمِنْهُ سَقَطَتْ، وَيَجِبُ الْعُشْرُ عَلَى مُسَتَأْجر الأَرْض (٤).

وَإِذَا أَخَذَ مِنْ مُلْكِهِ أَوْ مَوَاتٍ مِنَ الْعَسَلِ مِائَةً وَسِتِّينَ رَطْلًا عِرَاقِيًّا

⁽١) في "ج": (زكاة الخارج من الأرض).

⁽۲) في (م) و (اب): (فيما).

⁽٣) سقط من (أ): (نفعًا)، وفي (ج): (نموًا).

⁽٤) في «م» زيادة: (دون مالكها).

فَفِيهِ (١) عُشْرُهُ.

وَالرِّكَازُ: مَا وُجِدَ مِنْ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَيهِ^(٢) الْخُمْسُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ.

بَابُ زَكَاةِ النَّقْدَيْن

يَجِبُ فِي الذَّهَبِ إِذَا بَلَغَ عِشْرِينَ مِثْقَالاً، وَفِي الْفِضَّةِ إِذَا بَلَغَتْ مِائَتِيْ دِرْهَمِ رُبُعُ الْعُشْرِ مِنْهُمَا، وَيُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ فِي تَكْمِيلِ النِّصَابِ، وَتُضَمُّ وَيْمَةُ الْعُرُوضِ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا.

وَيُبَاحُ لَلِذَّكَرِ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ، وَقَبِيعَةُ السَّيْفِ، وَحِلْيَةُ الْمِنْطَقَةِ وَنَحْوِهِ، وَمِنَ الذَّهَبِ قَبِيعَةُ السَّيْفِ، وَمَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ كَأَنْفِ وَنَحْوِهِ، وَمِنَ الذَّهَبِ قَبِيعَةُ السَّيْفِ، وَمَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ كَأَنْفِ وَنَحْوِهِ، وَيُبَاحُ لِلنِّسَاءِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ بِلُبْسِهِ، وَلَوْ كَثُر، وَلاَ زَكَاةً فِي حُلِيِّهِمَا الْمُعَدِّ لِلاسْتِعْمَالِ (أَوِ الْعَارِيَّةِ)، وَإِنْ وَلَوْ كَثُر، وَلاَ زَكَاةً فِي حُلِيِّهِمَا الْمُعَدِّ لِلاسْتِعْمَالِ (أَوِ الْعَارِيَّةِ)، وَإِنْ أَعِدَ لِلْاسْتِعْمَالِ (أَو الْعَارِيَّةِ)، وَإِنْ أَعِدَ لِلْاسْتِعْمَالِ (أَو الْعَارِيَّةِ)، وَإِنْ أَعِدَ لِلْاسْتِعْمَالِ (أَو الْعَارِيَّةِ)، وَإِنْ

بَاب زَكَاة الْعُرُوض

إِذَا مَلَكَهَا بِفِعْلِهِ بِنِيَّةِ التِّجَارَةِ وَبَلَغَتْ قِيمَتُهَا نِصَابًا زَكَّى قِيمَتَهَا، فَإِنْ مَلَكَهَا بِإِرْثِ أَوْ بِفِعْلِهِ بِغَيْرِ نِيَّةِ التِّجَارَةِ ثُمَّ نَوَاهَا لَمْ تَصِرْ لَهَا، وَتُقَوَّمُ عِنْدَ مَلَكَهَا بِإِرْثِ أَوْ بِفِعْلِهِ بِغَيْرِ نِيَّةِ التِّجَارَةِ ثُمَّ نَوَاهَا لَمْ تَصِرْ لَهَا، وَتُقَوَّمُ عِنْدَ الْحَوْلِ بِالأَحَطِّ لِلْفُقَرَاءِ مِنْ عَيْنٍ أَوْ وَرِقٍ، وَلاَ يُعْتَبَرُ مَا اشْتُرِيَتْ بِهِ، وَإِنْ الْحَوْلِ بِالأَحَطِّ لِلْفُقَرَاءِ مِنْ عَيْنٍ أَوْ وَرِقٍ، وَلاَ يُعْتَبَرُ مَا اشْتُرِيَتْ بِهِ، وَإِنْ

⁽١) في (ج) زيادة: (الزكاة عشره).

⁽۲) في الم الوالب النفيه).

اشْتَرَى عَرَضًا بِنصَابٍ مِنْ أَثْمَانٍ أَوْ عُرُوضٍ بَنَى عَلَى حَوْلِهِ، وَإِنْ اسْتَرَاهُ بسَائِمَةٍ لَمْ يَبْن.

بَابُ زَكَاة الفطر

تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِم فَضَلَ لَهُ يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتَهُ صَاعٌ عَنْ قُوتِهِ، وَقُوتِ عِيَالِهِ (وَحَوائِجِهِ الأَصْلِيَّةِ)، وَلاَ يَمْنَعُهَا الدَّيْنُ إِلاَّ بطَلَبهِ، 18. فَيُخْرِجُ عَنْ (نَفْسِهِ)، وَمُسْلِم (١) يَمُونُهُ، وَلَوْ شَهْرَ رَمَضَانَ، فَإِنْ عَجَزَ 1 2 1 عَنِ الْبَعْضِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ، فَامْرَأَتِهِ، فَرَقِيقِهِ، فَأُمِّهِ، فَأَبِيهِ، فَوَلَدِهِ، فَأَقْرَبَ فِي مِيرَاثٍ، وَالْعَبْدُ بَيْنَ شُركَاءَ عَلَيْهِمْ صَاعٌ، وَيُسْتَحَبُّ عَنِ الْجَنِينِ، وَلاَ تَجِبُ لِنَاشِزِ، وَمَنْ لَزِمَتْ غَيْرَهُ فِطْرَتُهُ فَأَخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذَّنِهِ أَجْزَأَتْ.

وَتَجِبُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ، فَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَهُ، أَوْ مَلَكَ عَبْدًا أَوْ زَوْجَةً (٢) أَوْ وُلِدَلَهُ وَلَدٌ (٣) لَمْ تَلْزَمْهُ فِطْرَتُهُ، وَقَبْلَهُ تَلْزَمْهُ

وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ الْعِيدِ بِيَوْمَيْن فَقَطْ، وَيَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ، وَتُكْرَهُ فِي بَاقِيهِ، وَيَقْضِيْهَا بَعْدَ يَوْمِهِ آثِمًا.

وَيَجِبُ صَاعٌ مِنْ بُرٍّ، أَوْ شَعِيرِ، أَوْ دَقِيقِهِمَا، أَوْ سَوِيقِهِمَا، أَوْ تَمْرِ، أَوْ زَبِيْبَ، أَوْ أَقِطٍ، فَإِنْ عَدِمَ الْخَمْسَةَ أَجْزَأَ (كُلُّ حَبُّ وَثَمَرٍ يُقْتَاتُ) لَا

(١) في «م»: (وعن مسلم).

⁽٢) في (م): (أو تزوج).

⁽٣) سقط من «م»: (ولد).

150

مَعِيبٌ، وَلاَ خُبْزٌ.

وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ الْجَمَاعَةَ مَا يَلْزَمُ الْوَاحِدَ، وَعَكْسُهُ.

بَاب إِخْرَاج الزَّكَاةِ

يَجِبُ علَى الْفَوْرِ مَعَ إِمْكَ اللهِ إِلاَّ لِضَرُورَةٍ ، فَإِنْ مَنَعَهَا جَحْدًا لِوَجُوبِهَا كَفَرَ عَارِفٌ بِالْحُكْمِ وَأُخِذَتُ (١) وَقُتِلَ ، أَوْ بُخْلاً أُخِذَتْ مِنْهُ وَعُزِّرَ.

(وَتَجِبُ فِي مَالِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ) فِيُخْرِجُهَا وَلَيُّهُمَا، وَلاَ يَجُوزُ ،،، وَلَا يَجُوزُ إِعْرَاجُهَا وَلَيُّهُمَا، وَلاَ يَجُوزُ إِعْرَاجُهَا إِلاَّ بِنِيَّةٍ.

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُفَرِّقَهَا بِنَفْسِهِ ، وَيَقُولُ عِنْدَ دَفْعِهَا هُوَ وَآخِذُهَا مَا وَرَدَ.

(وَالأَفْضَلُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ كُلِّ مَالٍ فِي فَقَرَاءِ بَلَدِهِ)، وَلاَ يَجُوزُ نَقْلُهَا الْهَا اللهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ لاَ إِلَى مَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ، فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأَتْ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ لاَ فَعَلَ أَجْزَأَتْ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ لاَ فَقَرَاءَ فِيهِ فَيُفَرِّقُهَا فِي أَقْرَبِ الْبِلادِ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ وَمَالُهُ فِي آخَرَ أَخْرَجَ زَكَاةَ الْمَالِ فِي بَلَدِهِ، وَفِطْرَتَهُ فِي بَلَدٍ هُوَ فِيهِ.

وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ لِحَوْلَيْنِ فَأَقَلَّ (٢)، (وَلاَ يُسْتَحَبُّ).

بَابُ

أَهْلُ الزَّكَاةِ ثَمَانِيَةٌ: الْفُقرَاءُ: (وَهُمْ مَنْ لاَ يَجِدُونَ شَيْئًا) أَوْ يَجِدُونَ بَعْضَ الْكِفَايَةِ.

⁽١) في (منه).

⁽٢) (لحولين فأقل)غير موجود في «أ».

وَالْمَسَاكِينُ: يَجِدُونَ أَكْثَرَهَا أَوْنصْفَهَا.

وَالْعَامِلُونَ عَلَيْهَا: وَهُمْ جُبَاتُهَا وَحُمَّاظُهَا.

الرَّابِعُ: المُوَ لَّفَةُ قُلُوبُهُمْ: مِمَّنْ يُرْجَى إِسْلاَمُهُ، أَوْ كَفُّ شَرِّهِ، أَوْ يُرْجَى بِعَطِلِيِّهِ قُوَّةُ إِيمَانِهِ.

الْخَامِسُ: الرِّقَابُ: وَهُمْ الْمُكَاتَبُونَ، وَيُفَكُّ مِنْهَا الأسيرُ الْمُسْلَمُ (١). السَّادِسُ: الْغَارِمُ لإصْلاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَلَوْ مَعَ غِني، أَوْلِنَفْسِهِ (مَعَ

الْفَقْر).

السَّابِعُ: فِي سَبِيلِ اللهِ، وَهُمُ الْغُزَاةُ الْمُتَطَوِّعَةُ الَّذِينَ (٢) لاَ دِيوَانَ

الثَّامِنُ: ابْنُ السَّبِيل؛ الْمُسَافِرُ الْمُنْقَطَعُ بِهِ، دُونَ الْمُنْشِيِّ لِلسَّفَرِ

مِنْ بَلَدِهِ، فَيُعْطَى قَدْرُ (٣) مَا يُوصِلُهُ إِلَى بَلَدِهِ.

وَمَنْ كَانَ ذَاعِيَالٍ أَخَذَ مَا يَكْفِيهِمْ.

وَيَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ، وَيُسَنُّ إِلَى أَقَارِبِهِ الَّذِينَ لاَ تَلْزَمُهُ

وَلاَ تُدْفَعُ إِلَى هَاشِمِيٍّ، وَمُطَّلِبِيٍّ (٤)، وَمَوَالِيهِمَا، وَلاَ إِلَى فَقِيرَةٍ

⁽١) في (ج): (أسير مسلم).

⁽٢) في «أ» و ((1) أي).

⁽٣) سقط من ﴿مِ»: (قدر).

⁽٤) في (ج١: (ولا مطلبي).

تَحْتَ غَنِيٍّ مُنْفِقٍ، وَلاَ إِلَى فَرْعِهِ وَأَصْلِهِ، وَلاَ إِلَى عَبْدٍ، وَزَوْجٍ. وَإِنْ أَعْطَاهَا لِمَنْ ظَنَّهُ غَيْرَ أَهْلٍ فَبَانَ أَهْلًا، (أَوْ بِالْعَكْسِ) لَمْ يُجْزِهِ، ١٤٨ إِلاَّ لِغَنِيٍّ (١) ظَنَّهُ فَقِيرًا.

وَصَدَقَةُ التَّطَوِّعِ مُسْتَحَبَّةٌ ، وَفِي رَمَضَانَ وَأَوْقَاتِ الْحَاجَاتِ أَفْضَلُ. وَتَسُنُّ بِالْفَاضِلِ عَنْ كِفَايَتِهِ وَمَنْ يَمُونُهُ ، وَيَأْثُمُ بِمَا يُنَقِّصُهَا.

⁽١) في ﴿أَا : (غنيًا) ، وفي (اب ا : (إلى غني) .

كِتَابُ الصِّيام

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِرُوْيَةِ هِلَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يُرَمَعَ صَحْوِلَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ أَصْبَحُوا مُفْطِرِينَ، وَإِنْ حَالَ دُونَهُ غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ يَجِبُ صَوْمُهُ، وَإِنْ رُبِّي نَهَارًا فَهُو لِلَّيْلَةِ الْمُقْبِلَةِ، وَإِذَا رَآهُ أَهْلُ بَلَدٍ لَزِمَ النَّاسَ كُلَّهُمُ الصَّوْمُ.

وَيُصَامُ بِرُوْيَةِ عَدْلٍ (وَلَوْ أُنْثَى)، فإنْ صَامُوا بِشَهَادَةِ وَاحِدِ ثَلاَثِينَ يَوْمًا فَلَمْ يُرَالْهِ لَا مُ اللَّهُ الأَجْلِ غَيْمٍ لَمْ يُفْطِرُوا، وَمَنْ رَأَى وَحْدَهُ هِلاَلَ رَمَضَانَ وَرُدَّ قَوْلُهُ، أَوْرَأَى هِلاَلَ شَوَالٍ صَامَ.

وَيَلْزَمُ الصَّوْمُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ قَادِرٍ، وَإِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ فِي أَثْنَاءِ النَّيِّنَةُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ وَجَبَ الإِمْسَاكُ وَالْقَضَاءُ عَلَى كُلِّ مَنْ صَارَ فِي أَثْنَائِهِ أَهْلاً لِوَجُوبِهِ، وَكَذَا حَائِضٌ وَنُفَسَاءُ طَهُرَتَا، وَمُسَافِرٌ قَدِمَ مُفْطِرًا (١).

وَمَنْ أَفْطَرَ لِكِبَرِ أَوْ مَرَضٍ لاَ يُرْجَى بُرْؤُهُ أَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَيُسَنُّ لِمَريضِ يَضُرُّهُ، وَلِمُسَافِرٍ (يَقْصُرُ)، وَإِنْ نَوَى حَاضِرُ صَوْمَ يَوْمٍ ثَيُمَ سَافَرَ فِي أَثْنَائِهِ فَلَهُ الْفِطْرُ.

وَإِنْ أَفْطَرَتْ حَامِلٌ أَوْ مُرْضِعٌ خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا قَضَتَاهُ فَقَطْ، وَعَلَى وَلَدَيْهِمَا قَضَتَاهُ فَقَطْ،

وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ ثُمَّ جُنَّ أَوْ أُغْمِي عَلَيْهِ جَمِيعَ النَّهَارِ وَلَمْ يُفِقْ جُزْءًا مِنْهُ لَمْ يَصِحَ صَوْمُهُ ؟ لاَ إِنْ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ ، وَيَلْزَمُ الْمُغْمَى عَلَيْهِ

1 2 9

10.

 ⁽١) في «ب» زيادة: (أمسك).

الْقضَاءُ فَقَطْ.

وَيَجِبُ تَعْبِينُ النِّيَّةِ مِنَ اللَّيْلِ لِصَوْم كُلِّ يَوْم وَاجِبٍ، لأنِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ، وَيَصِحُّ النَّفْلُ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ قَبْلَ الْزَّوَالِ وَبَغْدَهُ، وَلَوْ نَوَى إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَهُو َفَرْضِي لَمْ يُجْزِئُهُ، وَمَنْ نَوَى الإِفْطَارَ أَفْطَرَ.

بَابِ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ

مَنْ أَكَلَ، أَوْ شُرِبَ، أَو اسْتَعَطَ، أَو احْتَقَنَ أَوِ اكْتَحَلَ بِمَا يَصِلُ إِلَى حَلْقهِ، أَوْ أَدْخَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْئًا مِنْ أَيِّ مَوْضِع كَانَ، (غَيْرَ إِحْلِيلِهِ)، أَوْ اسْتَقَاءَ (١)، أَوْ اسْتَمْنَى، أَوْ بَاشَرَ فَأَمْنَى، أَوْ أَمْذَى، أَوْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ، أَوْ حَجَمَ أَوْ احْتَجَمَ (٢) (وَظَهَرَ دَمٌ)، عَامِدًا ذَاكِرًا لِصَوْمِهِ فَسَدَ، لاَ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا، أَوْ طَارَ إِلَى حَلْقِهِ ذُبَابٌ، أَو غُبَارٌ، أَوْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ، أَوْ احْتَكَمَ، أَوْ أَصْبَحَ فِي فِيهِ طَعَامٌ فَلَفَظَهُ، أَوْ اغْتَسَلَ، أَوْ تَمَضْمَضَ، أَوْ اسْتَنْثَرَ، أَوْزَادَ عَلَى الثَّلَاثِ، أَوْ بَالَغَ فَدَخَلَ الْمَاءُ حَلْقَهُ لَمْ يَفْسُدْ.

وَمَنْ أَكَلَ شَاكًّا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ صَحَّ صَوْمُهُ ؛ لاَ إِنْ أَكَلَ شَاكًّا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ، أَوْمُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْلٌ فَبَانَ نَهَارًا.

وَمَنْ جَامَعَ فِي نَهَار رَمَضَانَ فِي قُبُل أَوْ دُبُر فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ، وَإِنْ جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ، أَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَعْذُورَةً، أَوْ جَامَعَ مَنْ

⁽١) في «ب» زيادة: «شيء».

⁽٢) في «م): تقديم وتأخير.

كَانَ (١) نَوَى الصَّوْمَ فِي سَفَرِهِ أَفْطَرَ وَلاَ كَفَّارَةً.

وَإِنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ، (أَوْ كَرَّرَهُ فِي يَوْمٍ) وَلَمْ يُكَفِّرْ (فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنْ جَامَعَ ثُمَّ كَفَّرَ ثُمَّ جَامَعَ (٢) فِي الثَّانِيةِ)، وَفِي الأُولَى اثْنَتَانِ، وَإِنْ جَامَعَ ثُمَّ كَفَّرَ ثُمَّ جَامَعَ (٢) فِي يَوْمِهِ فَكَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ لَزِمَهُ الإِمْسَاكُ إِذَا جَامَعَ، وَمَنْ جَامَعَ وَهُوَمُعَافَى ثُمَّ مَرضَ أَوْ جُنَّ أَوْسَافَرَلَمْ تَسْقُطْ.

وَلاَ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِغَيْرِ الْجِمَاعِ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ، وَهِي عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعِيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ سَقَطَتْ.

بَابُ مَا يُكْرَهُ وَيُسْتَحَبُ وَحُكْمُ الْقضَاءِ

يُكْرَه جَمْعُ رِيقِهِ فَيَبْتَلِعُهُ، وَيَحْرُمُ بَلْعُ النُّخَامَةِ وَيُفْطِرُ بِهَا فَقَطْ إِنْ وَصَلَتْ إِلَى فَمِهِ، ويُكْرَهُ ذَوْقُ طَعَامِ (بِلاَ حَاجَةٍ (٣)) وَمَضْغُ عِلْكٍ وَصَلَتْ إِلَى فَمِهِ، ويُكْرَهُ ذَوْقُ طَعَامِ (بِلاَ حَاجَةٍ (٣)) وَمَضْغُ عِلْكٍ قَوِيِّ، (وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُمَا فِي حَلْقِهِ أَفْطَرَ)، وَيَحْرُمُ الْعِلْكُ الْمُتَحَلِّلُ أَفْرَكُ شَهْوَتَهُ.

وَيَجِبُ اجْتِنَابُ كَذِبِ وَغِيبَةٍ وَشَتْم.

وسُنَّ لِمَنْ شُتِمَ؛ قُولُهُ: إنِّي صَائِمٌ، وَتَأْخِيرُ سُحُورٍ وَتَعْجِيلُ فِطْرٍ

102-101

100

⁽١) سقط من (م) و (ج): (كان).

⁽٢) سقط من «ب»: (ثم جامع في).

⁽٣) سقط من الأصل: (بلاحاجة).

104

(عَلَى رُطَبِ)، فَإِنْ عُدِمَ فَتَمْرٌ، فَإِنْ عُدِمَ فَمَاءٌ، وَقُونُ مَا وَرَدَ.

وَيُسْتَحَبُّ الْقَضَاءُ مُتَتَابِعًا، وَلاَ يَجُوزُ إِلَى رَمَضَانِ آخَرَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، فَإِنْ فَعَلَ فَعَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ إِطْعَامُ مِسْكِينِ لِكُلِّ يَوْم، وَإِنْ مَاتَ وَلَوْ عُذْرٍ، فَإِنْ فَعَلَ فَعَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ إِطْعَامُ مِسْكِينِ لِكُلِّ يَوْم، وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمُ أَوْ حَجُّ أَوْ اغْتِكَافُ أَوْ صَلاَةُ بَعْدَ رَمَضَانٍ آخَرَ، وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمُ أَوْ حَجُّ أَوْ اغْتِكَافُ أَوْ صَلاَةُ نَذْرِ (١١) اسْتُحِبَّ لِوَلِيِّهِ قَضَاؤُهُ.

بَاب صَوْم التَّطَوَع

يُسَنُّ صِيَامُ أَيَّامِ الْبِيْضِ، وَالإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، وَسِتَّ مِنْ شَوَّالٍ، وَشَهْرِ الْمُحَرَّمِ، (وَآكَدُهُ الْعَاشِرُ ثُمَّ التَّاسِعُ)، وتِسْعِ ذِي الْحِجَّةِ، وَيَوْمِ ٨٥. عَرَفَةَ لِغَيْرِ حَاجِّ بِهَا، وَأَفْضَلُهُ صَوْمُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ.

وَيُكُرَهُ إِفْرَادُ رَجَبٍ وَالْجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ وَالشَّكِ وَّعِيدٍ لِلْكُفَّارِ بِصَومٍ (٢).

وَيَحْرُمُ صَوْمُ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَلَوْ فِيْ فَرْضٍ (٣) إِلاَّ عَنْ دَمِ مُتْعَةِ وَقرَانِ.

(وَمَنْ دَخَلَ فِي فَرْضٍ مُوسَّع حَرُمَ قَطْعُهُ).

وَلاَ يَلْزَمُ فِي النَّفْلِ، وَلاَ قَضًّاءُ فَاسِدِهِ (إِلاَّ الْحَجَّ).

وَتُرْجَى لَيْلَةُ الْقَدُر فِي الْعَشْرِ الأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ (٤) وَأَوْتَارُهُ آكَدُ، وَلَيْلَةُ سَبْعِ وَعِشْرِينَ أَبْلَغُ، وَيَدْعُو فِيهَا بِمَا وَرَدَ.

109

17.

⁽١) سقط من ﴿ج»: (نذر).

⁽۲) سقط من (م): (وعيد للكفار بصوم).

⁽٣) في «ماو «ب»: تقديم وتأخير.

⁽٤) في «م» و «ب»: (الأواخر)، وسقط من الأصل: (من رمضان).

بابالإغتكاف

هُو لُزُومُ مَسْجِدٍ لِطَاعَةِ اللهِ تَعَالَى، مَسْنُونٌ، وَيَصِحُّ بِلاَ صَوْمٍ، وَيَطِحُّ بِلاَ صَوْمٍ، وَيَلْزَمَانِ بِالنَّذْرِ، وَلاَ يَصِحُّ إِلاَّ الْمَرَأَةَ فَفِي مَسْجِدٍ يُجَمَّعُ فِيهِ، إِلاَّ الْمَرَأَةَ فَفِي مَسْجِدٍ سُوَى مَسْجِدٍ سَوَى مَسْجِدِ بَيْتِهَا.

وَمَنْ نَذَرَهُ أَوْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ _ وَأَفْضَلُهَا الْحَرَامُ فَمَسْجِدُ الْمَدِينَةِ فَالأَقْصَى _ لَمْ يَلْزَمْهُ فِيهِ، وَإِنْ عَيَّنَ الأَفْضَلَ لَمْ يُجْزِ فِيمَادُونَهُ، وَعَكْسُه بِعَكْسِهِ.

وَمَنْ نَذَرَ زَمَنًا مُعَيَّنًا دَخَلَ مُعْتَكَفَهُ قَبْلَ لَيْلَتِهِ الْأُولَى، وَخَرَجَ بَعْدَ آخِرهِ.

وَلاَ يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ إِلاَّ لِمَا لاَ بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَلاَ يَعُودُ مَرِيضًا، وَلاَ يَشْهَدُ جِنَازَةً؛ إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَهُ، وَإِنْ وَطِئَ فِي فَرْجِ فَسَدَاعْتِكَافُهُ. وَيُشْتَحَبُّ اشْتِغَالُهُ بِالقُرَبِ وَاجْتِنَابُ مَا لاَ يَعْنِيهِ.

⁽١) في "ج» زيادة: (بنية).

كتاب المناسك

الْحَجُّ والْعُمْرَةُ وَاجِبَانِ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحُرِّ الْمُكَلَّفِ الْقَادِرِ، فِي عُمُرِهِ مَرَّةً عَلَى الْفُسْلِمِ الْحُرِّ الْمُكَلَّفِ الْقَادِرِ، فِي عُمُرِهِ مَرَّةً عَلَى الْفَوْرِ، فَإِنْ زَالَ الرِّقُ (وَالْجُنُونُ) وَالصِّبَا فِي الْحَجِّ 111 بِعَرَفَةَ، وَفِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا صَحَّ فَرْضًا، وَفِعْلُهُمَا مِنْ الصَّبِيِّ بِعَرَفَةَ، وَفِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا صَحَّ فَرْضًا، وَفِعْلُهُمَا مِنْ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ (نَفْلًا).

وَالْقَادِرُ: (مَنْ أَمْكَنَهُ الرُّكُوبُ) وَوَجَدَ زَادًا وَمَرْكُوبًا (١) صَالِحَيْنِ لِيعِنْ لِيعَدُ وَالْعَوْائِجِ الْأَصْلِيَّةِ. لِيعِنْ لِيعَدُ وَالْجَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ.

وَإِنْ أَعْجَزَهُ كِبَرْ ، أَوْ مَرَضٌ ، لاَ يُرْجَى بُرْؤُهُ ؛ لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ يَحُجُّ وَيَعْتَمِـرُ عَنْـهُ ، مِـنْ حَيْـثُ وَجَبَا ، وَيُجْـزِيءُ عَنْـهُ وَإِنْ عُـوفِيَ (بَعْـدَ ١٦٤ الإجِرْام) .

وَيُشَّتَرَطُ لِوُجُوبِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ وُجُودُ مَحْرَمِهَا، وَهُوزَوْجُهَا أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيهِ عَلَى التَّأْبِيدِ بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ، وَإِنْ مَاتَ مَنْ لَزِمَاهُ أَخْرِجَامِنْ تَرِكَتِهِ.

بَابُ الْمَوَاقيت

وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ، وَأَهْلِ الْمَشْرِقِ ذَاتُ الْجُحْفَةُ، وَأَهْلِ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ، وَهِي لأَهْلِهَا وَلِمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَمَنْ حَجَّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَمِنْهَا، وَعُمْرَتُهُ مِنَ الْحِلِّ.

⁽۱) في «م»: (وراحلة).

وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

بَابُ

الإحرامُ: نِيَّةُ النُّسُكِ.

سُنَّ لِمُرِيدِهِ: غُسْلُ (أَوْ تَيَمُّمُ لِعَدَمٍ)، وَتَنَظُّفٌ، وَتَطَّيُّبُ، وَتَجَرُّدُ عَنْ اللَّهُمُ لِعَدَمٍ)، وَتَنَظُفٌ، وَتَطَيُّبُ، وَتَجَرُّدُ عَنْ اللَّهُمُ لِعَدَمٍ)، وَيَنْظُفُ مَخِيطٍ، فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ أَبْيَضَيْنِ، وَإِحْرَامٌ عَقِبَ رَكْعَتَيْنِ وَنِيَّتُهُ شَرْطٌ، وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُهُ (٢): اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ نُسُكَ كَذَا فَيَسِّرِهُ لِي، وَإِنْ حَبَسْنِي حَابِسٌ فَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتِنِي.

وَأَفْضَلُ الأَنْسَاكِ: التَّمَتُّعُ، وَصِفَتُهُ: أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَيَفُرُغَ وَيَفُرُغَ مِنْهَا ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ فِي عَامِهِ، وَعَلَى الأَفْقِيِّ دَمٌ، وَإِنْ حَاضَتْ الْمَرْأَةُ فَخَشِيَتْ فَوَاتَ الْحَجِّ أَحْرَمَتْ بِهِ وَصَارَتْ قَارِنَةً.

وَإِذَا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ قَالَ: لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ شَرِيكَ لَكَ لَبَيْكَ، لَبَيْكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ، يُصَوِّتُ بِهَا لَكَ لَبَيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ، يُصَوِّتُ بِهَا الرَّجُلُ وَتُخْفِيهَا الْمَرْأَةُ.

بَابُ مَخظُورَات الإِخْرَام

وَهِيَ تِسْعَةٌ: حَلْقُ الْشَّغْرِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ (٣) مَ فَمَنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةً فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَمَنْ غَطَّى رَأْسَهُ بِمُلاَصِقِ فَدَى، وَإِنْ لَبِسَ (ذَكَرٌ) مَخِيطًا فَدَى، وَإِنْ لَبِسَ (ذَكَرٌ) مَخِيطًا فَدَى، وَإِنْ طَيَّبَ بَدَنَهُ، أَوْ ثَوْبَهُ أَوْ ادَّهَنَ بِمُطَيَّبِ، أَوْ شَمَّ طِيْبًا،

⁽١) في (م) و (ج) : (من).

⁽٢) في «م»: (قول).

⁽٣) في اما: (الأظافر).

177

أَوْ تَبَخَّرَ بِعُودٍ وَنَحْوِهِ فَدَى .

وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا مَأْكُولاً بَرِّيًا أَصْلاً، وَلَوْ تَوَلَّدَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ (١)، أَوْ تَلَ فَي فِي يَدِهِ فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ، وَلاَ يَحْرُمُ حَيَوانٌ إِنْسِيُّ (٢)، وَلاَ صَيْدُ الْبَحْرِ، وَلاَ قَتْلُ مُحَرَّم الأَكْل (٣) وَلاَ الصَّائِلِ.

وَيَحْرُمُ عَقْدُ نِكَاحُ ، وَلَا يَصِحُ وَلاَ فِدْيَةً ، وَتَصِحُ الرَّجْعَةُ (٤) ، وَإِنْ جَامَعَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الأَوَّلِ فَسَدَ نُسُكُهُمَا ، وَيَمْضِيَانِ فِيهِ ، وَيَقْضِيَانِهِ ثَانِيَ عَامٍ ، وَتَحْرُمُ الْمُبَاشَرَةُ ، فَإِنْ فَعَلَ فَأَنْزَلَ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ ، وَعَلَيْهِ بَدنَةُ (لَكِنْ يُحْرِمُ مِنَ الْحِلِّ لِطَوَافِ الْفَرْضِ).

وَإِحْرَاهُ الْمَرْأَةِ كَالرَّجُلِ إِلاَّ فِي اللِّبَاسِ، وَتَجْتَنِبُ (الْبُرْقُعَ)، ١٦٨ وَالْقُفَّازَيْنِ، وَتَغْطِيَةَ وَجْهِهَا، وَيُبَاحُ لَهَا التَّحَلِّي.

بَابُ الْفَدْيَة

يُخَيَّرُ بِفِدْيَةِ حَلْقٍ وَتَقْلِيمٍ وَتَغْطِيَةِ رَأْسٍ وَطِيبٍ وَلُبْسِ مَخِيطٍ (٥): بَيْنَ صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامٍ سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدُّ بُرِّ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ أَوْ شُعِيرٍ، أَوْ ذَبْح شَاةٍ.

وبِجَزاَّءً صَيْدٍ بَيْنَ مِنْلٍ (إِنْ كَانَ)، أَوْ تَقْوِيمِهِ بِدَرَاهِمَ يَشْتَرِي بِهَا ١٦٥

⁽١) في «أ»: (مع غيره).

⁽٢) في «ب» زيادة: (كالدجاج ونحوه).

⁽٣) في «ج» زيادة في الهامش: (كالأسدو النمر والكلب).

⁽٤) في «ج» زيادة: (فيه).

⁽٥) (ولبس مخيط) غير موجودة في «ب» و «ج» ، لكنها مضافة في هامش الأصل وفي «م» .

طَعَامًا، فَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ مُدَّا، أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدِّيَوْمًا، وَبِمَا لاَ مِثْلَ لَهُ بَيْنَ إِطْعَام، وَصِيَام.

وَأَمَّا دَمُّ مُتْعَةٍ وَقِرَّانٍ فَيَجِبُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ عَدِمَهُ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَالأَفْضَلُ كَوْنُ آخِرِهَا يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَالْمُحْصَرُ إِذَا لَمْ يَجِدُ هَدْيًا صَامَ عَشَرَةً ثُمَّ حَلَّ .

وَيجِبُ بِوَطْءٍ فِي فَرْجٍ فِي الْحَجِّ بَدَنَةٌ، وَفِي الْعُمْرَةِ شَاةٌ، وَإِنْ طَاوَعَتْهُ زَوْجَتُهُ لَزِمَاهَا (١).

فَضلُ

وَمنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ وَلَمْ يَفْدِ فَدَى مَرَّةً بِخِلاَفِ صَيْدٍ، وَمَنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْنَاسِ فَدَى لِكُلِّ مَرَّةٍ، رَفَضَ إِحْرَامَهُ أَوْ لا .

وَيَسْقُطُ بِنِسْيَانٍ فِدْيَةً لُبْسٍ وَطِيبٍ، وَتَغْطَيَةِ رَأْسٍ دُونَ وَطْءٍ، وَصَيْدٍ وَتَقْلِيم، وَحِلَاقٍ.

ُوَكُّلُّ هَدْي َّأَوْ إِطْعَامٍ فَلِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ، وَفِدْيَةُ الأَذَى وَاللَّبْسِ وَنَحْوِهِمَا وَدَمُ الإِحْصَارِ حَيْثُ وُجِدَ سَبَبُهُ، وَيُجْزِىءُ الصَّوْمُ بِكُلِّ مَكَانٍ، وَالدَّمُشَاةُ أَوْسُبْعُ بَدَنَةٍ، وَتُجْزِئُ عَنْهَا بَقَرَةٌ.

باب جزاء الصيد

فِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ ، وَحِمَارِ الْوَحْشِ وَبَقَرَتِهِ وَالأَيِّلِ وَالثَّيْتَلِ وَالْوَعْلِ بَقَرَةٌ ، وَالضَّبْعِ كَبْشٌ ، وَالْعَزَالِ عَنْزٌ ، وَالْوَبْرِ وَالضَّبِّ جَدْيٌ ، وَالْيَرْبُوعِ

⁽١) في «ب» و ﴿ ج» : (لزمها)، وقد أشار البهوتي في الروض إلى اختلاف النسخ.

١٧.

جَفْرَةٌ ، وَالأَرْنَبِ عَنَاقٌ ، وَالْحَمَامَةِ شَاةٌ .

بَابُ صَيْدِ الْحَرَم^(١)

يَحْرُم صَيْدُهُ عَلَى الْمُحْرِمِ وَالْحَلَالِ، وَحُكْمُ صَيْدِهِ كَصَيْدِ الْمُحْرِم، ويَحْرُمُ قَطْعُ شَجَرِهِ وَحَشِيشِهِ (الأَخْضَرَيْن) إِلاَّ الإِذْخِرَ.

وَيَخُرُمُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ وَلاَ جَزَاءَ، وَيُبَاحُ الْحَشِيشُ لِلْعَلَفِ وَآلَةُ الْحَرْثِ وَنَحْوهِ، وَحَرَمُهَا مَابَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ.

بَابُ دُخُولٍ مَكَّةً

يُسَنُّ مِنْ أَعْلاَهَا(٢)، وَالْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ، فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَكَيْهِ وَقَالَ مَا وَرَدَ، ثُمَّ يَطُوفُ مُضْطَبِعًا، يَبْتَدِىءُ الْمُعْتَمِرُ بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ، وَالْقَارِنُ وَالْمُفْرِدُ لِلْقُدُومِ، فَيُحَاذِي الْحَجَرَ الأَسْودَ بِكُلِّهِ، وَيَقُولُ مَا وَيَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ، فَإِنَّ شَقَّ قَبَّلَ يَدَهُ، فَإِنْ شَقَّ اللَّمْسُ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ، وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَيَطُوفُ سَبْعًا، يَرْمُلُ الْأَفْقِيُّ فِي هَذَا الطَّوافِ ثَلاَثًا ثُمَّ يَمْشِي أَرْبِعًا يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ وَالرَّكُنَ الْيَمَانِيَّ كُلَّ مَرَةٍ.

وَمَن تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الطَّوَافِ، أَوْلَمْ يَنْوِهِ، أَوْنَكَّسَهُ (٣)، أَوْ طَافَ عَلَى الشَّاذَرُوانِ، أَوْ جِدَارِ الْحِجْرِ، أَوْ عُرْيَانًا، أَوْ نَجِسًا (٤) لَمْ يَصِحَّ، ثُمَّ الشَّاذَرُوانِ، أَوْ خِدَارِ الْحِجْرِ، أَوْ عُرْيَانًا، أَوْ نَجِسًا (٤) لَمْ يَصِحَّ، ثُمَّ

⁽١) في (ج): (باب صيد الحرمين ونباتهما).

⁽٢) في «ب» زيادة هنا: (من ثنية كدي).

⁽٣) هكذا في «أ» و «ج»، وفي «م»: (نسكه)، وعدلت في «ب» إلى: (نسكه)، ولعل الصواب: (نكسه) لموافقتها ما في المقنع، ولأنها تفيد معنى جديدًا، وقد سبق الإشارة إلى ذلك في المقدمة.

⁽٤) في (م): (عربان أو نجس).

يُصَلِّي رَكْعَتَينِ خَلْفَ الْمَقَامِ.

فَصٰلٌ

ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ، وَيَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ، فَيَرْقَاهُ حَتَى يَرَى الْبَيْتَ، وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا وَيَقُولُ مَا وَرَدَ، ثُمَّ يَنْزِلُ مَاشِيًا إِلَى الْعَلَمِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَنْزِلُ مَاشِيًا إِلَى الْعَلَمِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَسْعَى شَدِيدًا إِلَى الآخِرِ، ثُمَّ يَمْشِي ويَرْقَى الْمَرُوةَ وَيَقُولُ مَا قَالَهُ عَلَى يَسْعَى شَيْدِهِ إِلَى الآخِرِ، ثُمَّ يَمْشِي ويَرْقَى الْمَرْوةَ وَيَقُولُ مَا قَالَهُ عَلَى الصَّفَا، ثُمَّ يَنْزِلُ فِيَمْشِي فِي مَوْضِعِ مَشْيِهِ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعِ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا، ثُمَّ يَنْزِلُ فِيمُشِي فِي مَوْضِعِ مَشْيِهِ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعِ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا، ثُمَّ يَنْزِلُ فِيمُشِي فِي مَوْضِعِ مَشْيِهِ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعِ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا، ثُمَّ يَنْزِلُ فِيمُشِي فِي مَوْضِعِ مَشْيِهِ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعِ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا، ثُمَّ يَنْزِلُ فِيمُشِي فِي مَوْضِعِ مَشْيِهِ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعِ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا، ثُمَّ يَنْزِلُ فِيمُشِي فِي مَوْضِعِ مَشْيِهِ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعِ سَعْيهِ إِلَى الصَّفَا، ثُمَّ يَنْزِلُ فِيمُشِي فِي مَوْضِعِ مَسْعِيةً، وَيُسْعَى فِي مَوْضِعِ سَعْيةً، وَلِكَ سَبْعًا، ذَهَابُهُ سَعْيَةٌ، وَرُجُوعُهُ سَعْيَةً، وَإِنْ بَدَأَ الصَّفَا السَّدُ وَقَالسَّتَ ارَةً وَالسِّتَ ارَةً وَالسَّتَ ارَةً وَالسَّتَ ارَةً وَالسَّتَ ارَةً وَالْمُوالاَةُ وَالمَّا اللَّهُ وَالسَّتَ ارَةً وَالسَّتَ ارَةً وَالْمُوالاَةُ وَاللَّهُ وَالْمُوالاَةُ وَلَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالسَّقَالِ وَالْمَالِ وَالْمُوالاَةُ وَلِلْ فَي الْمِي الْمُؤْلِلِهُ وَالْمَا وَالْعَلَى وَالسَّتَ الْمَعْلِي وَالسَّتَ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِي وَالسَّةُ وَالْمَا وَالْمَا وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَا وَالْمَالُولُ وَلَيْ وَالسَّلَا وَالْمَا وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِقُولُ وَالسَّتَ الْمَالِ وَالْمَا وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِلَهُ وَالْمَالِقُولُ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِولُ وَلَا الْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالِهُ وَالْمُ وَالْمَالِ وَالْمَالِلَهُ وَلَا اللْمَالِ وَالْمُولِ فَي مُولِولُولُ مَا وَا

ثُمَّ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا لاَ هَدْيَ مَعَهُ قَصَّرَ مِنْ شَعْرِهِ وَتَحلَّلَ، وَإِلاَّ حَلَّ إِذَا حَجَّ، وَالْمُتَمَتِّعُ إِذَا شَرَعَ فِي الطَّوَافِ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ.

بَابُ صِفَة الْحَجِّ والْعُضرة

يُسَنُّ للْمُحِلِّينَ بِمَكَّةَ الإِحَرَامُ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ (قَبْلَ الزَّوَالِ) مِنْهَا، وَيُجْزِئُ مِنْ بَقِيَّةِ الْحَرَمِ، وَيَبِيتُ بِمِنِّى، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ سَارَ إِلَى عَرَفَةَ، وَكُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلاَّ بَطْنَ عُرَنَةً.

وَيُسَنُّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَيَقِفَ رَاكِبًا عِنْدَ الصَّخَرَاتِ وَجَبَلِ الرَّحْمَةِ، وَيُكْثِرَ مِنَ الدُّعَاءِ، وَمِمَّا وَرَدَ فِيهِ^(٣).

1-41

⁽١) سقط من (ب) من قوله: (ثم ينزل . . . ، إلى: الصفا).

⁽٢) في «ب»: (وتشترط النية والموالاة).

⁽٣) سقط من «ب» و «م»: (فيه).

وَمَنْ وَقَفَ وَلَوْ لَحْظَةً مِنْ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةً إِلَى (١) فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَهُوَ أَهْلُ لَهُ صَحَّ حَجُّهُ، وَإِلاَّ فَلاَ، وَمَنْ وَقَفَ نَهَارًا وَدَفَعَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَهُوَ أَهْلُ لَهُ صَحَّ حَجُّهُ، وَإِلاَّ فَلاَ، وَمَنْ وَقَفَ لَيْلاً فَقَطْ فَلاَ.

ثُمَّ يَدْفَعُ بَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى مُزَدَلِفَةَ بِسَكِينَةٍ ، يُسْرِعُ (٢) فِي الْفَجُوةِ ، وَيَجْمَعُ بِهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ ، وَيَبِيتُ بِهَا ، وَلَهُ الدَّفْعُ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَيَجْمَعُ بِهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ ، وَيَبِيتُ بِهَا ، وَلَهُ الدَّفْعُ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَقَبْلَهُ فِيهِ دَمْ ، كَوْصُولِهِ إِلَيْهَا بَعْدَ الْفَجْرِ لاَ قَبْلَهُ ، فَإِذَا صَلَّى الصَّبْحَ أَتَى الْمُشَعَرَ الْحَرَامَ فَيَرْقَاهُ (٣) ، أَوْ يَقِفُ عِنْدَهُ وَيَحْمَدُ اللهَ وَيُكَبِّرُهُ ، وَيَقْرَأُ : الْمَشَعَرَ الْحَرَامَ فَيَرْقَاهُ (٣) ، أَوْ يَقِفُ عِنْدَهُ وَيَحْمَدُ اللهَ وَيُكَبِّرُهُ ، وَيَقْرَأُ : ﴿ فَا إِذَا اللّهَ مَنَ الْحَرَامَ فَيَرْقَاهُ (٣) ، أَوْ يَقِفُ عِنْدَهُ وَيَحْمَدُ اللهَ وَيُكَبِّرُهُ ، وَيَقْرَأُ : ﴿ فَا إِذَا اللّهَ مَا اللّهَ اللّهَ عَلَى اللّهُ مَا اللّهَ مَنْ عَرَفَتِ ﴿ (٤) اللّهَ اللهَ عَلَى اللهُ وَيَكْبَرُهُ ، وَيَقْرَأُ : فَا إِذَا اللّهَ مُحَسِّراً أَسْرَعَ رَمْيَةَ حَجَرٍ ، وَأَخَذَ الْحَصَا ، وَعَدَدُهُ : سَبْعُونَ ، وَيُنْ الْحِمِّصِ وَالْبُنْدُقِ .

فَإِذَاوَصَلَ إِلَى مِنَى: وهِيَ مِنْ وَادِي مُحَسِّرٍ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، رَمَاهَا بِسَبْعِ، حَصَيَاتٍ مُتَعَاقِبَاتٍ، يَرْفَعُ يَدَهُ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطِهِ، ويُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَلاَ يُجْزِئُ الرَّمْيُ بِغَيْرِهَا، وَلاَ بِهَا ثَانِيًا، وَلاَ ويُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَلاَ يُجْزِئُ الرَّمْيُ بِغَيْرِهَا، وَلاَ بِهَا ثَانِيًا، وَلاَ يَقِفُ، وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ قَبْلَهَا، وَيَرْمِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَيُجْزِئُ بَعْدَ يَقِفُ، وَيَعْلِمُ مِنْ جَمِيعِ نِصْفِ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَنْحَرُ هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ، وَيَحْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ مِنْ جَمِيعِ نِصْفِ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَنْحَرُ هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ، وَيَحْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ مِنْ جَمِيعِ فَعْرِهِ، وَتُقَصِّرُ مِنْهُ الْمَرْأَةُ أَنْمُلَةً، ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلاَّ النِّسَاءَ.

⁽١) سقط من (ج١: (فجريوم عرفة إلى).

⁽٢) في «م»: (ويسرع).

⁽٣) هكذا في «م»، وفي بقية النسخ: (فرقاه) بصيغة الماضي، ولعلها سهو من النساخ لمخالفتها للسياق، وحتى لا يعدذلك لحنًا لأن ماضي (يرقي) بمعنى صعدهو (رقي).

⁽٤) في «ج»: (فاذكرو الله).

وَالْحِلَاقُ وَالتَّقْصِيرُ نُسُكٌ، لاَ يَلْزَمُ بِتَأْخِيرِهِ دَمٌ، وَلاَ بِتَقْدِيمِهِ عَلَى الرَّمْيِ وَالنَّحْرِ.

فَصِلٌ

ثُمَّ يُفِيضُ إِلَى مَكَّةً، وَيَطُوفُ (الْقَارِنُ وَالْمُفْرِدُ) بِنِيَّةِ الْفَرِيضَةِ طُوافَ الزِّيَارَةِ، وَأُوَّلُ وَقْتِهِ بَعْدَ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ، وَيُسَنُّ فِي يَوْمِهِ، وَلَهُ طُوافَ الزِّيَارَةِ، وَأُوَّ وَقُيمَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا، (أَوْ غَيْرَهُ) وَلَمْ يَأْخِيرُهُ، ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا، (أَوْ غَيْرَهُ) وَلَمْ يَكُنْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ، ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ، ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ (الْأَرْمَ لِمَا أَحَبَّ، وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ وَيدْعُو بِمَا وَرَدَ.

ثُمَّ يَرْجِعُ (فَيَبِيتُ بِمِنِّى ثَلَاثَ لَيَالٍ)، فِيَرْمِيَ الْجَمْرَةَ الْأُولَى وَتَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ؛ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، وَيجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ، وَيَتَأَخَّرُ مَسْجِدَ الْخَيْفِ؛ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، وَيجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ، وَيَتَأَخَّرُ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَلِيلًا أَنَّ الْوُادِي وَلاَ يَقِفُ عِنْدَهَا، يَفْعَلُ هَذَا فِي وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ، وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِي وَلاَ يَقِفُ عِنْدَهَا، يَفْعَلُ هَذَا فِي كُلِّ يَوْم مِنْ أَيّامِ النَّشْرِيقِ بَعْدَ الزَّوالِ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ مُرَتِّبًا، وإِنْ (٣) كُلِّ يَوْم مِنْ أَيّامِ النَّسْرِيقِ بَعْدَ الزَّوالِ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ مُرَتِّبًا، وإِنْ (٣) رَمّاهُ كُلَّه فِي الثَّالِثِ أَجْزَأَهُ، وَيُرَتِّبُهُ بِنِيَّتِهِ، فَإِنْ أَخْرَهُ عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَبِتْ بِهَا فَعَلَيْهِ ذَمٌ.

وَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ خَرَجَ قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَإِلاَّ لَزِمَهُ الْمَبِيتُ

۱۷۲

۱۷٤

⁽١) سقط من «أ» و «ب»: (ماء).

⁽٢) في «ج»: (فيقف يدعو الله تعالى ويطيل ثم يأتي الوسطى فيجعلها عن يمينه ويرميها بسبع ويقف عندها فيدعو ثم يرمي جمرة العقبة). . وهذا الكلام مأخوذ من المقنع وليس من لفظ الزاد.

⁽٣) في «م»: (فإن).

وَالرَّمْيُ مِنَ الْغَدِ.

فَإِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَطُوفَ لِلْوَدَاعِ، فَإِنْ الْقَامَ أَوْ اتَّجَرَ بَعْدَهُ أَعَادَهُ، وَإِنْ تَرَكَهُ غَيْرُ حَائِضٍ رَجَعَ إلَيْهِ، فإنْ شَقَّ، أَقَامَ أَوْ اتَّجَرَ بَعْدَهُ أَعَادَهُ، وَإِنْ أَخَرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ فَطَافَهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ ١٧٦ (أَوْ لَمْ يَرْجع) فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَإِنْ أَخَرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ فَطَافَهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ ١٧٦ أَجْزَأً عَنْ الْوَدَاعِ، وَيَقِفُ غَيْرُ الْحَائِضِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ دَاعِيًا بِمَا وَرَدَ، وَتَقَفُ الْخَائِضُ بَبَابِهِ، وَتَذْعُو بِالدُّعَاءِ.

وَتُسْتَحَبُ زِيَارَةٌ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ وَقَبْرَيْ صَاحِبَيْهِ.

وَصِفَةُ الْعُمْرَةِ: أَنْ يُحْرِمَ بِهَا (مِنَ الْمِيْقَاتِ) أَوْ مِنْ أَدْنَى الْحِلِّ، مِنْ ١٧٧ مَنْ ١٧٨ مَنَ الْحَرَمِ، فَإِذَا طَافَ وَسَعَى وَقَصَّرَ حَلَّ، (وَتُبَاحُ كُلَّ ١٧٨ وَقُبَاحُ كُلَّ ١٧٨ وَقُبَاحُ كُلَّ ١٧٨ وَقُبَاحُ كُلَّ

وَأَرْكَانُ الْحَجِّ: الإِحْرَامُ، والْوُقُوفُ، وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ، والسَّعِيُ، وَوَاجِبَاتُهُ: الإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ (الْمُعْتَبَرِ لَهُ)، والْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى ١٧٩ الْغُرُوبِ، والْوَقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى ١٧٩ الْغُرُوبِ، والْمَبِيتُ (لِغَيْرِ أَهْلِ السِّقَايَةِ وَالرِّعَايَةِ) بِمِنى ومُزْدَلِفَةَ إِلَى بَعْدَ ١٨٠ نِصْفِ اللَّيْلِ، والرَّمْيُ، والْحِلَاقُ، والْوَدَاعُ، والْبَاقِي سُنَنُ.

⁽١) في الب ازيادة: (حجه).

بَابُ الْفَوَاتِ والإحْصَارِ

مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ فَاتَهُ الْحَجُّ، وَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ وَيَقْضِي، وَيُهْدِي إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ (١)، وَمَنْ صَدَّهُ عَدُوِّ عَنْ النَيْتِ أَهْدَى ثُمَّ حَلَّ، فإنْ فَقَدَهُ صَامَ عَشَرَةً أَيَّامٍ ثُمَّ حَلَّ، وإنْ صُدَّ عَنْ عَرَفَةَ تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ، وَإِنْ حَصَرَهُ مَرَضٌ أَوْ ذَهَابُ نَفَقَةٍ بَقِي مُحْرِمًا، إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ .

بَابُ الْهَدِي وَالأَضْحِيَّةِ

أَفْضَلُهَا إِبِلٌ، ثُمَّ بَقَرٌ، ثُمَّ غَنَمٌ، ولا يُجْزِي فِيهَا إلاَّ جَذَعُ ضَأْنِ (٢)، وَثَنِيُّ سِوَاهُ، فَالإِبِلُ خَمْسُ سِنِينَ (٣)، والْبَقَرُ سَنَتانِ، والْمَعْزُ سَنَةُ، والضَّأْنُ نِصْفُهَا، وَتُجْزِي الشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ، والْبَدَنَةُ والْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ. والضَّأْنُ نِصْفُهَا، وَتُجْزِي الشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ، والْبَدَنَةُ والْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ. والضَّانُ نِصْفُهَا، وَتُجْزِي الشَّاةَ والْعَجْفَاءُ والْعَرْجَاءُ (والْهَتْمَاءُ) (والْجَدَّاءُ) والْمَرِيضَةُ والْعَضِبُ (فَائُمُ نِ الْبَتْرَاءُ خِلْقَةً، والْجَمَّاءُ وَالحَصِيُّ (فَيْرُ والْمَرْبِينَ وَمَا بِأُذُنِهِ أَوْ قَرْنِهِ قَطْعٌ أَقَلُّ مِنَ النَّصْفِ.

والشُّنَّةُ نَحْرُ الإِبِلِ قَائِمَةً مَعْقُولَةً يَدُهَا الْيُسْرَى، فَيَطْعَنُهَا بِالْحَرْبَةِ فِي الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ الْعُنْقِ وَالصَّدْرِ، وَيُذْبَحُ غَيْرُهَا، (ويَجُوزُ عَكْسُهَا)، وَيَقُولَ: بِسْمِ اللهِ وَاللهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ مَ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ، وَيَتَوَلاً هَاصَاحِبُهَا، أَوْ يُوكِّلُ مُسْلِمًا وَيَشْهَدَهَا.

140_148

181

⁽١) في «م»: (اشترطه).

⁽۲) في «ب»: (من ضأن).

⁽٣) سقط من (ب) و (م): (سنين).

⁽٤) هكذافي النسخ وفي (م): (وحصي غير مجبوب).

ووَقْتُ الذَّبْحِ بَعْدَ صَلاَةِ الْعِيدِ، أَوْ قَدْرِهِ وَيَوْمِيْنِ (١) بَعْدَهُ، وَيُكْرَهُ فِي لَيْلَتِهِمَا، فإنْ فَاتَ قَضَى وَاجبَهُ.

فضل

وَيَتَعَيَّنَانِ بِقَوْلِهِ: هَذَا هَدْيُ أَوْ أُضْحِيَةٌ لاَ بِالنِّيَّةِ، وَإِذَا تَعَيَّنَتْ لَمْ يَجُزْ بَيْعُهَا، ولا هِبَتُهَا، إلا أَنْ يُبْدِلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا، ويَجُزُّ صُوفَهَا وَنَحْوَهُ إِنْ كَانَ أَنْفَعَ لَهَا، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ، ولا يُعْطِي جَازِرَهَا أَجْرَتَهُ مِنْهَا، ولا يَبِيعُ كَانَ أَنْفَعَ لَهَا، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ، ولا يُعْطِي جَازِرَهَا أَجْرَتَهُ مِنْهَا، ولا يَبِيعُ جَلْدَهَا وَلاَ شَيْئًا مِنْهَا، بَلْ يَنْتَفِعُ بِهِ، وَإِنْ تَعَيَّبَتْ ذَبَحَهَا وَأَجْزَأَتُهُ ؟ إلا أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً فِي ذِمَّتِهِ قَبْلَ التَّعْيِينْ.

والأُضْحِيَةُ سُنَّةٌ وَذَبْحُهَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِثَمَنِهَا، وَيُسَنُّ أَنْ يَأْكُلَ، وَيُهْدِي، ويَتَصَدَّقَ أَثْلَاثًا، وَإِنْ أَكَلَهَا إِلاَّ أُوقِيَّةً تَصَدَّقَ بِهَا جَازَ، وَإِلاَّ ضَمِنَهَا، ويَحْرُمُ عَلَى مَنْ يُضَحِّيْ أَنْ يَأْخُذَ فِي الْعَشْرِ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ بَشَرَتِهِ شَيْئًا.

فضل

تَسَنُّ الْعَقِيقَةُ، عَنْ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةٌ، تُذْبَحُ يَوْمَ سَابِعِهِ، فإنْ فَاتَ فَفِي أَرْبَعَةَ عَشَرَ، فإنْ فَاتَ فَفِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ، تُنْزَعُ جُدُولاً، ولاَ يُكْسَرُ عَظْمُهَا، وَحُكْمُهَا كالأُضْحِيَةِ، (إِلاَّ أَنَّهُ لاَ ١٨٨ يُجْزِىءُ فِيهَا شِرْكُ فِي دَمِ)؛ ولاَ تُسَنُّ الْفَرَعَةُ، ولاَ الْعَتِيرَةُ.

⁽١) في «ب» و «م» : (إلى يومين بعده).

كتابالجهاد

وَهُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ وَيَجِبُ إِذَا حَضَرَهُ ، أَوْ حَصَرَ بَلَدَهُ عَدُوُّ ، (أَوْ اسْتَنْفَرَهُ الإَمَامُ) ، وتَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً (١) ، وإذَا كَانَ أَبُواهُ مُسْلِمَين لَمْ يُجَاهِدْ تَطَوُّعًا إِلاَّ بإِذْ نِهِمَا .

وَيَتَفَقَّدُ الإِمَامُ جَيْشَهُ عِنْدَ الْمَسَيرِ، ويَمْنَعُ الْمُخْذِلُ والْمُرْجِفَ (٢)، وَلَهُ أَنْ يُنْفِلُ الإَجْعَةِ الثَّلُثَ بَعْدَهُ، وَلَهُ أَنْ يُنْفِلَ فِي الرَّجْعَةِ الثَّلُثَ بَعْدَهُ، وَلَا يَجُوزُ الْغَزُو إِلاَّ بإِذْنِهِ إِلاَّ أَنْ وَيَلْزَمُ الْجَيْشَ طَاعَتُهُ والصَّبْرُ مَعَهُ، ولا يَجُوزُ الْغَزُو إِلاَّ بإِذْنِهِ إِلاَّ أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُونُ الْغَزُو إِلاَّ بإِذْنِهِ إِلاَّ أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُونًا لِنَعْزَو لِللَّا بِالْمَائِمُ .

وَتُمْلَكُ الْغَنِيمَةُ بِالإِسْتِيلاءِ عَلَيْهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ، وَهِي: لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ، فَيُخْرَجُ الْخُمُسُ، ثُمَّ يُقْسَمُ بَاقِي الْغَنِيمَةِ ؛ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ (٣): سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ، وَيُشَارِكُ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ (٣): سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ، وَيُشَارِكُ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ (٣): سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ، وَيُشَارِكُ لَلَّ الْجَيْشُ سَرَايَاهُ فِيمَا غَنِمَتْ وَيُشَارِكُونَهُ فِيمَا غَنِمَ، والْغَالُ مِنَ الْغَنِيمَةِ الْجَيْشُ سَرَايَاهُ فِيمَا غَنِمَتْ وَيُشَارِكُونَهُ فِيمَا غَنِمَ، والْغَالُ مِنَ الْغَنِيمَةِ يُحُرِقُ رَحْلُهُ كُلُهُ مُ إِلاَّ السِّلاَحَ والْمُصْحَفَ، وَمَا فِيهِ رُوحٌ.

وإذَا غَنمُوا أَرْضًا فَتَحُوهَا بِالسَّيْفِ خُيِّرَ الإِمَامُ بَيْنَ قَسْمِهَا وَوَقْفِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا خَرَاجًا مُسْتَمِرًا، يُؤخَذُمِمَّنْ هِيَ بِيلِهِ. عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا خَرَاجًا مُسْتَمِرًا، يُؤخَذُمِمَّنْ هِيَ بِيلِهِ. والْمِزْيَةِ إلَى اجْتِهادِ الإمَام، وَمَنْ عَجَزَ عَنْ والْمَرْجِعُ فِي الْخَرَاجِ والْجِزْيَةِ إلَى اجْتِهادِ الإمَام، وَمَنْ عَجَزَ عَنْ

⁽١) في «ب» و «م»: (يومًا) وأشار إليها ابن مانع.

⁽٢) في «أ»: (والمرجفة).

⁽٣) في «ج» و «م»: (ثلاثة أسهم).

عِمَارَةِ أَرْضِهِ أُجْبِرَ عَلَى إِجَارِتِهَا، أَوْ رَفْعِ يَدِهِ عَنْهَا، (وَيَجْرِي فِيهَا الْمِيرَاثُ)، وَمَا أُخِذَ مِنْ مَالِ مُشْرِكٍ بِغَيْرِ قِتَالٍ كَجِزْيَةٍ وَخَرَاجٍ وَعُشْرٍ وَمَا تَرَكُوهُ فَزَعًا وَخُمْسِ خُمْسِ الْغَنِيمَةِ فَفِيءٌ، يُصْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

بَابِعَقْدِ الذِّمَةِ وَأَحْكَامِهَا (١)

لاَ يُعْقَدُ لِغَيْرِ الْمَجُوسِ وأَهْلِ الْكِتَابَيْنِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ، ولاَ يَعْقِدُهَا إلاَّ إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ، ولاَ جَزْيَةَ عَلَى صَبِيٍّ ولاَ امْرَأَةٍ وَلاَ عَبْدٍ ولاَ فَقِيرٍ يَعْجَزُ عَنْهَا، ومَنْ صَارَأَهْ لاَ لَهَا أُخِذَتْ مِنْهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ.

وَمَتَى بَذَكُوا الوَاجِبَ عَلَيْهِمْ لَزِمَ (٢) قَبُولُهُ، وَحَرُمَ قِتَالُهُمْ، وَمَتَى بَذَكُوا الوَاجِبَ عَلَيْهِمْ لَزِمَ (٢) قَبُولُهُ، وَتُجَرُّ أَيْدِيهِمْ.

فضل

وَيلْزَمُ الْإِمَامَ أَخْذُهُمْ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ، فِي النَّفْسِ، والْمَالِ، والْمَالِ، والْمَالِ، والعرْضِ، وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ، فِيمَا يَعْتَقِدُونَ تَحْرِيمَهُ دُونَ مَا يَعْتَقِدُونَ تَحْرِيمَهُ دُونَ مَا يَعْتَقَدُونَ حَلَّهُ.

وَيَلْزَمُهُمْ التَّمَيُّزُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَهُمْ رُكُوبُ (غَيْرِ خَيْلٍ) بِغَيْرِ ،١٩٠ سَرْجٍ بِإِكَافٍ، ولاَ الْقِيَامُ لَهُمْ)، ،١٩٢ سَرْجٍ بِإِكَافٍ، ولاَ الْقِيَامُ لَهُمْ)، ،١٩٢

⁽١) في (أ): (وأحكامه)، وسقط من (ج): (وأحكامها).

⁽٢) في (م): (وجب).

⁽٣) في (ب) : (ويهانون).

ولاَ بَدَاءَتُهُمْ (١) بِالسَّلامِ، ويُمْنَعُونَ مِنْ إِحْدَاثِ كَنَائِسَ، وَبِيَعِ، وَبِنَاءِ مَا انْهَدَمَ مِنْهَا (وَلَوْظُلْمًا)، وَمِنْ تَعْلِيَةِ بُنْيَانٍ علَى مُسْلِمٍ، لاَ مُسَاوَاتِهِ (٢) لَهُ، وَمِنْ إِظْهَارِ خَمْرٍ، وَخِنْزِيرٍ، وَنَاقُوسٍ، وجَهْرِ بِكِتَابِهِمْ.

وَإِنْ تَهَوَّدَ نَصْراًنيٌّ أَوْ عَكُّسُهُ لَمْ يُقَرَّ، وَلَمْ يُقْبَلُ مِنْهُ إِلاَّ الإِسْلاَمُ أَوْ

فضل

وَإِنْ أَبَى الذِّمْيُّ بَذْلَ الْجِزْيَةِ، أَوْ إِلْتِزَامَ حُكْمِ الإِسْلَام، أَوْ تَعَدَّى عَلَى مُسْلِمٍ بِقَتْلِ أَوْ زِنًا، أَوْ قَطْعِ طَرِيقٍ، أَوْ تَجْسِيسٍ^(٣)، أَوْ إِيَواءِ جَاسُوسٍ، أَوْ ذَكَرَ اللهَ أَوْ رَسُولَهُ، أَوْ كِتَابَهُ بِسُوءِ انْتَقَضَ عَهْدُهُ دُونَ نِسَائِهِ وَأَوْلاَدِه (٤)، وَحَلَّ دَمُهُ وَمَالُهُ.

⁽١) في «أ» و «ب» بدون حرف النفي (لا) في الموضعين واسقاطه قد يفيد معنى مغايرًا للمقصود.

⁽٢) في «م»: (لا من مساواته).

 ⁽٣) هكذا في جميع النسخ وكذلك في طبعات الشرح القديمة ، وفي بعض المطبوع: (تجسس).

⁽٤) في لاب، زيادة: (وخدامه).

كِتَابُ الْبَيْع

وَهُوَ مُبَادَلَةُ مَالٍ (وَلَوْ فِي الذِّمَّةِ أَوْ مَنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ، كَمَمَرٍّ دَارِ بِمِثْلِ ١٩٤ أَحَدِهِمَا عَلَى التَّأْبِيدِ، غَيْرَرِبًا وَقَرْضٍ)، وَيَنْعَقِدُ بِإِيْجَابٍ وَقَبُولٍ بَعْدَهُ، أَحَدِهِمَا عَلَى التَّأْبِيدِ، غَيْرَرِبًا وَقَرْضٍ)، وَيَنْعَقِدُ بِإِيْجَابٍ وَقَبُولٍ بَعْدَهُ، وَقَبْلَهُ وَقَبْلَهُ وَمُتَرَاخِيًا (١٠) عَنْهُ فِي مَجْلِسِهِ، فَإِنْ اشْتَغَلَا (٢٠) بِمَا يَقْطَعُهُ (٣) بَطَلَ، وَبِمُعَاطَاةِ وَهِيَ الْفِعْلِيَّةُ.

وَيُشْتَرَطُ التَّرَاضِي مِنْهُمَا، فَلاَ يَصِحُّ مِنْ مُكْرَهٍ بِلاَ حَقِّ، وَأَنْ يَكُونَ الْعَاقِدُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ، فَلاَ يَصِحُّ تَصَرُّفُ صَبِيٍّ وَسَفِيهٍ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيٍّ.

وَأَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مُبَاحَةَ النَّفْعِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ كَالْبَغْلِ، وَالْحِمَارِ، وَدُودِ الْقَزِّ، وَبِزْرِهِ، وَالْفِيلِ، وَسِبَاعِ الْبَهَائِمِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلصَّيْدِ إِلاَّ الْكَلْبَ، وَالْحَشَرَاتِ، وَالْمُصْحَفَ، وَالْمَيْتَةَ، وَالسَّرْجِينَ النَّجِسَ، وَالأَدْهَانَ النَّجِسَةَ، (وَلاَ المُتَنَجِّسَةَ)، وَيَجُوزُ الإِسْتِصْبَاحُ بِهَا (في ١٩٦-١٩٥ غَيْرِ مَسْجِدٍ).

ُ وَأَنْ يَكُونَ مِنْ مَالِكِ، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، فَإِنْ بَاعَ مِلْكَ غَيْرِهِ، أَوِ اشْتَرَى لَهُ فِي ذِمَّتِهِ بِلاَ اشْتَرَى لَهُ فِي ذِمَّتِهِ بِلاَ اشْتَرَى لَهُ فِي ذِمَّتِهِ بِلاَ

⁽١) في هامش: «ب»: (لعله: ولو متراخيًا).

⁽٢) في (ج): (تشاغلا)، وهي لفظ الروض والمقنع.

⁽٣) في (ب) زيادة: (عرفًا).

⁽٤) سقط من (م): (شيئًا).

إِذْنِهِ (وَلَمْ يُسَمِّهِ في الْعَقْدِ) صَحَّ لَهُ بِالإِجَازَةِ، وَلَزِمَ الْمُشْتَرِي بِعَدَمِهَا مِلْكًا.

وَلاَ يُبَاعُ غَيْرُ المَسَاكِنِ مِمَّا فُتِحَ عَنْوَةً كَأَرْضِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْعِرَاقِ، بَلْ يُؤَجَّرُ، وَلاَ يَصِحُّ بَيْعُ نَقْعِ الْبِئْرِ، وَلاَ مَا يَنْبُتُ فِي أَرْضِهِ مِنْ كَلاْ وَشَوْكِ، وَيَمْلِكُهُ آخِذُهُ.

وَأَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ، فَلاَ يَصِحُّ بَيْعُ آبِقٍ، وَشَارِدٍ، وَطَيْرٍ (١) فِي هَوَاءِ، وَسَمَكِ فِي مَاءِ، وَلاَ مَغْصُوبٍ مِنْ غَيْرِ غَاصِبِهِ، أَوْ قَادِرِ عَلَى أَخْذِهِ.

وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا بِرُوْيَةٍ أَوْ صِفَةٍ، فَإِنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ، أَوْ رَآهُ وَجَهِلَهُ، أَوْ وُصِفَ لَهُ بِمَا لاَ يَكْفِي سَلَمًا لَمْ يَصِحَّ.

وَلاَ يُبَاعُ حَمْلٌ فِي بَطْنِ، وَلَبَنُ فِي ضَرْعِ (مُنْفَرِ دَيْنِ)، وَلاَ مِسْكُ فِي فَاْرَتِهِ، وَنَوَى (أَنْفَرِ دَيْنِ)، وَلاَ مِسْكُ فِي فَاْرَتِهِ، وَنَوَى (أَنْ فَجُلُ وَنَحُوهُ قَبْلَ قَارِتِهِ، وَنَوَى (أَنْ فَجُلُ وَنَحُوهُ قَبْلَ قَامِهِ، وَلاَ عَبْدٌ مِنْ عَبِيدِ (٤) قَلْعِهِ)، وَلاَ يَصِحُّ بَيْعُ المُلاَمَسَةِ وَالمُنَابَذَةِ، وَلاَ عَبْدٌ مِنْ عَبِيدٍ (٤) وَنَحْوُهُ، وَلاَ اسْتِثْنَا وَهُ إِلاَّ مُعَيَّنًا، وَإِنْ اسْتَثْنَى مِنْ حَيَوانٍ يُؤْكَلُ رَأْسَهُ وَإِنْ اسْتَثْنَى مِنْ حَيَوانٍ يُؤْكَلُ رَأْسَهُ وَجِلْدَهُ وَأَطْرَافَهُ صَحَّ، وَعَكْسُهُ الشَّحْمُ وَالحَمْلُ (٥).

وَيَصِحُ بَيْعُ مَا مَأْكُولُهُ فِي جَوْفِهِ (كَرُمَّانٍ، وَبِطِّيخٍ)، وَبَيْعُ البَاقِلاءِ

⁽١) في «ج»: (ولاطير).

⁽۲) في «ج» و «م» : (ولانوى).

⁽٣) في «ب» و «م»: (تمره).

⁽٤) في «ب» و «م»: عبيده.

⁽٥) في «ب»: (اللحم).

۲.٦

وَنَحْوِهِ فِي قِشْرِهِ ، وَالْحَبِّ الْمُشْتَدِّ فِي سُنْبُلِهِ .

وَأَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَعْلُومًا، فَإِنْ بَاعَهُ بِرَقْمِهِ، أَوْ بِأَلْفِ دِرْهَمِ ذَهَبًا وَفِضَةً، أَوْ بِمَا يَنْقَطِعُ بِهِ السِّعْرُ، أَوْ بِمَا بَاعَ (١) زَيْدُ (وَجَهِ لَاهُ أَوْ أَخُدُهُمَا) لَمْ يَصحَّ.

وَإِنْ بَاعَ ثَوْبًا أَوْ صُبْرَةً أَوْ قَطِيعًا: كُلُّ ذِرَاعِ أَوْ قَفِيزِ أَوْ شَاةٍ بِدِرْهَمِ صَحَّ، وَإِنْ بَاعَ مِن الصُّبْرَةِ كُلَّ قَفِيزِ بِدِرْهَمٍ، أَوْ بِمِائَةٍ دِرْهَمٍ إِلاَّ دِينَاراً (وَعَكْسُهُ)، أَوْ مَعْلُومًا (٢) وَمَجْهُولاً (يَتَعَذَّرُ عِلْمُهُ وَلَمْ يَقُلْ كُلُّ مِنْهُمَا

بِكَذَا) لَمْ يَصِحُّ ، (فَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ صَحَّ فِي المَعْلُوم بِقِسْطِهِ) .

وَإِنْ (٣) بَاعَ مُشَاعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ كَعَبْدٍ، أَوْ مَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِ الثَّمَنُ بِالأَجْزَاءِ صَحَّ فِي نَصِيبِهِ بِقِسْطِهِ، وَإِنْ بَاعَ عَبْدَهُ وَعَبْدَ غَيْرِهِ بَغَيْرِ إِذْنِهِ، أَوْ عَبْدًا وَحُرًا أَوْ خَلَّ وَخَمْرًا (صَفْقَةً وَاحِدَةً) صَحَّ فِي عَبْدهِ وَفِي الْخَلِّ بِقِسْطِهِ، (وَلِمُشْتَرِ الخِيَارُ إِنْ جَهِلَ الْحَالَ).

فضل

وَلاَ يَصِحُّ الْبَيْعُ مِمَّنْ تَلْزَمُهُ الجُمُعَةُ بَعْدَ نِدَائِهَا (الثَّانِي)، وَيَصِحُّ ٢٠٧ النِّكَاحُ وَسَائِرُ العُقُودِ.

وَلاَ يَصِحُّ بَيْعُ عَصِيرٍ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا، وَلاَ سِلاَحٍ فِي فِتْنَةٍ، وَلاَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لِكَافِرٍ إِذَا لَمْ يَعْتِقْ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَسْلَمَ فِي يَدِهِ أُجْبِرَ عَلَى إِزَالَةِ

⁽١) في (ج): زيادة: (به).

⁽٢) في قم ازيادة: (باع).

⁽٣) في (ج) و (م): (وَلُو).

مُلْكِهِ (١)، وَلاَ تَكْفِي مُكَاتَبَتُهُ، وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ بَيْعِ وَكِتَابَةٍ، أَوْ بَيْعٍ وَصَرْفٍ صَحَّ فِي غَيْرِ الْكِتَابَةِ، وَيُقَسَّطُ الْعِوَضُ عَلَيْهِمًا.

وَيَحْرُمُ بَيْعُهُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، كَأَنْ يَقُولَ لِمَنِ اشْتَرَى سِلْعَةً بِعَشَرَة: أَنَا أُعْطِيكَ مِثْلَهَا بِتِسْعَةٍ، وَشِرَاؤُهُ عَلَى شِرَائِهِ، كَأَنْ يَقُولَ لِمَنْ بَاعَ سِلْعَةً بِتِسْعَةٍ: عِنْدِي فِيهَا عَشَرَةٌ، لِيَفْسَخَ وَيَعْقِدَ مَعَهُ، وَيَبْطُلُ الْعَقْدُ فِيهِمَا.

وَمَنْ بَاعَ رِبَوِيًّا بِنَسِيئَةٍ وَاعْتَاضَ عَنْ ثَمَنِهِ مَا لاَ يُبَاعُ بِهِ نَسِيئَةً ، أَوِ اشْتَرَى شَيْعًا نَقْدًا بِدُونِ مَا بَاعَ بِهِ نَسِيئَةً (لاَ بِالْعَكْسِ) لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ اشْتَرَاهُ (بِغَيْرِ جِنْسِهِ، أَوْ بَعْدَ قَبْضِ ثَمَنِهِ)، أَوْ بَعْدَ تَغَيُّرِ صِفَتِهِ، (أَوْ مِنْ غَيْرِ مُشْتَرِيهِ)، أَوْ بَعْدَ تَغَيُّرِ صِفَتِهِ، (أَوْ مِنْ غَيْرِ مُشْتَرِيهِ)، أَو اشْتَرَاهُ أَبُوهُ أَو ابْنُهُ جَازَ.

بَاب الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ

مِنْهَا: صَحِيحٌ، كَالرَّهْنِ وَتَأْجِيلِ الثَّمَنِ وَكَوْنِ الْعَبْدِ كَاتِبًا، أَوْ حَصِيًّا، أَوْ مُسْلِمًا، وَالأَمَةِ بِكُرًا، وَنَحْوِ أَنْ يَشْتَرِطَ الْبَائِعُ سُكْنَى الدَّارِ شَهْرًا، أَوْ مُسْلِمًا وَالأَمَةِ بِكُرًا، وَنَحْوِ أَنْ يَشْتَرِطَ الْبَائِعُ سُكْنَى الدَّارِ شَهْرًا، أَوْ حُمْلاَنِ الْبَعِيرِ إِلَى مَوْضِعِ مُعَيَّنٍ، أَوْ يَشْتَرِطَ (٢) الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ حَمْلَ الحَطَبِ، أَوْ تَكْسِيرَهُ، وَخِيَاطَةَ الثَّوبِ، أَوْ تَقْصِيلَهُ، وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ شَرْطَين بَطَلَ الْبَيْعُ.

وَمِنْهَا: فَاسِدٌ يُبْطِلُ العَقْدَ، كَاشْتِرَاطِ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ عَقْدًا آخَرَ، كَسَلَفٍ وَقَرْضٍ، وَبَيْعِ وَإِجَارَةٍ وَصَرْفٍ. ۸۰۲

Y1 -- Y - 4

⁽١) في (به: (إزالته عن ملكه).

⁽٢) في لاب اولاما: (شرط).

وَإِنْ شَرَطَ أَنْ لاَ خَسَارة (١) عَلَيْهِ، أَوْ مَتَى نَفَقَ الْمَبِيعُ وَإِلاَّ رَدَّهُ، أَوْ لاَ يَبِيعُ وَلاَ يَهَبُهُ وَلاَ يُعْتِقُهُ (٢)، أَوْ إِنْ أَعْتَقَ فَالوَلاَءُ لَهُ، أَوْ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ يَبِيعُ وَلاَ يَهَبُهُ وَلاَ يُعْتِقُهُ (٢)، أَوْ إِنْ أَعْتَقَ فَالوَلاَءُ لَهُ، أَوْ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بَطَلَ الشَّرْطُ وَحْدَهُ، إِلاَّ إِذَا شَرَطَ الْعِنْقَ، وَبِعْتُكَ عَلَى أَنْ تَنْقُدَنِي الثَّمَنَ إِلَى ثَلاَثٍ وَإِلاَّ فَلاَ بَيْعَ بَيْنَنَا صَحَّ، وَبِعْتُكَ إِنْ جِئْتِنِي بِكَذَا أَوْ رَضِي زَيْدٌ، أَوْ يَقُولُ لِلْمُرْتَهِنِ: إِنْ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ وَإِلاَّ فَالرَّهْنُ لَكَ لاَ يَصِحُّ البَيْعُ. أَوْ يَصِحُّ البَيْعُ.

وَإِنْ بَاعَهُ وَشُرَطَ الْبَرَاءَةَ مِنْ كُلِّ عَيْبِ (مَجْهُولِ) لَمْ يَبْرَأْ؛ وَإِنْ بَاعَهُ دَارًا عَلَى أَنَّهَا عَشَرَةُ أَذْرُعٍ فَبَانَتْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ صَحَّ، وَلِمَنْ جَهِلَهُ وَفَاتَ غَرَضُهُ الْخِيَارُ.

باب الخيار

وَهُو َأَفْسَامٌ: الأَوَّلُ: خِيَارُ المَجْلِسِ: يَثْبُتُ فِي الْبَيْعِ - وَالصَّلْحُ
بِمَعْنَاهُ - وَالإِجَارَةِ وَالصَّرْفِ وَالسَّلَمِ، دُونَ سَائِرِ الْعُقُودِ، وَلِكُلِّ مِنَ
الْمُتَبَايِعَيْنِ الْخِيَارُ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا (عُرْفًا) بِأَبْدَانِهِمَا، وَإِنْ نَفَيَاهُ أَوْ أَسْقَطَاهُ
٢١٢
سَقَطَ، وَإِنْ أَسْقَطَهُ أَحَدُهُمَا بَقِي خِيَارُ الآخرِ، (وَإِذَا مَضَتْ مُدَّتُهُ لَزِمَ
٢١٣
الْنَعُ).

الثَّانِي: أَنْ يَشْتَرِطَاهُ فِي الْعَقْدِ مُدَّةً مَعْلُومَةً، وَلَوْ طَوِيلَةً، وَابْتِدَاؤُهَا مِنَ الْعَقْدِ، وَإِذَا مَضَتْ مُدَّتُهُ أَوْ قَطَعَاهُ بَطَلَ، وَيَثْبُتُ فِي الْبَيْعِ - وَالصُّلْحُ بِمَعْنَاهُ - وَالْإِجَارَةِ فِي الْبَيْعِ أَلْ عَلْى مُدَّةٍ لاَ تَلِي الْعَقْدَ، وَإِنْ

⁽۱) في «ب»: (خسران).

⁽۲) في «ب» و «ج» : (ولا يهب ولا يعتق).

412

شَرَطَاهُ (١) لأَحَدِهِمَا دُونَ صَاحِبِهِ صَحَّ، وَإِلَى الْغَدِ (أَوْ اللَّيْلِ) يسْقُطُ بأَوَّلِهِ، وَلِمَنْ لَهُ الْخِيَارُ الْفَسْخُ، وَلَوْ مَعَ غَيْبَةِ الآخَرِ وَسُخْطِهِ.

وَالْمُلْكُ مُدَّةَ الْخِيَارِيْنِ لِلْمُشْتَرِي، وَلَهُ نَمَاؤُهُ الْمُنْفَصِلُ وَكَسْبُهُ، وَيَحْرُمُ وَلاَ يَصِحُّ تَصَرُّفُ أَحَدِهِمَا فِي المَبِيعِ (وَعِوضِهِ الْمُعَيَّنِ) فِيهَا (بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ) بِغَيْرِ تَجْرِبَةِ الْمَبِيعِ، إِلاَّ عِتْقَ الْمُشْتَرِي، وَتَصُرُّفُ الْمُشْتَرِي فَسْخُ لِخِيَارِهِ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا بَطَلَ خِيَارُهُ.

الثَّالِثُ: إِذَا غُبِنَ فِي الْمَبِيعِ غَبْنًا يَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ، بِزِيَادَةِ النَّاجِشِ وَالْمُسْتَرْسِل.

الرَّابِعُ: خِيَارُ التَّدْلِيسِ، كَتَسُويدِ شَعْرِ الْجَارِيَةِ وَتَجْعِيدِهِ، وَجَمْعِ مَاءِ الرَّحَى وَإِرْسَالِهِ عِنْدَ عَرْضِهَا.

الْخَامِسُ: خِيَارُ الْعَيْبِ، (وَهُو مَا يُنقِصُ قِيمَةَ الْمَبِيعِ)، كَمَرَضِهِ وَنَقْصِ (٢) عُضُو أَوْ سِنِّ أَوْ زِيَادَتِهِمَا، وَزِنَا الرَّقِيقِ وَسَرِقَتِهِ، وَإِبَاقِهِ، وَبَوْلِهِ فِي الْفِرَاشِ، فَإِذَا عَلِمَ الْمُشْتَرِي الْعَيْبَ بَعْدُ أَمْسَكَهُ بِأَرْشِهِ – وَهُوَ وَبُولِهِ فِي الْفِرَاشِ، فَإِذَا عَلِمَ الْمُشْتَرِي الْعَيْبَ بَعْدُ أَمْسَكَهُ بِأَرْشِهِ – وَهُو قَسْطُ مَا بَيْنَ قِيمَةِ الصِّحَةِ وَالْعَيْبِ – أَوْ رَدَّهُ (وَأَخَذَ الثَّمَنَ)، وَإِنْ تَلِفَ قَسْطُ مَا بَيْنَ قِيمَةِ الصَّحَةِ وَالْعَيْبِ – أَوْ رَدَّهُ (وَأَخَذَ الثَّمَنَ)، وَإِنْ تَلِفَ الْمَبِيعُ أَوْ أَعْتَقَ (٣) الْعَبْدَ تَعَيَّنَ الأَرْشُ، وَإِنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يُعْلَمْ عَيْبُهُ إِلْمُبِيعُ أَوْ أَعْتَقَ (٣) الْعَبْدَ تَعَيَّنَ الأَرْشُ، وَإِنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يُعْلَمْ عَيْبُهُ بِدُونِ هِنْدٍ (٤)، وَبَيْضِ نَعَامٍ، فَكَسَرَهُ فَوَجَدَهُ فَاسِدًا

في «ب»: (أو شرطاه).

⁽۲) في «ب» و «م» : (و فقد).

⁽٣) في الجاو الما : (عتق).

 ⁽٤) في «ب»: (وكنارجيل)، وفي «ج» كذلك أيضًا لكن سقط: (جوز هند). وكان في «أ» هكذا ثم ضرب عليها وكتب: (كجوز هند).

فَأَمْسَكَهُ فَلَهُ أَرْشُهُ، وَإِنْ رَدَّهُ رَدَّ أَرْشَ كَسْرِهِ، وَإِنْ كَانَ كَبَيْضِ دَجَاجٍ رَجَعَ بِكُلِّ الثَّمَن.

وَخِيَارُ عَيْبٍ مُتَرَاخٍ مَا لَمْ يُوجَدْ دَلِيلُ الرِّضَا، وَلاَ يَفْتَقِرُ إِلَى حُكْمٍ، وَلاَ يَفْتَقِرُ إِلَى حُكْمٍ، وَلاَ رِضَا وَلاَ حُدَثَ الْعَيْبُ: فَقَوْلُ وَلاَ رِضَا وَلاَ حُكْمَ الْعَيْبُ: فَقَوْلُ مُشْتَرَ مَعَ يَمِينِهِ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ إِلاَّ قَوْلَ أَحَدِهِمَا قُبلَ بلاَ يَمِين.

السَّادِسُ: خِيَارٌ (فِي الْبَيْع بِتَخْبِيرِ الثَّمَنِ مَتَى بَانَ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَر)، وَيَثْبُتُ فِي التَّوْلِيَةِ وَالشَّرِكَةِ وَالمُرَابَحَةِ وَالْمُواضَعَةِ، وَلاَ بُدَّ فِي جَمِيعِهَا مِنْ مَعْرِفَةِ الْمُشْتَرِي رَأْسَ الْمَالِ.

وَإِنِ اشْتَرَى بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ، أَوْ مِمَّنْ لاَ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ، أَوْ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهِ حِيلَةً، أَوْ بَاعَ بَعْضَ الصَّفْقَةِ بِقِسْطِهَا مِنَ الثَّمَنِ وَلَمْ يُبَيِّنْ ذَلِكَ فِي تَخْبِيرِهِ بِالثَّمَن، فَلِمُشْتَرِ الْخِيَارُ بَيْنَ الإِمْسَاكِ وَالرَّدِّ.

وَمَا يُزَادُ فِي ثَمَنِ، أَوْ يُحَطُّ مِنْهُ فِي مُدَّةِ خِيَارِ، أَوْ يُؤخَذُ أَرْشًا لِعَيْبِ، أَوْ جِنَايَةً عَلَيْهِ، يُلْحَقُ بِرَأْسِ مَالِهِ، وَيُخْبَرُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ لُزُومِ الْبَيْعِ لَمْ يُلْحَقْ بِهِ، (وَإِنْ أَخْبَرَ بِالْحَالِ فَحَسَنٌ).

الشَّابِعُ: خِيَارٌ لإخْتِلاَفِ الْمُتَبَايِعَيْنِ، فَإِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ تَحَالَفَا، فَيَحْلِفُ الْبَائِعُ أَوَّلاً: مَا بِعْتُهُ بِكَذَا، وَإِنَّمَا بِعْتُهُ بِكَذَا، ثُمَّ يَحْلُفُ الْبَائِعُ أَوَّلاً: مَا بِعْتُهُ بِكَذَا، وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا، وَلِكُلُّ يَحْلِفُ الْمُشْتَرِي: مَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا، وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا، وَلِكُلُّ يَحْلِفُ الْمُشْتَرِي: مَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا، وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا، وَلِكُلُّ الْفَشْخُ إِذَا لَمْ يَرْضَ أَحَدُهُمَا بِقَوْلِ الآخِرِ، فَإِنْ كَانَتِ السِّلْعَةُ تَالِفَةً رَجَعَا إِلَى قِيمَةِ مِثْلِهَا، فَإِنِ اخْتَلَفَا فِي صِفَتِهَا فَقُونُ لُ مُشْتَرٍ، وَإِذَا فُسِخَ الْعَقْدُ إِلَى قِيمَةِ مِثْلِهَا، فَإِنِ اخْتَلَفَا فِي صِفَتِهَا فَقُونُ لُ مُشْتَرٍ، وَإِذَا فُسِخَ الْعَقْدُ

انْفَسَخَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي أَجَلِ أَوْ شَرْطٍ فَقَوْلُ مَنْ يَنْفِيهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا، وَبَطَلَ الْبَيْعُ.

وَإِنْ أَبَى كُلٌّ مِنْهُمَا تَسْلِيمَ مَا بِيدِهِ حَتَّى يَقْبِضَ الْعِوضَ - وَالثَّمَنُ عَيْنٌ - نُصِبَ عَدْلٌ يَقْبِضُ مِنْهُمَا وَيُسَلِّمُ (الْمَبِيعَ ثُمَّ الثَّمَنَ)، وَإِنْ كَانَ دَيْنًا (حَالاً) أُجْبِرَ بَائِعٌ ثُمَّ مُشْتَرٍ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ فِي الْمَجْلِسِ، وَإِنْ كَانَ حَانَ الثَّمَنُ فِي الْمَجْلِسِ، وَإِنْ كَانَ عَانَ الثَّمَنُ فِي الْمَجْلِسِ، وَإِنْ كَانَ عَائِبًا فِي الْبَلَدِ حُجِرَ عَلَيْهِ فِي الْمَبِيعِ وَبَقِيَّةِ مَالِهِ حَتَّى يُحْضِرَهُ، وَإِنْ كَانَ عَائِبًا فِي الْبَلَدِ حُجِرَ عَلَيْهِ فِي الْمَبِيعِ وَبَقِيَّةِ مَالِهِ حَتَّى يُحْضِرَهُ، وَإِنْ كَانَ عَائِبًا بَعِيدًا عَنْهَا وَالْمُشْتَرِي مُعْسِرٌ فَلِبَائِعِ (١) الفَسْخُ.

وَيَشْبُتُ الْخِيَارُ لِلْخُلْفِ فِي الصِّفَةِ وَتَغَيُّرِ (٢) مَا تَقَدَّمَتْ رُؤْيَتُهُ.

فصل

وَمَنِ اشْتَرَى مَكِيلاً وَنَحْوَه (صَحَّ وَلَزِمَ بِالْعَقْدِ)، وَلَمْ يَصِحَّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَإِنْ تَلِفَ قَبْلَهُ فَمِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ، (وَإِنْ تَلِفَ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ بَطَلَ الْبَيْعُ)، وَإِنْ أَتُلْفَهُ آدَمِيٌّ خُيِّرَ مُشْتَرٍ بَيْنَ فَسْخِ وَإِمْضَاءِ سَمَاوِيَّةٍ بَطَلَ الْبَيْعُ)، وَإِنْ أَتُلْفَهُ آدَمِيٌّ خُيِّرَ مُشْتَرٍ بَيْنَ فَسْخِ وَإِمْضَاءِ وَمُطَالَبَةِ مُتْلِفِهِ بِبَدَلِهِ، وَمَا عَدَاهُ يَجُوزُ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَمُطَالَبَةِ مُتْلِفِهِ بِبَدَلِهِ، وَمَا عَدَاهُ يَجُوزُ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَمَا عَدَاهُ يَجُوزُ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَمُطَالَبَةِ مُتَلِفِهِ بَبَدَلِهِ، وَمَا عَدَاهُ يَجُوزُ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَمَا عَدَاهُ يَحُوهِ (٣) فَمِنْ ضَمَانِهِ، (مَالَمْ يَمْنَعُهُ بَائِعٌ وَإِنْ قَبْضِهِ).

وَيَحْصُلُ قَبْضُ مَا بِيعَ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ (أَوْ عَدِّ أَوْ ذَرْعٍ) بِذَلِكَ، وَفِي صُبْرَةٍ وَمَا يُنقَلُ بِنَقْلِهِ، وَمَا يُتَـنَاوَلُ بِتَنَاوُلِهِ، وَغَيْرُهُ بِتَخْلِيَتِهِ. 771

777

377

770

⁽١) في دم»: (فللبائع).

⁽٢) في (م): (ولتغير).

⁽٣) سقط من (أ): (ماعداالمبيع بكيل ونحوه).

وَالْإِقَالَةُ: فَسْخٌ، تَجُوزُ قَبلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ بِمِثْلِ الثَّمَنِ، (وَلاَ خِيَارَ) ٢٢٧ فِيهَا وَلاَّشُفْعَةَ.

باب الربا والصرف

يَحْرُمُ رِبَا الْفَضْلِ فِي مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ بِيعٌ بِجِنْسِهِ، (وَيَجِبُ فِيهِ ٢٢٨ الْخُلُولُ وَالْقَبْضُ)، وَلاَ يُبَاعُ مَكِيلٌ بِجِنْسِهِ إِلاَّ كَيْلاً، وَلاَ مَوْزُونٌ بِجِنْسِهِ الْحُلُولُ وَالْقَبْضُ)، وَلاَ يَبْغُضُ بِبَعْضٍ جُزَافًا)، فَإِنِ اخْتَلَفَ الْجِنْسُ جَازَتِ ٢٢٩ الثَّلَانَةُ. الْجِنْسُ جَازَتِ ٢٢٩ الثَّلَانَةُ.

وَالْجِنْسُ: مَالَهُ اسْمٌ خَاصٌ يَشْمَلُ أَنْوَاعًا كَبُرٌّ وَنَحْوِهِ، وَفُرُوعُ الأَجْنَاسِ أَجْنَاسٌ، كَالأَدِقَّةِ وَالأَخْبَازِ وَالأَدْهَانِ، وَاللَّحْمُ أَجْنَاسٌ بِاخْتِلافِ أُصُولِهِ، وَكَذَااللَّبَنُ وَاللَّحْمُ وَالشَّحْمُ وَالكَبِدُ أَجْنَاسٌ.

وَلاَ يَصِحُّ بَيْعُ لَحْم بِحَيَوانِ مِنْ جِنْسِهِ ، وَيَصِحُّ بِغَيْرِ جِنْسِهِ ، وَلاَ يَجُوزُ بَيْعُ حَبِّ بِدَقِيقُهِ وَلاَ سَوِيقِهِ ، وَلاَ نِيْنِه بِمَطْبُوجِهِ ، وَأَصْلِهِ بِعَصِيرِهِ ، وَخَالِصِه بِمَشُوبِهِ ، وَرَطْبِه بِيَابِسِهِ ، وَيَجُوزُ بَيْعُ دَقِيقِه بِدَقِيقِه بِدَقِيقِه إِذَا اسْتَوَيَا فِي النَّعُومَةِ ، وَمَطْبُوجِه بِمَطْبُوجِه ، وَخُبْزِه بِخُبْزِه إِذَا اسْتَوَيَا فِي النَّعُومَةِ ، وَمَطْبُوجِه بِمَطْبُوجِه ، وَخُبْزِه بِخُبْزِه إِذَا اسْتَوَيَا فِي النَّعُومَة ، وَعَصِيرِه وَرَطْبِهِ بِرَطْبِه .

وَلاَ يُبَاعُ رِبَوِيُّ بِجَنْسِهِ وَمَعَهُ أَوْ مَعَهُ مَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِمَا (١١) ، وَلاَ تَمْرٌ بِلَا نَوَى بِمَا فِيهِ نَوَى ، وَلَبَنٌ وَصُوفٌ بِشَاةٍ بِلاَ نَوَى بِمَا فِيهِ نَوَى ، وَلَبَنٌ وَصُوفٌ بِشَاةٍ ذَاتِ لَبَن وَصُوفٍ .

وَمَرَّدُ الْكَيْلِ لِعُرْفِ الْمَدِينَةِ وَالْوَرْفِ لِعُرْفِ مَكَّةَ زَمَنَ النَّبِيِّ صَلَّى

⁽۱) في «ب»: (جنسه).

اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، وَمَا لاَعُرْفَ لَهُ هُنَاكَ اعْتُبِرَعُرْفُهُ فِي مَوْضِعِهِ.

فَضلٌ

وَيَحْرُمُ رِبَا النَّسِيئَةِ فِي بَيْعِ كُلِّ جِنْسَيْنِ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رِبَا الفَضْلِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا، كَالْمَكِيلَيْنِ وَالْمَوْزُونَيْنِ، وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ. وَإِنْ بَاعَ مَكِيلاً بِمَوْزُونٍ جَازَ التَفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَالنَّسَأُ، وَمَا لاَ كَيْلَ فِيهِ وَلاَ وَزْنَ كَالثِيّابِ وَالْحَيَوانِ يَجُوزُ فِيهِ النَّسَأُ.

وَلاَ يَجُوزُ بَيْعُ الدَّينِ بِالدَّينِ .

فضل

وَمَتَى افْتَرَقَ الْمُتَصَارِفَانِ قَبْلَ قَبْضِ الْكُلِّ أَوِ الْبَعْضِ بَطَلَ العَقْدُ فِيمَا لَمْ يُقْبَضْ.

وَالدَّرَاهِمُ وَالدَّنَانِيرُ تَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ فِي الْعَقْدِ، فَلاَ تُبَدَّلُ، وَإِنْ وَجَدَهَا مَغْصُوبَةً بَطَلَ، وَمَعِيبَةً (مِنْ جِنْسِهَا) أَمْسَكَ أَوْرَدً.

وَيَحْرُمُ الرِّبَابَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرْبِيِي، وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مُطْلَقًا (١).

بَابُ بَيْعِ الْأُصُولِ وَالثَّمَارِ

إِذَا بَاعَ دَارًا شَمَلَ أَرْضَهَا وَبِنَاءَهَا (وَسَقْفَهَا) وَالْبَابَ الْمَنْصُوبِ (٢) وَالسُّلَّمَ وَالرَّفَ الْمَسْمُورَينِ وَالْخَابِيَةَ الْمَدْفُونَةَ ، دُونَ مَا هُوَمُودَعٌ فِيهَا

٧٣.

⁽۱) في «ب» و «م» زيادة: (بدار اسلام وحرب).

⁽۲) في «ج» زيادة: (وحلقته).

مِنْ كَنْزِ وَحَجَرٍ، وَمُنْفَصِلٍ مِنْهَا كَحَبْلٍ وَدَلْوٍ وَبَكْرَةٍ وَقُفْلٍ وَفَرْشٍ وَمِفْتَاح.

وَإِنْ بَاعَ أَرْضًا - وَلَوْ لَمْ يَقُلْ بِحَقُوقِهَا - شَمَلَ غَرْسَهَا وَبِنَاءَهَا ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا زَرْعٌ كَبُرٍّ وَشَعِيرٍ فَلِبَائِعٍ مُبَقَّى (١) ، وَإِنْ كَانَ يُجَرُّ أَوْ يُلْقَطُ مِرَارًا فَأُصُولُهُ لِلْمُشْتَرِي ، وَالْجَزَّةُ وَاللَّقْطَةُ الظَّاهِرَتَانَ عِنْدَ الْبَيْعِ لِلْبَائِعِ ، وَإِنِ فَأَصُولُهُ لِلْمُشْتَرِي ذَلِكَ صَحَّ .

فضل

وَمَنْ بَاعَ نَخْلاً تَشَقَّقَ طَلْعُهُ فَلِبَائِعِ مُبَقَّى (١) إِلَى الْجَذَاذِ، إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِ طَهُ مُشْتَرٍ، وَكَذَلِكَ شَجَرُ الْعِنَبِ وَالتُّوتِ وَالرُّمَّانِ وَغَيْرِهِ، وَمَا ظَهَرَ مِنْ نَورِهِ كَالْمِشْمِشِ وَالتُقَاحِ، وَمَا خَرَجَ مِنْ أَكْمَامِهِ كَالْوَرْدِ وَالْقُطْن، وَمَا قَبْل ذَلِكَ وَالْوَرَقُ فَلِمُشْتَر.

وَلاَّ يُبَاعُ ثَمَرٌ قَبْلَ بُدُوِّ صَلاَحِهِ، وَلاَّ زَرْعٌ قَبْلَ اشْتِدَادِ حَبِّهِ وَلاَ رَطْبَةٌ وَيَقْل ، وَلاَ يَشْرُطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ، وَبَقْلْ، وَلاَ قِثَاءٌ وَنَحُوهُ (٢)، دُونَ الأَصْلِ إِلاَّ بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ، أَوْ جَزَّةً ، أَوْ لَقُطَةً لَقُطَةً ، وَالْحَصَادُ (٣) وَاللَّقَاطُ عَلَى الْمُشْتَري .

وَإِنْ بَاعَهُ مُطْلَقًا أَوْ بِشَرْطِ الْبَقَاءِ، أَوِ اشْتَرَى ثَمَرًا لَمْ يَبْدُ (٤) صَلاَحُهُ بِشَرْطِ الْقَطْع وَتَرَكَهُ حَتَّى بَدَا، أَوْ جَزَّةً أَوْ لَقْطَةً فَنَمَتَا، أَوِ اشْتَرَى مَا بَدَا

⁽١) في الجاه: (يبقي).

⁽۲) في «م»زيادة: (كباذنجان) وليست في النسخ.

⁽٣) في ام ازيادة: (والجذاذ) وليست في النسخ.

⁽٤) في الما: (قبل بدو).

777

صَلاَحُهُ وَحَصَلَ آخَرُ وَاشْتَبَهَا، أَوْ عَرِيَّةً فَأَتْمَرَتْ بَطَلَ (وَالْكُلُّ لِلْبَائِع). وَإِذَا بَدَا مَا لَهُ صَلاَحٌ فِي الثَّمَرَةِ وَاشْتَدَّ الْحَبُّ جَازَ بَيْعُهُ مُطْلَقًا أَوْ بِشَوْطِ التَّبْقِيَةِ، وَلِلْمُشْتَرِي تَبْقِيَتُهُ إِلَى الْحَصَادِ وَالْجَذَاذِ، وَيَلْزَمُ الْبَائِعَ سَقْيُهُ إِنِ احْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ ؛ وَإِنْ تَضَرَّرَ الأَصْلُ.

وَإِنْ تَلِفَتْ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ رَجَعَ عَلَى الْبَائِعِ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ آدَمِيُّ خُيِّرَ مُشْتَرِ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ وَمُطَالَبَةِ الْمُتْلِفِ.

وَصَلَاحُ بَعْضِ الشَّجَرَةِ صَلَاحٌ لَهَا وَلِسَائِرِ النَّوْعِ الَّذِي فِي الْبُسْتَانِ، وَبَدُوُّ الصَّلَاحِ فِي ثَمَرِ النَّخْلِ أَنْ تَحْمَرًّ أَوْ تَصْفَرَ، وَفِي الْعِنَبِ أَنْ يَتَمَوَّهَ حُلُوًا، وَفِي بَقِيَّةِ الثَّمَرِ أَنْ (١) يَبْدُوَ فِيهِ النُّضْجُ وَيَطِيبَ أَكْلُهُ.

وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِبَائِعِهِ إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُشْتَرِي، فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ الْمَالَ اشْتُرِطَ عِلْمُهُ وَسَائِرُ شُرُوطِ الْبَيْعِ وَإِلاَّ فَلاَ، وَثِيَابُ الجَمَالِ لِلْبَائِعِ، وَالْعَادَةِ لِلْمُشْتَرِي.

بَابُ السَّلَم

(وَهُوَ عَقْدٌ عَلَى مَوصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ مُؤَجَّلٍ بِثَمَنٍ مَقْبُوضٍ بِمَجْلِسِ الْعَقْدِ)، وَيَصِحُ بَأَلْفَاظِ الْبَيْعِ وَالسَّلَمِ وَالسَّلَفِ بِشُرُوطٍ سَبْعَةٍ:

أَحَدُهَا: انْضِبَاطُ صِفَاتِهِ بِمَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ وَمَذْرُوعٍ، وَأَمَّا الْمَعْدُودُ الْمُخْتَلِفَةِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمُخْتَلِفَةِ

 ⁽١) في «م» و «ج» هكذا، وفي «أ» و «ب» والشرح: (الثمرات) ولعل الأنسب للفظ وهو الموافق للفظ المقنع ما أثبتنا.

الرُّؤُوسِ وَالأَوْسَاطِ كَالْقَمَاقِمِ وَالأَسْطَالِ الضَّيِّقَةِ الرُّؤُوسِ وَالْجَوَاهِرِ وَالْجَوَاهِرِ وَالْحَوَامِلِ (١) مِنْ الْحَيَوَانِ وَكُلِّ مَغْشُوشِ وَمَا يَجْمَعُ أَخْلَاطًا غَيْرَ مُتَمَيِّزَةٍ كَالْغَالِيَةِ وَالْمَعَاجِينِ ؛ فَلاَ يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ ، وَيَصِحُّ فِي الْحَيَوَانِ وَالثَّيَابِ الْمَنْسُوجَةِ مِنْ نَوْعَيْنِ وَمَا خِلْطُهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ كَالْجُبْنِ (٢) وَخَلِّ التَّمْرِ وَالسَّكَنْجَبِينِ وَنَحْوِهَا .

اَلْثَانِي: ذِكْرُ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَكُلِّ وَصْفِ يَخْتَلِفُ بِهِ الثَّمَنُ ظَاهِرًا، وَحَدَاثَتِهِ وَقِدَمِهِ، وَلاَ يَصِحُّ شَرْطُ الأَرْدَإِ أَوْ الأَجْوَدِ بَلْ جَيِّدٌ وَرَدِيءٌ، وَحَدَاثَتِهِ وَقِدَمِهِ، وَلاَ يَصِحُّ شَرْطُ الأَرْدَإِ أَوْ الأَجْوَدِ بَلْ جَيِّدٌ وَرَدِيءٌ، فَإِنْ جَاءَ (بِمَا شَرَطَ) أَوْ أَجْوَدَ مِنْهُ مِنْ نَوْعِهِ، (وَلَوْ قَبْلَ مَحِلِّهِ وَلاَ ضَرَرَ ٢٢٠٥٥٠٠ فِي قَبْضِهِ لَزَمَهُ أَخْذُهُ) (٣٠).

الثَّالِثُ : ذِكْرُ قَدْرِه بِكَيلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ ذَرْعٍ يُعْلَمُ، فَإِنْ أَسَّلَمَ فِي الْمَكِيلِ وَزَنْ أَوْ ذَرْعٍ يُعْلَمُ، فَإِنْ أَسَّلَمَ فِي الْمَكِيلِ وَزَنَّا أَوْ فِي الْمَوْزُونِ كَيْلاً لَمْ يَصِحَّ.

الرَّابِعُ: ذِكْرُ أَجَلِ مَعْلُومٍ لَهُ وَقْعٌ فِي الثَّمَنِ، فَلاَ يَصِحُّ حَالاً وَلاَ إِلَى الْجَذَاذِ وَالْحَصَادِ (٤)، وَلاَ إِلَى يَوْمٍ إِلاَّ فِي شَيْءٍ يَأْخُذُهُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ، (كَخُبْزِ وَلَحْم وَنَحْوِهِمَا).

الْخَامِسُ أَ أَنْ يُوجَدَ غَالِبًا فِي مَحِلِّهِ (وَمَكَانِ الْوَفَاءِ لاَ وَقْتَ الْعَقْدِ)، ٢٣٧ فَإِنْ تَعَذَّرَ أَوْ بَعْضُهُ فَلَهُ الصَّبْرُ، أَوْ فَسْخُ الْكُلِّ، أَوْ الْبَعْضِ ، وَيَأْخُذُ الثَّمَنَ الْمَوْجُودَ أَوْ عِوَضَهُ.

⁽١) في «م» : (والحامل).

⁽۲) في «ب» سقط بمقدار ثلاثة أسطر.

⁽٣) في (٣): (والا تضرر في قبضه لزم أخذه).

⁽٤) في «م»: (الحصادوالجذاذ).

النسَّادِسُ: أَنْ يَقْبِضَ الثَّمَنَ (تَامَّا) مَعْلُومًا قَدْرُهُ وَوَصْفُهُ قَبْلَ التَّقَرُّقِ، (وَإِنْ أَسْلَمَ فِي التَّقَرُّقِ، (وَإِنْ أَسْلَمَ فِي التَّقَرُقِ، (وَإِنْ أَسْلَمَ فِي التَّقَرُقِ، (وَإِنْ أَسْلَمَ فِي جِنْسٍ إِلَى أَجَلَيْنِ أَوْ عَكْسُهُ صَحَّ إِنْ بَيَّنَ كُلَّ جِنْسٍ وَثَمَنَهُ وَقِسْطَ كُلِّ جِنْسٍ وَثَمَنَهُ وَقِسْطَ كُلِّ أَجَل).

السَّابِعُ: أَنْ يُسْلِمَ فِي الذِّمَّةِ، فَلاَ يَصِحُّ فِي عَيْنٍ، وَيَجِبُ الْوَفَاءُ مَوضِعَ الْعَقْدِ، وَيَصِحُ شَرْطُهُ فِي غَيْرِهِ، وَإِنْ عَقَدَا(١) بِبَرِّ أَوْ بَحْرٍ شَرَطَاهُ، وَلاَ يَصِحُ بَيْعُ المُسْلَمِ فِيهِ قَبلَ قَبْضِهِ، وَلاَ هِبَتُهُ، وَلاَ الْحَوَالَةُ بِهِ، (وَلاَ عَلَيْهِ)، وَلاَ أَخْذُ عِوَضِهِ، وَلاَ يَصِحُ الرَّهْنُ وَالْكَفِيلُ بِهِ.

بابالقرض

وَهُو مَنْدُوبُ (٢) ، وَمَاصَعَ (٣) بَيْعُهُ صَعَّ قَرْضُهُ إِلاَّ يَنِي آدَمَ ، وَيُمْلَكُ بِقَبْضِهِ فَلاَ يَلْزَمُ رَدُّ عَيْنِهِ ، بَلْ يَثْبُتُ بَدَلُهُ فِي ذِمَّتِهِ حَالاً ، وَلَوْ أَجَّلَهُ ، فَإِنْ رَدَّهُ الْمُقْتَرِضُ لَزِمَ قَبُولُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مُكَسَّرَةً أَوْ فُلُوسًا فَمَنَعَ السُّلْطَانُ المُعَامَلَةَ بِهَا فَلَهُ الْقِيمَةُ وَقْتَ الْقَرْضِ ، وَيَرُدُّ الْمِثْلَ فِي الْمِثْلِيَّاتِ الْمُعَامَلَةَ بِهَا فَلَهُ الْقِيمَةُ وَقْتَ الْقَرْضِ ، وَيَرُدُّ الْمِثْلَ فِي الْمِثْلِيَّاتِ وَالْقِيمَةَ فِي غَيْرِهَا ، (فَإِنْ أَعُوزَ الْمِثْلُ فَالْقِيمَةَ إِذًا) .

وَيَحْرُمُ كُلُّ شَرْطٍ جَرَّ نَفْعًا، وَإِنْ بَدَأَ بِهِ بِلاَ شَرْطٍ، أَوْ أَعْطَاهُ أَجْوَدَ، أَوْ هَدِيَّةً بَعْدَ الْوَفَاءِ جَازَ، وَإِنْ تَبَرَّعَ لِمُقْرِضِهِ قَبْلَ وَفَائِهِ بِشَيءٍ لَمْ تَجْرِ

777

75._779

7 £ 1

⁽١) في «ب» و «م»: (عُقِدَ).

⁽۲) في «ج» زيادة: (إليه).

⁽٣) في «م» و «ب»: (يصح).

عَادَتُهُ بِهِ لَمْ يَجُزْ (١)؛ (إِلاَّ أَنْ يَنْوِيَ مُكَافَأَتَهُ أَوْ احْتِسَابَهُ مِنْ دَيْنِهِ).

وَإِنْ أَقْرَضَهُ أَثْمَانًا فَطَالَبَهُ بِهَا بِبَلَدٍ آخَرَ لَزِمَتْهُ، (وَفِيمَالِحَمْلِهِ مَؤُونَةٌ ،،٠٠ قِيمَتُهُ، إِنْ لَمْ تَكُنْ بِبَلَدِ الْقَرْضِ أَنْقَصَ (٢٠).

بَابُالرَّهٰن

يَصِحُّ فِي كُلِّ عَينٍ يَجُوزُ بَيْعُهَا حَتَّى الْمُكَاتَبَ مَعَ الْحَقِّ وَبَعْدَهُ بِدَيْنِ ثَابِتٍ، وَيَلْزَمُ فِي حَقِّ الرَّاهِنِ فَقَطْ، وَيَصِحُّ رَهْنُ الْمُشَاعِ، وَيَجُوزُ رَهْنُ الْمُشَاعِ، وَيَجُوزُ رَهْنُ الْمُسَاعِ، وَيَجُوزُ رَهْنُ الْمُسَاعِ، وَيَجُوزُ رَهْنُ الْمُسَاعِ عَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُ ونِ عَلَى ثَمَنِهِ وَغَيْرِهِ.

وَمَا لاَ يَجُوزُ بَيْعُهُ لاَ يَصِحُّ رَهْنُهُ، إِلاَّ الثَّمَرَةَ (وَالزَّرْعَ الأَخْضَرَ) قَبْل ٥٠٠ بُدُوِّ صَلاَحِهِمَا بِدُونِ شَرْطِ الْقَطْعِ.

وَلاَ يَلْزَمُ الرَّهْنُ إِلاَّ بِالْقَبْضِ، وَاسْتِدَامَتُهُ شَرْطٌ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ إِلَى الرَّاهِنِ بِاخْتِيَارِهِ زَالَ لُزُومُهُ، فَإِنْ رَدَّهُ إِلَيْهِ عَادَلُزُومُهُ إِلَيْهِ آ^{٣)}، (وَلاَ يَنْفُذُ ٢٠٦ الرَّاهِنِ بِاخْتِيَارِهِ زَالَ لُزُومُهُ، فَإِنْ رَدَّهُ إِلَيْهِ عَادَلُزُومُهُ إِلَيْهِ آبُهُ وَلاَ يَنْفُذُ ٢٠٠ تَصَرُّفُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الآخرِ)، إِلاَّ عِنْقَ الرَّاهِنِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ رَعَالُهُ مَا اللَّهُ مَا فَيْهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الآخرِ)، إِلاَّ عِنْقَ الرَّاهِنِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ (مَعَ الإثْم)، وَتُؤخذُ قِيمَتُهُ رَهْنَامَكَانَهُ.

وَنَمَاءُ الرَّهْنِ وَكَسَّبُهُ وَأَرْشُ الْجِنَايَةِ عَلَيْهِ مُلْحَقٌ بِهِ، وَمَؤُونَتُهُ عَلَى الرَّاهِن وَكَفَّنهُ وَأَجْرَةُ مَخْزَنِهِ.

وَهُو َأَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ؟ إِنْ تَلِفَ بِغَيْرِ (٤) تَعَدِّمِنْهُ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِ ،

⁽١) سقط من (ج): (لم يجز).

 ⁽۲) قال البهوتي في الروض: (صوابه: أكثر)، ويلزم الرجوع إلى ما جاء في الإنصاف
 (۲) ۳۵٥/۱۲) وماجاء في السلسبيل (۲/ ٦٦).

⁽٣) لفظ (إليه) زيادة من «ب» و «م».

⁽٤) في (من غير).

وَلاَ يَسْقُطُ بِهَلاَكِهِ شَيْءٌ مِنْ دَيْنِهِ، وَإِنْ تَلِفَ بَعْضُهُ فَبَاقِيهِ رَهْنُ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ، وَلاَ يَنْفَكُّ بَعْضُهُ مَعَ بَقَاءِ بَعْضِ الدَّيْنِ، (وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِيهِ دُونَ دَيْنِهِ).

وَإِنْ رَهَنَ عِنْدَ اثْنَيْنِ شَيْئًا فَوَقَى أَحَدَهُمَا أَوْ رَهَنَاهُ شَيْئًا فَاسْتَوْ فَى مِنْ أَحَدِهِمَا انْفَكَ فِي نَصِيبهِ.

وَإِذَا^(١) حَلَّ اللَّيْنُ وَامْتَنَعَ مِنْ وَفَائِهِ: فَإِنْ كَانَ الرَّاهِنُ أَذِنَ لِلْمُرْتَهِنِ أَوْ الْعَدُلِ فِي بَيْعِهِ بَاعَهُ وَوَفَّى الدَّيْنَ، وَإِلاَّ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى وَفَائِهِ أَوْ الْعَدْلِ فِي بَيْعِهِ بَاعَهُ وَوَفَّى الدَّيْنَ، وَإِلاَّ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى وَفَائِهِ أَوْ بَيْعِ الرَّهْنِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بَاعَهُ الحَاكِمُ وَوَفَّى دَيْنَهُ.

فضل

وَيَكُونُ عِنْدَ مَنْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ، وَإِنْ أَذِنَا لَهُ فِي الْبَيْعِ لَمْ يَبِعْ إِلاَّ بِنَقْدِ الْبَلَدِ، وَإِنْ قَبَضَ الثَّمَنَ فَتَلِفَ فِي يَدِهِ فَمِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ، وَإِنْ ادَّعَى الْبَلَدِ، وَإِنْ قَبَضَ الثَّمَنَ التَّمَنَ التَّمَنَ المَّرْتَهِنِ فَأَنْكَرَهُ وَلاَ بَيِّنَةَ (وَلَمْ يَكُنْ بِحُضُورِ الرَّاهِنِ) خَمْمِنَ كَوْكِيلٍ.

وَإِنْ شَرَّطَ أَلاَّ يَبِيعَهُ إِذَا حَلَّ الدَّيْنُ، أَوْ إِنْ جَاءَهُ بِحَقِّهِ (٢) وَقْتَ كَذَا وَإِلاَّ فَالرَّهْنُ لَهُ لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ وَحْدَهُ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُ رَاهِنِ (٣) فِي قَدْرِ الدَّيْنِ وَالرَّهْنِ، وَرَدِّهِ، وَكَونِهِ عَصِيرًا لاَ خَمْرًا، وَإِنْ أَقَرَّ (أَنَّهُ مِلْكُ غَيْرِهِ) أَوْ أَنَّهُ جَنَى قُبِلَ عَلَى نَفْسِهِ، (وَحُكِمَ لاَ خَمْرًا، وَإِنْ أَقَرَّ (أَنَّهُ مِلْكُ غَيْرِهِ) أَوْ أَنَّهُ جَنَى قُبِلَ عَلَى نَفْسِهِ، (وَحُكِمَ

⁽۱) في «م»: (ومتي).

⁽٢) في «م» زيادة: (في).

⁽٣) في «م»: (الراهن).

بِإِقْرَارِهِ بَعْدَ فَكِّهِ)، إِلاَّ أَنْ يُصَدِّقَهُ الْمُرْتَهِنُ.

فَضلٌ

وَلِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَرْكَبَ مَا يُرْكَبُ، وَيَحْلِبَ مَا يُحْلَبُ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ (بِلاَ ٢٥٢ إذْنِ).

وَإِنْ أَنْفَقَ عَلَى الرَّهْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ مَعَ إِمْكَانِهِ لَمْ يَرْجِعْ، وَإِنْ تَعَذَّرَ رَجَعَ وَلَوْ لَمْ يَرْجِعْ، وَإِنْ تَعَذَّرَ رَجَعَ وَلَوْ لَمْ يَسْتَأْذِنِ الْحَاكِمَ، وَكَذَا وَدِيعَةٌ وَدَوَابُ مُسْتَأْجَرَةٌ هَرَبُ الرَّهْنُ فَعَمَّرَهُ بِلاَ إِذْنِ رَجَعَ بِآلَتِهِ فَقَطْ.

بَاب الضَّمَانِ

لاَ يَصِحُّ إِلاَّ مِنْ (١) جَائِزِ التَّصَرُّفِ، وَلِرَبِّ الْحَقِّ مُطَالَبَةُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا فِي الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ، فَإِنْ بَرِئَتْ ذِمَّةُ المَضْمُونِ عَنْهُ بَرِئَ (٢) الضَّامِنُ لاَ عَكْسُهُ. الضَّامِنُ لاَ عَكْسُهُ.

وَلاَ تُعْتَبَرُ مَعْرِفةُ الضَّامِنِ لِلْمَضْمُونِ عَنْهُ، وَلاَ لَهُ (٣)، بَلْ رِضَا لضَّامِن.

وَيَصِحُّ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ إِذَا آلَ إِلَى الْعِلْمِ، وَالْعَوَارِي وَالْمَغْصُوبِ وَالْمَغْصُوبِ وَالْمَقْبُوضِ بِسَومٍ وعُهْدَةِ الْمَبِيعِ (٤)، لاَضَمَانُ الأَمَانَاتِ بَلْ التَّعَدِّي فِيهَا.

⁽١) في اب: (من غير جائز التصرف).

⁽٢) هكذا في النسخ وهو موافق للمقنع ، وفي «م١: (برئت ذمة الضامن).

⁽٣) سقط من «أ»: (لا).

⁽٤) في (م): (مبيع).

فضل

وَتصِحُّ الْكَفَالَةُ بِكُلِّ عَيْنِ مَضْمُونَةٍ، وَبِبَدَنِ مَنْ عَلَيهِ دَيْنٌ، لاَ حَدَّ وَلاَ قِصَاصَ، وَيُعْتَبرُ رِضَا الْكَفِيلِ لاَ مَكْفُولِ بِهِ (١)، فَإِنْ مَاتَ أَوْ تَلِفَتِ الْعَينُ بِفِعْلِ اللهِ تَعَالَى أَوْ سَلَّمَ نَفْسَهُ بَرِئَ الْكَفِيلُ.

بَاب الحَوَالَةِ

لاَ تَصِحُّ إِلاَّ عَلَى دَينٍ مُسْتَقِرٌ، وَلاَ يُعْتَبُرُ اسْتِقْرَارُ الْمُحَالِ فِيهِ (٢)، وَيُشْتَرَطُ اتَّفَاقُ الدَّيْنَيْنِ جِنْسًا وَوَصْفًا وَوَقْتًا (وَقَدْرًا)، (وَلاَ يُؤَثِّرُ الْفَاضِلُ). وَإِذَا صَحَّتْ نَقَلَتِ الْحَقَّ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَبَرِئً الْفَاضِلُ). وَإِذَا صَحَّتْ نَقَلَتِ الْحَقَّ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَبَرِئً الْفُحْتَالِ الْمُحِيلُ، وَيُعْتَبُرُ رِضَاهُ لاَ رِضَا الْمُحَالِ عَلَيْهِ، وَلاَ رِضَا الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ، وَلاَ رِضَالًا اللهُ عَلَيْهِ، وَلاَ رِضَالًا اللهُ عَلَيْهِ، وَلاَ رِضَالًا اللهُ عَلَيْهِ، وَلاَ رَضَالًا اللهُ عَلَيْهِ، وَلاَ رَضَالًا اللهُ عَلَيْهِ وَبَالِ عَلَيْهِ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا رَضَالًا اللّهُ عَلَيْهِ وَلِا رَضَالُونَ اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ وَلِي اللّهُ وَلَا لِمُعَلّمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللللّهُ اللللللللللللللل

وَمَنْ أُحِيلَ بِثَمَنِ مَبِيعٍ أَوْ أُحِيلَ عَلَيْهِ بِهِ (٥) فَبَانَ الْبَيْعُ بَاطِلاً فَلاَ حَوالَةَ، وَإِذَا فُسِخَ الْبَيْعُ لَمْ تَبْطُلْ، وَلَهُمَا أَنْ يُحِيلاً.

Y08_Y0

⁽١) في «ب»: (له)، وفي «ج»: (المكفول).

⁽۲) في (ج) و (م): (به).

⁽٣) سقط من «م»: (رضا).

⁽٤) هكذا في النسخ وهكذا في الشرح وهو موافق للفظ المقنع، وفي «م»: (كان).

⁽٥) في «م»: تقديم وتأخير.

بابالصلح

إِذَا أَقَرَّ لَهُ بِدَينٍ أَوْ عَيْنٍ فَأَسْقَطَ أَوْ وَهَبَ الْبَعْضَ وَتَرَكَ الْبَاقِيَ صَحَّ، إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرَطَاهُ (١)، وَلاَ يَصِحُّ مِمَّنْ لاَ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ، وَإِنْ وَضَعَ بَعْضَ الحَالِّ وَأَجَلَ بَاقِيهِ صَحَّ الإِسْقَاطُ فَقَطْ.

وَإِنْ صَالَحَ عَنِ الْمُؤَجَّلِ بِبَعْضِهِ حَالاً (أَوْ بِالْعَكْسِ)، أَوْ أَقَرَّ لَهُ مه وَ بِبَيْتٍ فَصَالَحَهُ عَلَى سُكْنَاهُ سَنَةً (٢)، أَوْ يَيْنِي لَهُ فَوْقَهُ غُرْفَةً، أَوْ صَالَحَ بِبَيْتٍ فَصَالَحَهُ عَلَى سُكْنَاهُ سَنَةً (٢)، أَوْ يَيْنِي لَهُ فَوْقَهُ غُرْفَةً، أَوْ صَالَحَ (مُكَلَفًا) لِيُقِرَّ لَهُ بِالْزَّوْجِيَّةِ (بِعِوَضٍ) لَمْ ٢٥٠٠ ٢٥٨ يَصِحَّ، (وَإِنْ بَذَلَاهُ هُمَا (٣) لَهُ صُلْحًا عَنْ دَعْواهُ صَحَّ).

وَإِنْ قَالَ: أَقِرَّلِي بِدَيْنِي وَأُعْطِيكَ مِنْهُ كَذَا، فَفَعَلَ صَحَّ الإِقْرَارُ لاَ الصُّلْحُ.

فَضلُ

وَمَنِ ادُّعِيَ عَلَيه بِعَينٍ أَوْ دَينٍ (فَسَكَتَ) أَوْ أَنكَرَ (وَهُوَ يَجْهَلُهُ) ثُمَّ ٢٦٠.٢٥٠ صَالَحَ بِمَالٍ صَحَّ، وَيَفْسَخُ (٥)

⁽١) هكذا في "ج» و "م» وعليها الشرح ، وفي "أ» و "ب» : (شرطًا) ، وأشار لها البهوتي في الشرح كما سبق .

⁽٢) سقط من «ب» و «م»: (سنة).

⁽٣) في الما والجا: (بذلاهما).

⁽٤) في ﴿أَهُ: (بعيبه).

⁽٥) في «ب» زيادة: (به).

777

777

475

770

۲11

777

774

419

الصُّلْحَ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِشُفْعَةٍ، وَلِلآخَرِ: إِبْرَاءٌ فَلاَ رَدَّ وَلاَ شُفْعَةَ، وَإِنْ كَذَبَ أَحَدُهُ مَا لَمْ يَصِحَّ فِي حَقِّهِ (بَاطِنًا)، وَمَا أَخَذَهُ حَرَامٌ.

وَلاَ يَصِحُّ بِعِوَضٍ (عَنْ حَدِّ سَرِقَةٍ) وَقَذْفٍ وَلاَ حَقِّ شُفْعَةٍ وَتَركِ شَهَادَةِ، وَتَسْقُطُ الشُّفْعَةُ وَالْحَدُّ.

وَإِنْ حَصَلَ غُصْنُ شَجَرَتِهِ فِي هَوَاءِ غَيرِهِ (أَوْ قَرَارِهِ) أَزَالَهُ، فَإِنْ أَبَى (لَوَاهُ إِنْ أَبَى (لَوَاهُ إِنْ أَمْكَنَ)، وَإِلاَّ فَلَهُ قَطْعُهُ.

(وَيَجُوزُ فِي الدَّرْبِ النَّافِذِ فَتْحُ الأَبْوَابِ لِلاِسْتِطْرَاقِ)، لاَ إِخْرَاجُ رَوْشَنِ وَسَابَاطٍ وَدَكَّةٍ (وَمِيزَابٍ)، وَلاَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي مِلْكِ جَارٍ وَدَرْبِ مُشْتَرَكٍ بِلاَ إِذْنِ المُسْتَحِقِّ، وَلَيْسَ لَهُ وَضْعُ خَشَبِهِ عَلَى حَائِطِ جَارِهِ إِلاَّ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إِذَالَمْ يُمْكِنْ هُ التَسْقِيفُ إِلاَّ بِهِ، وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ وَغَيْرُهُ (١)، وَإِذَا انْهَدَمَ جِدَارُهُمَا (أَوْ خِيفَ ضَرَرُهُ) فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَعْمُرَهُ الآخَرُ مَعَهُ أُجْبِرَ عَلَيهِ، وَكَذَا النَّهْرُ وَالدُّولاَ بُوالْقَنَاةُ.

بابالحجر

(مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَفَاءِ شَيْءٍ مِنْ دَيْنِهِ لَمْ يُطَالَبْ بِهِ وَحَرُمَ حَبْسُهُ)، ومَنْ لَمْ يُقُدِرُ عَلَيْهِ وَأُمِرَ بِوَفَائِهِ، فَإِنْ أَبَى ومَنْ مَالُهُ قَدْرُ دَينِهِ (أَوْ أَكْثَرُ)(٢) لَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ وَأُمِرَ بِوَفَائِهِ، فَإِنْ أَبَى

⁽١) سقط من أ: وكذلك المسجدوغيره.

⁽٢) هكذا في جميع النسخ، وفي الروض: (ومن له قدرة على وفاء دينه لم يحجر عليه). والطبعة الهندية للروض موافقة لما أثبتنا.

حُبِسَ (بِطَلَبِ رَبِّهِ)، فَإِنْ أَصَرَّ (وَلَمْ يَبِعْ مَالَهُ) بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَقَضَاهُ، وَلا ٢٧٠ -٢٧١ يُطَالَبُ (١) بمُؤَجَّل.

وَمَنْ مَالُهُ لاَ يَفِي بِمَا عَلَيْهِ حَالاً وَجَبَ الْحَجْرُ عَلَيْهِ بِسُؤَالِ غُرَمَائِهِ أَوْ يَعْضِهِمْ).

وَيُسْتَحَبُ إِظْهَارُهُ، وَلاَ يَنْفُذُ تَصُرُّفُهُ فِي مَالِهِ بَعْدَ ٱلحَجْرِ (٢) وَلاَ

إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ بَاعَهُ أَوْ أَقْرَضَهُ شَيْئًا بَعْدَهُ (رَجَعَ فِيهِ إِنْ جَهِلَ حَجْرَهُ ٧٣

وَإِلاَّ فَلا)، وَإِنْ تَصَرَّفَ فِي ذِمَّتِهِ أَوْ أَقَرَّ (بِدَيْنِ أَوْجِنَايَةٍ تُوجِبُ قَوَدًا أَوْ (٣) مَالاً) صَحَّ، وَيُطِالَبُ بِهِ بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ عَنْهُ، وَيَبِيعُ الْحَاكِمُ مَالَهُ

ويُقَسِّمُ ثَمَنَهُ بِقَدْرِ دُيُونِ غُرَمَائِهِ.

وَلاَ يَحِلُّ مُؤَجَّلٌ بِفَلَسٍ وَلاَ بِمَوْتٍ إِنْ وَثَقَ الْوَرَثَةُ (٤) (بِرَهْنِ أَوْ كَفِيلِ ٥٧٠ مَلِيءٍ)، وَإِنْ ظَهَرَ غَرِيمٌ بَعْدَ الْقِسْمَةِ رَجَعَ عَلَى الْغُرَمَاءِ بِقِسْطِهِ، وَلاَ يَفُكُّ حَجْرَهُ إِلاَّ حَاكِمٌ.

⁽١) في المه: (يطلب).

⁽۲) في «ب»: (عليه).

⁽٣) سقط من «أ»: (قودًا).

⁽٤) في «م»: (ورثته).

فضلً

وَيُحْجَرُ عَلَى السَّفِيهِ وَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ لِحَظِّهِمْ، وَمَنْ أَعْطَاهُمْ مَالَهُ بَيْعًا أَوْ قَرْضًا رَجَعَ بِعَيْنِهِ، وَإِنْ أَتْلَفُوهُ لَمْ يَضْمَنُوا، وَيَلْزَمُهُمْ أَرْشُ الْجَنَايَةِ (وَضَمَانُ مَالِ مَنْ لَمْ يَدْفَعُهُ إِليهمْ).

وَإِنْ تَمَّ لِصَغِيرٍ خَمْسَ عَشْرَةً (١) سَنَةً أَوْ نَبَتَ حَوْلَ قُبُلِهِ شَعْرٌ خَشِنٌ ، وَإِنْ تَمَّ لِصَغِيرٍ خَمْسَ عَشْرَةً (١) سَنَةً أَوْ نَبَتَ حَوْلَ قُبُلِهِ شَعْرٌ خَشِنٌ ، أَوْ مَقَلَ مَجْنُونٌ وَرَشَدَا، أَوْ رَشَدَ سَفِيهٌ ، زَالَ حَجْرُهُمْ بِلاَ قَضَاءٍ ، وَتَزِيدُ الْجَارِيةُ فِي الْبُلُوغِ بِالْحَيْضِ ، وَإِنْ حَمَلَتُ حُكِمَ بِبُلُوغِهَا ، وَلاَ يَنْفَكُ قَبْلَ شُرُوطِهِ ، وَالرُّشْدُ: الصَّلاحُ فِي الْمَالِ بِأَنْ بِبُلُوغِهَا ، وَلاَ يَنْفَكُ قَبْلَ شُرُوطِهِ ، وَالرُّشْدُ: الصَّلاحُ فِي الْمَالِ بِأَنْ يَتَصَرَّفَ مِرَارًا فَلاَ يُغْبَنُ (غَالِبًا) ، وَلاَ يَبْذُلُ مَالَه فِي حَرَامٍ ، أَوْ فِي غَيْرِ فَائِدَةٍ ، وَلاَ يُدُوغِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ .

وَوَلَيُّهُمْ حَالَ الْحَجْرِ الأبُ، ثُمَّ وَصِيُّهُ ثُمَّ الْحَاكِمُ، وَلاَ يَتَصَرَّفُ لاَ حَدِهِمْ (٣) وَلَيُهُ إِلاَ بِالأَحَظِّ، (وَيتَّجِرُ لَهُ مَجَّانًا)، ولَهُ دَفْعُ مَالِهِ لاَحَدِهِمْ (٣) وَلَيُّهُ إِلاَ بِالأَحَظِّ، (وَيتَّجِرُ لَهُ مَجَّانًا)، ولَهُ دَفْعُ مَالِهِ مُضَارَبَةً بِجُزْءِ مِنَ الرِّبْحِ (٤)، وَيَأْكُلُ الْوَلِيُّ الْفَقِيرُ مِنْ مَالِ مَوْلِيِّهِ الأَقَلَّ مَنْ كِفَايتِهِ أَوْ أُجْرَتِهِ مَجَّانًا، وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْولِيِّ وَالْحَاكِمِ بَعْدَ فَكَ الْحَجْرِ مِنْ كِفَايتِهِ أَوْ أُجْرَتِهِ مَجَّانًا، وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْولِيِّ وَالْحَاكِمِ بَعْدَ فَكَ الْحَجْرِ فِي (النَّفَقَةِ وَالضَّرُورَةِ وَالْغِبْطَةِ) وَالتَّلَفِ وَدَفْع الْمَالِ.

وَمَا اسْتَدَانَ الْعَبْدُ لَزِمَ سَيِّدَهُ إِنْ أَذِنَ لَهُ، وَآلِاً فَفِي رَقَبَتِهِ (كَاسْتِيدَاعِهِ

777

TVV

444

779

۲٨.

⁽١) في «ب» و «ج»: (خمسة عشر).

⁽۲) في الجا: (يختبره).

⁽٣) في (ج) : (لأحدهما).

⁽٤) في «أ» : (بجزء الربح).

وَأَرْشِ جِنَايَتِهِ وَقِيمَةِ مُتْلَفِهِ).

بَابُ الوكَالَة

تصِحُّ بِكُلِ قَوْلِ يَدُلُّ عَلَى الإِذْنِ ، وَيَصِحُّ الْقَبُولُ عَلَى الْفَوْرِ وَالتَّرَاخِي بِكُلِّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ دَالٌّ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ فَلَهُ التَوْكِيلُ وَالتَّوَكُلُ فِيهِ . التَوْكِيلُ وَالتَّوَكُلُ فِيهِ .

وَيَجُوزُ^(۱) التَّوْكِيلُ فِي كُلِّ حَقِّ آدَمِيً^(۲) مِنَ الْعُقُودِ وَالفُسُوخِ وَالْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ، وَتَمَلُّكِ الْمُبَاحَاتِ مِنَ الصَّيْدِ وَالْحَشِيشِ وَالْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ، وَتَمَلُّكِ الْمُبَاحَاتِ مِنَ الصَّيْدِ وَالْحَشِيشِ وَالْعِتْقِ وَالطَّهَارِ وَاللَّعَانِ وَالأَيْمَانِ، وَفِي (٣) كُلِّ حَقِّ لِلّهِ تَذْخُلُهُ النِّيابَةُ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْحُدُودِ فِي إِثْبَاتِهَا وَاسْتِيفَائِهَا، وَلَيْسَ النِّيابَةُ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْحُدُودِ فِي إِثْبَاتِهَا وَاسْتِيفَائِهَا، وَلَيْسَ لِلْمُوكَلِّ فِيمَا وُكُلِ فِيهِ إِلاَّ أَنْ يُجْعَلَ إِلَيْهِ.

وَالْوَكَالَةُ: عَقْدٌ جَائِزٌ تَبْطُلُ بِفَسْخِ أَحَدِهِمَا وَمَوْتِهِ وَعَزْلِ الْوَكِيلِ وَحَجْر السَّفِيهِ (٥).

وَمَنْ وُكِّلَ فِي بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ لَمْ يَبِعْ وَلَمْ يَشْتَرِ مِنْ نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ، وَلاَ يَبِيعُ (بِعَرَضٍ) وَلاَ نَسَإٍ وَلاَ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ، وَإِنْ بَاعَ بِدُونِ ثَمَنِ الْمِثْلِ أَوْ

⁽١) هكذا في الأصل، وفي بقية النسخ و (م): (ويصح).

⁽٢) سقط من «أ»: (آدمى).

⁽٣) في (ج): (وتصح في). .

⁽٤) في «م»: (للوكيل).

⁽٥) في «م»: (السفه).

247

دُونِ مَا قَدَّرَهُ لَهُ أَوْ اشْتَرَى لَهُ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ أَوْ مِمَّا قَدَّرَهُ لَهُ صَحَّ وَضَمِنَ النَّقْصَ وَالزِّيَادَةَ ، وَإِنْ بَاعَ بِأَزْيَدَ ، أَوْ قَالَ : بِعْ بِكَذَا مُؤَجَّلًا فَبَاعَ بِهِ حَالاً ، أَوْ اشْتَرِ بِكَذَا حالاً فَاشْتَرَىٰ بِهِ مُؤَجَّلًا وَلاَ ضَرَرَ فِيهِمَا صَحَّ ، وَإِلاَّ فَلاَ .

فضل

وَإِنِ اشْتَرَى مَا يَعْلَمُ عَيْبَهُ لَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَرْضَ مُوكِّلُهُ، فَإِنْ جَهِلَ رَدَّهُ، وَإِنْ الْمَ وَكِيلُ وَكِيلُ الْبَيْعِ يُسَلِّمُهُ وَلاَ يَقْبِضُ الثَّمَنَ بِغَيْرِ قَرِينَةٍ، (وَيُسَلِّمُ وَكِيلُ الشَّرَاءِ (() الثَّمَنَ، فَلَوْ أَخَرَه بِلاَ عُذْرِ وَتَلِفَ ضَمِنَهُ).

وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ فَاسِدٍ (فَبَاعَ صَحِيحًا)، أَوْ وَكَّلَه فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرِ، أَوْشِرَاءِ مَاشَاءً، أَوْ عَيْنَا بِمَاشَاءَ وَلَمْ يُعَيِّنْ لَمْ يَصِحَّ.

وَّالْوَكِيلُ فِي الْخُصُومَةِ لاَ يَقْبِضُ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، وَاقْبِضْ حَقِّي مِنْ زَيدٍ لاَ يَقْبِضُ مَنْ وَرَثَتِهِ، إِلاَّ أَنْ يَقُولَ: الَّذِي قِبَلَهُ، وَلاَ يَضْمَنُ وَكِيلُ الإِيدَاعِ إِذَا لَمْ يُشْهِدْ.

فضلٌ

وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ لاَ يَضْمَنُ مَا تَلِفَ بِيَدِهِ بِلاَ تَفْرِيطٍ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي نَفْيِهِ وَالْهَلَاكِ مَعَ يَمِينِهِ.

وَمَنِ ادَّعَى وَكَالَةَ زَيدٍ فِي قَبْضِ حَقِّهِ مِنْ عَمْرِو لَمْ يَلْزَمْهُ دَفْعُهُ إِنْ صَدَّقَهُ، وَلاَ اليَمِينُ إِنْ كَذَّبَهُ، فَإِنْ دَفَعَهُ فَأَنْكَرَ زَيْدٌ الْوَكَالَةَ حَلَفَ وَضَمِنَهُ

⁽١) في «ب» و «م»: (المشتري).

445

710

عَمْرُو، وَإِنْ كَانَ الْمَدْفُوعُ وَدِيعَةً أَخَذَهَا، فَإِنْ تَلِفَتْ ضَمَّنَ أَيَّهُمَا شَاءَ.

بَابُ الشَّركَة

(وَهِيَ اجْتِمَاعٌ فِي اسْتِحْقَاقٍ أَوْ تَصَرُّفٍ).

وَهِيَ أَنْوَاعٌ: فَشَرِكَةُ عِنَانٍ: أَنْ يَشْتَرِكَ بَدَنَانِ بِمَالَيْهِمَا (الْمَعْلُومِ وَلَوْ مُتَفَاوِتًا) لِيَعْمَلاً فِيهِ بِبَدَنَيْهِمَا، فَينْفُذَ تَصَرُّفُ كُلِّ مِنْهُمَا فِيهِمَا بِحُكْمِ الْمُلْكِ فِي نَصِيبِ شَرِيكِهِ. الْمُلْكِ فِي نَصِيبِ شَرِيكِهِ.

وَيُشْتَرَطُ: أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ مِنَ النَّقْدَينِ الْمَضْرُوبَينِ وَلَوْ مَشَاعًا مَغْشُوشَينِ (1) يَسِيرًا، وَأَنْ يَشْتَرِطَا لِكُلِّ مِنْهُمَا جُزْءًا مِنَ الرِّبْحِ مُشَاعًا مَعْلُومًا، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرَا (٢) الرِّبْحَ، أَوْ شَرَطَا لأَحَدِهِمَا جُزْءًا مَجْهُولاً، مَعْلُومًا، فَإِنْ لَمْ يَضِحَ، وَكَذَا مُسَاقَاةٌ وَمُزَارَعَةٌ وَمُضَارَبَةٌ، وَالْوَضِيعَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ.

وَلاَ يُشْتَرَطُ خَلْطُ الْمَالَيْنِ، وَلاَ كَوْنُهُمَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ.

فَضلٌ

الثَّانِي: الْمُضَارَبَةُ لِمُتَّجرِ بِهِ بِبَعْضِ رِبْحِهِ، فَإِنْ قَالَ: وَالرِّبْحُ بَيْنَنَا فَيْضَانِ، وَإِنْ قَالَ: وَالرِّبْحُ بَيْنَنَا فَيَضْفَانِ، وَإِنْ قَالَ: وَلِي أَوْ لَكَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ أَوْ (٣) ثُلُثُهُ صَحَّ وَالْبَاقِي فَيْضْفَانِ، وَإِنْ قَالَ: وَلِي أَوْ لَكَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ أَوْ (٣) ثُلُثُهُ صَحَّ وَالْبَاقِي لِللَّخِرِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا لِمَنِ الْمَشْرُوطُ فَلِعَامِلٍ، وَكَذَا مُسَاقَاةٌ وَمُزَارَعَةٌ.

⁽١) في «أ» و «ج» : (مغشوسة).

⁽۲) في «ب» و «م»: (يذكر).

⁽٣) عبارة: (ثلاثة أرباعه) زيادة من «ب».

Y & 7

747

444

وَلاَ يُضَارِبُ بِمَالٍ لآخَرَ إِنْ أَضَرَّ (١) الأَوَّلَ (وَلَمْ يَرْضَ)، فَإِنْ فَعَلَ رَدَّ حِصَّتَهُ فِي الشَّرِكَةِ، وَلاَ يُقْسَمُ مَعَ بَقَاءِ الْعَقْدِ إِلاَّ بِاتِّفَا قِهِمَا.

وَإِنْ تَلَفَّ رَأْسُ الْمَالِ أَوْ بَعْضُهُ (بَعْدَ التَّصَرُّفِ)، أَوْ خَسِرَ جُبِرَ مِنَ الرِّبْحِ (قَبْلَ قِسْمَتِهِ أَوْ تَنْضِيضِهِ). الرِّبْحِ (قَبْلَ قِسْمَتِهِ أَوْ تَنْضِيضِهِ).

فضل

الثَّالِثُ: شَرِكَةُ الوُجُوهِ: أَنْ يَشْتَرِيَا فِي ذِمَّتَيْهِمَا بِجَاهَيْهِمَا فَمَا رَبِحَا فَيَالُثُ وَكُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكِيلُ صَاحِبِهِ كَفِيلٌ (٢) عَنْهُ بِالثَّمَنِ، وَالْمُلْكُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَاهُ، وَالْوَضِيعَةُ عَلَى قَدْرِ مُلْكَيْهِمَا، وَالرِّبْحُ عَلَى مَا شَرَطَاهُ.

الرَّابِعُ: شَرِكَةُ الأَبْدَانِ: أَنْ يَشْتَرِكَا فِيمَا يَكْتَسِبَانِ بِأَبْدَانِهِمَا فَمَا تَقَبَّلَهُ أَحَدُهُمَا مِنْ عَمَلٍ يَلْزَمُهُمَا فِعْلُهُ، وَتَصِحُّ فِي الإحْتِشَاشِ وَالإحْتِطَابِ وَسَائِرِ الْمُبَاحَاتِ، وَإِنْ مَرِضَ أَحَدُهُمُا فَالْكَسْبُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ طَالَبَهُ الصَّحِيحُ أَنْ يُقِيمَ مَقَامَهُ لَزَمَهُ.

الخَامِسُ: شَرِكَةُ الْمُفَاوَضَةِ: (أَنْ يُفَوِّضَ كُلُّ مِنْهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ كُلَّ مَنْهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ كُلَّ مَنْهُمَا إِلَى صَاحِبِهِ كُلَّ مَصُوُّفٍ مَالِيٍّ وَبَدَنِيٍّ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّرِكَةِ، وَالرِّبْحُ عَلَى مَا شَرَطَاهُ، وَالْوَضِيعَةُ بِقَدْرِ الْمَالِ)، فَإِنْ أَذْ خَلاَ فِيهَا كَسْبًا، أَوْ غَرَامَةً نَادِرينِ (٤)، وَإِنْ أَذْ خَلاَ فِيهَا كَسْبًا، أَوْ غَرَامَةً نَادِرينِ (٤)،

(۱) في «ب»: (اضطر)وفي «ج»: (انظر).

⁽٢) ني (ب» و ام» : (وكفيل).

⁽٣) في «ب»و «مُ»: (شرطاه).

⁽٤) في «ب»: (غرامة دين).

797

أَوْمَا يَلْزَمُ أَحَدَهُمَا مِنْ ضَمَانِ غَصْبٍ أَوْ نَحْوِهِ فَسَدَتْ.

بَابُ المُسَاقَاة

تَصِحُّ عَلَى شَجَرٍ لَهُ ثَمَرٌ يُؤْكَلُ، وَعَلَى ثَمَرَةٍ مَوْجُودَةٍ، وَعَلَى شَجَرٍ يَغْرِسُهُ، وَيَعْمَلُ عَلَيْهِ حَتَّى يُثْمِرَ بِجُزْءٍ مِنَ الثَّمَرَةِ.

وَهِيَ عَقْدٌ جَائِزٌ، فَإِنْ فَسَخَ الْمَالِكُ قَبْلَ ظُهُورِ الثَّمَرَةِ فَلِلْعَامِلِ الأُجْرَةُ، وَإِنْ فَسَخَهَاهُوَ فَلاَشَىءَ لَهُ.

وَيَلْزَمُ العَامِلَ كُلُّ مَا فِيهِ صَلاَحُ الثَّمَرَةِ؛ مِنْ حَرْثٍ وَسَفْيِ وَزِبَارٍ وَتَلْقِيحِ وَتَلْقِيحٍ وَتَلْقِيحٍ وَتَلْقِيحٍ وَتَلْقِيحٍ وَتَشْمِيسٍ وَإِصْلاَحٍ مَوْضِعِهِ وَطُرُقِ الْمَاءِ (وَحَصَادٍ) وَنَحْوِه، وَعَلَى رَبِّ الْمَالِ مَا يُصْلِحُهُ كَسَدِّ حَائِطٍ وَإِجْرَاءِ الأَنْهَارِ وَالدُّولاَبِ وَعَلَى رَبِّ الْمَالِ مَا يُصْلِحُهُ كَسَدِّ حَائِطٍ وَإِجْرَاءِ الأَنْهَارِ وَالدُّولاَبِ وَنَحْوهِ.

فصل

وَتَصِحُّ الْمُزَارَعَةُ بِجُزْءِ مَعْلُومِ النِّسْبَةِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الأَرْضِ (لِرَبِّهَا)، أَوْلِلْعَامِلِ وَالْبَاقِي لِللَّخِرِ، وَلاَ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْبَذْرِ (وَالْغِرَاسِ)مِنْ رَبِّ الأَرْضِ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ.

بابالإجارة

تَصِحُّ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: مَعْرِفَةُ اَلْمَنْفَعَةِ كَسُكْنَى دَارٍ وَخِدْمَةِ آدَمِيًّ (وَتَعْلِيمِ عِلْمٍ).

الثَّانِي: مَعْرِفَةُ الأُجْرَةِ، وَتَصِحُّ فِي الأَجِيرِ وَالظَّنْرِ بِطَعَامِهِمَا وَكِسُوبَهِمَا، وَإِنْ دَخَلَ حَمَّامًا أَوْ سَفِينَةً أَوْ أَعْطَى ثَوْبَهُ قَصَّارًا أَوْ خَيَّاطًا

بِلاَ عَقْدِ صَحَّ بِأُجْرَةِ الْعَادَةِ.

الثَّالِثُ: الإِبَاحَةُ فِي الْعَيْنِ، فَلَا تَصِحُّ عَلَى نَفْعٍ مُحَرَّمٍ، كَالزِّنَا وَالزَّمْرِ وَالغِنَاءِ وَجَعْلِ دَارِهِ كَنِيسَةً أَوْ لِبَيْعِ الْخَمْرِ، وَتَصِحُّ إِجَارَةُ حَائِطٍ لِوَضْعِ أَطْرَافِ خُشُبهِ عَلَيْهِ.

وَلَا تُؤَجِّرُ المَرْأَةُ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا .

فضل

وَيُشْتَرَطُ فِي الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ: مَعْرِفَتُهَا بِرُؤْيَةٍ أَوْ صِفَةٍ، (فِي غَيْرِ الدَّارِ وَنَحْوِهَا).

وَأَنْ يَعْقَدَ عَلَى نَفْعِهَا دُونَ أَجْزَائِهَا ؛ فَلاَ تَصِحُّ إِجَارَةُ الطَّعَامِ لِلأَكْلِ، وَلاَ الشَّمْعِ لَيُشْعِلَهُ ، وَلاَ حَيَوَانٍ لِيَأْخُذَ لَبَنَهُ ، إِلاَّ فِي الظَّنْرِ (١) ، وَلاَ الشَّمْعِ لَيُشْعِلَهُ ، وَلاَ حَيَوَانٍ لِيَأْخُذَ لَبَنَهُ ، إِلاَّ فِي الظَّنْرِ (١) ، وَنَقْعُ البِنْ (وَمَاءُ الأَرْضِ) يَدْخُلانِ تَبَعًا .

وَالْقُدُّرَةُ عَلَى التَّسْلِيمِ، فَلاَ تَصِحُّ إِجَارَةُ الآبِقِ وَالشَّارِدِ.

وَاشْتِمَالُ الْعَيْنِ عَلَى الْمَنْفَعَةِ، فَلَا تَصِحُّ إِجَارَةُ بَهِيمَةٍ زَمِنَةٍ لِلْحَمْلِ وَلاَ أَرْضِ لاَ تُنْبِتُ للزَّرْعِ.

وَأَنْ تَكُونَ المَنْفَعَةُ لِلمُؤْجِرِ أَوْ مَأْذُونَا لَهُ فِيهَا، وَتَجُوزُ إِجَارَةُ الْعَيْنِ لِمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، (لاَ بِأَكْثَرَ مِنْهُ ضَرَرًا).

وَتَصِحُّ إِجَارَةُ الْوَقْفِ، فَإِنْ مَاتَ الْمُؤَجِرُ فَانْتَقَلَ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ لَمْ تَنْفَسِخْ، وَلِلثَّانِي حِصَّتُهُ مِنَ الأُجْرَةِ.

⁽١) في اب؛ زيادة: (و نحوه).

وَإِنْ آجَرَ الدَّارَ وَنَحْوَهَا مُدَّةً، وَلَوْ طَوِيلَةً يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بَقَاءُ الْعَيْنِ فِيهَا صَحَّ.

وَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا لِعَمَلِ كَدَابَّةٍ لِرُكُوبِ إِلَى مَوْضِعِ مُعَيَّنٍ، أَوْ بَقَرٍ لِحَرْثِ أَوْ دِيَاسِ زَرْعٍ، أَوْ مَنْ يَدُلُّهُ عَلَى طَرِيقٍ اشْتُرِطَ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ وَضَبْطُهُ بِمَا لاَ يَخْتَلَفُ.

وَلاَ تَصِحُّ عَلَى عَمَلٍ يَخْتَصُّ فَاعِلُهُ أَنْ يَكُونَ (١) مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَةِ. وَعَلَى الْمُؤْجِرِ كُلُّ مَا يَتَمَكَّنُ بِهِ مِنَ النَّفْعِ، كَزِمَامِ الْجَمَلِ وَرَحْلِهِ وَجِزَامِهِ وَالشَّدِّ عَلَيْهِ وَشَدِّ الأَحْمَالِ وَالْمَحَامِلِ وَالرَّفْعِ وَالْحَطِّ وَلُزُومِ

وَجِزَامِهِ وَالشَّدِّ عَلَيْهِ وَشَدِّ الأَحْمَالِ وَالمَحَامِلِ وَالرَّفْعِ وَالحَطِّ وَلُزُومٍ الْبَعِيرِ وَمَفَاتِيحِ الدَّارِ وَعِمَارِتِهَا، فَأَمَّا تَفْرِيغُ الْبَالُوعَةِ وَالْكَنِيفِ فَيَلْزَمُ الْبَعِيرِ وَمَفَاتِيحِ الدَّارِ وَعِمَارِتِهَا، فَأَمَّا تَفْرِيغُ الْبَالُوعَةِ وَالْكَنِيفِ فَيَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ إِذَا تَسَلَّمَهَا فَارِغَةً.

فضلٌ

وَهِيَ عَقْدٌ لاَزِمٌ، فَإِنْ آجَرَهُ شَيْتًا وَمَنَعَهُ (كُلَّ الْمُدَّةِ) أَوْ بَعْضَهَا فَلاَ ٢٩٧ شَيْءَ لَهُ، وَإِنْ بَدَالِلاَ خَر^(٢) قَبْلَ انْقِضَائِهَا فَعَلَيْهِ الأُجْرَةُ^(٣).

وَتَنْفَسِخُ بِتَلَفِ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ، وَمَوْتِ الْمُرْتَضِعِ وَالرَّاكِبِ إِنْ لَمْ يُخَلِّفُ بَدُلً يُخَلِّفْ بَدَلاً، وَانْقِلاَعِ ضِرْسٍ أَوْ بُرْئِهِ وَنَحْوِهِ، لاَ بِمَوْتِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، وَلاَ بِضَيَاع نَفَقَةِ المُسْتَأْجِرِ وَنَحْوِهِ.

وَإِنْ اكْتَرى دَارًا فَانْهَدَمَتْ، أَوْ أَرْضَالِدَّرْعِ فَانْقَطَعَ

⁽١) في «ب» و «م»: تقديم وتأخير، ولفظ (أهل) سقط من «أ».

⁽٢) في «ب»و (ج)و (م»: (بدأ الآخر).

٣) سقط من «ب» و «م»: (الأجرة).

مَاؤُهَا(١)، (أَوْ غَرِقَتْ) انْفَسَخَتِ الإِجَارَةُ فِي الْبَاقِي، وَإِنْ وَجَدَ الْعَيْنَ مَعِيبَةً أَوْ حَدَثَ بِهَا عَيْبٌ فَلَهُ الْفَسْخُ، وَعَلَيْهِ أَجْرَةُ مَا مَضَى.

وَلاَ يَضْمَنُ أَجِيرٌ خَاصٌ مَا جَنَتْ يَدُهُ خَطَأً، وَلاَ حَجَّامٌ وَطَبِيبٌ وَيَضْمَنُ وَيَضْمَنُ وَيَضْمَنُ اللهُ يَتَعَدَّ، وَيَضْمَنُ الْمُشْتَرَكُ مَا تَلِفَ مِنْ حِرْزِهِ، أَوْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ وَلاَ يَضْمَنُ مَا تَلِفَ مِنْ حِرْزِهِ، أَوْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ وَلاَ يَضْمَنُ مَا تَلِفَ مِنْ حِرْزِهِ، أَوْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ وَلاَ أَجْرَةَ لَهُ.

وَتَجِبُ الأُجْرَةُ بِالعَقْدِ إِنْ لَمْ تُؤجَّلْ، وَتُسْتَحَقُّ بِتَسْلِيمِ الْعَمَلِ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ.

وَمَنْ تَسَلَّم عَيْنًا بِإِجَارَةٍ فَاسِدَةٍ وَفَرَغَتِ الْمُدَّةُ لَزِمَهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ.

بابالشبق

يَصِحُّ عَلَى الأَقدَامِ وَسَائِرِ الْحَيَوانَاتِ وَالسُّفُنِ وَالْمَزَارِيقِ، وَلاَ تَصِحُّ بِعِوَضٍ إِلاَّ فِي إِبلِ وَخَيْلٍ وَسِهَامٍ.

تَصِحُّ بِعِوَّضٍ إِلاَّ فِي إِبِلَ وَخَيْلٍ وَسِهَامٍ. وَلاَ بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ الْمَرْكُوبَيْنِ وَاتِّحَادِهِمَا، وَالرُّمَاةِ وَالْمَسَافَةِ بِقَدْرٍ مُعْتَادِ.

وَهِيَ جَعَالَةٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ^(٢) فَسْخُهَا، وَتَصِحُّ الْمُنَاضَلَةُ عَلَى مُعَيَّنِينَ يُحْسِنُونَ الرَّمْيَ.

⁽١) في «ب»: (ماء بيرها).

⁽۲) في (ج): (لكل فسخها).

باب العاريّة

(وَهِيَ: إِبَاحَةُ نَفْعِ عَيْنٍ تَبْقَى مَعُ (١) اسْتِيفَائِهِ). 499 وَتَبَاحُ إِعَارَةُ كُلِّ ذِي نَفْع (مُبَاحٍ) إِلاَّ الْبُضْعَ وَعَبْدًا مُسْلِمًا لِكَافِرٍ، ٣.. (وَصَيْدًا وَنَحْوَهُ لِمُحْرِم)، وَأَمَةً شَابَّةً (لِغَيْرِ امْرَأَةٍ) أَوْ مَحْرَم، وَلاَ أُجْرَة لِمَنْ أَعَارَ حَائِطًا حَتَّى يَسُّقُطَ ، وَلاَ يُرَدُّ إِنْ سَقَطَ (إِلاَّ بِإِذْنِهِ). ٣.٣ وَتُضْمَنُ الْعَارِيَّةُ بِقِيمَتِهَا يَوْمَ تَلِفَتْ، وَلَوْ شَرَطَ نَفْيَ ضَمَانِهَا، وَعَلَيْهِ مؤُوْنَةُ رَدِّهَا (إِلاَّ الْمُؤَجَّرَةُ)، وَلاَ يُعِيرُهَا، فَإِنْ تَلِفَتْ عِنْدَ الثَّانِي T . £ اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا، (وَعَلَى مُعِيرِهَا أُجْرَتُهَا)، وَيُضَمِّنُ أَيَّهُمَا شَاءَ، 4.0 (وَإِنْ أَرْكَبَ مُنْقَطِعًا لِلثَّوَابِ لَمْ يَضْمَنْ). 4.1 وَإِذَا قَالَ: أَجَّرْتُكَ، قَالَ: بَلْ أَعَرْتَنِي، (أَوْ بِالعَكْسِ) عَقِبَ الْعَقْدِ T. Y قُبِلَ قَوْلُ مُدَّعِي الإِعَارَةِ، وَبَعْدَ مُضِىِّ مُدَّةٍ قَولُ الْمَالِكِ في مَاضِيهَا(٢) بأُجْرَةِ الْمِثْل، وَإِنْ قَالَ: أَعَرْتَنِي أَوْ قَالَ: أَجَّرتَنِي ؟ قَالَ: بَلْ غَصَبْتَنِي، أَوْ قَالَ: أَعَرْتُكَ، قَالَ: بَلْ أَجَّرْتَنِي وَالبَهِيمَةُ تَالِفَةٌ، (أَوْ اخْتَلَفَا فِي

الرَّدِّ^(٣)) فَقَوْلُ الْمَالِكِ.

⁽١) في (ب) و (م): (بعد).

⁽٢) سقط من (١٠) و (م): (في ماضيها).

^{· (}٣) في اما: (رد)، وسقطت من: «ب».

بَابُ الغَصْب (١)

وَهُوَ الإِسْتِيلاَءُ عَلَى حَقِّ غَيْرِهِ قَهْرًا بِغَيْرِ حَقِّ، (مِنْ عَقَارِ وَمَنْقُولٍ). وَإِنْ غَصَبَ كَلْبًا يُقْتَنَى أَوْ خَمْرَ ذِمِّي رَدَّهُمَا، وَلاَ يَرُدُّ جِلْدَ مَيْتَةٍ، (وَإِثْ لاَفُ الثَّلاَثَ قِهَدَرُ)، وَإِنِ اسْتَوْلَى عَلَى حُرِّلَ مْ يَضْمَنْهُ، وَإِنِ اسْتَغْمَلَهُ كُرْهًا أَوْ حَبَسَهُ فَعَلَيْهِ أُجْرَتُهُ.

وَيَلْزَمُ رَدُّ الْمَغْصُوبِ بِزِيَادَتِهِ، وَإِنْ غَرِمَ أَضْعَافَهُ، وَإِنْ بَنَى فِي الأَرْضِ أَوْ غَرَسَ لَزِمَهُ القَلْعُ وَأَرْشُ نَقْصِهَا وَالتَّسْوِيَةُ (٢) وَالأَجْرَةُ، وَلَوْ غَصَبَ جَارِحًا (أَوْ عَبْدًا) أَوْ فَرَسًا فَحَصَلَ بِذَلِكَ صَيْدٌ (٣) فَلِمَالِكِهِ.

وَإِنْ ضَّرَبَ الْمَصُوعَ وَنَسَجَ الْغَوْلَ وَقَصَرَ الثَّوْبَ أَوْصَبَعُهُ وَإِنْ ضَارَ الحَبُّ زَرْعًا، وَالبَيْضَةُ بِغَصْبِ (٤) وَنَجْوَهُ، أَوْصَارَ الحَبُّ زَرْعًا، وَالبَيْضَةُ فَرْخًا، وَالبَيْضَةُ فَرْخًا، وَالبَيْضَةُ وَأَرْشَ نَقْصِهِ وَلاَ شَيْءَ لِلْغَاصِبِ، وَيَلْزَمُهُ ضَمَانُ نَقْصِهِ.

وَإِنْ خَصَى الرَّقِيقَ رَدَّهُ مَعَ قِيمَتِهِ، وَمَا نَقَصَ بِسِعْرٍ لَمْ يُضْمَنْ، وَلاَ بِمَرَضٍ عَادَ بِبُرْئِهِ، وَإِنْ عَادَ بِتَعْلِيمِ صَنْعَةٍ ضَمِنَ النَّقْصَ، وَإِنْ تَعَلَّمَ أَوْ سَمِنَ فَزَادَتْ قِيمَتُهُ (ثُمَّ نَسِيَ أَوْ هَزَلَ) فَنَقَصَتْ، ضَمِنَ الزِّيَادَةَ، كَمَا لَوْ

۳٠9

٣١.

. . .

⁽١) في «أ»: (كتاب).

⁽۲) في «جاو «م»: (وتسويتها).

⁽٣) في ﴿جَهُ: (فحصَّل بذلك صيدًا).

⁽٤) (بغصب)ليست في «باو«م).

⁽٥) في ﴿م): (الخشب).

عَـادَتْ مِـنْ غَيْـرِ جِنْـسِ الأُولَـى (١) ، وَمِـنْ جِنْسِهَـا لاَ يَضْمَـنُ (إِلاَّ ١٦ أَكْثَرَهُمَا) .

فضل

وَإِن خَلَطَهُ (٢) بِمَا لاَ يَتَمَيَّرُ كَزَيْتٍ أَوْحِنْطَةٍ بِمِثْلِهِمَا، أَوْصَبَغَ الثَوبَ أَوْ لَتَ سَوِيقًا بِدُهْنِ، أَوْ عَكَسَ (٣) ولَمْ تَنْقُصِ الْقِيمَةُ وَلَمْ تَزِدْ فَهُمَا شَرِيكَانِ بِقَدْرِ مُلْكَيْهِمَا (٤) فِيهِ، وَإِنْ نَقَصَتِ القِيمَةُ ضَمِنَها، وَإِنْ زَادَتَ شَرِيكَانِ بِقَدْرِ مُلْكَيْهِمَا (٤) فِيهِ، وَإِنْ نَقَصَتِ القِيمَةُ ضَمِنَها، وَإِنْ زَادَتَ شَرِيكَانِ بِقَدْرِ مُلْكَيْهِمَا فَلِصَاحِبِهَا (٥)، وَلاَ يُخْبَر مَنْ أَبَى قَلْعَ الصِّبْغ، وَإِذَا (٦) قَلِعَ خَرْسُ الْمُشْتَرِي أَوْ بِنَاؤُهُ لِإِسْتِحْقَاقِ الأَرْضِ رَجَعَ عَلَى بَائِعِهَا فِلْعَرَامَةِ.

وَإِنْ أَطْعَمَهُ لِعَالِم بِغَصْبِهِ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ، وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ، وَإِنْ أَطْعَمَه لِعَكْسِهِ، وَإِنْ أَطْعَمَه لِمَالِكِهِ أَوْ رَهَنَهُ أَوْ أَوْدَعَهُ أَوْ آجَرَهُ إِيَّاهُ لَمْ يَبْرَأُ إِلاَّ أَنْ يَعْلَمَ، وَيَبْرَأُ الْعَمَه لِمَالِكِهِ أَوْ رَهَنَهُ أَوْ أَوْدَعَهُ أَوْ آجَرَهُ إِيَّاهُ لَمْ يَبْرَأُ إِلاَّ أَنْ يَعْلَمَ، وَيَبْرَأُ لِاَعَادِتِه.

وَمَا تَلِفَ أَوْ تَغَيَّبَ (٧) مِنْ مَغْصُوبٍ مِثْلِيٍّ غَرِمَ مِثْلَهُ إِذًا ، وَإِلاَّ فَقِيمَتَهُ

⁽١) في «ب» و «م»: (الأول).

⁽٢) في اب او اما: (خلط).

⁽٣) في «باو «ما: (عكسه).

⁽٤) في «ب» و «م»: (ماليهما) وأشار إليها ابن مانع رحمه الله.

⁽٥) في «م»: (فلصاحبه).

⁽٦) في «ب١و «م١: (ولو).

⁽٧) هكذا في (م) بالمعجمة ، وفي بقية النسخ بالعين المهملة (تعيب) وهو خطأ لا شك .

يَوْمَ تَعَذَّر (١)، وَيَضْمَنُ غَيْرَ الْمِثْلِيِّ بِقِيمَتِهِ يَوْمَ تَلَفِهِ.

ُ وَإِنْ تَخَمَّرَ عَصِيرٌ فَالْمِثْلُ، فَإَنَ انْقَلَبَ خَلَّا دَفَعَهُ وَمَعَهُ نَقُصُ قِيمَتِهِ عَصِيرًا(٢).

فضل

وَتَصَرُّفَاتُ الْغَاصِبِ الْحُكْمِيَّةُ بَاطِلَةٌ، وَالقَوْلُ فِي قِيمَةِ التَّالِفِ أَوْ قَدْرِهِ أَوْ صِفَتِهِ قَوْلُهُ، وَإِنْ جَهِلَ رَبَّهُ تَكْرِهِ أَوْ صِفَتِهِ قَوْلُ رَبِّهِ، وَإِنْ جَهِلَ رَبَّهُ تَصَدَّقَ بِهِ عَنْهُ مَضْمُونًا.

وَمَنْ أَتْلَفَ مُحْتَرَمًا، أَوْ فَتَحَ قَفَصًا، أَوْ بَابًا، أَوْ حَلَّ وِكَاءً، أَوْ رِبَاطًا أَوْ بَابًا، أَوْ حَلَّ وِكَاءً، أَوْ رِبَاطًا أَوْ قَيْدًا فَذَهَبَ مَا فِيهِ، أَوْ أَتْلَفَ شَيْئًا وَنَحْوَهُ ضَمِنَهُ، وَإِنْ رَبَطَ دَابَّةً بِطَرِيقٍ (ضَيِّقٍ) فَعَثَر بِهِ إِنْسَانٌ ضَمِنَ (٤٠)، كَالْكَلْبِ الْعَقُورِ لِمَنْ دَخَلَ بَيْتَه بِطَرِيقٍ (أَوْ عَقَرَه خَارِجَ مَنْزِلِهِ).

وَمَا أَتْلَفَتِ الْبَهِيمَةُ مِنَ الزَّرْعِ لَيْلاً ضَمِنَ ' صَاحِبُهَا وَعَكْسُهُ النَّهَارُ، (إلاَّ أَنْ تُرْسَلَ بِقُرْبِ مَا تُتْلِفُهُ عَادَةً)، وَإِنْ كَانَتْ بِيَدِرَاكِبٍ أَوْ قَائِهَ أَنْ سَائِقٍ ضَمِنَ جِنَايَتَهَا بِمُقَدَّمِهَا لاَ بِمُؤَخَّرِهَا، (وَبَاقِي جِنَايَتِهَا قَائِدٍ أَوْ سَائِقٍ ضَمِنَ جِنَايَتَهَا بِمُقَدَّمِهَا لاَ بِمُؤَخَّرِهَا، (وَبَاقِي جِنَايَتِهَا

718

710

⁽۱) في «م»: (تعذره).

⁽۲) في «ج۱: (ردمعه نقص قيمة عصيره).

⁽٣) هكذا في النسخ و في «م» والشرح: (و في رده و تعيبه).

 ⁽٤) سقط من «أ» و «ب» لفظ: (إنسان)، و في «ج»: (بطريق ضيقة فأتلفت شيئًا ضمنه) وأشار في حاشيتها بنص ما أثبتناه.

⁽٥) في (م): (ضمنه).

214

هَدَرُ ﴾، كَقَتْلِ الصَّائِلِ عَلَيْهِ، وَكَسْرِ مِزْمَارٍ وَصَلِيبٍ وَآنِيةِ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، وَآنِيَةِ خَمْرٍ (غَيْرِ مُحْتَرَمةٍ).

وَهِيَ اسْتِحْقَاقُ انْتِزَاع حِصَّةِ شَرِيكِهِ (مِمَّنِ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ بِعِوَضٍ مَالِيٌّ بثمَنِهِ الَّذِي اسْتَقَرَّ الْعَقْدُ عَلَيْهِ)(١).

فَإِن انْتَقَلَ بِغَيْرِ عِوَضِ أَوْ كَانَ عِوَضُهُ صَدَاقًا، أَوْ خُلْعًا، أَوْ صُلْحًا عَنْ دَم عَمْدٍ فَلاَ شُفْعَةً ، وَيَحْرُمُ التَّحَيُّلُ لإِسْقَاطِهَا .

وَتَثْبُتُ لِشَرِيكٍ فِي أَرْضِ تَجِبُ قِسْمَتُهَا ، وَيَتْبُعُهَا الْغِرَاسُ وَالْبِنَاءُ لاَ الثَّمَرَةُ وَالزَّرْعُ فَلاَ شُفْعَةَ لِجَارِ.

وَهِيَ عَلَى الْفَوْرِ وَقْتَ عِلْمِهِ، فَإِنْ (٢) لَمْ يَطْلُبْهَا إِذًا بِلاَ عُذْرِ بَطَلَتْ، وَإِنْ قَالَ لِلْمُشْتَرِي : بِعْنِي ، أَوْ صَالِحْنِي ، أَوْ كَذَّبَ الْعَدْلَ ، أَوْ طَلَبَ أَخْذَ الْبَعْض سَقَطَتْ.

وَالشُّفْعَةُ لِإِثْنَيْنِ بِقَدْرِ حَقَّيهِمَا، فَإِنْ عَفَا أَحَدُهُمَا أَخَذَ الآخَرُ الْكُلَّ أَوْ تَرَكَ، وَإِنِ اشْتَرَى اثْنَانِ حَقَّ وَاحِدٍ، أَوْ عَكْسُهُ، أَوْ اشْتَرَى وَاحِدٌ شِقْصَينِ مِنْ أَرْضَينِ صَفْقَةً وَاحِدَةً فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُ أَحَدِهِمَا، وَإِنْ بَاعَ شِقْصًا وَسِنْ بَاعَ شِقْصًا وَسَيْفًا، أَوْ تَلِفَ بَعْضُ الْمَبِيعِ فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُ الشَّقْصِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ.

⁽١) في (م): (عليه العقد).

⁽٢) في (ج)و (م): (فإذا).

وَلاَ شُفْعَةَ بِشَرِكَةِ وَقْفٍ، وَلاَ فِي ^(١) غَيْرِ مِلْكٍ سَابِقٍ، وَلاَ لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ.

فضلً

وَإِنْ تَصَرَّفَ مُشْتَرِيهِ بِوَقْفِهِ أَوْ هِبَتِهِ (أَوْ رَهْنِهِ لاَ بِوَصِيَّةٍ) سَقَطَتِ الشُّفْعَةُ، وَبِبَيعٍ فَلَهُ أَخْذُهُ بِأَحَدِ الْبَيْعَينِ، وَلِلْمُشْتَرِي الْغَلَّةُ وَالنَّمَاءُ الشُّفْعِةُ، وَبِبَيعٍ فَلَهُ أَخْذُهُ بِأَحَدِ الْبَيْعَينِ، وَلِلْمُشْتَرِي الْغَلَّةُ وَالنَّمَاءُ الْمُنْفَصِلُ وَالزَّرْعُ وَالثَّمَرَةُ الظَّاهِرَةُ، فَإِنْ بَنَى أَوْ غَرَسَ فَلِلشَّفِيعِ تَمَلُّكُهُ الْمُنْفَصِلُ وَالزَّرْعُ وَالثَّمَرَةُ الظَّاهِرَةُ، فَإِنْ بَنَى أَوْ غَرَسَ فَلِلشَّفِيعِ تَمَلُّكُهُ بِقِيمَتِهِ (1) وَقَلْعُهُ، وَيَغْرَمُ نَقْصَهُ، وَلِرَبِّهِ أَخْذُهُ بِلاَ ضَرَدٍ.

وَإِنْ مَاتَ الشَّفِيعُ قَبْلَ الطَّلَبِ بَطَلَتْ، وَبَعْدَهُ لِوَارِثِهِ، وَيَأْخُذُهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ، فَإِنْ مَاتَ الشَّفِيعُ قَبْلُ الطَّلَبِ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ، وَالْمُؤَجَّلُ يَأْخُذُهُ الْمَلِيءُ الثَّمَنِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ بَعْضِهِ سَقَطَتْ شُفْعَتُهُ، وَالْمُؤَجَّلُ يَأْخُذُهُ الْمَلِيءُ بِهِ، وَضِدُّهُ بَكَفِيل مَلِيءٍ.

وَيُقْبَلُ فِي الْخُلْفِ مَعَ عَدَمِ الْبَيَّنَةِ قَوْلُ الْمُشْتَرِي، فَإِنْ قَالَ: اشْتَرَيْتُهُ بِأَلْفِ أَخَذَ (1) وَلَوْ أَثْبَتَ البَائِعُ أَكْثَرَ (1) ، وَإِنْ أَقَرَّ البَائِعُ بِالْبَيْعِ بِأَلْفِ أَخَذَ (1) ، وَإِنْ أَقَرَّ البَائِعُ بِالْبَيْعِ وَأَنْكُرَ الْمُشْتَرِي وَجَبَتْ، وَعُهْدَةُ الشَّفِيعِ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَعُهْدَةُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمُشْتَرِي، وَعُهْدَةُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَعُهْدَةُ الشَّفِيعِ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَعُهْدة المُشْتَرِي عَلَى الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِع .

44.

⁽۱) سقط من «ب»و «م»: (في).

⁽۲) في (ب): (تمليكه وقلعه).

⁽٣) في ب: أخذه، وهو كذلك في الشرح.

⁽٤) في ج: بأكثر، وهو كذلك في الشرح.

بَابُ الْوَدِيعَةِ

إِذَا تَلِفَتْ مِنْ بَيْنِ مَالِهِ وَلَمْ يَتَعَدَّ وَلَمْ يُفَرِّطُ (١) لَمْ يَضْمَنْ.

وَيَلْزَمُهُ حِفْظُهَا فِي حِرْزِ مِثْلِهَا، فَإِنْ عَيَّنَهُ صَاحِبُهَا فَأَحْرَزَهَا بِدُونِهِ ضَمِنَ، وِبمِثْلِهِ أَوْ أَحْرَزَ فَلا .

وَإِنْ قَطَعَ الْعَلَفَ عَنِ الدَّابَّةِ بِغَيْرِ قَوْلِ صَاحِبِهَا ضَمِنَ، وَإِنْ عَيَّنَ جَيْبَهُ فَتَرَكَهَا فِي كُمِّهِ أَوْ يَدِهِ ضَمِنَ، وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ، وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ (أَوْ مَالَ رَبِّهَا) لَمْ يَضْمَنْ، وَعَكْسُهُ الأَجْنَبِيُّ وَالْحَاكِمُ، وَلاَ يُطْالَبَانِ (إِنْ جَهِلاً).

وَإِنْ حَدَثَ خَوْفٌ أَوْسَفَرٌ رَدَّهَا عَلَى رَبِّهَا، فَإِنْ غَابَ حَمَلَهَا مَعَهُ (٢) إِنْ كَانَ أَحْرَزَ، وَإِلاَّ أَوْدَعَهَا ثِقَةً.

وَمَنْ أُودِعَ دَابَّةً فَرَكِبَهَا لِغَيْرِ نَفْعِهَا، أَوْ ثَوْبًا فَلَبِسَهُ، أَوْ دَرَاهِمَ فَأَخْرَجَهَا (مِنْ مُحْرَزٍ) ثُمَّ رَدَّهَا، أَوْ رَفَعَ الْخَتْمَ وَنَحْوَه عَنْهَا (٣)، أَوْ خَلَطَهَا بِغَيْرِ مُتَمَيِّزِ فَضَاعَ الْكُلُّ ضَمِنَ.

فضل

وَيِقْبَلُ قَوْلُ الْمُودَعِ فِي رَدِّهَا إِلَى رَبِّهَا أَوْ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ وَتَلَفِهَا وَعَدَمِ التَّفْرِيطِ، فَإِنْ قَالَ: لَمْ تُودِغِنِي (٤)، ثُمَّ ثَبَتَتْ بِبَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ ثُمَّ ادَّعَى رَدًّا

271

⁽١) قوله: (ولم يفرط) زيادة من «ج» و «م».

⁽٢) سقط من (أ) و (ج); (معه).

⁽٣) سقط من «ب» و «م» : (عنها).

⁽٤) في (ج) زيادة: (شيئًا).

أَوْ تَلَفًا (سَابِقَينِ لِجُحُودِهِ) لَمْ يُقْبَلاَ وَلَوْ بِبَيِّنَةٍ، بَلْ فِي قَوْلِهِ: مَا لَكَ عِنْدِي شَيْءٌ وَنَحْوُهُ، (أَوْ بَعْدَهُ بِهَا)، وَإِنِ ادَّعَى وَارِثُهُ الرَّدَّ مِنْهُ (أَوْ مِنْ مُورِّنِهِ) لَمْ يُقْبَلْ إِلاَّ ببَيِّنَةٍ.

وَإِنْ طَٰلَبَ أَحَدُ المُودِعِينَ (١) نَصِيبَهُ مِنْ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ يَنْقَسِمُ أَخَذَهُ، وَلِلْمُسْتَأْجِرِ مُطَالَبَةُ غَاصِبِ الْعَيْنِ (٢).

باب إخياء الموات

(وَهِيَ: الأَرْضُ الْمُنْفَكَّةُ عَنِ الإِخْتِصَاصَاتِ وَمُلْكِ مَعْصُومٍ)، فَمَنْ أَحْيَاهَا مَلَكَهَا مِنْ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، بِإِذْنِ الإِمَامِ وَعَدَمِهِ فِي دَارِ الإِسْلامِ وَغَيْرِهَا، وَالْعَنْوَةُ (٣) كَغَيْرِهَا.

وَيُمْلَكُ بِالإِحْيَاءِ مَا قَرُبَ مِنْ عَامِرٍ إِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِمَصْلَحَتِهِ، وَمَنْ أَخَاطَ مَوَاتًا (أَوْ حَفَرَ بِئُرًا فَوَصَلَ إِلَى الْمَاءِ)، أَوْ أَجْرَاهُ إِلَيْهِ مِنْ عَيْنٍ وَنَحُوهَا، (أَوْ حَبَسَهُ عَنْهُ لِيَزْرَعَ) فَقَدْ أَحْيَاهُ.

وَيُمْلَكُ حَرِيمُ الْبِئْرِ العَادِيَّةِ: خَمْسِينَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِ جَانِبٍ، وَحَرِيمُ البَدِيَّةِ (٤) نِصْفُهَا.

وَلِلْإِمَامُ إِقْطَاعُ مَوَاتٍ لِمَنْ يُحْيِيهِ وَلاَ يَمْلِكُهُ، وَإِقْطَاعُ الْجُلُوسِ فِي

****1_****

277

٣٢٧

~~ 1

TY9

TT.

⁽١) في «أ» و «ب»: (الوديعين).

⁽٢) سقط من «أ»: (العين).

⁽٣) في «ج»: (وموات العنوة كغيره).

⁽٤) في ﴿أُنَّ : ضرب على (البدية) وكتب في الحاشية : (وغير العادية) ، ووضع عليها علامة : (صح).

الطُّرُقِ الْوَاسِعَةِ مَالَمْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ، وَيَكُونُ أَحَقَّ بِجُلُوسِهَا، وَمِنْ غَيْرِ إِقْطَاعِ لِمَنْ سَبَقَ بِالجُلُوسِ (١) مَا بَقِيَ قُمَاشُهُ فِيهَا وَإِنْ طَالَ، وَإِنْ سَبَقَ اثْنَانِ أَقْتَرَعَا.

وَلِمَنْ فِي أَعْلَى الْمَاءِ الْمُبَاحِ السَّقْيُ وَحَبْسُ الْمَاءِ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى كَعْبِهِ، ثُمَ يُرْسِلُهُ إِلَى مَنْ يَلِيهِ.

وَلِلإِمَامِ دُونَ غَيْرِهِ حِمَى مَرْعَى لِدَوَابِ المُسْلِمِينَ مَالَمْ يَضُرَّهُمْ.

بَابُ الجَعَالَةُ

وَهِيَ: (أَنْ يَجْعَلَ شَيْئًا مَعْلُومًا لِمَنْ يَعْمَلُ لَهُ عَمَلًا مَعْلُومًا أَوْ مَجْهُولًا ٣٣١ مُدَّةً مَعْلُومَةً أَوْ مَجْهُولَةً)، كَرَدِّ عَبْدٍ وَلُقَطَةٍ وَخِيَاطَةٍ وَبِنَاءِ حَائِطٍ، فَمَنْ فَعَلَهُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِقَوْلِهِ اسْتَحَقَّهُ، وَالجَمَاعَةُ يَقْتَسِمُونَهُ، (وَفِي أَثْنَائِهِ يَأْخُذُ ٣٣٢ فِسَطَ تَمَامِهِ).

وَلكُلِّ فَسْخُهَا، فَمِنَ الْعَامِلِ لاَ يَسْتَحِقُّ شَيْئًا، وَمِنَ الْجَاعِلِ بَعْدَ الشُّرُوعِ لِلْعَامِلِ أُجْرَةُ عَمَلِهِ، وَمَعَ الاخْتِلاَفِ فِي أَصْلِهِ أَوْ قَدْرِهِ يُقْبَلُ قَوْلُ الْجَاعِلِ. الْجَاعِلِ.

وَمَنْ (رَدَّ لُقَطَةً أَوْ ضَالَّةً) أَوْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ عَمَلاً (٢) بِغَيْرِ جُعْلٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ ٢٣٣ عَنْ رَدِّ الآبِقِ، وَيَرْجِعُ بِنَفَقَتِهِ عَشَرَ دِرْهَمَّا عَنْ رَدِّ الآبِقِ، وَيَرْجِعُ بِنَفَقَتِهِ أَيْضًا.

⁽١) في (أ) و (ج): (الجلوس).

⁽٢) في (أ): (عمل عملاً لغيره).

باب اللُقطَة

وَهِيَ مَالٌ، (أَوْمُخْتَصٌ) ضَلَّ عَنْ رَبِّهِ، (وَتَتُبَعُهُ هِمَّةُ أَوْسَاطِ النَّاسِ)، فَأَمَّا الرَّغِيفُ وَالسَّوْطُ وَنَحْوُهُمَا فَيُمْلَكُ بِلاَ تَعْرِيفٍ، وَمَا النَّاسِ)، فَأَمَّا الرَّغِيفُ وَالسَّوْطُ وَنَحْوِهِمَا خَرُمَ أَخْذُه، وَلَهُ الْتِقَاطُ امْتَنَعَ مِنْ سَبُعِ صَغِيرٍ كَثَوْرٍ وَجَمَلٍ وَنَحْوِهِمَا حَرُمَ أَخْذُه، وَلَهُ الْتِقَاطُ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ حَيَوانٍ وَغَيْرِهِ، إِنْ أَمِنَ نَفْسَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِلاَّ فَهُ وَكَافُوسِ. كَغَاصِب.

وَيُعَرِّفُ الْجَمِيعَ بِالنِّدَاءِ (١) فِي مَجَامِعِ النَّاسِ - غَيْرِ الْمَسَاجِدِ - حَوْلاً، وَيَمْلِكُه بَعْدَه حُكْمًا، لَكِن لاَ يَتَصَرَّفُ فِيهَا قَبْلَ مِعْرِ فَهِ صِفَاتِهَا، فَمَتَى جَاءَ طَالِبُهَا فَوصَفَهَا لَزَمَ دَفْعُهَا إِلَيْهِ.

وَالسَّفِيهُ وَالصَّبِيُّ يُعَرِّفُ لُقَطَتَهُمَا وَلِيُّهُمَا.

(وَمَنْ تَرَكَ حَيَوَانًا بِفَلَاةٍ لِإِنْقِطَاعِهِ، أَوْ عَجْزِ رَبِّهِ عَنْهُ مَلَكَهُ آخِذُهُ)، (وَمَنْ أُخِذَ نَعْلُه وَنَحْوُهُ وَوَجَدَمَوْ ضِعَهُ غَيْرَهُ فَلُقَطَةٌ).

بَابُ اللَّقيط

وَهُوَ: (طِفلٌ لاَ يُعَرفُ نَسَبُهُ وَلاَ رِقُهُ نُبِذَ أَوْ ضل)، (وَأَخْذُهُ فَرْضُ كِفَايَةٍ)، وهُوَ خُرُّ، وَمَا وُجِدَ مَعَهُ أَوْ تَحْتَهُ ظَاهِرًا أَوْ مَدْفُونَا طَرِيًا، أَوْ كَفَايَةٍ)، وَهُو حُرُّ، وَمَا وُجِدَ مَعَهُ أَوْ تَحْتَهُ ظَاهِرًا أَوْ مَدْفُونَا طَرِيًا، أَوْ مُتَّصِلًا بِهِ كَحَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ فَلَهُ، يُنْفَقُ (٢) عَلَيْهِ مِنْهُ، وَإِلاَ مِنْ مُتَّصِلًا بِهِ كَحَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ فَلَهُ، يُنْفَقُ (٢) عَلَيْهِ مِنْهُ، وَإِلاَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

(۱) ضرب في «ب» على كلمة: (بالنداء) وسقطت من «م».

110-77

- - س س

⁽۲) في (ب): (وينفق).

وَهُوَ مُسْلِمٌ، وَحَضَانَتُهُ لِوَاجِدِهِ الأَمِينِ، وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ إِذْنِ حَاكِم، وَمِيرَاثُهُ وَدِيَتُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ، وَوَلِيَّهُ فِي الْعَمْدِ الْإِمَامُ يُخَيَّرُ (١) بَيْنَ الْقِصَاص وَالدِّيَةِ.

وَإِنْ أَقَرَّ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ (٢) ذَاتُ زَوْج (٣) مُسْلِمٌ أَوْ كَافِرٌ أَنَّهُ وَلَدُهُ لَحِقَ بِهِ، وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِ اللَّقِيطِ، وَلاَ يَتْبَعُ الْكَافِرَ فِي دِينِهِ إِلاَّ بِبَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لَحِقَ بِهِ، وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِ اللَّقِيطِ، وَلاَ يَتْبَعُ الْكَافِرَ فِي دِينِهِ إِلاَّ بِبَيِّنَةٍ تَشْهَدُ أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، وَإِنِ اعْتَرَفَ بِالرِّقِّ مَعَ سَبْقِ مُنَافِ، أَوْ قَالَ: إِنَّه كَافِرٌ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ.

وَإِنْ ادَّعَاهُ جَمَاعَةٌ قُدِّمَ ذُو الْبَيِّنَةِ ، وَإِلاَّ فَبِمَنْ (٤) أَلْحَقَتْهُ الْقَافَةُ (٥) .

⁽١) في (ب) و (م) : (يتخير).

 ⁽٢) سقط من (م) والشرح (أو) وأثبتت في جميع النسخ وهي موافقة لما في المقنع، وانظر ما سبق في مقدمة التحقيق.

⁽٣) في ﴿أَ اللَّهُ وَاللَّهِ اللَّهِ : ﴿ أُو ﴾ .

⁽٤) في اب، و (م): (فمن).

⁽٥) في «ب» و «م» زيادة: (به).

٣٤.

727

كتاب الوقف

وَهُوَ تَحْبِيسُ الأَصْلِ وَتَسْبِيلُ الْمَنْفَعَةِ، وَيَصِحُّ بِالْقَوْلِ وَبِالْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَيْهِ (١)، كَمَنْ جَعَلَ أَرْضَهُ مَسْجِدًا وَأَذِنَ لِلنَّاسِ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ، أَوْ مَقْبَرَةً وَأَذِنَ لِلنَّاسِ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ، أَوْ مَقْبَرَةً وَأَذِنَ لِلنَّاسِ فِي الطَّلَاةِ فِيهِ،

وَصَرِيحُهُ: وَقَفْتُ وَحَبَّسْتُ وَسَبَّلْتُ، وَكِنَايَتُهُ: تَصَدَّفْتُ وَحَرَّمْتُ وَالْبَدْتُ، وَكِنَايَتُهُ: تَصَدَّفْتُ وَحَرَّمْتُ وَأَبَّدْتُ، فَتُشْتَرَطُ النِّيَّةُ مَعَ الْكِنَايَةِ أَوْ اقْتِرَانُ أَحَدِ الأَلْفَاظِ الْخَمْسَةِ أَوْ حُكْم الْوَقْفِ.

وَّ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْمَنْفَعَةُ دَائِمًا مِنْ مُعيَّنِ^(٣) يُنْتَفَعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ، كَعَقَار وَحَيَوَانٍ وَنَحُوهِمَا.

وَأَنْ يَكُونَ عَلَى بِرِّ كَالْمَسَاجِدِ وَالْقَنَاطِرِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْأَقَارِبِ مِنْ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ، غَيْرَ حَرْبِيٍّ وَكَنِيسَةٍ، وَنَسْخِ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ (وَكُتُبِ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ، غَيْرَ حَرْبِيٍّ وَكَنِيسَةٍ، وَنَسْخِ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ (وَكُتُبِ مُسْلِمٍ، وَكَذَا (الْوَصِيَّةُ) وَالْوَقْفُ عَلَى نَفْسِهِ.

وَيُشْتَرَطُ (فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ) أَنْ يَكُونَ عَلَى مُعَيَّنِ يَمْلِكُ، لاَ مَلَكٍ وَخَرَاجُهُ عَنْ يَدِهِ.

فضل

وَيجِبُ الْعَمَلُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ فِي جَمْعِ وَتَقْدِيمٍ وَضِدٍّ ذَلِكَ،

⁽١) سقط من (أ): (عليه).

⁽۲) في «ب» زيادة: (للناس).

⁽٣) أشار ابن مانع إلى نسخة أخرى بلفظ: (عين)، وهي كذلك في المقنع والروض.

237

وَاعْتِبَارِ وَصْفِ وَعَدَمِهِ، وَالتَّرْتِيبِ(۱)، وَنَظَرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يَشْتَرِطْ (اسْتَوَى الْغَنِيُّ وَالذَّكَرُ وَضِدُّهُمَا)، وَالنَّظُرُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ. ٢٤٤ وَلَمْ يَشْتَرِطْ (اسْتَوَى الْغَنِيُّ وَالذَّكُو وَضِدُّهُمَا)، وَالنَّظُرُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ. ٢٤٠ وَإِنْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ (أَوْ وَلَدِ غَيْرِهِ)، ثُمَّ عَلَى الْمَسَاكِينِ فَهُو لِولَدِهِ ٢٤٠ الذُّكُورِ وَ الانَاثِ بِالسَّهِ يَّة، ثُمَّ ولد بَنِه دُونَ بَنَاتِه، كَمَا لَوْ قَالَ: عَلَى

وَإِن وَعَفَّ حَتَى وَعَدِهِ مِهُ وَلِدِ يَنِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ، كَمَا لَوْ قَالَ: عَلَى اللَّهُ كُورِ وَالإِنَاثِ بِالسَّوِيَّةِ، ثُمَّ ولِدِ يَنِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ، كَمَا لَوْ قَالَ: عَلَى يَنِيهِ أَوْ يَنِي فُلَانٍ اخْتَصَّ وَلَدِ وَلَدِهِ وَلَدِهِ ثَالَ: عَلَى يَنِيهِ أَوْ يَنِي فُلَانٍ اخْتَصَّ بِذُكُورِهِمْ، إِلاَّ أَنْ يَكُونُوا قَبِيلَةً فَيَدْخُلُ (٣) النِّسَاءُ دُونَ أَوْلاَدِهِنَّ مِنْ أَوْلاَدِهِ فَيْرِهِمْ، وَالْقَرَابَةُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ وَقَوْمُهُ يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالأَنْثَى مِنْ أَوْلاَدِهِ وَقَوْمُهُ يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالأَنْثَى مِنْ أَوْلاَدِهِ وَأَوْلاَدِهِ أَوْلاَدِهِ أَوْلادِهِ أَوْلاَدِهِ فَرَابَهُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ وَقَوْمُهُ يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالأَنْشَى مِنْ أَوْلاَدِهِ وَأَوْلاَدِهِ أَوْلاَدِهُ وَاللَّوْلَ وَاللَّوْلَ وَاللَّوْلَ وَاللَّوْلِ وَاللَّوْلَ وَاللَّهُ وَاللَّاثِ وَاللَّهُ وَاللَّوْلَ وَلَيْهُ وَجَدِّهُ وَجَدِّ أَبِيهِ وَجَدِّهِ وَجَدِّ أَبِيهِ ، (وَإِنْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تَقْتَضِي إِرَادَةَ الإِنَاثِ أَوْلاَدِهُ وَمِنْ أَوْلاَدِهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمَاثِ اللَّهُ وَاللَّهُ وَمُ مَا يَهُ اللَّهُ وَلَوْلاَهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَقُولُهُ اللللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُعُلِي اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُولِ اللَّهُ وَالْمُولِ اللَّهُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤْلِقُولُ وَالْمُولِ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُؤْلُولُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلُولُولُولُولُولَا لَا اللللْفَاتِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلُولُولُولُولُولَا اللَّهُ اللْفَاقُولُ وَالْمُؤْلُولُولُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّه

وَإِذَا وَقَفَ عَلَى جَمَاعَةٍ يُمْكِنُ حَصْرُهُمْ وَجَبَ تَعْمِيمُهُمْ (٤) وَإِذَا وَقَفَ عَلَى مَعْمِيمُهُمْ وَالتَّسَاوِي، وَإِلاَّ جَازَ التَفْضِيلُ وَالإِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمْ.

فَضل

وَالْوَقْفُ عَقْدٌ لاَزِمٌ لاَ يَجُوزُ فَسْخُهُ، وَلاَ يُبَاعُ إِلاَّ أَنْ تَتَعَطَّلَ مَنَافِعُهُ، وَلاَ يُبَاعُ إِلاَّ أَنْ تَتَعَطَّلَ مَنَافِعُهُ، وَيُصْرَفُ ثَمَنُهُ فِي مِثْلِهِ، وَلَوْ أَنَّهُ مَسْجِدٌ وَآلَتُهُ وَمَا فَضَلَ عَنْ حَاجَتِهِ ؟ جَازَصَرْ فُهُ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ وَالصَّدَقَةُ بِهِ عَلَى فُقَرَاءِ المُسْلِمِينَ .

⁽١) في «ج» و «م»: (وترتيب).

 ⁽٢) في «أ»: (ولده وولده)، ولعل الصواب ما في با قي النسخ موافقة للمقنع.

⁽٣) في ﴿جِ او ﴿م أُزيادة: (فيه).

⁽٤) في «ب»: (التعميم).

بَابُ الْهِبَةِ وَالْعَطِيَّةِ

وَهِيَ: التَّبَرُعُ بِتَمْلِيكِ مَالِهِ المَعْلُومِ الْمَوْجُودِ فِي حَيَاتِهِ غَيْرَهُ، فَإِنْ شَرَطَ فِيهَا عِوضًا مَعْلُومًا فَبَيْعٌ، وَلاَ يَصِحُ مَجْهُولاً (إِلاَّ مَا تَعَذَّرَ عِلْمُهُ). وَتَنْعَقِدُ بِالإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَالْمُعَاطَاةِ الدَّالَةِ عَلَيْهَا، وَتَلْزَمُ بِالْقَبْضِ بِإِذْنِ وَاهِبٍ، إِلاَّ مَا كَانَ فِي يَدِ مُتَّهِبٍ، وَوَارِثُ الْوَاهِبِ يَقُومُ بَالْقَبْضِ بِإِذْنِ وَاهِبٍ، إِلاَّ مَا كَانَ فِي يَدِ مُتَّهِبٍ، وَوَارِثُ الْوَاهِبِ يَقُومُ

وَمَنْ أَبْرَأَ غَرِيمَهُ مِنْ دَيِنهِ بِلَفْظِ الإِحْلَالِ (أَوْ الصَّدَقَةِ) أَوِ الْهِبَةِ وَنَحْوِهَابَرِئَتْ ذِمَّتُهُ، وَلَوْلَمْ يَقْبَلِ .

وَيَجُوزُ هِبَةُ كُلِّ عَيْنِ تُبَاعُ وَكَلْبٍ يُقْتَنَّى.

فضلُ

يَجِبُ التَّعْدِيلُ فِي عَطِيَّةِ أَوْلاَدِهِ بِقَدْرِ إِرْثِهِمْ، فَإِنْ فَضَّلَ بَعْضَهُمْ سَوَّى برُجُوع أَوْ زِيَادَةٍ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَه ثَبَتتَ (١).

وَلَا يَجُوزُ لِوَ اَهِبُ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ اللَّازِمَةِ إِلاَّ الأَبَ، وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ وَيَتَمَلَّكَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ (مَا لاَ يَضُرُّهُ) وَلاَ يَحْتَاجُهُ، فَإِنْ تَصَرَّفَ فِي مَالِهِ (وَلَوْ فِيمَا وَهَبَهُ لَهُ) بِبَيْعٍ، أَوْ عِنْقٍ أَوَ إِبْرًاءٍ، (أَوْ أَرَادَ أَخْذَهُ قَبْلَ رُجُوعِهِ)، (وَلَوْ فِيمَا وَهَبَهُ لَهُ) بِبَيْعٍ، أَوْ عِنْقٍ أَوَ إِبْرًاءٍ، (أَوْ أَرَادَ أَخْذَهُ قَبْلَ رُجُوعِهِ)، (أَوْ تَمَلُّكِهِ (٢) بِقَوْلٍ أَوْ نِيَّةٍ وَقَبْضٍ مُعْتَبِرٍ) لَمْ يَصِحَّ، (بَلْ بَعْدَهُ).

784

71

789

201-20

TOT_TO

⁽١) هكذا في (ج) وهو الموافق للفظ، وفي (أ) و (ب): (ثبت).

⁽٢) في ﴿جِ ﴾: (تملك).

وَلَيْسَ لِلْوَلَدِ مَطَالَبَةُ أَبِيهِ بِدَينٍ وَنَحْوِهِ ، (إِلاَّ نَفَقَتَهُ () الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ ، ، ٥٠ فَإِنَّ لَهُ مُطَالَبَتَهُ بِهَا وَحَبْسَهُ عَلَيْهَا) .

فَصلٌ فِي تَصرُ فَاتِ الْمَريض

مَنْ مَرَضُهُ غَيْرُ مَخُوفٍ كَوَجَعِ ضِرْسٍ وَعَيْنٍ وَصُدَاعٍ يَسِيرٍ فَتَصَرُّفُهُ لَا ذِمٌ كَالصَّحِيح، (وَلَوْ مَاتَ مِنْهُ).

وَإِنْ كَانَ مَخُوفًا كَبِرْسَامٍ، وَذَاتِ جَنْبِ^(٢) (وَوَجَعِ قَلْبِ)، وَدَوَامِ _{٢٥٦} قَيَامٍ وَرُعَافٍ، وَأَوَّلِ فَالِجِ، وَآخِرِ سِلِّ، (وَالْحُمَّى الْمُطْبِقَةَ)، والرِّبِعَ، _{٢٥٧} وَمَا قَالَ طَبْيبَانِ (مُسْلِمَانِ) عَدْلاَنِ إِنَّهُ مَخُوفٌ، وَمَنْ وَقَعَ الطَّاعُونُ _{٢٥٨}

وَمَا قَانَ طَبِيبَانِ (مُسْلِمَانِ) عَدَّلًا نِ إِنَّهُ مُحَوَّفٌ، وَمَنْ وَفَعَ الطَّاقُونَ بِبَلَدِهِ، وَمَنْ أَخَذَهَا الطَّلْقُ لاَ يَلْزَمُ تَبَرُّعُهُ لِوَارِثٍ بِشِيْءٍ، وَلاَ بِمَا فَوْقَ

اَلثُّكُثِ، إِلاَّ بِإِجَازَةِ الْوَرَثَةِ لَهَا، (إِذَا^(٣) مَاتَ مِنْهُ، وَإِنْ عُوفِيَ ٢٥٩ فَكَصَحِهِ)

> وَمَنِ أَمْتَدَّ مَرَضُهُ بِجُذَامٍ أَوْسِلِّ أَوْ فَالِجٍ وَلَمْ يَقْطَعْهُ بِفِرَاشٍ فَمِنْ كُلِّ مَالِهِ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ.

> وَيُعْتَبُرُ الثُّلُثُ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَيُسَوَّى بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِ وَالْمُتَأَخِّرِ فِي الْوَصِيَّةِ، وَيُبَوَّةِ، وَلاَ يَمْلِكُ الرُّجُوعَ فِيهَا، الْوَصِيَّةِ، وَلاَ يَمْلِكُ الرُّجُوعَ فِيهَا، وَيُعْتَبُرُ الْقَبُولُ لَهَا عِنْدَ وُجُودِهَا، وَيَثْبُتُ الْمُلْكُ إِذًا، وَالْوَصِيَّةُ بِخِلافِ ذَلِكَ.

⁽١) في «ب» و «م»: (بنفقته).

⁽۲) في «م»: (الجنب).

⁽٣) في (م): (إن).

كتاب الوصايا

يُسَنُّ لِمَنْ تَرَكَ خَيْرًا ـ وَهُوَ الْمَالُ الْكَثِيرُ ـ أَنْ يُوصِيَ بِالْخُمُسِ، وَلاَ تَجُوزُ بِأَكْثِرَ مِنَ الثُّلُثِ لأَجْنَبِيِّ، وَلاَ لِوَارِثٍ بِشَيْءٍ إِلاَّ بِإِجَازَةِ الْوَرَثَةِ لَهُمَا (١) بَعْدَ الْمَوْتِ، فَتَصِحُّ تَنْفِيذًا.

وَتُكْرَهُ وَصِيَّةُ فَقِيرٍ وَارِثُهُ (مُحْتَاجٌ)، وَتَجُوزُ بِالْكُلِّ لِمَنْ لاَ وَارِثَ لَهُ، فإِنْ لَمْ يَفِ الثُّلُثُ بِالْوَصَايَا فَالنَّقْصُ بِالْقِسْطِ.

وَإِنْ أَوْصَى لِوَارِثٍ فَصَارَعِنْدَ الْمَوْتِ غَيْرَ وَارِثٍ صَحَّتْ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسُ، وَإِنْ طَالَ)، لأَ بِالْعَكْسِ، وَيُعْتَبُرُ قَبُولُ المُوصَى لَهُ (٢) بَعْدَ الْمَوْتِ (وَإِنْ طَالَ)، لأَ قَبْلَهُ، وَيَثْبُتُ الْمُلْكُ بِهِ عَقِبَ الْمَوْتِ، وَمَنْ قَبِلَهَا ثُمَّ رَدَّهَا لَمْ يَصِحَّ الرَدُّ.

وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ فِي الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَلَهُ مَا وَصَيْتِهِ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَلَهُ مَا وَصَيْتُ (٣) بِهِ لِعَمْرٍ و، فَقَدِمَ فِي حَيَاتِهِ فَلَهُ، وَبَعْدَ هَا لِعَمْرٍ و.

وَيُخْرَجُ الْوَاجِبُ كُلُّهُ مِنْ دَيْنِ وَحَجٍّ وَغَيْرِه، مِنْ كُلِّ مَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَإِنْ لَمُ يُوصِ بِهِ، وَإِنْ قَالَ: أَدُّوا الْوَاجِبَ مِنْ ثَلْثِي ؟ بُدِى ءَبِهِ، وَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ أَخَذَهُ صَاحِبُ التَّبَرُّع، وَإِلاَّ سَقَطَ.

٣٦.

⁽۱) في «م»: (لها).

⁽٢) هكذا في «أ» و «ج»، و في «ب»: (قول الموصى له) و في «م» والشرح: (القبول).

⁽٣) في (م): (أوصيت).

بَابِ الْمُوصَى لَهُ

وَإِذًّا أَوْصَى (مَنْ لاَ حَجَّ عَلَيْهِ) أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِأَلْفٍ، صُرِفَ مِنْ ثُلُثِهِ مؤُونَةُ حِجَّةٍ بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى تَنفَدْ^(٢).

وَلاَ تَصِحُّ لِمَلَكِ وَبَهِيمَةٍ وَمَيِّتٍ، فَإِنْ وَصَّى لِحَيِّ وَمَيِّتٍ يَعْلَمُ مَوْتُهُ فَالْكُلُّ لِلْجَيِّ وَمَيِّتِ يَعْلَمُ مَوْتُهُ فَالْكُلُّ لِلْجَيِّ، وَإِنْ وَصَّى بِمَالِهِ لِإِبْنَيْهِ وَأَجْنَبِيٍّ فَالْكُلُ لِلْبُنَيْهِ وَأَجْنَبِيٍّ فَالْكُلُ التَّسُعُ.

بَابُ الْمُوصَى بهِ

تَصِحُّ بِمَا يَعْجَدُ عَنْ تَسْلِيمِهِ، كَآبِتِ وَطَيْرٍ فِي هَـوَاءُ (٤)، وَبِالْمَعْدُوم، كَبِمَا يَحْمِلُ حَيَوَانُهُ وَشَجَرَتُهُ أَبَدًا، أَوْ مُدَّةً مُعَيَّنَةً، فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ.

وَتَصِحُّ بِكَلْبِ (صَيْدٍ وَنَحْوِهِ)، وَبِزَيْتٍ مُتَنَجِّسٍ، وَلَهُ ثُلْثُهُمَا وَلَوْ كَثْرَ الْمَالُ، (إِنْ لَمْ تُجِزْ الْوَرَاثةُ).

وَتَصِحُّ بِمَجْهُولٍ كَعَبْدٍ وَشَاةٍ ، وَيُعْطَى مَا يَقَعُ عَلَيْه الإسْمُ الْعُرْفِيُّ .

⁽١) في (ب) و (م) : (تصح) والمعنى منجه .

⁽٢) في اجاوامه: (ينفذ).

⁽٣) كذا في جميع النسخ وسقط من (م) والشرح: (وصيته).

⁽٤) في «م»: (الهواء).

وَإِذَا وَصَّى (١) بِثُكُثِهِ فَاسْتَحْدَثَ مَالاً وَلَوْدِيَةً دَخَلَ فِي الْوَصِيَّةِ. وَمَنْ أُوصِيَ لَهُ بِمُعِيَّنِ فَتَلِفَ بَطَلَتْ، وَإِنْ تَلِفَ الْمَالُ غَيْرَهُ فَهُوَ لِلْمُوصَى لَهُ، (إِنْ خَرَجَ مِنْ ثُلُثِ الْمَالِ الْحَاصِل لِلوَرَثَةِ).

بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالْأَنْصِبَاءِ وَالْأَجْزَاءِ

إِذَا أَوْصَى بِمِثْلِ نَصِيبِ وَارِّثٍ مُعَيَّنٍ فَلَهُ مِثْلُ نَصِيبِهِ مَضْمُومًا إِلَى الْمَسْأَلَةِ، فَإِذَا أَوْصَى بِمِثْلِ نَصِيبِ ايْنِهِ، وَلَهُ ابْنَانِ فَلَهُ الثُّلُثُ، وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً فَلَهُ الثُّسْعَانِ. ثَلَاثَةً فَلَهُ التُّسْعَانِ.

وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدِ وَرَنَتِهِ وَلَمْ يُبَيِّنُ كَانَ لَهُ مِثْلُ مَا لأَقَلِّهِمْ نَصِيبًا، (فَمَعَ ابْنٍ وَبِنْتٍ رُبُعٌ، وَمَعَ زَوْجَةٍ وَابْنٍ تُسْعُ) وَبِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ فَكَ سُدُسٌ (٣)، وَبِشَيْءٍ أَوْ جُزْءٍ أَوْ حَظِّ أَعْطَاهُ الْوَارِثُ مَا شَاءَ.

بَابُ الْمُوصَى إِلَيْهِ

تصِحُّ وَصِيَّةُ الْمُسْلِمِ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ (١) عَدْلٍ رَشِيدٍ وَلَوْ عَبْدًا، (وَيَقْبَلُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ)، وَإِذَا أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ وَبَعْدَهُ إِلَى عَمْرٍ و، وَلَمْ يَعْزِلْ زَيْدً الشَّتَرَكَا، وَلاَ يَنْفَرِدُ أَحَدُهُ مَا بِتَصَرُفٍ لَمْ يَجْعَلْهُ لَهُ.

"77

⁽١) في الجااوالما: (أوصى).

⁽٢) أشار ابن مانع إلى نسخة بلفظ: (فإن كان معه) قال: وهي مصححة عما أثبتنا.

⁽٣) في «ب»: (السدس)، وسقط من «ج»: (فله).

⁽٤) سقط من «أ»: (مكلف)، وهي في بقية النسخ.

وَلاَ تَصِحُّ وَصِيَّةُ (۱) إِلاَّ فِي تَصَرُّفِ مَعْلُومٍ يَمْلِكُهُ الْمُوصِي، كَقَضَاءِ دَيْنِهِ وَتَفْرِقَةِ ثُلُثِهِ وَالنَّظَرِ لِصِغَارِهِ، (وَلاَ تَصِحُّ بِمَا لاَ يَمْلِكُهُ المُوصِي مِهِ، كَوَصِيَّةِ الْمَرْأَةِ بِالنَّظَرِ فِي حَقِّ أَوْلاَدِهَا الأَصَاغِرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ).

وَمَنْ وُصِّيَ فِي شَيْءٍ لَمْ يَصِرْ وَصِيًّا فِي غَيْرِهِ.

(وَإِنْ ظَهَرَ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنُ يَسْتَغْرِقُ بَعْدَ تَفْرِقَةِ الوَصِيِّ لَمْ يَضْمَنَ)، ١٦٠ وَإِنْ قَالَ: ضَعْ ثُلُثِي حَيْثُ شِئْتَ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَلاَ لِوَلَدِهِ.

(وَمَنْ مَاتَ بِمَكَانٍ لاَ حَاكِمَ فِيهِ وَلاَ وَصِيَّ حَازَ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ مِنْ (٣٠٠ الْمُسْلِمِينَ تَرِكَتَهُ وَعَمَلَ الأَصْلَحَ فِيهَا مِنْ بَيْع وَغَيْرِهِ)(٢).

⁽١) في الجا: (وصيته).

 ⁽۲) هكذا في جميع النسخ و في «م» والشرح: (ومن مات بمكان لا حاكم فيه ولا وصي جاز لبعض من حضره من المسلمين تولي تركته وعمل الأصلح حينتذ فيها من بيع وغيره) وانظر ما سبق في المقدمة حول هذه المسألة .

كتاب الفرائض

وَهِيَ الْعِلْمُ بِقِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ.

أَسْبَابُ الإرْثِ: رَحِمٌ وَنِكَاحٌ وَوَلاَءٌ.

وَالْـوَرَثَةُ: ذُو فَرْضٍ، وَعَصَبَةِ، وَرَحِم، فَذُو الْفَرْضِ عَشْرَةٌ: الزَّوْجَانِ وَالْأَبُوانِ وَالْجَدُّ وَالْبَنَاتُ وَبَنَاتُ الابْنِ وَالأَخَوَاتُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ وَالإِخْوَةُ مِنَ الأُمِّ.

فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَمَعَ وُجُودِ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنِ وَإِنْ نَزَلَ الرُّبْعُ، وَلِلْزَّوْجَةِ فَأَكْثَرَ نِصْفُ حَالَيْهِ فِيهِمَا.

وَلِكُلِّ مِنَ الأَبِ وَالْجَدِّ السَّدُسُ بِالْفَرْضِ مَعَ ذُكُورِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الاَبْنِ، وَبِالْفَرْضِ الْابْنِ، وَيَالْفَرْضِ الْابْنِ، وَبِالْفَرْضِ وَالتَّعْصِيبِ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الاَبْنِ، وَبِالْفَرْضِ وَالتَّعْصِيبِ مَعَ إِنَاثِهِمَا.

فضل

وَالْجَدُّ لَأَبِ وَإِنْ عَلَا مَعَ وَلَدِ أَبُويْنِ أَوْ أَبِ كَأَخٍ مِنْهُمْ، فَإِنْ نَقَصَتْهُ الْمُقَاسَمَةُ عَنْ ثُلُثِ الْمَالِ أَعْطِيَهُ، وَمَعَ ذِي فَرْضٍ بَعْدَهُ الأَحَظُّ مِنَ الْمُقَاسَمَةِ أَوْ ثُلُثُ مَا بَقِيَ، أَوْ سُدُسُ الْكُلِّ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ سِوى السُّدُسِ الْمُقَاسَمَةِ أَوْ ثُلُثُ مَا بَقِي، أَوْ سُدُسُ الْكُلِّ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ سِوى السُّدُسِ الْمُقَاسَمَةِ أَوْ ثُلُثُ مَا بَقِي، أَوْ سُدُسُ الْكُلِّ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ سِوى السُّدُسِ أَعْطِيهُ وَسَقَطَ الإِخْوَةُ إِلاَّ فِي الأَكْدَرِيَّةِ، وَلاَ يَعُولُ وَلاَ يُفْرَضُ (١) لأُخْتِ مَعَهُ إِلاَّ بِهَا، وَوَلَدُ الأَبِ إِذَا انْفَرَدُوا مَعَهُ كَولَدِ الأَبُويْنِ، فَإِنِ اجْتَمَعُوا مَعَهُ إِلاَّ بِهَا، وَوَلَدُ الأَب إِذَا انْفَرَدُوا مَعَهُ كَولَدِ الأَبُويْنِ، فَإِنِ اجْتَمَعُوا

 ⁽١) هكذا في «ج» و «م» و في «أ»: (ولا يعول ويفرض)، و في «ب»: (ويعول ولا يفرض) ولعل
 الصواب ما أثبتناه.

فَقَاسَمُوهُ أَخَذَ عَصَبَةُ وَلَدِ الأَبُويْنِ مَا بِيَدِ وَلَدِ الأَبِ وَأُنْثَاهُمْ فَقَطْ (١٠ تَمَامَ فَرْضِهَا، وَمَا بَقِي لِوَلَدِ الأَبِ.

فضل

وَلِلأُمِّ الشُّدُسُ مَعَ وُجُودِ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنِ أَوْ اثْنَيْنِ مِنْ إِخْوَةٍ أَوْ أَلَدِ ابْنِ أَوْ اثْنَيْنِ مِنْ إِخْوَةٍ أَوْ أَخَوَاتٍ، وَالثُّلُثُ مَعَ عَدَمِهمْ، وَالسُّدُسُ مَعَ زَوْجٍ وَأَبَوَينِ، وَالرُّبُعُ مَعَ زَوْجٍ وَأَبَوَينِ، وَالرُّبُعُ مَعَ زَوْجَةٍ وَأَبَوَينِ، (وَلِلأَبِمِثْلاَهُمَا).

فضل

تَرِثُ أُمُّ الأُمِّ وَأُمُّ الأَبِ وَأُمُّ أَبِ الأَبِ وَإِنْ عَلَوْنَ أُمُومَةً السُّدُسَ، فَإِنْ تَحَاذَيْنَ فَبَيْنَهُنَّ، وَمَنْ قَرُبَتْ فَلَهَا وَحْدَهَا.

فَضلٌ

وَالنِّصْفُ فَرْضُ بِنْتٍ وَحْدَهَا، ثُمَّ (٤) لِبِنْتِ ابْنٍ وَحْدَهَا، ثُمَّ لأُخْتِ لأَبَوَيْنِ أَوْ لأَبِ وَحْدَهَا.

وَالثُّلُثَانِ لِثِنْتَينِ مِنَ الْجَمِيعِ فَأَكْثَرَ (إِذَا لَمْ يُعَصَّبْنَ بِذَكَرٍ).

۲۷۱

۲۷۲

۲۷۲

377

TYO

⁽١) سقط من «ب» و «م»: (فقط).

⁽٢) في اج)زيادة:(وأم الجد).

⁽٣) في اب او اما: (أمه . . . أبيه).

⁽٤) في «ب» و «م» زيادة: (هو).

وَالسُّدُسُ لِبِنْتِ ابْنِ فَأَكْثَرَ مَعَ بِنْتٍ، وَلأُخْتٍ فَأَكْثَرَ لأَبِ مَعَ أُخْتٍ لأَبُومِن الْبُومُن ، مَعَ عَدَم مُعَصِّبِ فِيهِمَا.

فَإِنِ اسْتَكْمَلُ الثَّلْثَيِّنِ بَنَاتٌ، (أَوْ هُمَا)، سَقَطَ مَنْ دُونِهُنَّ، إِنْ لَمْ يُعَصِّبْهُنَّ الْأَخَوَاتُ مِنَ الأَبِ مَعَ يُعَصِّبْهُنَّ أَوْ أَنْزَلَ مِنْهُنَّ، وَكَذَا الأَخَوَاتُ مِنَ الأَبِ مَعَ أَخَوَاتِ الأَبُويْنِ إِنْ لَمْ يُعَصِّبْهُنَّ أَخُوهُنَّ.

وَالْأُخْتُ فَأَكْثُرُ تَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ مَا فَضَلَ عَنْ فَرْضِ الْبِنْتِ فَأَزْيَدَ، وَالْأُخْتُ فَأَزْيَدَ الثَّلُثُ بَيْنَهِم وَلِلثَّنَيْنِ فَأَزْيَدَ الثَّلُثُ بَيْنَهِم بِالشَّوِيَّةِ.

فضل في الحَجْبِ

تَسْقُطُ الأَجْدَادُ بِالأَبِ، وَالأَبْعَدُ بِالأَقْرَبِ، وَالْجَدَّاتُ بِالأُمِّ، وَالْجَدَّاتُ بِالأُمِّ، وَوَلَدُ الأَبْنِ وَابْنِ ابْنِ وَأَبِ (٢)، وَوَلَدُ الأَبِ وَوَلَدُ الأَب وَوَلَدُ الأَب وَوَلَدُ الأَب وَوَلَدُ الأَبْنِ وَبِالأَب وَأَبِيهِ، بِهِمْ وَبِالأَخِ لأَبُويَنِ، وَوَلَدُ الأُمِّ (٣) بِالْوَلَدِ وَوَلَدِ الأَبْنِ وَبِالأَب وَأَبِيهِ، (وَيَسْقُطُ بِهِ كُلُّ ابْنِ أَخِ وَعَمِّ).

بَابُ الْعَصَبَاتِ

(وَهُمْ كُلُّ مَنْ لَوْ انْفَرَدَ أَخَذَ الْمَالَ بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَمَعَ ذِي فَرْضٍ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ).

ΓY٦

TVV

⁽١) سقط في (ب بمقدار سطر إلى قوله: (أخوهن).

⁽۲) سقط من (ب۱: (وأب).

⁽٣) في «ب»: (الأب)، وهو خطأ.

279

فَأَقْرَبُهُمْ الْبُنْ ثُمَّ الْبُهُ وَإِنْ نَزَلَ، ثُمَّ الأَبُثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ عَلاَ، (مَعَ عَدَمِ أَخِ لاَبُويْنِ أَوْ لاَب)، ثُمَّ هُمَا، ثُمَّ بَنُوهُمَا أَبَدُا، ثُمَّ عَمُّ لاَبُويْنِ، ثُمَّ لأَبِويْنِ، ثُمَّ لأَبِويْنِ، ثُمَّ لأَبِ بَنُوهُمْ لأَبِ لأَبَويْنِ، ثُمَّ لأَبِ بثُمَّ بَنُوهُمْ كَذَلِكَ، لأَبَويْنِ، ثُمَّ لأَب، ثُمَّ بَنُوهُمْ كَذَلِكَ، لأَيَرِثُ بَنُو أَب أَعْلَى مَعَ يَنِي كَذَلِكَ، ثُمَّ أَعْمَامُ جَدِّه، ثُمَّ بَنُوهُمْ كَذَلِكَ، لأَيَرِثُ بَنُو أَب أَعْلَى مَعَ يَنِي كَذَلِكَ، ثُمَّ أَعْمَامُ جَدِّه، ثُمَّ بَنُوهُمْ كَذَلِكَ، لأَيرِثُ بَنُو أَب أَعْلَى مَعَ يَنِي كَذَلِكَ، ثُمَّ أَعْمَامُ جَدِّه، ثُمَ بَنُوهُمْ كَذَلِكَ، لأَيرِثُ بَنُو أَب أَعْلَى مَعَ يَنِي كَذَلِكَ، ثُمَّ أَعْمَامُ جَدِّه، ثُمَّ بَنُوهُمْ كَذَلِكَ، لأَيرِثُ بَنُوا أَب أَعْلَى مَعَ يَنِي لَكَ اللّهُ وَالْفَيْقِ أَنْ أَنْ لَا يُولِنُ أَنْ كُلُولُ مَنْ الْبُنِ أَبْنِ أَبْنِ أَبْنِ أَبْنِ أَنْ عُلِمَ أَوْلَى مِنْ الْبُنِ أَنِي أَنِ لأَبُويَنِ ، وَهُو أَوْ (١) النُ أَخِ لأَب أَوْلَى مِنْ الْبُنِ أَبْنِ أَبْنِ أَنِ لَا بُويَنِ ، وَهُو أَوْ (١) النُ أَخِ لأَب أَوْلَى مِنْ الْبُنِ الْبِي أَنِ الْبُنِ أَخِ لأَبُويَنِ ، وَهُو أَوْلُ هُمْ مَنْ لأَبُويَنِ ، فَإَنْ عُدِمَ عَصَبَةُ النَّسَبِ وَرِثَ الْمُعْتِقُ ، ثُمَّ الْاسْتِواءِ يُقَدَّمُ مَنْ لأَبُويَنِ ، فَإَنْ عُدِمَ عَصَبَةُ النَّسَبِ وَرِثَ الْمُعْتِقُ ، ثُمَّ عَصَبَةُ أَلْ مَنْ لأَبُويَنِ ، فَإِنْ عُدِمَ عَصَبَةُ النَّسَبِ وَرِثَ الْمُعْتِقُ ، ثُمَّ عَصَبَةُ أَلْهُ عَلَى مَا لأَنْ عُدِمَ عَصَبَةُ النَّسَةِ وَالْمَالِكُ الْمُعْتِقُ ، ثُمَّ عَلَى مَا أَنْ عُلْوهُ مُ أَنْ عُلْمُ الْمُعْتِقُ ، ثُمَّ الْمُعْتِقُ ، ثُمَّ الْمُعْتِقُ ، ثُمَّ الْمُعْتِقُ ، ثُمُ الْمُعْتِقُ ، ثُمُ الْمُعْتِقُ ، ثُمُ الْمُعْتِقُ ، ثُمُ الْمُعْتِقُ ، فَا لمُ الْمُعْتِقُ الْمُعْتُلُولُ الْمُعْتِقُ الْمُع

فضل

يَرِث الابْنُ وَابْنُهُ، وَالأَخُ لأَبُويْنِ ثُمَّ لأَبِ (٣) مَعَ أُخْتِهِ مِثْلَيْهَا، وَكُلُّ عَصَبَةٍ غَيْرِهِمْ لاَ تَرِثُ أُخْتُهُ مَعَهُ شَيْئًا، وَابْنَاعَمَّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لأُمَّ أَوْزَوْجٌ لَعُمُونُ ضُهُ وَالْبَاقِي لَهُمَا.

ويُبْدَأُ بِالْفُرُوضِ (٤) وَمَا بَقِيَ للْعَصَبَةِ ، وَيسْقُطُونُ فِي الحِمَارِيَّةِ .

بَاب أُصُول الْمَسَائِل

الْفُرُوضُ سِتَّةٌ: نِصْفٌ وَرَبُعٌ وَثُمُنٌ وَثُلُثَانِ وَثُلُثٌ وَسُدُسٌ. وَالأَصُولُ سَبْعَةٌ: (فَنِصْفَانِ) أَوْ نِصْفٌ (وَمَا بَقِيَ) مِنِ اثْنينِ،

⁽١) في «أ» فقط: (ولو).

⁽۲) قوله: (وهوأو) زيادة من «ب» و «م».

⁽٣) في اما فقط: (ولأب).

⁽٤) في (م) : (بذوي الفروض).

(وَتُلُثَانِ) أَوْ ثُلُثٌ (وَمَا بَقِيَ)، أَوْ هُمَا مِنْ ثَلاَثَةٍ، وَرَبُعٌ أَوْ ثُمُنٌ (وَمَا بَقِيَ)، أَوْ هُمَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ، فَهَذِهِ أَرْبُعةٌ لاَ تَعُولُ. بَقِيَ)، أَوْمَعَ النِّصْفِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَمِنْ ثَمَانِيَةٍ، فَهَذِهِ أَرْبَعةٌ لاَ تَعُولُ.

وَالنّصْفُ مَعَ الثُّلُثَينِ أَوِ الثُّلُثِ أَوِ السُّدُسِ (أَوْهُوَ وَمَا بَقِيَ) مِنْ سِتَةٍ ، وَتَعُولُ إِلَى عَشَرَةٍ (شَفْعًا وَوِتْرًا) ، وَالرَّبُعُ مَعَ الثُّلُثَينِ أَوِ الثُّلُثِ أَوْ الشُّلُثِ مَعَ الثُّلُثَينِ أَوِ الثُّلُثِ أَوْ الشُّدُسِ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ ، وَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةَ عَشَرَ وِتْرًا ، وَالثُّمُنُ مَعَ سُدُسٍ أَوْ ثُلُثَينِ مِنْ أَرْبُعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَتَعُولُ إِلَى سَبْعةٍ وَعِشْرِينَ .

وَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ الفُرُوضِ شَيْءٌ وَلاَ عَصَبَةَ رُدَّ عَلَى كُلِّ فَرْضٍ بِقَدْرِهِ غَيْرِ النَّوْجَيْنِ. الزَّوْجَيْنِ.

بَابِ التَّصْحِيحِ والْمُنَاسَخَاتِ وقِسْمَةِ التَّرِكَاتِ

إِذَا انْكَسَر سَهْمُ فَرِيقٍ عَلَيْهِمْ ضَرَبْتَ عَدَدَهُمْ إِنْ بَايَنَ سِهَامَهُمْ، أَوْ وِفْقَهُ إِنْ وَافَقَهُ، بِجُزْءِ: كَثْلُثٍ وَنَحْوِهِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَعَوْلِهَا إِنْ عَالَتْ، فَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ، وَيَصِيرُ لِلْوَاحِدِ مَاكَانَ لِجَمَاعَتِهِ أَوْ وَفْقُهُ.

فضل

إِذَا مَات شَخْصٌ وَلَمْ تُقْسَمْ تَرِكَتُهُ حَتَّى مَاتَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ، فَإِنْ وَرَثُتِهِ، فَإِنْ وَرَثُوهُ كَالأَوَّلِ كَإِخْوَةٍ، فَاقْسِمْهَا عَلَى مَنْ بَقِيَ.

وَإِنْ كَانَ وَرَثَهُ كُلِّ مَيِّتٍ لاَ يَرِثُونَ غَيْرَهُ: كَأُخُوةٍ لَهُمْ بَنُونَ، فَصَحِّحِ الأُوْلَى وَاقْسِمْ سَهْمَ كُلِّ مَيِّتٍ عَلَى مَسْأَلَتِهِ، وَصَحِّحْ المُنْكَسِرَ كَمَا سَبَقَ. الأُولَى وَاقْسِمْ سَهْمَ كُلِّ مَيِّتٍ عَلَى مَسْأَلَتِهِ، وَصَحِّحْ المُنْكَسِرَ كَمَا سَبَقَ. وَإِنْ لَهُ يَرِثُ وَاالثَّ انِي كَالأَوَّلِ صَحَّحْ تَ الأُولَى وَقَسَمْ تَ

۳۸٥_۲

٢٨٦

791

سَهْمَ (١) الثَّانِي عَلَى وَرَثَتِهِ، فَإِنْ انْقَسَمَتْ صَحَّتَا مِنْ أَصْلِهَا، وَإِنْ لَمْ تَنْقَسِمْ ضَرَبْتَ كُلَّ الثَّانِيَةِ أَوْ وَفْقَهَا للسِّهَامِ فِي الأُولَى، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مَنْ الثَّانِيَةِ شَيْءٌ فَاضْرِبْهُ فِيمَا مِنْهَا فَاضْرِبْهُ فِيمَا ضَرَبْتَهُ فِيهَا، وَمَنْ لَهُ مِنَ الثَّانِيةِ شَيْءٌ فَاضْرِبْهُ فِيمَا تَرَكَهُ الْمَيِّتُ أَوْ وَفْقِهِ فَهُو لَهُ، وَتَعْمَلُ فِي الثَّالِثِ فَأَكْثَرَ عَمَلَكَ فِي الثَّانِي مَعَ الأَوْلِ .

فضلً

إِذَا أَمْكَن نِسْبَةُ سَهْمِ كُلِّ وَارِثٍ مِنَ الْمَسْأَلَةِ بِجُزْءِ فَلَهُ مِنَ التَّرِكَةِ (٢) كَنِسْبَتِهِ.

بَابُ ذَوي الأَرْحَام

يَرِثُونَ بِالتَّنْزِيلِ: الذَّكَرُ وَالأَنْثَى سَوَاءٌ، فَوَلَدُ الْبَنَاتِ (وَوَلَدُ بَنَاتِ الْمُهُاتِ الْمُنْفَى سَوَاءٌ، فَوَلَدُ الْبَنَاتِ (وَوَلَدُ بَنَاتِ الْمُعْمَامِ الْيَنْيِينِ) وَوَلَدُ الْإِخْوَةِ لأُمِّ كَابَائِهِمْ، وَالأَخْوَالُ ٢٨٩ وَالْخُواهُ لأُمِّ كَابَائِهِمْ، وَالأَخْوَالُ ٢٨٩ وَالْخَالَاتُ وَالْعَمُّ لأُمُّ كَابَائِهِمْ، وَالأَخْوَالُ ٢٨٩ وَالْخَالَاتُ وَالْعَمُّ لأُمُّ كَالأَبِ

وَكُلُّ جَدَّةٍ أَذْلَتْ بِأَبِينَ أُمَّيْنِ (هِيَ إِحْدَاهُمَا: كَأُمِّ أَبِي أُمِّ)، أَوْ بِأَبِ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ: (كَأُمِّ أَبِ الْجَدِّ، وَأَبُو أُمِّ أَبِ وَأَبُو أُمِّ أُمِّ وَأَخَوَاهُمَا وَأُخْتَاهُمَا بِمَنْ لَنْجِمْ)، فَيُجْعَلُ حَقُّ كُلِّ وَارِثٍ لِمَنْ أَذْلَى بِهِ.

⁽١) في «ب» و «م»: (أسهم).

⁽٢) سقط من «م»: (من التركة).

⁽٣) في «م»: (كأمهاتهم).

فَإِنْ أَذْلَى جَمَاعَةٌ بِوَارِثٍ وَاسْتَوَتْ مَنْزِلَتُهُمْ مِنْهُ (بِلاَ سَبْقِ: كَأُولاَدِهِ) فَنَصِيبُهُ لَهُمْ، فَابْنٌ وَبِنْتٌ لأُخْتِ (١) مَعَ بِنْتٍ لأُخْتٍ أُخْرَى، لِهَذِهِ حَقُ أُمِّهَا وَلِلأُولَيَيْنِ حَقُ أُمِّهِمَا، وَإِنِ اخْتَلَفَتْ مَنَازِلُهُمْ مِنْهُ لِهَذِهِ حَقُ أُمِّهَا وَلِلأُولَيَيْنِ حَقُ أُمِّهِمَا، وَإِنِ اخْتَلَفَتْ مَنَازِلُهُمْ مِنْهُ جَعَلْتَهُمْ مَعَهُ كَمَيِّتٍ اقْتَسَمُوا إِرْثَهُ، فَإِنْ خَلَّفَ ثَلَاثَ خَالاَتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ مَتَفَرِّقَاتٍ فَالثُّلُ لِلْخَالاتِ أَخْمَاسًا، وَالثُّلُثَان لِلْعَمَّاتِ وَثَلاثَ عَمَّاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ فَالثُّلُ لِلْخَالاتِ أَخْمَاسًا، وَالثُّلُثَان لِلْعَمَّاتِ أَخْمَاسًا، وَالثُّلُثُ لِلْعَمَّاتِ أَخْمَاسًا، وَالثُّلُثُ لِلْعَمَّاتِ أَخْمَاسًا، وَالثُّلُثُ لِلْعَمَّاتِ أَخْمَاسًا، وَلَقُلُثُ لِلْعَمَّاتِ أَخْمَاسًا، وَتَصِحُّ مِنْ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَفِي ثَلاَثَةٍ أَخْوَالٍ مُتَفَرِّقِينَ، لِذِي الأُمْ اللهُ مُ السَّدُسُ وَالْبَاقِي لِذِي الأَبُويْنِ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَبُو أُمِّ أَسْقَطَهُمْ، وَفِي ثَلاثِ بَنَاتِ عُمُومَةٍ مُتَفَرِقِينَ الْمَالُ لِلَّتِي لِلاَبُويْنِ.

وَإِنْ أَذْلَى جَمَاعَةٌ بِجَمَاعَةٍ قَسَمْتَ الْمَالَ بَيْنَ الْمُذْلَى بِهِمْ ، فَمَا صَارِ لِكُلِّ وَاحِدٍ أَخَذَهُ المُدْلِيْ بِهِ ، وَإِنْ سَقَطَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ عَمِلْتَ بِهِ . وَإِنْ سَقَطَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ عَمِلْتَ بِهِ . وَالْجهَاتُ : أَبُوةٌ وَأُمُومَةٌ وَبُنُوَةٌ .

باب ميراث الحَمْلِ وَالْخُنْثَى الْمُشْكِلِ

مَنْ خَلَّفَ وَرَثَةً فِيهِمْ حَمْلٌ فَطَلَبُوا الْقِسْمَةَ وُقِفَ لِلْحَمْلِ الأَكْثَرُ مِنْ إِرْثِ ذَكَرَينِ أَوْ أُنْثَيَيْنِ ، فَإِذَا وُلِدَ أَخَذَ حَقَّهُ ، وَمَا بَقِيَ فَهُو لِمُسْتَحِقِّهِ ، وَمَنْ يَنْقُصُهُ شَيْئًا الْيَقِينَ ، وَمَنْ يَنْقُصُهُ شَيْئًا الْيَقِينَ ، وَمَنْ مَنْقُصُهُ شَيْئًا الْيَقِينَ ، وَمَنْ مَنْقُطَ بِهِ لَمْ يُعْطَ شَيْئًا .

 ⁽۱) في «أ» و اج» : (أخت).

397

490

وَيَرِثُ وَيُوْرَثُ إِنْ اسْتَهَلَّ صَارِخًا، أَوْ عَطَسَ، (أَوْ بَكَى)، أَوْرَضَعَ أَوْ تَنَفَّسَ (وَطَالَ زَمَنُ التَّنَفُّسِ)، أَوْ وُجِدَ دَلِيلُ حَيَاتِهِ غَيْرَ حَرَكَةٍ وَاخْتِلَاجٍ ('')، وَإِنْ ظَهَرَ بَعْضُه فَاسْتَهَلَّ ثُمَّ مَاتَ وَخَرَجَ لَمْ يَرِثْ، وَإِنْ جُهِلَ المُسْتَهِلُّ مِنَ التَّوْأَمَيْنِ وَاخْتَلَفَ إِرْثُهُمَا يُعَيَّنُ بِقُرْعَةٍ.

وَالْخُنْثَى الْمُشْكِلُ يَرِثُ نِصْفَ مِيرَاثِ ذَكَرٍ وَنِصْفَ مِيرَاثِ أُنْثَى.

بَاب مِيرَاثِ الْمَفْقُودِ

مَنْ خَفِيَ خَبَرُهُ (بِأَسْرٍ) أَوْ سَفَرٍ غَالِبُهُ السَّلَامَةُ كَتِجَارَةٍ انْتُظِرَ بِهِ تَمَامُ تِسْعِينَ سَنَةً مُنْذُ وُلِدَ.

وَإِنْ كَانَ غَالِبُهُ الْهَلَاكَ كَمَنْ غَرَقَ فِي مَرْكَبٍ فَسَلِمَ قَوْمٌ دُونَ قَوْمٍ، أَوْ فُقِدَ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ، أَوْ فِي مَفَازَةٍ مُهْلِكَةٍ (٢) انْتُظِرَ بِهِ تَمَامُ أَرْبَعِ سِنِينَ (مُنْذُ فُقِدَ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ، أَوْ فِي مَفَازَةٍ مُهْلِكَةٍ (٢) انْتُظِرَ بِهِ تَمَامُ أَرْبَعِ سِنِينَ (مُنْذُ فُقِدَ)(٣)، ثُمَّ يُقْسَمُ مَالُهُ فِيهِمَا.

فَإِنْ مَاتَ مُورَّثُهُ فِي مُدَّةِ التَّرَبُّصِ أَخَذَكُلُّ وَارِثٍ إِذَّا الْيَقِينَ وَوُقِفَ مَا بَقِي، فَإِنْ قَدِمَ أَخَذَ نَصِيبَهُ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَالِهِ، وَلِبَاقِي

⁽١) من هنا إلى باب ميراث المطلقة سقط من الأصل وألحق بالهامش بخط مغاير كتب بعدها ما يلي: (وحاصله: من حد باب ميراث المطلقة ثلاث أبواب غلطة) لكن ورد في الأصل قبل باب ميراث المطلقة العبارة التالية: (ولا يرث مسلم بنسب أو نكاح كافرًا أصليا، ولا يرث كافر ولا مرتد مسلمًا بحال وإن مات على ردته فماله فيء) ولم أجد مكانها في الكتاب ولا أدري من أين جاء بها الناسخ.

⁽٢) في (ب): (تهلكه)، وفي (ج) ضبطها هكذا:(مَهْلَكَةٍ).

⁽٣) في (ب) و (ج) و (م) و الشرح: (تلف).

الْوَرَثْةِ أَنْ يَصْطَلِحُوا عَلَى مَا زَادَ عَنْ حَقِّ الْمَفْقُودِ فَيَقْتَسِمُوهُ.

بَاب مِيرَاثِ الْغَرْقَى

إِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ (كَأَخَوَيْنِ لأب بِهَدْمٍ)، أَوْ غَرَقِ (أَوْ غُرْبَةٍ)، (أَوْ غُرْبَةٍ)، (أَوْ غَرَانٍ (أَوْ غُرْبَةٍ)، (أَوْ غَرَانٍ)، وَجُهِلَ السَّابِقُ بِالْمَوْتِ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِيهِ وَرِثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الآَخِرِ مَنْ تِلادِ مَالِهِ، دُونَ مَا وَرِثَهُ مِنْهُ دَفْعًا لللَّورِ.

بَابُ مِيرَاثِ أَهْلِ الْمِلْلِ

لآيرِثُ الْمُسْلِمُ الكَافِرَ إِلاَّ بِالْوَلاَءِ، وَلاَ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ إِلاَّ بِالْوَلاَءِ. بالْوَلاَءِ.

وَيَتَوَارَثُ الحَرْبِيُّ وَالذِّمِيُّ (وَالمُسْتَأْمَنُ)، وَأَهْلُ الذِّمَّةِ يَرِثُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مَعَ اتَّفَاقِ أَدْيَانِهِمْ لاَ مَعَ اخْتِلاَفِهَا، وَهُمْ مِلَلْ شَتَّى. وَالْمُرْتَدُّ لاَ يَرِثُ أَحَدًا، وَإِنْ مَاتَ عَلَى رِدَّتِهِ فَمَالُهُ فَي عُ.

وَيرِثُ الْمَجُوسِيُّ^(۲) بِقَرَابَتَينِ إِنْ أَسْلَمُوا أَوْتَحَاكَمُوا إِلَيْنَا (قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ)، (وَكَذَاحُكُمُ الْمُسْلِمِ يَطَأُذَاتَ رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ بِشُبْهَةٍ). وَلاَ بِعَقْدٍ لاَ يُقَرُّ عَلَيْهِ لَوْ أَسْلَمَ. وَلاَ بِعَقْدٍ لاَ يُقَرُّ عَلَيْهِ لَوْ أَسْلَمَ.

٤٠١

f . Y

⁽١) سقط من ﴿ج»: (أو نار).

⁽٢) هكذافي النسخ والشرح، وفي «م»: (المجوس).

٤ ، ٥

٤٠٦

باب ميراث المُطَلَّقة

مَنْ أَبَانَ زَوْجَتَهُ فِي صِحَّتِهِ، أَوْ مَرَضٍ غَيْرِ مَخُوفٍ^(١) (وَمَاتَ بِهِ)، ،،، أَوْ مَخُوفٍ^(٢) وَلَمْ يَمُتْ بِهِ لَمْ يَتَوَارَثَا، بَلْ فِي طَلاَقٍ رَجْعِيٍّ لَمْ تَنْقَضِ عِدَّتُهُ.

وَإِنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ مُتَّهَمًا بِقَصْدِ^(٣) حِرْمَانِهَا، أَوْ عَلَقَ إِبَانَتَهَا فِي مَرَضِهِ مَرَضِهِ، (أَوْ عَلَى فِعْلِ لَهُ فَفَعَلَهُ فِي مَرَضِهِ (٤) عَلَقَ إِبَانَتَهَا فِي صِحَّتِهِ عَلَى مَرَضِهِ، (أَوْ عَلَى فِعْلِ لَهُ فَفَعَلَهُ فِي مَرَضِهِ (٤) وَنَحْوِهِ) لَمْ يَرِثْهَا. وَتَرِثُه فِي الْعِدَّةِ وَبَعْدَهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجُ (أَوْ تَرْتَدُ (٥)).

بَابُ الإِقْرَار بِمُشَارِكِ فِي الْمِيرَاثِ

إِذَا أَقَرَّ كُلُّ الوَرَثَةِ وَلَوْ أَنَّهُ وَاحِدٌ بِوَارِثِ لِلْمَيِّتِ فَصَدَّقَ (٦) ، أَوْ كَانَ صَغِيرًا ، (أَوْ مَجْنُونَا وَالْمُقَرُّ بِهِ مَجْهُولَ النَّسَبِ) ثَبَتَ نَسَبُهُ وَإِرْثُهُ .

وَإِنْ أَقَرَّ أَحَدُ ابْنَيْهِ بِأَخٍ مِثْلِهِ فَلَهُ ثُلُثُ مَا بِيَدِهِ، وَإِنْ أَقَرَّ بِأُخْتٍ (٧) فَلَهَا خُمْسُهُ.

⁽١) في (ب؛ والم؛ (مرضه غير المخوف).

⁽٢) في (ب): (مرضه المخوف).

⁽٣) في (أ): (يقصد).

⁽٤) في ﴿أَهُ: (مرض)، وفي ﴿جِهُ زِيادة: (المخوف).

⁽٥) (أو ترتد) زيادة من (ب) الشرح.

⁽٦) في اب او ام): (وصدق) وفي اج): (وَصُدَّقَ).

⁽٧) أشار الشيخ ابن مانع إلى نسخة فيها: (ببنت).

بَاب مِيرَاثِ الْقَاتِل وَالْمُبَعَّضِ وَالْوَلَاءِ (١)

مَنْ انْفَرَدَ بِقَتْلِ مُورَتِنهِ أَوْ شَارِكَ فِيهِ مُبَاشَرَةً أَوْ سَبَبًا (بِلاَ حَقٍ) لَمْ يَرِثْهُ إِنْ لَزَمَهُ قَوَدٌ، أَوْ دِيَةٌ أَوْ كَفَّارَةٌ، وَالْمُكَلَّفُ وَغَيْرُه سَوَاءٌ.

وَإِنْ قَتَلَ بِحَقِّ قَودًا، أَوْحَدًّا (أَوْكُفْرًا) (أَوْبِبَغْيِ) أَوْصِيَالَةٍ (أَوْ بِرَابَةٍ)، (أَوْشَهَادَةِ وَارِثِهِ)، أَوْقَتَلَ العَادِلُ البَاغِيَ، وَعَكْسُهُ وَرِثَهُ.

وَلاَ يَرِثُ الرَّقِيقُ وَلاَ يُوْرَثُ، وَيَرِثُ مَنْ بَعْضُهُ حُرُّ وَيُورَثُ، وَيَرِثُ مَنْ بَعْضُهُ حُرُّ وَيُورَثُ، وَيَرِثُ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ، وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فَلَهُ عَلَيْهِ الْوَلاَءُ، وَإِنْ اخْتَلَفَ دينُهُمَا.

وَ لاَ يَرِثُ النِّسَاءُ بِالْوَلاَءِ إِلاَّ مَنْ أَعْتَقْنَ أَوْ أَعْتَقَهُ مَنْ أَعْتَقْنَ .

⁽١) في اب زيادة: (والرقيق).

كتَابُ الْعِتْق (١)

وَهُوَ مِنْ أَفْضَلِ الْقُرَبِ، وَيُسْتَحبُّ عِنْقُ مَنْ لَهُ كَسْبُ، وَعَكْسُه بِعَكْسِهِ، وَعَكْسُه بِعَكْسِهِ، وَيَصِحُ تَعْلِيقُ الْعِنْقِ بِمَوْتٍ وَهُوَ التَّذْبِيرُ.

بَابِالْكِتَابَةِ

وَهِيَ بَيْعُ عَبْدِهِ نَفْسَهُ بِمَالٍ (مُؤَجَّلٍ) فِي ذِمَّتِهِ، وتُسَنُّ مَعَ أَمَانَةِ الْعَبْدِ وَكَسْبِهِ، وتُكْرَهُ مَعَ عَدَمِهِ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمُكَاتَبِ، وَمُشْتَرِيهِ يَقُومُ مَقَامَ مُكَاتِبِهِ، فَإِنْ أَدَّى(٢) عَتَقَ، ووَلاَؤُهُلهُ، وَإِنْ عَجَزَعَادَ قِتَّا.

بَابِ أَحْكَام أُمِّهَاتِ الأَوْلَادِ

إِذَا أَوْلَدَ حُرِّ أَمَتَهُ ، أَوْ أَمَةً لَهُ وَلِغَيْرِهِ ، أَوْ أَمَةَ وَلَدِهِ خُلِقَ وَلَدُهُ حُرًّا ، (حَيًّا وُلِدَ أَوْ مَيِّتًا) قَدْ تَبَيَّنَ فِيهِ خَلْقُ الإِنْسَانِ - لاَ مُضْغَةٌ أَوْ جِسْمٌ بِلاَ ١٠٠ تَخْطِيطٍ - صَارَتْ أَمَّ وَلَدٍ لَهُ تَعْتِقُ بِمَوْتِهِ مِنْ كُلِّ مَالِهِ .

وَأَحْكَامُ أُمِّ الْوَلَدِ أَحْكَامُ الأَمَةِ مِنْ وَطْءٍ وَخِدْمَةٍ وَإِجَارَةٍ وَنَحْوِهِ، لأَ فِي نَقْلِ الْمُلْكِ فِي رَقَبَتِهَا، وَلاَ بِمَا يُرادُلَهُ، كَوَقْفٍ وَبَيْعٍ وَرَهْنٍ ونَحْوِهَا.

⁽١) في «ب»: (العتق وتعليقه والتدبير).

⁽۲) في «ب» زيادة: (له).

£14-£17

٤١٨

119

173

كتّاب النِّكَاح

١٥٠ وَهُوَ سُنَّةٌ، وِفعْلُهُ (مَعَ الشَّهْوَةِ) أَفْضَلُ مِنْ نَفْلِ الْعِبَادَةِ (١)، وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يَخَافُ الزِّنَا (٢) بِتَرْكِهِ.

ويُسَنُّ نِكَاحُ (وَاحِدَةٍ) دَيِّنَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ بِكْرٍ وَلُودٍ (بلاَ أُمِّ)، وَلَهُ نَظَرُ مَا يَظْهَرُ غَالبًا (٣) (مِرَارًا) بِلاَ خَلْوَةٍ .

وَيَحْرُمُ التَّصْرِيحُ بِخِطْبَةِ الْمُعْتَدَّةِ (مِنْ وَفَاةٍ وَالْمُبَانَةِ)، دُونَ

التَّعْرِيضِ، وَيُبَاحَانِ لِمَنْ أَبَانَهَا بِدُونِ الثَّلَاثِ (كَرَجْعِيَّةٍ)، (وَيَحْرُمَانِ مِنْهَاعَلَىغَيْرِزَوْجِهَا).

وَالتَّعْرِيضُ: إِنِّي فِي مِثْلِكِ لَرَاغِبٌ، وَتُجِيبُهُ: مَا يُرْغَبُ عَنْكَ وَنَحْوِهِمَا، فَإِنْ أَجَابَ وَلِيُّ مُجْبَرَةٍ، أَوْ أَجَابَتْ غَيْرُ الْمُجْبَرَةِ لِمُسْلِمٍ وَلَيُّ مُجْبَرَةٍ، أَوْ أَجَابَتْ غَيْرُ الْمُجْبَرَةِ لِمُسْلِمٍ حَرُمَ عَلَى غَيْرِهِ خِطْبَتُهَا، وَإِنْ رُدَّ (أَوْ أَذِنَ) أَوْجُهلَت الْحَالُ: جَازَ.

ويُسَنُّ الْعَقْدُ يَومَ الْجُمْعَةِ مَسَاءً بِخُطْبَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

فضل

وَأَرْكَانُهُ: (الزَّوْجَانِ الْخَالِيَانِ مِنَ الْمَوَانِعِ)، وَالإِيْجَابُ وَالْقَبُولُ. وَلاَ يَصِحُّ مِمَّنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ بِغَيْرِ لَفْظِ: زَوَّجْتُ أَو أَنْكَحْتُ، وَقَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ، أَوْ تَزَوَّجْتُهَا، أَوْ تَزَوَّجْتُ أَوْ قَبِلْتُ، وَمَنْ جَهِلَهُمَا لَمْ يَلْزَمُهُ

⁽١) في «م»: (نوافل العبادات).

⁽٢) ني (ب)و(ج): (يخافزنا).

⁽٣) في (أ): (وجهها)، ثم كتب فوق السطر: (ما يظهر غالبًا).

تَعَلُّمُهُمَا، وَكَفَاهُ مَعْنَاهُمَا الْخَاصُّ بِكُلِّ لِسَانٍ، فَإِنْ تَقَدَّمَ الْقَبُولُ لَمْ يَصِحَّ، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنِ الإِيْجَابِ صَحَّ مَا دَامَا فِي الْمَجْلِسِ وَلَمْ يَتَشَاغَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَهُ بَطَلَ. فضل

وَلَهُ شُرُوطٌ: أَحَدُهَا: تَعْيِينُ الزَّوْجَيْنِ، فَإِنْ أَشَارَ الْوَلِيُّ إِلَى الزَّوْجَيْنِ، فَإِنْ أَشَارَ الْوَلِيُّ إِلَى الزَّوْجَةِ، أَوْ شَالَ: زَوَّجْتُكَ الزَّوْجَةِ، أَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي، وَلَهُ وَاحِدَةٌ لِأَأَكْثَرُ صَحَّ.

الثَّانِي: رِضَاهُمَا إِلاَّ الْبَالِغَ الْمَعْتُوهَ، وَالْمَجْنُونَةَ، وَالصَّغِيرَ (٢) وَالْبِكْ رَوَصِيَّهُ مُكَلَّفَةً، لاَالتَّيُّبَ، فَإِنَّالاَّبَ (ووَصِيَّهُ فِي النَّكَاحِ) EYE يُزوِّجُهُمْ (٣) بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، كَالسَّيِّدِمَعَ إِمَائِهِ وَعَبْدِهِ الصَّغِيرِ.

وَلاَ يُزَوِّجُ بَاقِي الأَوْلِيَاءِ صَغِيْرَةً دُونَ تِسْعِ (وَلاَ صَغِيرًا) وَلاَ كَبِيرَةً 240 عَاقِلَةً، وَلاَ بِنْتَ تِسْعِ إِلاَّ بِإِذْنِهِمَا، وَهُوَ صُمَاتُ الْبِكْرِ وَنُطْقُ الثَّيِّبِ.

الثَّالِثُ: الْوَلِيُّ، وَشُرُوطُهُ: التَّكْلِيفُ والذَّكُوريَّةُ والْحُرِّيَّةُ، (وَالرُّشْدُ فِي الْعَقْدِ)، وَاتِّفَاقُ الدِّينِ (سِوى مَا يُذْكَرُ)، وَالْعَدَالَةُ، فَلاَ تُزُوِّجُ امْرَأَةٌ نَفْسَهَا وَلاَ غَيرَهَا.

⁽۱) (به)زيادة من «ب».

⁽٢) في «ب و (ج): (والصغيرة).

⁽٣) في «ب» و «م»: (يزوجانهم).

ويُقَدَّمُ أَبُو الْمَرْأَةِ فِي إِنْكَاحِهَا ثُمَّ وَصِيَّهُ فِيهِ، ثُمَّ جَدُّهَا لأَب وَإِنْ عَلَا، ثُمَّ ابْنُهَا ثُمَّ بَنُوهُ وَإِنْ نَزَلُوا، ثُمَّ أَخُوهَا (لأَبُويْنِ ثُمَّ لأَب) ثُمَّ بَنُوهُ مَا كَذَلِكَ، ثُمَّ ابْنُوهُ مَا كَذَلِكَ، ثُمَّ أَقْرَبُ عَصَبِةِ كَذَلِكَ، ثُمَّ الْمَوْلَى الْمُوْلَى الْمُنْعِمُ، ثُمَّ أَقْرَبُ عَصَبَتِهِ نَسَبًا، (ثُمَّ وَلاَ عُنَ اللهُ لطَانُ.

فَإِنْ عَضَلَ الأَقْرَبُ، أَوْلَمْ يَكُنْ أَهْلًا، أَو غَابَ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً لاَ تُقطَعُ إِلاَّ بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ زَوَّجَ الأَبْعَدُ، وَإِنْ زَوَّجَ الأَبْعَدُ أَوْ أَجْنَبِيٌّ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لَمْ يَصِحَّ.

فصل

الرَّابِع: الشَّهَادَةُ، فَلاَ يَصِحُّ إِلاَّ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ ذَكَرَيْنِ مُكَلَّفَيْنِ سَمِيعَينِ نَاطِقَيْنِ.

وَلَيْسَتِ الكَفَاءَةُ: وَهِي دِينٌ وَمَنْصِبٌ - (وَهُوَ النَّسَبُ وَالحُرِّيَّةُ)-شَرْطًا فِي صِحَّتِهِ (٢)، فَلَوْزَوَّجَ الأَبُ عَفِيفَةً بِفَاجِرٍ أَوْ عَرَبِيَّةً بَعَجَمِيٍّ فَلِمَنْ لَمْ يَرْضَ مِنَ الْمَرْأَةِ أَوِ الأَوْلِيَاءِ الْفَسْخُ.

بَابُ الْمُحَرَّمَاتِ فِي النِّكَاحِ

تَحْرُمُ أَبَدًا الأُمُّ وَكُلُّ جَدَّةٍ وَإِنْ عَلَتْ، وَالْبِنْتُ وَبِنْتُ الابْنِ وَبِنْتَاهُمَا مِن حَلالٍ وَحَرَامٍ وَإِنْ سَفُلَت، وَكُلُّ أُخْتٍ وَابْنَتُهَا وَبِنْتُ ابْنَتِهَا، وَبِنْتُ كُلِّ أَخْتٍ وَابْنَتُهَا وَبِنْتُ ابْنَتِهَا، وَبِنْتُ كُلِّ عَلَيْهُ وَبِنْتُهَا وَإِنْ سَفُلَتْ، وَكُلُّ عَمَّةٍ وَخَالَةٍ وَإِنْ عَلَتَا، كُلِّ أَخٍ وَبِنْتُهَا وَبِنْتُهَا وَإِنْ سَفُلَتْ، وَكُلُّ عَمَّةٍ وَخَالَةٍ وَإِنْ عَلَتَا،

£ Y A

849

, ...

⁽١) هكذا في جميع النسخ وفي (م): (عصبته نسبًا).

⁽٢) في (ب): (لزومه الأب).

173

وَالْمُلَاعَنَةُ عَلَى الْمُلَاعِنِ.

وَيَحْرُمُ بِالرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ، (إِلاَّ أَمَّ أَخْتِهِ وَأُخْتَ ابْنِهِ).

وَيَحْرُمُ بِالْعَقْدِ زَوْجَةُ أَبِيهِ وَكُلِّ جَدٍّ، وَزَوْجَةُ ابْنِهِ وَإِنْ نَزَلَ، دُوْنَ

بَنَاتِهِنَّ (وَأُمَّهَاتِهِنَّ)، وَتَحْرُمُ أُمُّ زَوْجَتِهِ وَجَدَّاتُهَا بِالْعَقْدِ، وَبِنْتُهَا

(وَبَنَاتُ أَوْلاَدِهَا) بِالدُّخُولِ، (فَإِنْ بَانَتِ الزَّوْجَةُ أَوْ مَاتَتْ قَبْلَ^(١) ٢٢٠-٢٣٠ الْخَلْوةِ أُبحْنَ).

فَضلٌ

وَتَحْرُمُ إِلَى أَمَدِ^(٢) (أُخْتُ مُعْتَدَّتِهِ)، وأَخْتُ زَوْجَتِهِ، (وَبِنْتَاهُمَا) ٢٦٠٤٥٤ وَعَمَّتَاهُمَا وَخَالَتَاهُمَا، (فَإِنْ طُلِّقَتْ وَفَرَغَتِ الْعِدَّةُ أُبِحْنَ)، فَإِنْ ٢٧٠ تَزَوَّجَهُمَا فِي عَقْدٍ أَوْ عَقْدَيْنِ مَعًا بَطَلاَ، فَإِنْ تَأَخَّرَ أَحَدُهُمَا أَوْ وَقَعَ فِي عِدَّةِ الْأُخْرَى وَهِى بَائِنٌ أَوْ رَجْعِيَّةٌ بَطَلَ.

وَتَحْرُمُ الْمُعْتَدَّةُ وَالْمُسْتَبْرَأَةُ مِنْ غَيرِهِ، وَالزَّانِيَةُ حَتَّى تَتُوبَ وتَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، ومُطَلَّقَتُهُ ثَلَاثًا حَتَّى يَطَأَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ، وَالْمُحْرِمَةُ حَتَّى تَحِلَّ.

يَنْكِحُ حُرُّ مُسْلِمٌ أَمَةً مُسْلِمَةً إِلاَّ أَنْ يَخَافَ عَنَتَ الْعُزُوبَةِ (لِحَاجَةِ الْمُتْعَةِ أَوِ الْخِدْمَةِ)، وَيَعْجَزُ عَنْ طَولِ حُرَّةٍ أَوْ ثَمَن أَمَةٍ، وَلاَ يَنْكِحُ عَبْدٌ سَيِّدَتَهُ وَلاَ

سَيِّدٌ أَمَتَهُ، (وَلِلْحُرِّ نِكَاحُ أَمَةِ أَبِيهِ) دُونَ أَمَةِ ابْنِهِ، (وَلَيْسَ لِلْحُرَّةِ نِكَاحُ عَبْدِ وَلَدِهَا).

(١) هكذا في «أ» و "ج»، و في «ب» و "م» و الشرح: (بعد)، و انظر ما سبق في مقدمة التحقيق.

⁽٢) في (أ): (ويحرم أمدًا).

وَإِنِ اشْتَرَى (أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ) أَوْ وَلَدُهُ الحُرُّ (أَوْ مُكَاتَبُهُ) الزَّوْجَ الآخَرَ (أَوْ بَعْضَهُ) انْفَسَخَ نِكَاحُهُمَا.

وَمَنْ حَرُمَ وَطْؤُهَا بَعَقْدِ حَرُمَ بِمُلْكِ يَمِينٍ إِلاَّ أَمَةً كِتَابِيَّةً، وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ مُحلَّلَةٍ وَمُحَرَّمَةٍ فِي عَقْدٍ صَحَّ فِيْمَنْ تَحِلُّ.

وَلاَ يَصِحُّ نِكَاحُ خُنْثَى مُشْكِلٍ قَبْلَ تَبَيُّنِ أَمْرِهِ.

بَابُ الشُّرُ وطِ وَالْعُيُوبِ فِي النَّكَاحِ

إِذَا شَرَطَتْ طَلَاقَ ضَرَّتِهَا، أَوْ لاَ يَتسَرَّى (١) وَلاَ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، أَوْ لاَ يُخرِجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ بَلَدِهَا، أَوْ شَرَطَتْ نَقْدًا مُعَيَّنًا، أَوْ زِيَادَةً فِي مَهْرِهَا صَحَّ، فَإِنْ خَالَفَهُ فَلَهَا الْفَسْخُ.

وَإِذَا زَوَّجَهُ وَلِيَّتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الآخَرُ وَلِيَّتَهُ فَفَعَلاَ وَلاَ مَهْرَ بَطَلَ النِّكَاحَانِ، فَإِنْ سُمِّى لَهُمَا مَهْرُ صَحَّ.

وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ أَنَّهُ مَتَى حَلَّلَهَا لِلأَوَّلِ طَلَّقَهَا، أَوْنَوَاهُ بِلاَ شَرْطٍ، أَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ، أَوْ إِنْ رَضِيَتْ أُمُّهَا، أَوْ إِذَا جَاءَ غَدٌ فَطَلِّقْهَا، أَوْ وقَّتَهُ بِمُدَّةٍ (٢) بَطَلَ الْكُلُّ.

فضل

وإِنْ شَرَطَ أَنْ لاَ مَهْرَلَهَا، أَوْ لاَ نَفَقَةَ، أَوْ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا أَقَلَّ مِنْ ضَرَّتِهَا أَوْ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا أَقَلَّ مِنْ ضَرَّتِهَا أَوْ إَنْ جَاءَ بِالْمَهْرِ فِي وَقْتِ كَذَا وَإَلاَّ فَلاَ

117-11

⁽۱) في «ب»: (وأن لايتسرى).

⁽٢) في اجا: (وقت في مدة).

نِكَاحَ بَيَنَهُمَا بَطَلَ الشَّرْطُ وَصَحَّ النِّكَاحُ.

وَإِنْ شَرَطَهَا مُسْلِمَةً فَبَانَتْ كِتَابِيَّةً، أَوْ شَرَطَهَا بِكُرًا أَو جَمِيلَةً، أَوْ نَسْرَطَهَا بِكُرًا أَو جَمِيلَةً، أَوْ نَسِيبَةً، أَو نَفْيَ عَيْبٍ لاَ يَنْفَسِخُ بِهِ النِّكَاحُ فَبَانَتْ بِخِلاَفِهِ فَلَهُ الْفَسْخُ .

وَإِنْ عَتَقَتْ تَحْتَ حُرِّ فَلاَ خَيَارَلَهَا، بَلْ تَحْتَ عَبْدٍ.

فضلً

وَمَنَ وَجَدَتْ زَوْجَهَا مَجْبُوبًا أَو بَقِيَ لَهُ مَالاَ يَطَأُ^(١) بِهِ فَلَهَا الْفَسْخُ ، وَإِنْ ثَبَتَتْ عِنَّتُهُ بِإِقْرَارِهِ (أَو بِبَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِهِ) أُجِّلَ سَنَةً مُنْذُ تَحَاكُمِهِ ، فَإِنْ ، وَ وَطِئَ فِيهَا وَإِلاَّ فَلَهَا الْفَسْخُ .

وَإِنِ اعْتَرَفَتْ أَنَّهُ وَطِئْهَا فَلَيْسَ بِعِنِّينٍ، (وَلَوْ قَالَتْ فِي وَقْتٍ: رَضِيتُ ١٠٠، به عِنِّينً به عِنِّينًا سَقَطَ خِيَارُهَا أَبَدًا).

فَصٰلٌ

وَالرَّتَقُ وَالْقَرَنُ وَالْعَفَلُ وَالْفَتْقُ وَاسْتِطْلاَقُ بَوْلٍ وَنَجُو (٢)، وَقُرُوحٌ سَيَّالَةٌ فِي فَرْج، وَبَاسُورٌ وَنَاصُورٌ وَخِصَاءٌ وسِلٌّ وَوِجَاءٌ، وَكُونُ اَحَدِهِمَا خُنْثَى (وَاضِحًا (٣))، وَجُنُونٌ وَلَوْ سَاعَةً، وَبَرَصٌ وَجُذَامٌ يَثَبُتُ ٤٤ إِكُلِّ (٤٠ وَاضِحًا (٣))، وَجُنُونٌ وَلَوْ سَاعَةً، وَبَرَصٌ وَجُذَامٌ يَثَبُتُ ٤٤ إِكُلِّ (٤٠ وَاحِدٍ مِنْهَا الفَسْخُ وَلَوْ حَدَثَ بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ كَانَ بِالآخِرِ عَيْبٌ بِكُلِّ (٤٠ وَمَنْ رَضِيَ بِالْعَيْبِ أَوْ وُجِدَتْ مِنْهُ دَلاَلتَهُ مَعَ عِلْمِهِ فَلاَ خِيَارَلَهُ.

⁽۱) في (ج): (يطأها).

⁽٢) كذا في «أ» وعليها الشرح، ثم عدلت بخط مغاير إلى: (ونحوه) وهي كذلك في (ج»، أما في «ب» فهي: (وبخر).

⁽٣) (واضحًا)زيادة من «ب، فقط.

⁽٤) في «م»: (لكل).

وَلا يَتِمُّ فَسْخُ أَحَدِهِمَا إِلاَّ بِحَاكِم، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلاَ مَهْرَ، وَبَعْدَهُ لَهَا الْمُسَمَّى يَرْجِعُ بِهِ (١) عَلَى الْغَارِّ إِنْ وُجِدَ.

وَالصَّغِيرَةُ وَ الْمَجْنُونَةُ وَالأَمَةُ لاَ تُزَوَّجُ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ بِمَعِيبٍ، فَإِنْ رَضِيَتِ الْكَبِيرَةُ مَجْنُونٍ وَمَجْذُومٍ رَضِيَتِ الْكَبِيرَةُ مَجْنُونٍ وَمَجْذُومٍ وَأَبْرَصَ.

وَمتَى عَلِمَتِ الْعَيْبَ أَوْ حَدَثَ بِهِ لَمْ يُجْبِرْ هَا وَلِيُّهَا عَلَى فَسْخِهِ (٢).

بَاب نكَاح الْكُفَّار

حُكْمُهُ كَنِكَاحِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُقَرُّونَ عَلَى فَاسِدِهِ إِذَا اعْتَقَدُوا صِحَّتَهُ فِي شَرْعِهِمْ وَلَمْ يَرتَفِعُوا إِلَيْنَا، فَإِنْ أَتَوْنَا قَبْلَ عَقْدِهِ عَقَدْنَاهُ عَلَى فَي شَرْعِهِمْ وَلَمْ يَرتَفِعُوا إِلَيْنَا، فَإِنْ أَتَوْنَا قَبْلَ عَقْدِهِ عَقَدْنَاهُ عَلَى حُكْمِنَا، وَإِنْ أَتَوْنَا بَعْدَهُ أَو أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ وَالْمَرْأَةُ تُبَاحُ إِذَنْ أُقِرًا، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لاَ يَجُوزُ ابْتِدَاءُ نِكَاحِهَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا.

وَإِنْ وَطِئَ حَرْبِيٌّ حَرْبِيَّةً فَأَسْلَمَا وَقَدِ اعْتَقَدَاهُ نِكَاحًا أُقِرًا، وَإِلاَّ فُسِخَ، وَمَتَى كَانَ الْمَهْرُ صَحِيحًا أَخَذَتْهُ، وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا وَقَبَضَتْهُ اسْتَقَرَّ، وَإِنْ لَمْ تَقْبِضْهُ (وَلَمْ يُسَمَّ) فُرِضَ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ.

⁽۱) في (ب): (ترجع).

⁽٢) في «م»: (الفسخ).

فَضلُ

وَإِنْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ مَعًا، أَوْ زَوْجُ كِتَابِيَّةٍ بَقِيَ (١) نِكَاحُهُمَا، فَإِنْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ مَعًا، أَوْ زَوْجُ كِتَابِيَّةٍ بَقِيَ (١) نِكَاحُهُمَا، فَإِنْ أَسْلَمَتْ هِيَ أَوْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ غَيْرِ الْكِتَابِيَّيْنِ قَبْلَ الدُّخُولِ بَطَلَ، فَإِنْ سَبَقَهَا فَلَهَا نِصْفُهُ.
سَبَقَتْهُ فَلاَ مَهْرَ، وَإِنْ سَبَقَهَا فَلَهَا نِصْفُهُ.

وَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الدُّخُولِ وُقِفَ الأَمْرُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنْ أَسْلَمَ الآخَرُ فِيهَا دَامَ النِّكَاحُ وَإِلاَّ بَانَ فَسْخُهُ مُنْذُ أَسْلَمَ الأَوَّلُ. اللَّوَّلُ.

وَإِنْ كَفَرَا أَوْ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الدُّخُولِ وُقِفَ الأَمرُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَقَبْلَهُ بَطَلَ (٢).

بَابُ الصَّدَاق

يُسَنُّ تَخْفِيفُ هُ وَتَسْمِيَتُ هُ فِي الْعَقْدِ، (مِنْ أَرْبَعِمِ اللَّهِ دِرْهِ مِ إِلَى ١٠٠ عَهُ مَسْمِ اللَّهِ وَكُلُّ مَا صَحَّ ثَمَنًا (أَوْ أُجْرَةً) صَحَّ مَهْرًا وَإِنْ قَلَّ .

وَإِنْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ قُرْآنٍ لَمْ يَصِحَّ، بَلْ فِقْهِ وَأَدَبِ وَشِعْرٍ مُبَاحٍ مَعْلُوم، وَإِنْ أَصْدَقَهَا طَلَاقَ ضَرَّتِهَا لَمْ يِصحَّ، (وَلَهَا مَهْرُ مِثْلِهَا)، ومَتَى ١٥٠ بَطَلَ الْمُسَمَّى وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ.

⁽١) في (م): (فعلى).

⁽٢) في «ب، هنا: (والله أعلم).

فضل

وَإِنْ أَصْدَقَهَا أَلْفًا إِنْ كَانَ أَبُوهَا حَيًّا وَأَلْفَيْنِ إِنْ كَانَ مَيِّتًا (وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ)، وَعَلَى: إِنْ كَانَ^(١) لِيَ زَوْجَةٌ بِأَلْفَينِ أَوْ لَمْ تَكُنْ بِأَلْفٍ يَصِحُّ (بالْمُسَمَّى).

وَإِذَا أُجِّلَ الصَّدَاقُ (أَوْ بَعْضُهُ) صَحَّ، فَإِنْ عَيَّنَ (٢) أَجَلاً وَإِلاَّ فَمَحِلُهُ الْفُرْقَةُ.

وَإِنْ أَصْدَقَهَا مَالاً مَغْصُوبًا أَوْ خِنْزِيرًا وَنَحْوَهُ وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَإِنْ وَجَدَتِ الْمُبَاحَ مَعِيبًا خُيِّرَتْ بِيْنَ أَرْشِهِ وَقِيمَتِهِ.

وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْفِ لَهَا وَأَنْفِ لاَّبِيهَا صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ ، فَلَوْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّحُولِ وَبَعْدَ الْقَبْضِ رَجَعَ بِالأَنْفِ (٣) وَلاَ شَيْءَ عَلَى الأَبِ لَهُمَا ، وَلَوْ شُرطَ ذَلِكَ لِغَيْرِ الأَبِ فَكُلُّ الْمُسَمَّى لَهَا .

وَمَنْ زَوَّجَ بِنْتَهُ وَلَوْ ثَيِّبًا بِدُونِ مَهْرِ مِثْلِهَا صَحَّ، وَإِنْ كَرِهَتْ (٤) ، وَإِنْ زَوَّجَهَا بِهِ وَلِيٌ غَيْرُهُ بِإِذْنِهَا صَحَّ، وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ فَمَهْرُ الْمِثْلِ، وَإِنْ زَوَّجَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ (بِمَهْرِ الْمِثْلِ) أَوْ أَكْثَر صَحَّ فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يَضْمَنْهُ الأَبُ. 203

203

£0 £

. . .

⁽١) سقط من (أ) و (ج): (كان).

⁽٢) في (م): (عينا).

⁽٣) في (ب) و (ج): (بألف).

⁽٤) سقط من «م»: (وإن كرهت)، وهو في كل النسخ.

فَصْلُ

وَتَمْلِكُ الزَّوجَةُ (١) صَدَاقَهَا بِالْعَقْدِ، وَلَهَا نَمَاءُ الْمُعَيَّنِ (قَبْلَ ٢٥، قَبْلَ ٢٥، قَبْطِهِ (٢) وَضِدُّهُ بِضِدِّهِ، وَإِنْ تَلِفَ فَمِنْ ضَمَانِهَا إِلاَّ أَنْ يَمْنَعَهَا زَوْجُهَا قَبْضَهُ فَيَضْمَنُ (٣)، وَلَهَا التَّصَرُّفُ فِيهِ، وَعَلَيْهَا زِكَاتُهُ.

وَإِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ (أَوْ الْخَلْوَةِ) فَلَهُ نِصْفُهُ حُكْمًا دُونَ نَمَائِهِ ٢٥٠ المُنْفَصِل، وَفِي الْمُتَّصِل لَهُ نِصْفُ قِيمَتِهِ بدُونِ نَمَائِهِ.

وإِنِ اَخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ (أَوْ وَرَثَتُهُمَا) فِي قَدْرِ الصَّدَاقِ أَو عَيْنِهِ أَوْ دُهُ الْمُعَا يَسْتَقِرُّ بِهِ فَقَوْلُهُ، وَقَوْلُهَا فِي قَبْضِهِ (٤٠).

فصل

يَصِحُّ تَفْوِيضُ الْبُضْعِ: بِأَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ (الْمُجْبَرَةَ)، أَوْ تَأْذَنَ ١٠٠ امْرَأَةٌ لِوَلِيِّهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا بِلَامَهْرِ.

وَتَفْوِيضُ الْمَهْرِ: بِأَنْ يَتَزَوَّجَهَا (٥) عَلَى مَا يَشَاءُ أَحَدُهُ مَا أَوْ أَجْنَبِيُّ، فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْعَقْدِ، وَيَقْرِضُهُ الْحَاكِمُ بِقَدْرِهِ بِطَلَبِهَا (٢)، وَإِنْ تَرَاضَيَا قَبْلَ مَفْرُوضِ (٧) جَازَ، (وَيَصِحُ إِبْرَاؤُهَا مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ قَبْلَ

في الجاوات (المرأة).

⁽٢) في «م» فقط: (القبض).

⁽٣) في المه والشرح: (فيضمنه).

⁽٤) في «م) والشرح: (وفي قبضه فقولها).

⁽٥) في ﴿مَا فَقَطَ: (يزوجها).

⁽٦) سقط من (م) فقط: (بطلبها).

⁽٧) في «ج» و «م» : (شيءٍ).

فَرْضِهِ).

ُ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا قَبْلَ الإِصَابَةِ (والفَرْضِ) وَرِثَهُ الآخَرُ وَلَهَا مَهْرُ سَائِهَا .

وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّنُولِ فَلَهَا الْمُتْعَةُ بِقَدْرِ يُسْرِ زَوْجِهَا وَعُسْرِهِ (١)، وَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَهُ فَلَا مُتْعَةً، وَإِذَا افْتَرَقَا فِي وَيَسْتَقِرُ مَهْرُ الْمِثْلِ بِالدُّنُولِ، وَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَهُ فَلَا مُثْعَةً، وَإِذَا افْتَرَقَا فِي الْفَاسِدِ قَبْلَ الدُّنُولِ (وَالْخَلُوةِ) فَلَا مَهْرَ، وَبَعْدَ أَحَدِهِمَا يَجِبُ الْمُسَمَّد.

وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ لِمَنْ وُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ أَو زِنَا كُرْهًا، وَلاَ يَجِبُ مَعَهُ أَرْشُ بَكَارَةٍ.

وَلِلْمَرْأَةِ مَنْعُ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَ صَدَاقَهَا الحَالَّ، فَإِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا أَو حَلَّ قَبْلَ التَّسْلِيمِ أَوْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا تَبَرُّعًا فَلَيْسَ لَهَا مَنْعُ (٢)، فَإِنْ أَعْسَرَ بِالْمَهْرِ (الحَالِّ) فَلَهَا الفَسْخُ وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَلاَ يَفْسَخُهُ إِلاَّ حَاكِمٌ.

بآب وليمة العرس

تُسَنُّ (وَلَو (٣) بِشَاةٍ فَأَقَلَّ)، وَتَجِبُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ إِجَابَةُ مُسْلِمٍ (يَحْرُمُ مُخْرُهُ) إِلَيْهَا، إِنْ عَيَّنَهُ (وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ مُنْكَرٌ)، فَإِنْ دَعَا الْجَفَلَى، أَوْ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ، أَوْ دَعَاهُ ذِمِّيٌ كُرِهَتْ الإِجَابَةُ، وَمَنْ صَوْمُهُ وَاجِبٌ دَعَا وَانْصَرَفَ، وَالمُتَنَفِّلُ يُفْطِرُ (إِنْ جَبَرَ)، وَلاَ يَجِبُ الأَكْلُ، وَإِبَاحَتُهُ وَانْصَرَفَ، وَالمُتَنَفِّلُ يُفْطِرُ (إِنْ جَبَرَ)، وَلاَ يَجِبُ الأَكْلُ، وَإِبَاحَتُهُ

173

£7**r**

£70_£7£

٤٦٦

٤٦Y

⁽۱) في اب (وغيره).

⁽۲) في (م) فقط: (منعها).

⁽٣) سقط من (م): (ولو).

£79_£7A

٤٧.

241

تتَوَقَّفُ (١) عَلَى (صَرِيح) إِذْنِ (أَوْ قَرِينَةٍ).

وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ ثَمَّ مُنْكَرًا يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِهِ حَضَرَ وَغَيَّرُ (٢) وَإِلاَّ أَبَى، وَإِنْ حَضَرَ ثُمَّ عَلِمَ (٢) وَإِنْ عَلِمَ بِهِ وَإِنْ حَضَرَ ثُمَّ عَلِمَ (٣) أَزَالَهُ، فَإِنْ دَامَ لِعَجْزِهِ (٤) انْصَرَف، وَإِنْ عَلِمَ بِهِ وَلَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَسْمَعْهُ خُيِّرً.

وَيُكَرِهُ (٥) النَّنَارُ وَالْتِقَاطُهُ، (وَمَنْ أَخَذَهُ) أَوْ وَقَعَ فِي حَجْرِهِ فَلَهُ. وَيُسَنُّ إِعْلاَنُ النِّكَاحِ وَالدُّفُّ فِيهِ (للنِّسَاءِ).

بَابُ عِشْرَة النِّسَاءِ

يَلْزَمُ الزَّوْجَيْنِ الْعِشْرَةُ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَحْرُمُ مَطْلُ كُلِّ وَاحِدٍ بِمَا يَلْزَمُهُ لِللَّخِرِ، وَالتَّكَرُّهُ لِبَذْلِهِ.

وَإِذَا تَمَّ الْعَفْدُ لَزِمَ تَسْلِيمُ الْحُرَّةِ الَّتِي يُوْطَأُ مِثْلُهَا فِي بَيْتِ الزَّوْجِ إِنْ طَلَبَهُ وَلَـمْ تَشْتَرِطْ دَارَهَا (٢)، (وَإِذَا اسْتَمْهَلَ أَحَدُهُمَا) أُمْهِلَ الْعَادَة ٢٧٤ وَكُبُوبًا، (لاَلِعَمَلِ جَهَازٍ)، وَيَجِبُ تَسْلِيمُ الأَمَةِ لَيْلاً فَقَطْ، وَيُبَاشِرُهَا مَا ٢٧٤ لَمْ يَضُرَّ (٧) أَوْ يَشْغَلْهَا عَنْ فَرْضٍ، وَلَهُ السَّفَرُ بِالْحُرَّةِ مَالَمْ تَشْتَرِطْ ضَدَّهُ.

⁽١) في «ما والشرح: (متوقفة).

⁽٢) في «ب او «م ا: (وغيَّره). -

⁽٣) في «م» وكذلك الشرح زيادة: (به).

⁽٤) في «م) وكذلك الشرح زيادة: (عنه)، وفي «ب»: (العجز).

⁽٥) في «مــ وكذلك الشرح: (وكره). ··

⁽٦) في «م» وكذلك الشرح زيادة: (أو بلدها).

⁽٧) في «ب» و «ج»: (يضرها)، وفي «م»: (يضربها).

وَيحْرُمُ وَطُوُّهَا فِي الْحَيْضِ وَالدُّبُرِ، وَلَهُ إِجْبَارُهَا وَلَو ذِمِّيَّةُ (١) عَلَى غُسْلِ حَيْضِ وَالدُّبُرِ، وَلَهُ النَّفْسُ مِنْ شَعْرٍ وَغَيْرِهِ، وَلاَ غُسْلِ حَيْضٍ وَنَجَاسَةٍ، وَأَخْذِ مَا تَعَافُهُ النَّفْسُ مِنْ شَعْرٍ وَغَيْرِهِ، وَلاَ تُحْبَرُ الذِّمِّيَّةُ عَلَى غُسْلِ الْجَنَابَةِ.

فضل

وَيلْزَمُهُ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَ الْحُرَّةِ لَيْلَةً مِنْ أَرْبِع، وَيَنْفَرِدُ إِنْ أَرَادَ فِي الْبَاقِي، وَيَلْزَمُهُ الْوَطْءُ إِنْ قَدِرَكُلَّ ثُلُثِ سَنَةٍ مَرَّةً، وَإِنْ سَافَرَ فَوْقَ نِصْفِهَا وَطَلَبَتْ قُدُومَهُ وَقَدِرَ لَزِمَهُ، فَإِنْ أَبَى أَحَدَهُمَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بَطَلَبِهَا.

وتسَنُّ التَّسْمِيةُ عِنْدَ الْوَطْءِ، وَقَوْلُ الوَارِدِ.

وَيكْرَهُ كَثْرَةُ الْكَلَامِ، وَالنَّزْعُ قَبْلَ فَرَاغِهَا، وَالْوَطْءُ بِمَرْأَى أَحَدٍ، وَالتَّحَدُّثُ بِهِ.

وَيَحْرُمُ جَمْعُ زَوْجَتَيهِ فِي مَسْكَنِ وَاحِدٍ بِغَيْرِ رِضَاهُمَا، وَلَهُ مَنْعُهَا مِنَ (٢) أَنْ تُمَرِّضَ مَحْرَمَهَا، وَتُشْهَدَجنَازَتَهُ.

وَلَهُ مَنْعُهَا مِنْ إِجَارَةِ نَفْسِهَا، وَمِنْ إِرْضَاعِ ولَدِهَا مِنْ غَيْرِه إِلاَّ لِضَرُورِتِهِ أَنْ فَيْرِه إِلاَّ لِضَرُورِتِهِ أَنْ فَيْرِهِ إِلاَّ لِضَرُورِتِهِ أَنْ فَيْرِهِ إِلاَّ لِضَرُورِتِهِ أَنْ فَيْرِهِ إِلاَّ الْمَارُورِتِهِ أَنْ فَيْرِهِ إِلاَّ الْمَارُورِتِهِ أَنْ فَيْرِهِ إِلاَّ الْمَارِقِ فَيْرِهِ إِلاَّ الْمَارِقِ فَيْرِهِ إِلاَّ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الْمِنْ الْمُعْلِيْدِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ الللْمُؤْمِنِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللِّهُ الْمُؤْمِنِ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ اللْمُؤْمِنِ اللللْمُؤْمِنِ الللْمُؤْمِنِ الللْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللْمُؤْمِنِ اللللْمُؤْمِنِ اللللْمُؤْمِنِ اللَّهُ الللْمُؤْمِنِ اللللْمُؤْمِنِ اللللْمُؤْمِنِ الللْمُؤْمِنِ الللْمُؤْمِنِ اللللْمُؤْمِنِ الللْمُؤْمِنِ اللللْمُؤْمِنِ اللللْمُؤْمِنِ اللللْمُؤْمِنِي الللللْمُؤْمِنِ الللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِي الْمُؤْمِنِي ال

⁽١) كذا في جميع النسخ وسقط من «م» والشرح: (ولو ذمية).

⁽٢) سقط من «أ»: (من).

⁽٣) في «م» والشرح: (إذنه).

⁽٤) في «ب» و «ج»: (لضرورة).

فَضلٌ

وَعلَيْه أَنْ يُسَاوِي بَيْنَ زَوْجَاتِهِ فِي الْقَسْمِ لاَ فِي الْوَطْءِ، وَعِمَادُهُ اللَّيلُ لِمَنْ مَعَاشُهُ نَهَارًا(١)، وَالعَكْسُ بِالْعَكْسِ، وَيَقْسِمُ لِحَائِضٍ وَنُفَسَاءً وَمَرِيضَةٍ وَمَعِيبَةٍ (وَمَجْنُونَةٍ مَأْمُونَةٍ) وَغَيْرِهَا.

وَإِنْ سَافَرَتْ بِلاَ إِذْنِهِ أَوْ بِإِذْنِهِ فِي حَاجَتِهَا، أَوْ أَبَتِ السَّفَرَ مَعَهُ، أَو الْمَبِيتَ عِنْدَهُ (فِي فِرَاشِهِ) فَلاَ قَسْمَ لَهَا (وَلاَ نَفَقَةَ).

وَمَنْ وَهَبَتْ قَسْمَهَا لِضَرَّتِهَا بِإِذْنِهِ أَوْ لَهُ فَجَعَلَهُ لأُخْرَى جَازَ، فَإِنْ رَجَعَتْ قَسَمَ لَهَا مُسْتَقْبَلاً.

وَلاَ قَسْمَ لإِمَائِهِ (وَأَمَّهَاتِ أَوْلاَدِهِ)؛ بَلْ يَطَأُمَنْ شَاءَ مَتَى شَاءَ. وَإِنْ تَزَوَّجَ بِكُرًا أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ثُمَّ دَارَ، وَثَيِّبًا ثَلاَثًا، وَإِنْ أَحَبَّتْ سَبْعًا فَعَلَ وقَضَى مِثْلَهُنَّ (٢) لِلبَوَاقِي.

فَضلٌ

النَّشُوزُ: مَعْصِيَتُهَا إِيَّاهُ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهَا، فَإِذَا ظَهَرَ مِنْهَا أَمَارَاتُهُ بَأَنْ لاَ تُجِيبُهُ إِلَى الْاَسْتِمْتَاعِ أَوْ تُجِيبُهُ مُتَبَرِّمَةً أَوْ مُتَكَرِّهَةً وَعَظَهَا، فَإِنْ أَصَرَّتْ هَجَرَهَا فِي الْمَضْجَعِ مَا شَاءَ، وَفِي الْكَلامِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ أَصَرَّتْ ضَرَبَهَا غَيرَ مُبَرِّح.

٤٧٤

{ \7_{ \ Y }

£YY

⁽١) في (م) والشرح: (النهار).

⁽۲) في «ج»: (وقضاهن).

بابالخلع

(مَنْ صحَّ تَبُّرُعُهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَأَجْنَبِيٍّ صَحَّ بَذْلُهُ لِعِوَضِهِ (١))، (فَإِذَا كَرِهَتْ خُلُقَ زَوْجِهَا أَوْ خَلْقَهُ، أَوْ نَقْصَ (٢) دِينِهِ، أَوْ خَافَتْ إِثْمًا بِتَوْكِ حَقِّهِ) أُبِيحَ الْخُلْعُ، وَإِلاَّ كُرِهَ وَوَقَعَ.

فَإِنَّ عَضَلَهَا (ظُلْمًا) لِلْافْتِدَاءِ (وَلَمْ يَكُنْ لِزِنَاهَا، أَوْ نُشُوزِهَا، أَوْ تَشُوزِهَا، أَوْ تَرْكِهَا فَرْضًا) فَفَعَلَتْ، أَوْ خَالَعَتْ الصَّغِيرَةُ وَالْمَجْنُونَةُ وَالسَّفِيهَةُ وَالْمَةُ^(٣) بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهَا لَمْ يَصِحَّ (٤) وَوَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، إِنْ كَانَ بِلَفْظِهِ (٥)، أَو نِيَّتِهِ.

فضل

وَالْخُلْعُ (بَلَفْظ صَرِيحِ الطَّلَاقِ أَوْ كِنَايَتِهِ وَقَصْدِهِ) طَلَاقٌ بَائِنٌ، وَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ أَوِ الْفَسْخِ أَوِ الْفِدَاءِ (٦) وَلَمْ يَنْوِ (٧) طَلَاقًا كَانَ فَسْخًا، لاَ يُنَقِّصُ عَدَدَ الطَّلَاقِ.

وَلاَ يَقَعُ بِمُعْتَدَّةٍ مِنْ خُلْعٍ طَلاَقٌ وَلَوْ وَاجَهَهَا بِهِ، وَلاَ يَصِتُّ شَرْطُ الرَّجْعَةِ فِيهِ، وَإِنْ خَالَعَهَا بِغَيْرٍ عِوَضٍ، أَو بِمُحَرَّمٍ لَمْ يَصِحَّ.

٤٨١_٤٨،

£ 49_ £ 4/

⁽١) في «ب»: (لعوض).

⁽۲) في «ب»: (نقصان).

⁽٣) في «م»: (أو الأمة).

⁽٤) في (م) وكذلك الشرح زيادة: (الخلع).

⁽٥) في «م» وكذلك الشرح: (بلفظ الطلاق).

⁽٦) سقط من «ب» و «ج»: (أو الفداء).

⁽٧) في «م» والشرح: (ينوه).

وَيَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا إِنْ كَانَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ أَوْنِيَّتِهِ. (وَمَا صَحَّ مَهْرًا صَحَّ الْخُلْعُ بِهِ)، وَيُكْرَهُ بِأَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهَا، وَإِنْ خالَعَتْ حَامِلٌ بنَفَقةِ عِدَّتِهَا صَحَّ.

وَيَصِحُ بِالْمَجْهُولِ، فَإِنْ خَالَعَتْهُ عَلَى حَمْلِ شَجَرَتِهَا، أَوْ أَمَتِهَا، أَوْ مَا فِي يَدِهَا، أَوْبَيتِهَا مِنْ دَرَاهِمَ أَوْمَتَاعِ، أَوْعَلَى عَبْدِ صَحَّ، وَلَهُ مَعَ عَدَمِ الْحَمْلِ وَالْمَتَاعِ وَالْعَبْدِ أَقَلُّ مُسَمَّاهُ، وَمَعَ (١) عَدَمِ الدَّرَاهِمِ ثَلَاثَةٌ.

وَإِذَا قَالَ: مَتَى، أَوْ: إِذَا، أَوْ: إِنْ أَعْطَيتنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَتْ بعَطِيَّتِهِ وَإِنْ تَرَاخَى.

بِعْدِيْدِرَ وَ وَ وَ الْمُعْنِي عَلَى أَلْفٍ، أَوْ بِأَلْفٍ (أَوْ لَكَ أَلْفٌ (٢)) فَفَعَلَ وَإِنْ قَالَتْ وَاسْتَحَقَّهَا، وَطَلَقْنِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا اسْتَحَقَّهَا، ٤٨٤ وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ ، إِلاَّ فِي وَاحِدَةٍ بَقِيَتْ .

وَلَيْسَ لِلأَبِ خَلْعُ زَوْجَةِ ائْنِهِ الصَّغِيرِ وَلاَ طَلاَقُهَا، وَلاَ خَلْعُ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ (٣) بشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا.

وَلاَ يُسْقِطُ الخُلْعُ غَيْرَهُ مِنَ الْحُقُوقِ، وَإِنْ عَلَّقَ طَلاَقَهَا بِصِفَةٍ ثُمَّ أَبَانَهَا فَوُجِدَتْ بَعْدَهُ طَلَقَتْ كَعِتْقٍ، وَإِلاَّ فَلاَ^(٤).

⁽١) سقط من ﴿ أَا وَ الرَّا : (مع).

⁽٢) قوله: (أولك ألف) غير موجودة في «أ» و «ب».

⁽٣) سقط من «م» قوله: (الصغيرة).

⁽٤) في «ب»: (والله أعلم).

كتَابُ الطَّلاقِ

يُبَاحِ لِلحَاجَةِ، وَيُكُرَهُ لِعَدَمِهَا، وَيُسْتَحَبُّ لِلضَّرَرَ، وَيَجِبُ لِلضَّرَرَ، وَيَجِبُ لِلإِيلاءِ، وَيَحْرُمُ لِلْبدْعَةِ.

وَيَصِحُّ مِنْ زَوْجَ مُكَلَّفٍ وَمُمَيِّزِ يَعْقِلُهُ (١) ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ مَعْذُورًا لَمْ يَقَعْ طَلَاقَهُ وَعَكْسُهُ الآثِم، وَمَنْ أَكْرِهَ عَلَيْهِ ظُلْمًا (بِإِيلاَمٍ لَهُ أَوْ لِولَدِهِ) ، وَمَنْ أَكْرِهَ عَلَيْهِ ظُلْمًا (بِإِيلاَمٍ لَهُ أَوْ لِولَدِهِ) ، أَوْ أَخْذِ مَالٍ يَضُرُّهُ ، أَوْ هَدَّدَهُ بَأَحَدِهَا قَادِرٌ يَظُنُّ إِيقَاعَهُ بِهِ (٢) فَطَلَّقَ تَبَعًا لِقَوْلِهِ لَمْ يَقَعْ .

وَيَقَعُ الطَّلَاقُ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ، (وَمِنَ الْغَضْبَانِ)، وَوَكِيلُهُ كَهُوَ، يُطَلِّقُ وَاحِدَةً وَمَتَى شَاءَ إِلاَّ أَنْ يُعَيِّنَ لَهُ وَقْتًا وَعَدَدًا، وَامْرَأَتُهُ كَوَكِيلِهِ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا.

فضل

إِذَا طَلَّقَهَا مَرَّةً فِي طُهْرِ لَمْ يُجَامِعْ فِيهِ وَتَرَكَهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا فَهْوَ سُنَّةٌ، ويَحْرُمُ الثَّلَاثُ إِذَنْ، وَإِنْ طَلَّقَ مَنْ دَخَل بِهَا فِي حَيْضٍ أَوْ طُهْرٍ وَطِئَ فِيهِ، فَبِدْعَةٌ يَقَعُ، وَتُسَنُّ رَجْعَتُهَا.

وَلاَ سُنَّةً وَلاَ بِدْعَةَ لِصَغِيرَةٍ وَآيِسَةٍ وَغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا وَمَنْ بَانَ حَمْلُهَا. ٥٨٤

⁽۱) في «ب»: (يعقل).

⁽۲) قوله: (به)زیادةمن «م» والشرح.

የለ3

٤٩.

وَصَرِيحُهُ: لَفْظُ الطَّلَاقِ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ (غَيْرَ أَمْرٍ وَمُضَارِعٍ ومُطَلِّقَةٌ ٧٨، اسْمُ فَاعِلٍ)، فَيَقَعُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ، (جَادٌ أَوْ هَازِلٌ)، فَإِنْ نَوَى بِطَالِقٍ مِنْ مَنْ مَنْ وَثَاقٍ، أَوْ أَرَادَ طَاهِرًا فَغَلِطَ لَمْ يُقْبَلْ وَثَاقٍ، أَوْ أَرَادَ طَاهِرًا فَغَلِطَ لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا، وَلَو سُئِلَ: أَطَلَقْتَ امْرَأَتَكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَقَعَ، أَوْ: أَلَكَ حُكْمًا، وَلَو سُئِلَ: أَطَلَقْتَ امْرَأَتَكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَقَعَ، أَوْ: أَلَكَ امْرَأَةٌ؟ فَقَالَ: لَا ، وَأَرَادَ الْكَذِبَ فَلَا .

فَضلً

وَكِنَايَاتُهُ الظَّاهِرَةُ نَحْوَ: أَنْتِ خَلِيَّةٌ، وَبَرِيَّةٌ، وَبَاثِنٌ، وَبَتَّةٌ، وَبَتْلَةٌ، وَأَنْتِ حُرَّةٌ، وَأَنْتِ الْحَرَجُ.

والخَفِيَّةُ نَحْوَ: اخْرُجِي، وَاذْهَبِي، وَذُوقِي، وَتَجَرَّعِي وَاعْتَدِّي، وَالْخَفِيَّةُ نَحْوَ: اخْرُجِي، وَاذْهَبِي، وَالْحَقِي بِأَهْلِكِ، وَمَا أَشْبَهَهُ.

وَلاَيَقَعُ بِكِنَايَةٍ ولَوْ ظَاهِرَةً طَلَاقٌ إِلاَّ بِنِيَةٍ (مُقَارِنَةٍ لِلَّفْظ) إِلاَّ فِي (١) حَالَ خُصُومَةٍ وَغَضَبٍ وَجَوَابِ سُؤَالِهَا، (فَلَوْلَمْ يُرِدْهُ أَوْ أَرَادَ غَيْرَهُ فِي حَالَ خُصُومَةٍ وَغَضَبٍ وَجَوَابِ سُؤَالِهَا، (فَلَوْلَمْ يُرِدْهُ أَوْ أَرَادَ غَيْرَهُ فِي هَذِهِ الأَحْوَالِ لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا)، وَيَقَعُ مَعَ النِّيَةِ بِالظَّاهِرَةِ ثَلَاثٌ وَإِنْ نَوى وَاحِدَةً، وَبِالْخَفِيَّةِ مَا نَوَاهُ.

فضل

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ أَوْ كَظَهْرِ أُمِّي فَهُوَ ظِهَارٌ، وَلَوْ نَوَى بِهِ الطَّلاَقَ، وَكَذَلِكَ: مَا أَحَلَّ اللهُ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَإِنْ قَالَ: مَا أَحَلَّ اللهُ عَلَيَّ حَرَامٌ أَعْنِي بِهِ الطَّلاَقَ طَلَقَتْ ثَلاَثًا، وَإِنْ قَالَ: أَعْنِي بِهِ طَلاَقًا فَوَاحِدَةً.

⁽١) سقط من (م): في.

وَإِنْ قَالَ: كَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ (وَالْخِنْزِيرِ (١)) وَقَعَ مَا نَوَاهُ مِنْ طَلَاقٍ وَظِهَارٍ وَيمِينٍ، وَإِنْ لَمْ يَنُو شَيْئًافَظِهَارٌ، وَإِنْ قَالَ: حَلَفْتُ بِالطَّلاَقِ وَكَذَبَ لَزِمَهُ حُكْمًا، وَإِنْ قَالَ: أَمْرُكِ بِيدِكِ مَلَكَتْ ثَلاَثًا وَلَوْ نَوى وَاحِدَةً، وَيَتَرَاخَى مَالَمْ يَطَأْأُو يُطَلِّقُ (٢) أَوْ يَفْسَخْ.

وتَخْتَصُّ: اخْتَارِي نَفْسَكِ بِوَاحِدَةٍ، وَبِالْمَجْلِسِ الْمُتَّصِلِ مَالَمْ يَرِدْهَا (أَوْطَلَّقَ أَوْفَسَخَ) بَطَلَ لَ يَحِيَارُهُا (هُ).

بَابُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ عَددُ الطَّلاقِ

يَمْلِكُ مَنْ كُلُّهُ حُرُّ (أَو بَعْضُهُ) ثَلَاثًا وَالْعَبْدُ اثْنَتَينِ حُرَّةً كَانَتْ زَوْجَتَاهُمَا أَوْ أَمَةً.

فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ الطَّلَاقُ، أَوْ طَالِقٌ، (أَوْ عَلَيَّ أَوْ يَلْزَمُنِي) وَقَعَ ثَلَاثٌ بِنِيَّتِهَا، وَإِلاَّ وَاحِدَةٌ، وَيَقَعُ بِلَفْظِ: كُلِّ الطَّلَاقِ، أَوْ أَكْثَرِهِ، أَوْ عَدَدِ الْحَصَى، وَالرِّيح، وَنَحُوذَلِكَ ثَلَاثٌ وَلَوْ نَوَى وَاحِدَةً.

وَإِنْ طَلَّقَ عُضَّوًا أَوْ جُزْءًا مُشَاعًا، أَوْ مُعَيَّنًا أَوْ مُبْهَمًا أَوْ قَالَ: نِصْفَ طَلْقَةٍ، أَوْ جُزْءًا مِنْ طَلْقَةٍ طَلَقَتْ، وَعَكْسُهُ الرُّوحُ وَالسِّنُ وَالشَّعْرُ

297

٤٩٣

⁽١) سقط من «ج»: (والخنزير)، وهي مضافة فوق السطر في «أ».

⁽٢) قوله: (أو يطلق) زيادة من ﴿جِ ﴾ و ﴿م ﴾ .

⁽٣) في اج) زيادة: (بأن يقول: متى شئت أو أي عدد شئت)، وهي موجودة في الشرح.

⁽٤) قوله: (أو طلق) زيادة من «ج» و «م».

⁽٥) في «ب»: (والله أعلم).

وَالظُّفُرُ وَنَحْوُهَا.

وَإِذَا قَالَ لِمَدْخُولِ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ وَكَرَّرَهُ وَقَعَ الْعَدَدُ، إِلاَّ أَنْ يَنُوِيَ تَأْكِيدًا (يَصِحُّ) أَوْ إِفْهَامًا، وَإِنْ كَرَّرَهُ بِبَلْ، أَوْ بِثُمَّ أَوْ بِالْفَاءِ، أَوْ قَالَ بَعْدَهَا أَوْ قَبْلَهَا أَوْ مَعَهَا (١) طَلْقَةٌ وَقَعَ اثْنَتَانِ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا بَانَتْ بِالأُوْلَى، وَلَمْ يَلْزَمْهُ مَا بَعْدَهَا، وَالْمُعَلَّقُ كَالْمُنَجَّز فِي هَذَا.

فضل

وَيَصِحُّ مِنْهُ (٢) اسْتِنْ اء النَّصْفِ فَاقَلَ مِنْ عَدَدِ الطَّلَقِ وَيَصِحُّ مِنْهُ أَلَا وَالْمُطَلَّقَاتِ)، فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَتَينِ إِلاَّ وَاحِدَةً وَقَعَتْ ١١٠ وَالْمُطَلَّقَاتِ، وَإِنْ اسْتَثْنَى بِقَلْبِهِ مِنْ وَاحِدَةً فَطَلْقَتَانِ، وَإِنْ اسْتَثْنَى بِقَلْبِهِ مِنْ عَدَدِ الْمُطَلَّقَاتِ مَ وَإِنْ اسْتَثْنَى بِقَلْبِهِ مِنْ عَدَدِ الطَّلْقَاتِ، (وَإِنْ قَالَ: أَرْبَعُكُنَّ إِلاَّ فُلَانَةً ١٥٠ طَوَ الِقٌ صَحَّ (٣) الاسْتِشْنَاء).

(وَلاَ يَصِحُّ اسْتِثْنَاءٌ لَمْ يَتَّصِلْ عَادَةً، فَلَو انْفَصَلَ وَأَمْكَنَ الْكَلاَمُ مِهُ عَادَةً، فَلَو انْفَصَلَ وَأَمْكَنَ الْكَلاَمُ مِهُ عَادَةً، فَلُو انْفَصَلَ وَأَمْكَنَ الْكَلاَمُ مِهُ عَلَى الْعَلَامُ مَا اسْتَثْنَىٰ مِنْهُ).

بَابُ الطَّلاق فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَل

إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ أَوْ قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَكِ^(٤) وَلَمْ يَنْوِ وُقُوعَهُ (فِي الْحَالِ) لَمْ يَقَعْ، وَإِنْ أَرَادَ بِطَلَاقٍ سَبَقَ مِنْهُ أَوْ مِنْ زَيدٍ وَأَمْكَنَ قُبِلَ، فَإِنْ مَاتَ أَوْ جُنَّ أَوْ خَرِسَ قَبْلَ بَيَانِ مُرَادِهِ لَمْ تَطْلُقْ.

⁽١) قوله: (أو معها)زيادة من «ج» و «م».

⁽۲) قوله: (منه) زیادة من (م) والشرح.

⁽٣) في «ب» زيادة: (إلا).

⁽٤) في «ب»: (أتزوجك).

وَإِنْ قَالَ: طَالِقٌ (ثَلَاثًا) قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرٍ فَقَدِمَ قَبْلَ مُضِيِّهِ لَمْ تَطْلُقُ، وَبَعْدَ شَهْرٍ وَجُزْءٍ تَطْلُقُ فِيهِ يَقَعُ، فَإِنْ خَالَّعَهَا بَعْدَ الْيَمِينِ بِيَوْمِ وَطَلُقُ، وَبَعْدَ شَهْرٍ وَيَوْمَيْنِ صَحَّ الْخُلْعُ وَبَطَلَ الطَّلَاقُ، وَعَكْسُهُ مَا (١) بَعْدً شَهْرٍ وَيَوْمَيْنِ صَحَّ الْخُلْعُ وَبَطَلَ الطَّلَاقُ، وَعَكْسُهُ مَا (١) بَعْدً شَهْرٍ وَسَاعَةٍ.

و إِنْ قَالَ: طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي طَلَقَتْ فِي الْحَالِ، وَعَكْسُهُ مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ.

فَضلٌ

وَأَنْتِ^(۲) طَالِقٌ (إِنْ طِرْتِ) أَوْ صَعِدْتِ^(٣) السَّمَاءَ (أَوْ قَلَبْتِ الْحَجَرَ ذَهَبًا) وَنَحْوَهُ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ لَمْ تَطْلُقْ، وَتَطْلُقُ فِي عَكْسِهِ فَوْرًا، وَهُوَ النَّفْيُ فِي الْمُسْتَحِيلِ (٤) مِثْلَ: لأَقْتُلَنَّ الْمَيِّتَ، أَوْ لأَصْعَدَنَّ السَّمَاءَ وَنَحْوِهِمَا، وَأَنْتِ طَالِقُ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ غَدٌ لَغُوٌ.

وَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ فِي هَذَا الشَّهْرِ أَوْ الْيَوْمِ طَلَقَتْ فِي الْحَالِ، وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ قَالَ: فِي غَدِ أَوِ السَّبْتِ أَوْ رَمَضَانَ طَلَقَتْ فِي أَوَّلِهِ، وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ آخِرَ الْكُلِّ دُيِّنَ وَقُبِلَ، وَأَنتِ طَالِقٌ إِلَى شَهْرٍ طَلَقَتْ عِنْدَ انْقِضَائِهِ، إِلاَّ أَنْ آخِرَ الْكُلِّ دُيِّنَ وَقُبِلَ، وَأَنتِ طَالِقٌ إِلَى شَهْرٍ طَلَقَتْ عِنْدَ انْقِضَائِهِ، إِلاَّ أَنْ يَنُويَ فِي الْحَالِ فَيَقَعُ، وَطَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ تَطْلُقُ بِاثْنِي عَشَرَ شَهْرًا، فَإِنْ يَنُويَ فِي الْحَالِ فَيَقَعُ، وَطَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ تَطْلُقُ بِاثْنِي عَشَرَ شَهْرًا، فَإِنْ عَرَفَهُا بِاللَّهِ مِطَلَقَتْ بِانْسِلاخِ ذِي الْحِجّةِ .

0.7_0.7

⁽۱) في «م» : (وعكسها).

⁽۲) في «م» زيادة: (وإن قال).

⁽٣) في «أ» زيادة: (إلى).

⁽٤) هكذا في «ج» و «م» والشرح، وسقط من «أ» قوله: (النفي في المستحيل) ومن «ب» من قوله: (فورًا.. إلى: المستحيل).

0.1

بَاب تغلِيقِ الطَّلاقِ بالشُّرُوطِ

لأَيصِحُّ إِلاَّ مِنْ زَوْجٍ، فَإِذَا عَلَّقَهُ بِشَرْطٍ لَمْ تَطْلُقْ قَبْلَهُ، وَلَوْ قَالَ: عَجَّلْتُه، وَإِنْ قَالَ: عَجَّلْتُه، وَإِنْ قَالَ: سَبَقَ لِسَانِي بِالشَّرْطِ وَلَمْ أُرِدْهُ وَقَعَ فِي الْحَالِ، وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ إِن قُمْتِ لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا.

وأَدَوَاتُ الشَّرْطِ: إِنْ، وَإِذَا، وَمَتَى، وَأَيُّ، وَمَنْ، وَكُلَّمَا، وَهِيَ وَحُدَهَا لِلتَّكْرَارِ، وَكُلُّهَا (وَمَهْمَا) بِلاَ لَمْ (أَوْ نِيَّةِ الفَورِ أَوْ قَرِينَتِهِ (١)) لِلاَّرَاخِي، وَمَعَ لَمْ لِلفَوْرِ إِلاَّ إِنْ (مَعَ عَدَم نِيَّةِ فَورِ أَوْ قَرِينَتِهِ (٢)).

فَإِذَا قَالَ: إِنْ قُمْتِ، أَوْ إِذَا أَوْ مَتَى أَوْ أَيَّ وَقْتِ، أَوْ مَنْ قَامَتْ أَوْ كُلَّمَا قُمْتِ فَإِذَا أَوْ مَتَى أَوْ أَيَّ وَقْتِ، أَوْ مَنْ قَامَتْ أَوْ كُلَّمَا قُمْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَإِنْ تَكُرَّرَ الشَّرْطُ لَمْ يَتَكَرَّرُ الْشَرْطُ لَمْ يَتَكَرَّرُ الشَّرْطُ لَمْ يَتَكُرَّرُ الشَّرْطُ لَمْ يَنْوِ وَقْتَا (وَلَمْ الْمِنْتُ الْمَاعِنَ فَي الْمِرْحَيَاةِ أَوَّلِهِ مَا مَوْتًا .

وَمَتَى لَمْ، أَوْ إِذَا لَمْ، أَوْ أَيَّ وَقْتِ لَمْ أُطَلِّقْكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَمَضَى زَمَنٌ يُمْكِنُ إِيقَاعُهُ فِيهِ (وَلَمْ يَفْعَلْ) طَلَقَتْ، وَكُلَّمَا لَمْ أُطَلِّقْكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ وَمَضَى (٤) مَا (٥) يُمْكِنُ إِيقَاعُ ثَلَاثٍ مُرَتَّبَةٍ فِيهِ وَلَمْ يُطَلِّقْهَا (٦) طَالِقٌ وَمَضَى (٤) مَا (٥) يُمْكِنُ إِيقَاعُ ثَلَاثٍ مُرَتَّبَةٍ فِيهِ وَلَمْ يُطَلِّقْهَا (٦)

⁽١) في «ج» و «م»: (فور أو قرينة).

⁽۲) في «ج» و «م»: (قرينة).

⁽٣) في «ب» و «م»: (وجد).

⁽٤) سقط من «ب»: من قوله (ومضى) السابقة إلى هذا الموضع.

⁽٥) **في** «ج» : (زمن) .

⁽٦) قوله (فيه) زيادة من «ج»، وقوله: (ولم يطلقها) غير موجودة في «ج» و «م» والشرح.

طَلَقَتِ الْمَدْخُولُ بِهَا ثَلَاثًا وَتَبِينُ غَيْرُهَا بِالأُوْلَى.

وَإِنْ قُمْتِ فَقَعَدْتِ، ﴿ أَوْ ثُمَّ قَعَدْتِ) ، أَوْ إِنْ قَعَدْتِ إِذَا قُمْتِ ، أَوْ إِنْ قعَدْتِ إِنْ قُمْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَقُومَ ثُمَّ تَقْعُدَ، وَبِالْوَاوِ تَطْلُقُ بِوُجُودِهِمَا(١)، وَبِأُوْبِوُجُودِ أَحَدِهِمَا.

إِذَا قَالَ: إِنْ حِضْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، طَلَقَتْ بِأَوَّلِ حَيْضٍ مُتَكَفَّنٍ، وَفِي: إِذَا حِضْتِ حَيْضَةً تَطْلُقُ بِأُوَّلِ الطُّهْرِ مِنْ حَيضَةٍ كَامِلَةٍ ، وَفِي: إِذَا حِضْتِ نِصْفَ حَيْضَةٍ تَطْلُقُ فِي نِصْفِ عَادَتِهَا.

إِذَا عَلَّقَهُ بِالْحَمْلِ فَولَدَتْ لأقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرِ طَلَقَتْ مُنْذُ حَلَفَ، وَإِنْ قَالَ: إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلاً فَأَنْتِ طَالِقٌ حَرُمَ وَطُؤُهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا بِحَيْضَةٍ فِي الْبَائِنِ، وهِيَ عَكْسُ الأولَى فِي الأَحْكَامِ. وَإِنْ عَلَّقَ طَلْقَةً إِنْ كُنْتِ^(٢) حَامِلًا بِذَكَرٍ وَطَلْقَتَينِ بِأَنْثَى فَوَلَدَتْهُمَا طَلَقَتْ

ثَلَاثًا، وَإِنْ كَانَ مَكَانَهُ: إِنْ كَانَ حَمْلُكِ (أُو مَا فِي بَطْنِكِ) لَمْ تَطْلُقْ بِهِمَا.

إِذَا عَلَّقَ طَلْقَةً عَلَى الْوِلاَدَةِ بَذَكَرٍ، وَطَلْقَتَينِ بِأُنْثَى فَولَدَتْ ذَكَرًا ثُمَّ أُنْثَى حَيًّا أَو مَيِّتًا طَلَقَتْ بِالأَوَّلِ، وَبَانَتْ بِالثَّانِي وَلَمْ تَطْلُقْ بِهِ، وَإِنْ

⁽١) في «م» والشرح زيادة: (ولو غير مرتبين) وليست في جميع النسخ.

⁽٢) في الج الوالم ا: (كانت).

أَشْكَلَ كَيْفِيَّةُ وَضْعِهِمَا فَوَاحِدَةً.

فضل

إِذَا عَلَّفَهُ عَلَى الطَّلَاقِ، ثُمَّ عَلَّقَهُ عَلَى الْقِيَامِ، أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى الْقِيَامِ، أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى الْقِيَامِ (١١)، ثُمَّ عَلَى وُقُوعِ الطَّلَاقِ فَقَامَتْ طَلَقَتْ طَلْقَتَيْنِ فِيهِمَا، وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَى قِيَامِهَا، ثُمَّ عَلَى طَلَاقِهِ لَهَا فَقَامَتْ فَوَاحِدَةً.

وَإِنْ قَالَ: كُلَّمَا طَلَّقْتُكِ، أَوْ كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكِ طَلاَقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ فَوُجِدَا طَلَقَت فَوُجِدَا طَلَقَتْ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثًا.

فَضلُ

إِذَا قَالَ: إِذَا حَلَفْتُ بِطَلَاقِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتِ طَلَقَ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتِ طَلَقَتْ فِي الْحَالِ، لَآ إِنْ عَلَّقَه بِطُلُوعِ الشَّمْسِ وَنَحْوِهِ، لأَنَّهُ شَرْطٌ لاَ حَلِفٌ.

وَإِنْ حَلَفْتُ بِطَلَاقِكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ إِنْ كَلَّمْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَأَعْ إِنْ كَلَّمْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَمَرَّتَينِ فَثِنْتَانِ، وَثَلَاثًا فَثَلَاثٌ.

فضل

إِذَا قَالَ: إِنْ كَلَّمْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَتَحَقَّقِي، أَوْ قَالَ: تَنَكَّيْ، أَوْ اللهُ اللهُ إِذَا قَالَ: إِنْ بَدَأَتُكِ بِالْكَلَامِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقَالَتْ: إِنْ بَدَأَتُكَ بِهِ السُكُتِي طَلَقَتْ، وَإِنْ بَدَأَتُكِ بِالْكَلَامِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقَالَتْ: إِنْ بَدَأَتُكَ بِهِ السُكَتِي طُلِقَتْ، وَإِنْ بَدَأَتُكِ بِالْكَلَامِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَقَالَتْ: إِنْ بَدَأَتُكَ بِهِ فَعَبْدِي حُرِّ، انْحَلَّتْ يَمِينُهُ، مَالَمْ ينو عَدَمَ البَدَاءَةِ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ.

⁽١) سقط من «ج»: (أو علقه على القيام).

فَصٰلٌ

إِذَا قَالَ: إِنْ خَرَجْتِ بِغَيْرِ إِذْنِي، أَوْ إِلاَّ بِإِذْنِي، أَوْ حَتَّى آذَنَ لَكِ، أَوْ اِنْ خَرَجْتِ إِنْ خَرَجْتِ بِغَيْرِ إِذْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَخَرَجَتْ مَرَّةً بِإِذْنِهِ، ثُمَّ خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَوْ أَذِنَ لَهَا وَلَمْ تَعْلَمْ، أَوْ خَرَجَتْ تُرِيدُ بِإِذْنِهِ، ثُمَّ خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَوْ أَذِنَ لَهَا وَلَمْ تَعْلَمْ، أَوْ خَرَجَتْ تُرِيدُ الْحَمَّامَ وَغَيرَهُ (١)، أَوْ عَدَلَتْ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ (١)، طَلَقَتْ فِي الْكُلِّ، (لاَ الحَمَّامَ وَغَيرَهُ (١)، أَوْ عَدَلَتْ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ (١)، طَلَقَتْ فِي الْكُلِّ، (لاَ إِنْ أَذِنَ فِيهِ كُلَّمَا شَاءَتْ)، (أَو قَالَ: إلاَّ بِإِذْنِ زَيهِ فَمَاتَ زَيه دُرُجَتْ). خَرَجَتْ).

فَضلً

إِذَا عَلَّقَهُ بِمَشِيئَتِهَا بِ ﴿إِنْ ﴾ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَشَاءَ وَلَوْ تَرَاخَى ، فَإِنْ قَالَتْ : قَدْ شِئْتُ إِنْ شِئْتَ فَشَاءَ لَمْ تَطْلُقْ ، وَإِنْ قَالَ : وَلَوْ تَرَاخَى ، فَإِنْ قَالَتْ : قَدْ شِئْتُ إِنْ شِئْتَ فَشَاءَ لَمْ تَطْلُقْ ، وَإِنْ قَالَ : إِنْ شِئْتِ وَشَاءَ اَبُوكِ ، (أَوْ زِيدٌ) لَمْ يَقَعْ حَتَّى يَشَاءَ امْعًا (٣) ، (أَوْ إِن شَاءَ أَمُوكِ ، (أَوْ زِيدٌ) لَمْ يَقَعْ حَتَّى يَشَاءَ اللهُ وَقَعَا ، وَإِنْ دَخَلْتِ أَحَدُهُمُ افَلا) ، وَأَنتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللهُ طَلَقَتْ إِنْ شَاءَ اللهُ وَقَعَا ، وَإِنْ دَخَلْتِ اللّهُ وَقَعَا ، وَإِنْ دَخَلْتِ اللّهُ وَقَعَا ، وَإِنْ شَاءَ اللهُ طَلَقَتْ إِنْ مَاءَ اللهُ طَلَقَتْ إِنْ مَاءَ اللهُ طَلَقَتْ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ الشَّرْطَ قُبِلَ حُكْمًا ، وَأَنتِ طَالِقٌ إِنْ رَأَيتِ الْهِ لَالَ ، إِنْ (6) نَوى رُؤْيَتَهَا لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَرَاهُ ، وَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ رَأَيتِ الْهِ لَالَ ، إِنْ (6) نَوى رُؤْيَتَهَا لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَرَاهُ ، وَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ رَأَيتِ الْهِ لَالَ ، إِنْ (6) نَوى رُؤْيَتَهَا لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَرَاهُ ،

011

017

⁽١) سقط من اب : (وغيره).

⁽٢) قوله: (أو عدلت منه إلى غيره) وردت في الشرح على أنها ليست من المتن.

⁽٣) قوله: (معًا) سقط من «ب» و «ج».

⁽٤) في «م» والشرح: (لمشيئته).

⁽٥) في «م» والشرح: (فإن).

وَإِلاَّ طَلَقَتْ (بَعْدَ الْغُرُوبِ)بِرُؤْيَةِ غَيْرِهَا .

فضل

وَإِنْ حَلَفَ لاَ يَدْخُلُ دَارًا (أَوْ لاَ يَخْرُجُ مِنْهَا) فَأَدْخَلَ (أَوْ أَخْرَجَ) بَعْضَ جَسَدِهِ، أَوْ دَخَلَ طَاقَ الْبَابِ، أَوْ لاَ يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزْلِهَا فَلَبِسَ ثَوْبًا مِنْ غَزْلِهَا فَلَبِسَ ثَوْبًا مِنْ غَزْلِهَا فَلَبِسَ ثَوْبًا مِنْ غَزْلِهَا فَلَبِسَ ثَوْبًا (١) فِيهِ مِنْهُ، أَوْ لاَ يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا الإِنَاءِ فَشَرِبَ بَعْضَهُ لَمْ يَحْنَثْ.

وَإِنْ فَعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا حَنِثَ فِي طَلَاقٍ وَعِتَاقٍ فَقَطْ، وَإِنْ خَلَفَ لَيَفْعَلَنَهُ لَمْ يَبُرَّ إِلاَّ أَنْ يَنْوِيَهُ، وَإِنْ حَلَفَ لَيَفْعَلَنَهُ لَمْ يَبَرَّ إِلاَّ أَنْ يَنْوِيَهُ، وَإِنْ حَلَفَ لَيَفْعَلَنَهُ لَمْ يَبَرَّ إِلاَّ بِفِعْلِهِ كُلِّهِ.

بَابِ التَّأْوِيلِ فِي الْحَلِفِ

وَمَعْنَاهُ: أَنْ يُرِيدَ بِلَفْظِهِ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ.

إِذَا (٢) حَلَفَ وَتَأُوَّلَ يَمِينَهُ نَفَعَهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا، فَإِنْ حَلَّفَهُ ظَالِمٌ: مَا لِزَيدٍ عِنْدَكُ (٣) شَيْءٌ، وَلَهُ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ بِمَكَانٍ (فَنَوَى غَيْرَهُ)، مَا لِزَيدٍ عِنْدَكُ (٣) شَيْءٌ، وَلَهُ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ بِمَكَانٍ (فَنَوَى غَيْرَهُ)، مَا أُو بِدَهَا هُنَا، وَنَوَى غَيرَ مَكَانِهِ، أَو حَلَفَ أُو بِدَهِ إِمَا اللَّهِ عَلَى امْرَأَتِهِ: لاَ سَرَقْتِ مِنِّي شَيئًا فَخَانَتُهُ فِي وَدِيْعَتِهِ (٤) وَلَمْ يَنْوِهَا لَمْ يَحْنَدُ فِي الْكُلِّ (٥). يَحْنَثُ فِي الْكُلِّ (٥).

⁽١) سقط من «ب»: (من غزلها فلبس ثوبًا).

⁽۲) في «م» : (فإذا).

⁽٣) في ١١ (عندي).

⁽٤) في (ج) و (م): (وديعة).

⁽٥) سقط من «ب»: (في الكل).

بَابُ الشَّكِّ فِي الطَّلاقِ

مَنْ شَكَّ في طَلَاقٍ، (أَوْ شَرْطِهِ) لَمْ يَلْزَمْهُ، وَإِنْ شَكَّ فِي عَدَدِهِ فَطَلْقَةٌ وَتُبَاحُ لَهُ، فَإِذَا قَالَ لإمْرَأَتَيْهِ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ طَلَقَتْ الْمَنْوِيَّةُ وَإِلاَ مَنْ قَرَعَتْ، كَمَنْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا (بَائِنًا) وَأُنْسِيَهَا، وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُطَلَّقَةَ غَيرُ الَّتِي قَرَعَتْ رُدَّتْ إِلَيهِ، مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ أَوْ تَكُنْ الْقُرْعَةُ بِحَاكِم.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَفُلَانَةٌ طَالِقٌ، وَإِنْ كَانَ حَمَامًا فَفُلَانَةٌ وَأَجْنَبِيَةٍ اسْمُهُمَا هِنْدٌ: فَفُلانَةٌ، وَجُهِلَ لَمْ تَطْلُقًا، وَإِنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ وَأَجْنَبِيَةٍ اسْمُهُمَا هِنْدٌ: إِحْدَاكُمَا(١) أَو هِنْدٌ طَالِقٌ طَلَقَتْ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ الأَجْنَبِيَةَ لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا (إِلاَّ بِقَرِينَةٍ)، وَإِنْ قَالَ لِمَنْ ظَنَّهَا زَوْجَتَهُ: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَتْ الزَّوْجَةُ ، (وَكَذَا عَكُسُهَا).

بَاب الرَّجْعَةِ

مَنْ طَلَّقَ بِلاَ عِوَضِ زَوْجَةً مَدْخُولاً بِهَا (أَوْ مَخْلُوًّا بِهَا) دُونَ مَالَهُ مِنَ الْعَدَدِ فَلَهُ رَجْعَتُهَا فِي عِدَّتِهَا وَلَوْ كَرِهَتْ، بِلَفْظِ: رَاجَعْتُ امْرَأَتِي وَنَحْوِهِ لَا نَكَحْتُهَا وَنَحْوِهِ .

وَيُسَنُّ الإِشْهَادُ، وَهِيَ زَوْجَةٌ، لَهَا وَعَلَيْهَا حُكْمُ الزَّوْجَاتِ، (لَكِنْ لاَ قَسْمَ لَهَا)، وَتَحْصُلُ الرَّجْعَةُ أَيضًا بِوطْئِهَا .

وَلاَ تَصِحُ مُعَلَّقَةً بِشَرْطٍ، فَإِذَا طَهَرَتْ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ وَلَمْ

019

٥٢٠

0 T N

٥٢٣

0Y 9

⁽١) في «ج»زيادة: (طالق).

011

تَغْتَسِلْ فَلَهُ رَجْعَتُهَا، وَإِنْ انْقَضَتْ (١) عِدَّتُهَا قَبْلَ رَجْعَتِهَا بَانَتْ وَحَرُمَتْ قَبْلَ عَقْدٍ جَدِيدٍ.

(ومَنْ طَلَّقَ دُونَ مَا يَمْلِكُ ثُمَّ رَاجَعَ، أَوْ تَزَوَّجَ لَمْ يَمْلِكْ أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ، وَطِئَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ، أَوْلاً (٢).

فَصٰلٌ

وَإِنِ ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا فِي زَمَنٍ يُمْكِنُ انْقِضَاؤُهَا فِيهِ (أَوْ بِوَضْعِ الْحَمْلِ الْمُمْكِنِ) (وَأَنْكَرَهُ) فَقَوْلُهَا .

وَإِنْ ادَّعَتْهُ الْحُرَّةُ بِالْحَيْضِ فِي أَقلَّ مِنْ تَسْعَةٍ وَعِشْرِينَ يَوْمَا وَلَحْظَةٍ لَمْ تُسْعَةٍ وَعِشْرِينَ يَوْمَا وَلَحْظَةٍ لَمْ تُسْمَعْ دَعْواهَا، وَإِنْ بَدَأَتُهُ فَقَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي، فَقَالَ: كُنْتُ رَاجَعْتُكِ، أَوْبَدَأَهَا بِهِ فَأَنْكَرَتْهُ فَقَوْلُهَا.

فضلٌ

إِذَا اسْتَوْفَى مَا يَمْلِكُ مِنَ الطَّلَاقِ حَرُمَتْ حَتَّى يَطَأَهَا زَوْجٌ فِي قُبُلِ وَلَوْمُرَاهِقًا، وَيَكْفِي تَغيِيبُ الْحَشَفَةِ أَوْ قَدْرِهَا مَعَ جَبٌ فِي فَرْجِهَا (مَع الْتِشَار) وَإِنْ لَمْ يُنْزِلْ.

وَلَاَتَحِلُّ بَوَطَّءِ دُبُرٍ وَشُبْهَةٍ وَمِلْكِ يَمِينٍ وَنِكَاحٍ فَاسِدٍ، وَلاَ فِي حَيْضٍ ونِفَاسٍ وَإِحْرَامِ (وَصِيَام فَرْضٍ).

وَّمَن ادَّعَتْ مُطَلَّقَّتُهُ الْمُحَرََّمَةُ وَقَدْ غَابَتْ نِكَاحَ مَنْ أَحَلَّهَا وَانْقِضَاءَ عِدَّتِهَا مِنْهُ فَلَهُ نِكَاحُهَا إِنْ صَدَّقَهَا وَأَمْكَنَ .

⁽١) في «ج» و «م» والشرح: (فرغت).

⁽۲) في «ب» و «ج» : (أم لا).

كتَابُ الإيلاَءِ

(وهُوَ حَلِفُ زَوْجِ بِاللهِ تَعَالَى، أَوْ صِفَتِهِ، عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ فِي قُبُلِهَا، أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ).

وَيَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ وَقِنِّ وَمُمَيِّزٍ (وَغَضْبَانَ) وَسَكْرَانَ وَمَرِيضٍ مَرْجُوِّ بُرُوهُ وَيَضِ مَرْجُوً بُرُوهُ (وَمُغْمَى عَلَيْهِ) وَعَاجِزٍ عَنْ بُرْؤُهُ (وَمُغْمَى عَلَيْهِ) وَعَاجِزٍ عَنْ وَطْءٍ لَجَبِّ كَامِلِ أَوْ شَلَلِ.

فَإِذَا قَالَ: وَاللهِ لاَ وَطِّئْتُكِ أَبَدًا، أَوْعَيَّنَ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، أَوْ حَتَّى يَنْزِلَ عِيسَى، أَوْ يَخْرُجَ الدَّجَّالُ، (أَوْ حَتَّى تَشْرَبِي الْخَمْرَ، أَوْ تُسَقِطِي دَيْنَكِ، أَوْ تَهَبِي مَالَكِ)، وَنَحْوَه فَمُوْلٍ.

فَإِذَا مَضَى أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنْ يَمِينِهِ وَلَوْ قِنَّا فَإِنْ وَطِئَ وَلَوْ بَتغْيِيبِ حَشَفَةٍ فِي الفَرْجِ (١) فَقَدْ فَاءَ وَإِلاَّ أُمِرَ بِالطَّلاقِ، فَإِنْ أَبَى طَلَّقَ حَاكِمٌ عَلَيْهِ وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا أَوْ فَسَخَ، وَإِنْ وَطِئَ فِي الدُّبُرِ أَوْدُونَ الفَرْجِ فَمَا فَاءَ، وَإِنْ وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا أَوْ فَسَخَ، وَإِنْ وَطِئَهَا وَهِي ثَيِّبٌ صُدِّقَ (مَعَ يِمينهِ)، وَإِنْ كَانَتْ ادَّعَى بَقَاءَ المُدَّةِ أَوْ أَنَّهُ وَطِئَهَا وَهِي ثَيِّبٌ صُدِّقَ (مَعَ يِمينهِ)، وَإِنْ كَانَتْ بِكُوا أَوِ ادَّعَتُ الْبَكَارَةَ وَشَهِدَ بِذَلِكَ امْرَأَةٌ عَدْلٌ صُدِّقَتْ، وَإِنْ تَرَكَ وَطْأَهَا إِضْرَارًا بِهَا بِلاَ يَمِينٍ وَلاَ عُذْرٍ فَكَمُونُ لِ.

٥٣.

١٣٥

077-0

o T 1

⁽١) هكذا في النسخ وسقط من «م» والشرح: (في الفرج).

كتَابُ الطِّهَاد

وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَمَنْ شَبَّهَ زَوْجَتَهُ أَوْ بَعْضَهَا بِبَعْضِ أَوْ بِكُلِّ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَبَدًا بِنَسَبٍ أَوْرَضَاعِ مِنْ ظَهْرٍ (أَوْ بَطْنٍ) أَوْ عُضْوٍ آخَرَ (لاَ يَنْفَصِلُ)، ٢٧٠٥٥ عَلَيْهِ أَبَدُ اللَّهِ الْحَبِي أَوْ وَجْهِ ٢٥٥ بِقَولِهِ لَهَا: أَنْتِ عَلَيَّ (أَوْ مَعِي أَوْ مِنِّي) كَظَهْرِ أُمِّي أَوْ كَيْدِ أُخْتِي أَوْ وَجْهِ ٢٥٥ حَمَاتِي وَنَحْوَهُ، أَوْ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ كَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ فَهُو مُظَاهِرٌ، وَإِنْ حَمَاتِي وَنَحْوَهُ، أَوْ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ كَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ فَهُو مُظَاهِرٌ، وَإِنْ قَالَتُهُ لِزَوْجِهَا فَلَيْس بِظِهَارٍ وَعَلَيْهَا كَفَّارَتُهُ، ويَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجَةٍ (١).

فضل

وَيَصِحُّ الظِّهَارُ مُعَجَّلًا وَمُعَلَّقًا بِشَرْطٍ، (فَإِذَا وُجِدَ صَارَ مُظَاهِرًا)، ومَعْلَقًا وَمُطْلَقًا وَمُوَّقًتًا، فَإِنْ وَطِئَ فِيهِ كَفَّرَ، فإِذَا (٢) فَرَغَ الْوَقْتُ زَالَ الظِّهَارُ. وَيَحْرُمُ قَبْلَ أَنْ يُكَفِّرَ وَطْءٌ وَدَوَاعِيهِ مِمَّنْ ظَاهَرَ مِنْهَا، وَلاَ تَثَبُّتُ الْكَفَّارَةُ فِي الذِّمَّةِ إِلاَّ بِالْوَطْء، وَهُو الْعَوْدُ، (وَيَلْزَمُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَهُ عِنْدَ الْعَزْمِ ... عَلَيْهِ).

وَتَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ لِتَكْرِيرِهِ (٣) قَبْلَ التَّكْفِيرِ مِنْ واحِدَةٍ ولِظِهَارِهِ (٤) مِنْ نِسَاثِهِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْهُنَّ بِكَلِمَاتٍ فَكَفَّارَاتٌ .

⁽١) على هامش (ج): (في نسخة: زوج)، وهي كذلك في المقنع.

⁽٢) في (م) والشرح: (وإن).

⁽٣) في ﴿ماوالشرح: (بتكريره).

⁽٤) في «ب»: (ولظهار).

فَضلٌ

كَفَّارَتُهُ (١): عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرِيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرِيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ سِتِيِّنَ مِسْكِينًا، وَلاَ تَلْزَمُ الرَّقَبَةُ إِلاَّ لِمَنْ مَلَكَهَا، أَوْ أَمْكَنَهُ وَعَمَّا وَلِكَ بَثَمَنِ مِثْلِهَا، فَاضِلاً عَنْ كِفَايَتِهِ دَائِمًا، وَكِفَايَةِ مَنْ يَمُونُهُ، وَعَمَّا ذَلِكَ بَثَمَنِ مِثْلِهَا، فَاضِلاً عَنْ كِفَايَتِهِ دَائِمًا، وَكِفَايَةِ مَنْ يَمُونُهُ، وَعَمَّا يَخْتَاجُهُ مِنْ مَسْكَنِ وَخَادِم ومَرْكُوب، (وَعَرْضِ بِذْلَتِهِ (٢)) وَثِيَابِ يَحْتَاجُهُ مِنْ مَسْكَنِ وَخَادِم ومَرْكُوب، (وَعَرْضِ بِذْلَتِهِ (٢)) وَثِيَابِ يَحْتَاجُهُ مِنْ مَسْكَنِ وَخَادِم ومَرْكُوب، (وَعَرْضِ بِذْلَتِهِ (٢)) وَثِيَابِ يَحْتَاجُهُ مِنْ مَسْكَنِ وَخَادِم ومَرْكُوب، (وَعَرْضِ بِذْلَتِهِ (٢)) وَثِيَابِ يَحْتَاجُهُ مِنْ مَسْكَنِ وَخَادِم ومَرْكُوب، (وَعَرْضِ بِذْلَتِهِ (٢))

تَجَمُّل ، (وَمَال يَقُومُ كَسْبُهُ بِمَؤُونَتِهِ) ، وَكُتُبِ عِلْم ، (وَوَفَاءِ دَيْنٍ) .

وَلاَ يُجْزِئُ فِي الكَفَّارَاتِ كُلِّهَا إِلاَّ رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ سَلِيمَةٌ مِنْ عَيْبٍ يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ضَرَرًا بَيِّنًا، كَالْعَمَى وَشَلَلِ اليَدِ أَوِ الرِّجْلِ (٣)، أَوْ أَقْطَعِهَا (٤)، أَوْ أَقْطَعِهَا أَوْ أَقْطَعِ الْإِنْهَامِ، (أَوْ الأَنْمُلَةِ مِنَ أَوْ أَقْطَعِ الْوَسْطَى، أَوِ السَّبَّابَةِ، أَوِ الإِنْهَامِ، (أَوْ الأَنْمُلَةِ مِنَ الإِنْهَامِ)، أَوْ أَقْطَعِ الْخِنْصَرِ وَالبِنْصَرِ مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ، ولاَ يُجْزِئُ مَرِيضٌ الإِنْهَامِ)، أَوْ أَقْطَعِ الْخِنْصَرِ وَالبِنْصَرِ مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ، ولاَ يُجْزِئُ مَرِيضٌ مَنْ يُوسِ مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ، ولاَ يُجْزِئُ مَرِيضٌ مَنْ يُوسِ وَالبِنْصَرِ مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ، ولاَ يُجْزِئُ مَرِيضٌ مَنْ يُوسِ مَنْ يَدُواحِدَةٍ، ولاَ يُخْزِئُ مَرِيضٌ مَنْ وَلَدُ الزِّنَا، مَأْيُوسٌ مِنْ يُولِد أَوْ المَّرَهُونُ، وَالْجَانِي وَالأَمَةُ الْحَامِلُ وَلَوْ السَّتُنِي حَمْلُهَا).

فصل

يَجِبُ التَّتَابُعُ فِي الصَّوْمِ، فَإِنْ تَخَلَّلَهُ رَمَضَانٌ أَوْ فِطْرٌ يَجِبُ، (كَعِيدٍ وَأَيَّامٍ تَشْرِيقٍ)، وَحَيْضٍ، وَجُنُونٍ، وَمَرَضٍ مَخُوفٍ، وَنَحْوِهِ، (أَوْ أَنْطَرَ نَاسِيًا، أَوْ مُكْرَهًا)، أَوْ لِعُذْرِ يُبِيحُ الْفِطْرَلَمْ يُنْقَطِعْ.

0 { }

017_0

off

0 2 0

017

⁽١) في ﴿أَاوَالَّمِ اللَّهُ اللَّاللَّا اللَّالِمُلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

⁽۲) في اجاو الما: (بذلة).

⁽٣) في «م) والشرح: (والشلل ليدأورجل).

⁽٤) في «م)والشرح: (أقطعهما).

٨٤٥

وَيُجْزِئُ التَّكْفِيرُ بِمَا يُجْزِئُ فِي فِطْرَةٍ فَقَطْ، وَلاَ يُجْزِئُ مِنَ الْبُرِّ أَقَلُ مِنْ مُدَّيْنِ (لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ مِنْ مُدَّ مُنْ يُجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إليهِمْ)، وَإِنْ غَدَّى الْمَسَاكِينَ أَوْ عَشَّاهُمْ لَمْ يُجْزِئُهُ.

وَتَجِبُ النِّيَّةُ فِي التَّكْفِيرِ مِنْ صَوْمٍ وَغَيْرِهِ ، وَإِنْ أَصَابَ المُظَاهَرَ مِنْهَا لَيْلاً أَوْنَهَا النَّقَطَعُ التَّتَابُعُ ، وَإِنْ أَصَابَ غَيرَهَا لَيْلاً لَمْ يَنْقَطِعُ (١).

⁽١) في «ب»: (والله أعلم).

كتَّابُ اللِّعَانِ

يشْتَرَط فِي صِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ زَوْجَيْنِ، وَمَنْ عَرَفَ الْعَرَبِيَّةَ لَمْ يَصِحَّ لِعَانُهُ بِغَيْرِهَا، وَإِنْ جَهِلَهَا فَبِلُغَتِهِ.

فَإِذَا قَذَفَ اَمْرَأَتَهُ بِاللهِ لَقَدْ زَنَتْ زَوْجَتِي هَذِهِ، وَيُشِيرُ إِلَيْهَا، وَمَعَ غَيبَتِهَا مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللهِ لَقَدْ زَنَتْ زَوْجَتِي هَذِهِ، وَيُشِيرُ إِلَيْهَا، وَمَعَ غَيبَتِهَا يُسَمِّيهَا وَينسِبُهَا، وَفِي الْخَامِسَةِ: وَأَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ تَقُولُ هِي أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللهِ لَقَدْ كَذَبَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ تَقُولُ هِي أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللهِ لَقَدْ كَذَبَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ تَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ: وَأَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الرَّنَا، ثُمَّ تَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ: وَأَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ.

فَإِنَّ بَدَأَتْ بِاللِّعَانِ قَبْلَهُ، أَوْ نَقَصَ أَحَدُهُمَا شَيْئًا (١) مِنَ الأَلْفَاظِ الْخَمْسَةِ، أَوْلَبْدُهُ، أَوْلَابُهُ، أَوْلَابُهُ، أَوْلَابُهُ، أَوْلَابُهُ، أَوْلَابُهُ، أَوْلَابُهُ، أَوْلَابُهُ، أَوْلَابُهُ، أَوْلَابُهُ، أَوْلَابُهُ أَشْهَدُ بِأَقْسِمُ، أَوْلَا فَطْفَةَ اللَّعْنَةِ بِالإبعَادِ، أَوْالْغَضَبِ بِالسَّخَطِ لَمْ يَصِحَّ.

فضل

وَإِنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ الصَّغِيْرَةَ أَوِ الْمَجْنُونَةَ عُزِّرَ وَالْأَلِعَانَ.

وَمِنْ شَرْطِهِ قَذْفُهَا بِالزِّنَا لَفْظًا كَزَنَيْتِ، أُو يَازَانِيَةُ أُورَأَيْتُكِ تَزْنِينَ فِي قُبُل، أَوْ دُبُر، فَإِنْ قَالَ: وُطِئْتِ بِشُبْهَةٍ، أَوْ مُكْرَهَةً، (أَوْ نَائِمةً)، أَوْ قُبُل، أَوْ دُبُر، فَإِنْ قَالَ: وُطِئْتِ بِشُبْهَةٍ، أَوْ مُكْرَهَةً، (أَوْ نَائِمةً)، أَوْ قَالَ: لَمْ تَزْنِ وَلَكِنْ لَيْسَ هَذَا الْوَلَدُمِنِي، فَشَهِدَتْ امْرَأَةٌ ثِقَةٌ أَنَّهُ وُلِدَعَلَى فَرَاشِهِ، لَحِقَهُ نَسَبُهُ (وَلا لِعَانَ).

०१९

00.

⁽١) في «ب» زيادة: (لا).

وَمِنْ شُرْطِهِ أَنْ تُكَذِّبَهُ الزَّوْجَةُ.

وَإِذَا تَمَّ سَقَطَ عَنْهُ الحَدُّ وَالتَّعْزِيرُ، وَتَثَبُّتُ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا بِتَحْرِيمٍ مُؤَبَّدٍ.

فضل

مَنْ وَلَدَتْ زَوْجَتُهُ مَنْ أَمْكَنَ أَنَّهُ (١) مِنْهُ لَحِقَهُ، بَأَنْ تَلِدَهُ بَعْدَ نِصْفِ سَنَةٍ مُنْذُ أَمْكَنَ وَطْؤُهُ، وَدُونَ أَرْبِعِ سِنِينَ مُنذُ أَبَانَهَا، وَهُوَ مِمَّنْ يُولَدُ لِمِثْلِهِ (كَابْنِ عَشرٍ)، (وَلاَ يُحْكَمُ بِبُلُوغِهِ إِنْ شُكَّ فِيهِ).

وَمَنِ اغْتَرَفَ بِوَطْءِ أَمَتِهِ فِي الْفَرْجِ أَوْ دُونَهُ فَولَدَتْ لِنِصْفِ سَنَةٍ (فَازَيْدَ لَا لَكُونَهُ فَولَدَتْ لِنِصْفِ سَنَةٍ (فَازَيْدَ (٢)) لَحِقَهُ وَلَدُهَا، إِلاَّ أَنْ يَدَّعِيَ الاسْتِبْرَاءَ وَيَحْلِفَ عَلَيْهِ، (وَإِنْ ٢٥٥٤، وَالْ قَالَ: وَطِئْتُهَا دُونَ الْفَرْج، أَوْ فِيهِ وَلَمْ أُنْزِلْ)، أَوْ عَزَلْتُ لَحِقَهُ، وَإِنْ أَنْ اللّهُ وَلَمْ أُنْزِلْ)، أَوْ عَزَلْتُ لَحِقَهُ، وَإِنْ

أَعْتَقَهَا، أَو بَاعَهَا بَعْدَ اعْتِرَ افِهِ بِوَطْئِهَا فَأَتَتْ بِوَلَدِ لِدُونِ نِصْفِ سَنَةٍ لَحِقَهُ وَ وَالْبَيْعُ بَاطِلٌ .

⁽١) في ﴿م﴾والشرح: (كونه).

⁽٢) في (م): (أوأزيد).

كتّابُ الْعِدَدِ

تَلْزَمُ الْعِدَّةُ كُلَّ امْرَأَةٍ فَارَقَتْ زَوْجًا خَلاَ بِهَا مُطَاوِعَةً، مَعَ عِلْمِهِ بِهَا (وَقُدْرَتِهِ عَلَى وَطْئِهَا)، وَلَوْ مَعَ مَا يَمْنَعُهُ مِنْهُمَا، أَوْمِنْ أَحَدِهِمَا (() حِسًا، أَوْ شَرْعًا، أَو وَطِئَهَا، أَوْ مَاتَ عَنْهَا حَتَّى (() فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ فِيهِ خِلاَفٌ، وَإِنْ كَانَ بَاطِلاً وِفَاقًا لَمْ تَعْتَدَّ لِلْوَفَاةِ.

(وَمَنْ فَارَقَهَا حَيًّاقَبْلَ وَطْءٍ وَخَلْوَةٍ، أَوْ بَعْدَهُمَا، أَوْ أَحَدِهِمَا (٣)، وَهُوَ مَمَّنْ لاَ يُوْلَدُ لِمِثْلِهِ)، (أَوْ تَحَمَّلَتْ مَاءَ (٤) الزَّوْجِ، أَوْ قَبَّلَهَا أَوْلَمِسَهَا بلاَ خَلْوَةٍ فَلاَ عِدَّةً).

فَضلٌ

وَالْمُعْتَدَّاتُ سِتٌّ:

الْحَامِلُ، وَعِدَّتُهَا مِنْ مَوْتٍ وَغَيْرِهِ إِلَى وَضْعِ كُلِّ الْحَمْلِ بِمَا تَصِيرُ بِهِ أَمَةٌ أُمَّ وَلَدٍ، فَإِنْ لَمْ يَلْحَقْهُ لِصِغَرِهِ، (أَوْ لِكَوْنِهِ مَمْسُوحًا)، (أَوْ وَلَدَتْ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرِ مُنْذُ نَكَحَهَا وَنَحْوَهُ وَعَاشَ) لَمْ تَنْقَضِ بِهِ.

وَأَكْثَرُ مُدَّةٍ الْحَمْلِ أَرْبَعُ سِنِينَ، وَأَقَلُّهَا سِٰتَهُ أَشْهُرٍ، وَغَالِبُهَا تِسْعَةُ أَشْهُرٍ، وَغَالِبُهَا تِسْعَةُ أَشْهُرٍ، وَيُبَاحُ إِلْقَاءُ النُّطْفَةِ قَبْلَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا بِدَوَاءٍ مُبَاحٍ.

٦٥٥

οογ

009_0

⁽١) في «أ»: (إحداهما).

⁽٢) سقط من (ب): (حتى).

⁽٣) قوله: (أو أحدهما) زيادة من «ب» و «م».

⁽٤) في «ب»و «م»: (بماء).

110

فَصْلُ (١)

الثَّانيَةُ: الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا بِلاَ حَمْلِ (٢)، قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ، لِلْحُرَّةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشَرَةٌ (٣)، وَلِلأَمةِ نِصْفُهَا، فَإِنْ مَاتَ زَوْجُ رَجْعِيَّةٍ لِلْحُرَّةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشَرَةٌ (٣)، وَلِلأَمةِ نِصْفُهَا، فَإِنْ مَاتَ زَوْجُ رَجْعِيَّةٍ فِي عِدَّةِ طَلاقٍ سَقَطَتْ وَابْتَدَأَتْ عِدَّةَ وَفَاةٍ مُنْذُ مَاتَ، وَإِنْ مَاتَ فِي عِدَّةِ فِي عِدَّةِ طَلاقٍ سَقَطَتْ وَابْتَدَأَتْ عِدَّةً وَفَاةٍ مُنْذُ مَاتَ، وَإِنْ مَاتَ فِي عِدَّةِ مَنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ الأَطُولَ مَنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ الأَطُولَ مَنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ الأَطُولَ مِنْ عِدَّةٍ وَفَاةٍ وَطَلاقٍ مَا لَمْ تَكُنْ أَمَةً، أَوْ ذِمِّيَةً، أَوْ جَاءَتْ الْبَيْنُونَةُ مِنْهَا فَلِطَلاقٍ لاَ غَيْرَ.

(وَإِنْ طَلَّقَ بَعْضَ نِسَائِهِ مُبْهَمَةً، أَوْ مُعَيَّنَةً ثُمَّ نَسِيَهَا (٤)، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ ، ٠٠. قُرْعَةٍ اعْتَدَّ كُلُّ مِنْهُنَّ سِوى حَامِلِ الأَطْولَ مِنْهُمَا).

الثَّالِثَةُ: الْحَائِلُ ذَاتُ الأَقْرَاءِ - وَهِيَ الْحِيَضُ - الْمُفَارَقَةُ فِي الْحَيَاةِ، وَإِلاَّ قُرْآنِ. الْحَيَاةِ، فَعِدَّتُهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةٌ ۖ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ كَامِلَةٍ (٦)، وَإِلاَّ قُرْآنِ.

الرَّابِعَةُ: مَنْ فَارَقَهَا حَيًّا وَلَمْ تَحِضْ لِصِغَرٍ أَوْ إِيَاسٍ، فَتَعْتَدُّ حُرَّةٌ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَأَمَةٌ شَهْرَينِ، (وَمُبَعَّضَةٌ) بِالْحِسَابِ، وَيُجْبَرُ الْكَسْرُ.

⁽١) كلمة (فصل) لم ترد إلا في «ب» و «م».

⁽۲) في «م» زيادة: (منه).

⁽٣) في «ب» و «م»: (وعشر).

⁽٤) في «ب» و «ج» : (أنسيها).

⁽٥) في «م»زيادة: (أو مبعضة).

⁽٦) سقط من «ب»: (كاملة).

الْخَامِسَةُ: مَن ارْتَفَعَ حَيْضُهَا وَلَمْ تَدْرِ سَبَبَهُ، فَعِدَّتُهَا سَنَةٌ: تِسْعَةُ أَشْهُرِ لِلْحَمْل، وَثَلَاثَةٌ لِلْعِدَّةِ، وَتَنْقُصُ الأَمَةُ شَهْرًا.

وَعِدَّةُ مَنْ بَلَغَتْ وَكَمْ تَحِضْ، وَالمُسْتَحَاضَةِ النَّاسِيَةِ، (وَالْمُسْتَحَاضَةِ النَّاسِيَةِ، (وَالْمُسْتَحَاضَةِ الْمُبْتَدَأَةِ) ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، (وَالْأَمَةِ شَهْرَانِ)، وَإِنْ عَلِمَتْ مَا رَفَعَهُ مِنْ مَرَضٍ أَوْ رَضَاعٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا، فَلاَتَزَالُ فِي عِدَّةٍ حَتَّى يَعُودَ الْحَيْضُ فَتَعْتَدُ بِهِ، أَوْ تَبْلُغ سِنَّ الإياس فَتَعْتَدُ عِدَّتَهُ.

السَّادِسَةُ: امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ تَتَربَّصُ مَا تَقَدَّم فِي مِيرَاثِهِ (١) ثُمَّ تَعْتَدُّ لِلْوَفَاةِ، (وَأَمَةٌ كَحُرَّةٍ فِي التَّربُّصِ)، (وَفِي الْعِدَّةِ نِصْفُ عِدَّةِ الْحُرَّةِ)، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى حُكْم حَاكِم بِضَرْبِ الْمُدَّةِ وَعِدَّةِ الْوَفَاةِ.

وَإِنْ تَزَوَّجَتْ فَقَدِمَ الأَوَّلُ قَبْلَ وَطْءِ الثَّانِي فَهِيَ لِلأَوَّلِ، وَبَعْدَهُ لَهُ أَخُدُهَا زَوْجَةً بِالْعَقْدِ الأَوَّلِ (وَلَوْلَمْ يُطَلِّقُ الثَّانِي، وَلاَ يَطَأُ قَبْلَ فَرَاغِ عِدَّةِ الثَّانِي)، وَلَهُ تَرْكُهَا مَعَهُ (مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ عَقْدٍ)، وَيَأْخُذُ قَدْرَ الصَّدَاقِ الثَّانِي)، وَلَهُ تَرْكُهَا مَعَهُ (مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ عَقْدٍ)، وَيَأْخُذُ قَدْرَ الصَّدَاقِ الثَّانِي عَلَيْهَا بِمَا أَخَذَهُ مِنْهُ.

077_07

. . . .

٥٦٦

PIV

 ⁽١) في (ب) زيادة مأخوذة من الشرح: (أي أربع سنين إن كان ظاهر غيبته السلامة).

فضل

ومنْ مَاتَ زَوْجُهَا الْغَائِبُ، أَوْ طَلَّقَ (١) اعْتَدَّتْ مُنْذُ الْفُرْقَةِ وَإِنْ لَمْ تُجِدًّ.

وَعِدَّةُ مَوْطُوْءَةٍ بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنَى، (أَوْ بِعَقْدِ فَاسِدٍ) كَمُطَلَّقَةٍ، وَإِنْ مِهِ وَطِئَتْ مُعْتَدَّةُ بِشُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ (فُرِّقَ بَيْنَهُمَا) وَأَتَمَّتْ عِدَّةَ الأَوَّلِ، مِهِ وَطِئَتْ مُعْتَدَّةُ بِشُبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ (فُرِّقَ بَيْنَهُمَا) وَأَتَمَّتْ عِدَّةَ الأَوَّلِ، مِهِ وَلَا يُحْسَبُ (٢) مِنْهَا مُقَامُهَا عِنْدَ الثَّانِي) ثُمَّ اعْتَدَّتْ لِلثَّانِي، (وَتَحِلُّ لَهُ مَعْقَطِعْ حَتَّى بِعَقْدٍ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّتَينِ)، وَإِنْ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا لَمْ تَنْقَطِعْ حَتَّى بِعَقْدٍ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّتَينِ)، وَإِنْ تَزَوَّجَتْ فِي عِدَّتِهَا لَمْ تَنْقَطِعْ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا، فَإِذَا فَارَقَهَا بَنَتْ عَلَى عِدَّتِهَا مِنَ الأَوَّلِ ثُمَّ اسْتَأْنَفَتْ الْعِدَّةَ يَكُن لِكَانِي، وَإِنْ أَتَتْ بِولَدٍ مِنْ أَحَدِهِمَا انْقَضَتْ مِنْهُ (٣) عِدَّتُهَا بِهِ (٤) ثُمَّ الْعَلَى عَدَّتُهَا الْقَضَتْ مِنْهُ (٣) عِدَّتُهَا بِهِ (٤) ثُمَّ الْعَلَى عَدَّتُهَا الْقَضَتْ مِنْهُ (٣) عِدَّتُهَا بِهِ (٤) ثُمَّ الْعَلَى عَدَّتُهَا بِهِ لَهُ أَتَتْ بِولَدٍ مِنْ أَحَدِهِمَا انْقَضَتْ مِنْهُ (٣) عِدَّتُهَا بِهِ (٤) ثُمُ

وَمَنْ وَطِئَ مُعْتَدَّتَهُ الْبَائِنَ بِشُبْهَةٍ اسْتَأْنَفَتْ الْعِدَّةَ بَوَطْئِهِ، وَدَخَلَتْ فِيهَا بَقِيَّةُ الْأُولَى، وَإِنْ نَكَحَ مَنْ أَبَانَهَا فِي عِدَّتِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّنُولِ لَنَتْ.

فَضلٌ

يَلْزَمُ الإِحْدَادُ مُدَّةَ الْعِدَّةِ كُلَّ مُتَوَفَّىً زَوْجُهَا عَنْهَا (فِي نِكَاحٍ ٢٠٥ صَحِيحٍ)، وَلَوْ ذِمِّيَةً، (أَوْ أَمَةً)، أَوْ غَيْرَ مُكَلَّفَةٍ، وَيُبَاحُ لِبَائِنٍ مِنْ ٢٠٥ صَحِيحٍ)، وَلَوْ ذِمِّيَةً، (أَوْ أَمَةً)، أَوْ غَيْرَ مُكَلَّفَةٍ، وَيُبَاحُ لِبَائِنٍ مِنْ

⁽١) كذافي جميع النسخ، وفي «م» والشرح: (طلقها).

⁽٢) في ام): (يحتسب).

⁽٣) سقط من ﴿أَ الرَّاجِ ﴾ : (منه).

⁽٤) سقط من (به).

حَيِّ(١)، وَلاَ يَجِبُ عَلَى رَجْعِيَّةٍ وَمَوْطُوءَةٍ بِشُبْهَةٍ، أَوْزِنَى، أَوْفِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ، (أَوْبَاطِلِ) أَوْبِمُلْكِ يَمِينِ.

075

وَالإِحْدَادُ: اجْتِنَابُ (مَا يَدُّعُو إِلَى جِمَاعِهَا وَيُرَغِّبُ فِي النَّظَرِ إِلَيْهَا

مِنَ الزِّينَةِ)، وَالطِّيبِ وَالْتَّحْسِينِ، وَالْحِثَّاءِ، وَمَاصُبِغَ لِلزِّينَةِ، وَحُلِيٍّ، وَكُلِيًّ، وَكُحْلٍ أَسُودَ، (لاَ تُوتِيَا وَنَحْوِهِ)، وَلاَ نِقَابَ وَأَبْيَضَ (٢)، وَلَوْ كَانَ

فَضلُ

وَتَجِبُ عِدَّةُ الْوَفَاةِ فِي الْمَنْزِلِ حَيْثُ وَجَبَتْ، فَإِنْ تَحَوَّلَتْ خَوْفًا، أَوْ قَهْرًا، (أَوْلِحَقِ^(٣)) انْتَقَلَتْ (حَيْثُ شَاءَتْ).

وَلَهَا الْخُرُوجُ لِحَاجَتِهَا نَهَارًا لاَ لَيْلاً ، (وَإِنْ تَرَكَتُ الإِحْدَادَ أَثِمَتْ (٤) وَتَمَّتْ عِدَّتُهَا بِمُضِيِّ زَمَانِهَا).

بابالاستبراء

مَنْ مَلَكَ أَمَةً (يُوطأُ مِثْلُهَا) مِنْ صَغِيرٍ، وَذَكَرٍ، وَضِدِّهِمَا، حَرُمَ عَلَيْهِ وَطْؤُهَا وَمُقَدِّمَاتُهُ قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا.

وَاسْتِبْرَاءُ الْحَامِلِ بِوَضْعِهَا، وَمَنْ تَحِيضُ بِحَيْضَةٍ، وَالآيِسَةِ وَالصَّغِيرَةِ بِمُضِيِّ شَهْرِ.

×4-044

044

٥٨.

⁽۱) قوله: (منحى)زيادة من (ب) و (ج).

⁽٢) في (ج): (ولا ما هو أبيض).

⁽٣) في «باوام»: (بحق).

⁽٤) سقط من (ب»: (أثمت).

كِتَابُ الرَّضَاع

يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، وَالْمُحَرِّمُ: خَمْسُ رَضَعَاتٍ فِي الْحَوْلُيْنِ، وَالسَّعُوطُ، وَالْوَجُورُ، وَلَبَنُ الْمَيْسَةِ وَالْمَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةٍ، (أَوْ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ، أَوْ بَاطِلٍ) أَوْ زِنَى وَالمَشُوبُ (١) مُحَرِّمُ (٢)، وَعَكْسُهُ الْبَهِيمَةُ وَغَيْرُ حُبْلَى (وَلاَ مَوْطُوءَةٍ).

فَمَتَى أَرْضَعَتْ امْرَأَةٌ طِفْلًا صَارَ وَلَدَهَا فِي النِّكَاحِ وَالنَّظَرِ وَالْخَلْوَةِ وَالْخَلُوةِ وَالْمَحْرَمِيَّةِ، وَوَلَدَ مَنْ نُسِبَ لَبَنُهَا إِلَيْه بِحَمْلٍ أَوْ وَطْء، وَمَحَارِمُهُ فِي وَالْمَحْرَمِيَّةِ، وَوَلَدَ مَنْ نُسِبَ لَبَنُهَا إِلَيْه بِحَمْلٍ أَوْ وَطْء، وَمَحَارِمُهُ فِي النِّكَاحِ (٣) مَحَارِمُهُ (٤)، وَمَحَارِمُهَا مَحَارُمُهُ، دُونَ أَبُويْهِ وَأُصُولِهِمَا، وَلُمَّهُ وَفُرُوعِهِمَا، فَتُبَاحُ الْمُرْضِعَةُ لَأَبِي الْمُرْتَضِعِ وَأَخِيهِ مِنَ النَّسَبِ، وَأُمَّهُ وَأُخْتُهُ مِنَ النَّسَبِ لَابِهِ وَأَخِيهِ.

وَمَنْ حَرُمَتْ عَلَيْهِ بِنْتُهَا فَأَرْضَعَتْ طِفْلَةً حَرَّمَتْهَا عَلَيْهِ، وَفَسَخَتْ نِكَاحَهَا مِنْهُ إِنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ.

وَكُلُّ امْرَأَةٍ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا بِرَضَاعِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلاَ مَهْرَ لَهَا، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ طِفْلَةً فَدَبَّتْ (٥) فَرَضَعَتْ مِنْ نَائِمَةٍ، وَبَعْدَ الدُّخُولِ مَهْرُهَا فِلَةً عَلَى الزَّوْجِ نِصْفُ الْمُسَمَّى قَبْلَهُ، مَهْرُهَا بِحَالِهِ، وَإِنْ أَفْسَدَهُ غَيْرُهَا فَلَهَا عَلَى الزَّوْجِ نِصْفُ الْمُسَمَّى قَبْلَهُ،

⁽١) سقط من «ب» و «م» : (والمشوب).

⁽٢) في (ب) و (ج): (يحرم).

⁽٣) سقط من «م» والشرح: (في النكاح).

⁽٤) هكذافي (أ) و (ب) والشرح وفي (ج) و (م): (محارمها).

⁽٥) في (ب): (فوثبت فارتضعت).

وَجَمِيعُهُ بَعْدَهُ، وَيَرْجِعُ الزَّوْجُ (١) بِهِ عَلَى الْمُفْسِدِ.

وَمَنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ أُخْتِي لِرَضَاعِ بَطَلَ النِّكَاحُ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَصَدَّقَتُهُ (٢) فَلاَ مَهْرَ (٣)، وَإِنْ أَكْذَبَتْهُ فَلَهَا نِصْفُهُ، وَيَجِبُ كُلُّهُ بَعْدَهُ، وَإِنْ قَالَتْ هِيَ ذَلِكَ فَأَكْذَبَهَا فَهِي زَوْجَتُهُ حُكْمًا.

وَإِذَا شُكَّ فِي الرَّضَاعِ أَوْ كَمَالِهِ (آَوْ شَكَّتْ الْمُرْضِعَةُ وَلاَ بَيِّنَةَ فَلاَ تَحْرِيمَ).

⁽١) سقط من ﴿أَۥ (الزوج).

⁽۲) في (م»: (وصدقت).

⁽٣) في (ج) زيادة: (لها).

كتَابُ النَّفَقَات

يَلْزَم الزَّوْجَ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ قُوْتًا وَكِسْوَةً، وَسُكْنَاهَا بِمَا يَصْلُحُ لِمِثْلِهَا، وَيَعْتَبِرُ الْحَاكِمُ ذَلِكَ بَحَالِهِمَا عِنْدَ التَّنَازُع، فَيَفْرِضُ لِلْمُوسِرَةِ تَحْتَ الْمُوسِرِ قَدْرَ كِفَايَتِهَا مِنْ أَرْفَع خُبْزِ الْبَلَدِ، وَأُدُمِهِ، (وَلَحْمًا)، عَادَةَ الْمُوسِرِينَ بِمَحَلِّهِمَا، وَمَا يَلْبَسَ مِثْلُهَا مِنْ حَرِيرٍ وَغَيْرِهِ، وَلِلنَّومِ فِرَاشٌ وَلِحَافَ (وَإِزَارٌ) وَمِخَدَّةٌ، وَلِلْجُلُوسِ حَصِيرٌ جَيِّدٌ(١) وَزِلِّيٌ. 010

وَلِلْفَقِيرَةِ تَحْتَ الْفَقِيرِ مِنْ أَدْنَى خُبْزِ الْبَلَدِ وَأُدُمٌ يُلاَئِمُهُ، وَمَا يَلْبَسُ مِثْلُهَا وَيَجْلِسُ عَلَيْهِ.

وَلِلْمُ تَوَسِّطَةِ مَع (٢) الْمُتَوسِّطِ وَالْغَنِيَّةِ مَعَ الفَقِيرِ وَعَكْسُهَا (٣) مَا بَيْنَ

وَعَلَيْهِ مَؤُونَةُ نَظَافَةِ زَوْجَتِهِ دُونَ خَادِمِهَا لاَ دَوَاءٌ، وَأُجْرَةُ طَبِيبٍ.

وَنَفَقَةُ الْمُطَلَّقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَكِسُوتُهَا وَسُكْنَاهَا كَالزَّوْجَةِ، وَلا قَسْمَ لَهَا، وَالْبَائِنُ بِفَسْخِ، أَوْ طَلاَقٍ لَهَا ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا، وَالْتُفَقَةُ لِلْحَمْلِ لا لَهَا مِنْ أَجَّلِهِ.

(وَ مَنْ حُبِسَتْ وَلَوْ ظُلْمًا)، أَوْ نَشَزَتْ، أَوْ تَطَوَّعَتْ (بِلاَ إِذْنِهِ) بِصَوْمِ ٨٦-٨٥٥

⁽١) في (ب): (جديد).

⁽٢) في «ب»: (مع الغني والفقير والمتوسط).

⁽٣) في (ب): (وعكسهما).

أَوْ حَجِّ، أَوْ أَحْرَمَتْ بِنَذْرِ حَجٍّ (أَوْ صَوْم)، (أَوْ صَامَتْ عَنْ كَفَّارَةٍ أَوْ فَضَاءِ رَمَضَانَ مَعَ سَعَةٍ وَقْتِهِ)، أَوْ سَافَرَتْ لِحَاجَتِهَا(١) وَلَوْ بِإِذْنِهِ سَقَطَتْ، وَلاَ نَفَقَةَ وَلاَ سُكْنَى لِمُتَوفَّى عَنْهَا.

وَلَهَا أَخْذُ نَفَقَةِ كُلِّ يَوْمِ فِي (٢) أَوَّلِهِ وَلَيْسَ لَهَا (٣) قِيمَتُهَا، وَلاَ عَلَيْهَا أَخْدُهَا، فَإِنْ اتَّفَقَا (عَلَيْهِ)، أَوْ عَلَى تَأْخِيرِهَا، أَوْ تَعْجِيلِهَا مُدَّةً طَوِيلَةً أَوْ قَلْيلَةً جَازَ، وَلَهَا الْكِسُوةُ كُلَّ عَامِ (مَرَّةً فِي أَوَّلِهِ).

وَإِذَا غَابَ وَلَمْ يُنْفِقْ لَزِمَتْهُ نَفَقَةُ مَا مَضَى ، (وَإِنْ أَنْفَقَتْ فِي غَيْبَتِهِ مِنْ مَالِهِ فَبَانَ مَيْتًا غَرَّمَهَا الْوَارِثُ مَا أَنْفَقَتْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ).

فضل

(وَمَنْ تَسَلَّمَ زَوْجَتَهُ)، أَوْ بَذَلَتْ نَفْسَهَا وَمِثْلُهَا يُوطَأُ وَجَبَتْ (٤) نَفَقَتُهَا، وَلَوْ مَعَ صِغَرِ الزَّوْج (٥) وَمَرَضِهِ وَجَبِّهِ وَعِنَّتِهِ (٦).

وَلَهَا مَنْعُ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَ صَدَاقَهَا الْحَالَّ، فَإِنْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا طَوْعًا ثُمَّ أَرَادَتْ الْمَنْعَ لَمْ تَمْلِكُهُ.

وَإِذَا أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ الْقُوتِ أَوْ الْكِسْوَةِ ، أَوْ بَعْضِهَا (٧) ، أَوْ الْمَسْكَنِ لاَ

⁽١) في «ج»: (لحاجة).

⁽٢) في «م» والشرح: (من).

⁽٣) في «م) والشرح: (لاقيمتها).

⁽٤) في «أ»: (أوجبت).

⁽٥) في «ما والشرح: (زوج).

⁽٦) في «ب»: (وغيبة).

⁽٧) في «ب»: (بعضهما).

فِي المَاضِي(١) فَلَهَا فَسْخُ النِّكَاحِ، فَإِنْ غَابَ وَلَمْ يَدَعْ لَهَا نَفَقَةً وَتَعَذَّرَ أَخْذُهَا مِنْ مَالِهِ وَاسْتِدَانَتُهَا عَلَيْهِ فَلَهَا الْفَسْخُ بِإِذْنِ حَاكِمٍ. بَابِ نَفَقَةِ الأَقَارِبِ وَالْمَمَالِيكِ وَالْبَهَائِمِ (٢)

تَجِبُ (أَوْ تَتِمَّتُهَا (٣)) لأَبُورَيْهِ وَإِنْ عَلَوا، وَلِولَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ، (حَتَّى ذَوِي الأَرْحَام مِنْهُمْ حَجَبَهُ مُعْسِرٌ أَوْلا)، وَكُلُّ مَنْ يَرِثُهُ بِفَرْضِ أَوْ تَعْصِيبِ، لاَ بِرَحِم سِوى عَمُودَيْ نَسَبهِ، سَوَاءٌ وَرثَهُ الآخَرُ (كَأَخ) أَوْ لاً، كَعَمَّةٍ وَعَتِيقِ بِمَعْرُوفٍ، مَعَ فَقُر مَنْ تَجِبُ لَهُ، (وَعَجْزِهِ عَنْ 094 تَكَشُّبِ)، إِذَا فَضَلَ عَنْ قُوتِ نَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ (وَرَقِيقِهِ يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ 091 وَكِسْوَةٍ وَسُكْنَى، مِنْ حَاصِلِ أَوْ مُتَحَصِّلٍ، لاَ مِنْ رَأْسِ مَالٍ، وَثَمَنِ مُلْكِ وَآلَةِ صَنْعَةِ).

> وَمَنْ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُ أَبِ فَنَفَقَتُهُ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ إِرْتِهِمْ، فَعَلَى الْأُمِّ الثُّلُثُ، وَالثُّلُثَانِ عَلَى الْجَدِّ، وَعَلَى الْجَدَّةِ السُّدُسُ، والْبَاقِي عَلَى الأَّخ، وَالأَبُ يَنْفَرِدُ بِنَفَقَةِ وَلَدِهِ (٤).

> وَمَنْ لَهُ ابْنٌ فَقِيرٌ وَأَخٌ مُوسِرٌ فَلاَ نَفَقَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا، وَمَنْ أُمُّهُ فَقِيرَةٌ، وَجَدَّتُهُ مُوسِرَةٌ، فَنَفَقَتُهُ عَلَى الْجَدَّةِ، وَمَنْ عَلَيْهِ نَفَقَةُ زَيْدٍ فَعَلَيْهِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ كَظِئْرِ لِحَوْلَيْن .

⁽١) قوله: (لا في الماضي) وردت في «أ» و «ج» وخلت من «ب» و «م» والشرح.

⁽۲) سقط من «م»: (والبهائم).

⁽٣) في «أ» فقط: (قيمتها).

⁽٤) في «ب»: (بنفقته).

وَلاَ نَفَقَةَ مَعَ اخْتِلاَفِ دِينِ (إِلاَّ بِالْوَلاءِ).

(وَعَلَى الأَّبِ أَنْ يَسْتَرْضِعَ لِولَدِهِ، وَيُؤَدِّيَ الأُجْرَةَ)، وَلاَ يَمْنَعُ أُمَّهُ إِرْضَاعَهُ، وَلاَ يَلْزَمُهَا إِلاَّ لِضَرُورَةٍ (١) كَخَوْفِ تَلَفِهِ، وَلَهَا طَلَبُ أُجْرَةِ الْمِثْلِ، وَلَوْ أَرْضَعَهُ غَيْرُهَا مَجَّانًا، (بَائِنًا كَانَتْ أَوْ تَحْتَهُ)، وَإِنْ تَزَوَّجَتْ آخَرَ فَلَهُ مَنْعُهَا مِنْ إِرْضَاعِ وَلَدِ الأَوَّلِ مَا لَمْ يَضْطَرَّ إِلَيْهَا.

فَصٰلُ

وَعلَيْهِ نَفَقَةُ رَقِيقِهِ (طَعَامًا) وَكِسْوةً (وَسُكْنَى)، وَأَنْ لاَ يُكَلِّفَهُ مُشِقًا كَثِيرًا، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْمُخَارَجَةِ جَازَ، وَيُرِيحُهُ وَقْتَ الْقَائِلَةِ وَالنَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَيُرْكِبُهُ فِي السَّفَرِ عُقْبَةً، وَإِنْ طَلَبَ نِكَاحًا زَوَّجَهُ، (أَوْ بَاعَهُ)، وَإِنْ طَلَبَ نِكَاحًا زَوَّجَهُ، (أَوْ بَاعَهُ)، وَإِنْ طَلَبَ يْكَاحًا زَوَّجَهُ، (أَوْ بَاعَهُ)، وَإِنْ طَلَبَتْهُ الأَمَةُ (٢) وَطِئَهَا، أَوْ زَوَّجَهَا، (أَوْ بَاعَهَا).

فضل

وَعَلَيْهِ عَلَفُ بَهَائِمِهِ، وَسَقْيُهَا (وَمَا يُصْلِحُهَا)، وَلاَ^{٣)} يُحَمِّلُهَا مَا تَعْجَزُ عَنْ نَفَقَتِهَا تَعْجَزُ عَنْ نَفَقَتِهَا وَلَدَهَا، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَتِهَا أَجْبَرَ عَلَى بَيْعِهَا أَوْ إِجَارِتِهَا، أَوْ ذَبْحِهَا، إِنْ أُكِلَتْ.

7.0

٦,٦

⁽١) في «أ»: (ضرورة).

⁽٢) في «م» والشرح: (أمة).

⁽٣) في «م» والشرح: (وأن لا).

⁽٤) في «ب» زيادة: (ولويسيرًا).

باب الْحَضَانَة

(تَجِبُ لِحِفْظ صَغِيرٍ، وَمَعْتُوهٍ، وَمَجْنُونٍ)، وَالأَحَقُ بِهَا أُمُّ، ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى، ثُمَّ أَبُ ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ جَلَّ ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ جَلَّ ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ جَلَالُهُ الْقُرْبِ فَلَمَّ الْمَّهُ ثُمَّ كَالَاكَ، ثُمَّ الْمَّهُ ثُمَّ خَالاَتُ أُمِّهِ، ثُمَّ خَالاَتُ أَبِيهِ، ثُمَّ عَمَّاتُ ١٨٨ كَذَلِكَ، (ثُمَّ خَالاَتُ أُمِّهِ، ثُمَّ خَالاَتُ أَبِيهِ، ثُمَّ عَمَّاتُ ١٨٨ أَبِيهِ، ثُمَّ عَمَّاتُ ١٨٨ أَبِيهِ، ثُمَّ بَنَاتُ إَخْوتِهِ وَأَخُواتِهِ، ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَامِهِ وَعَمَّاتِهِ، ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَامِ وَبَنَاتُ أَعْمَامِ وَبَنَاتُ أَعْمَامِ وَعَمَّاتِهِ، ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَامِ أَنِهُ اللّهُ وَبَعَ مَاتِهِ، ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَامِ وَعَمَّاتِهِ، ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَامِ وَبَنَاتُ عَمَّاتِ أَبِيهِ)، ثُمَّ لِبَاقِي الْعَصَبَةِ الأَقْرَبِ فَالأَقْرَبِ فَالأَقْرَبِ، (فَإِنْ أَنَى أَنْ أَنْ أَلْفَالِهُ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَلْهُ أَلْكُ إِلْكَافِمِ عَمَّاتِ أَبِيهِ إِنَّ أَوْلِكَانَ عَيْرَاهُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ. اللّهُ الْمَانِعُ عَمْ لُهُ الْمُونَ فَي إِلَى مَنْ بَعْدَهُ أَلْهُ إِلْكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ (١٠) المَانِعُ وَلَا لَكَافِهُ عَلَيْ فَرَالَ الْمَانِعُ وَلِا لَكُونَ عَقِدٍ إِلَى حَقِّهِ وَلَى الْمَانِعُ مَلَامٍ رَبِعَ إِلَى حَقِّهِ وَلَى الْمَانِعُ عَلَى الْمَانِعُ عَلَى الْمَانِعُ عَلَى مُسْلِمٍ وَلَا لَا الْمَانِعُ عَلَى مُسْلِمٍ وَلَا لَاللَاللَّالَةِ عَلَى مُسْلِمٍ وَلَا لَلْمَانِعُ عَلَى مُسْلِمٍ وَلَا الْمَانِعُ عَلَى مَلْمَانِعُ الْمَانِعُ عَلَى مُسْلِمٍ وَلَا الْمَانِعُ عَلَى اللْمَانِعُ الْمَانِعُ مَلْمُ اللّهُ الْمُعَلِمُ اللْمَانِعُ الْمَانِعُ الْمُعَلِمُ الْمُنْ اللّهُ الْمُعَلِمُ اللّهُ الْمُعَلِمُ اللّهُ الْمُعَلِمُ الللّهُ الْمُعَلِمُ الللّهُ الْمُعْلِمُ الللّهُ الْمُعْلِمُ اللْمُ الللّهُ اللْمُعْمُ اللللّهُ اللْمُ اللّهُ اللْمُ اللّهُ الْمُعْلِمُ اللْمُ الللّهُ اللْمُ

وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُ أَبُوَيْهِ سَفَرًا طَوِيلًا إِلَى بَلَدٍ بَعِيدٍ لِيَسْكُنَهُ وَهُوَ وَطَرِيقُهُ آمِنَانِ فَحَضَانتُهُ لأبِيهِ، وَإِنْ بَعُدَ السَّفَرُ لِحَاجَةٍ أَوْ قَرُبَ لَهَا (٢) أَوْ لِلسُّكْنَى فَلأُمِّهِ.

فضل

وَإِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ سَبْعَ سِنِينَ (عَاقِلًا) خُيِّرَ بَيْنَ أَبُويْهِ فَكَانَ مَعَ مَنْ مِهِ عَاقِلًا) الخَيَّرَ بَيْنَ أَبُويْهِ فَكَانَ مَعَ مَنْ مِهِ الْحُهُولِيُّ مِنْ لَا يَصُونُهُ وَيُصْلِحُهُ).

وَأَبُو الأُنْثَى أَحَقُّ بِهَا بَعْدَ السَّبْعِ، (وَيَكُونُ الذَّكَرُ بَعْدَ رُشْدِهِ حَيْثُ مَاءَ، وَالأُنْثَى عِنْدَ أَبِيهَا حَتَّى يَتَسَلَّمَهَا زَوْجُهَا).

⁽١) قوله: (على مسلم) لم ترد في «م» والشرح.

⁽٢) سقط من «ب»: (لها).

كتاب الجنايات

وَهِيَ عَمْدٌ (يَخْتَصُّ (١) الْقَوَدُ بِهِ بِشَرْطِ الْقَصْدِ)، وَشِبْهُ عَمْدٍ، وَخَطَأٌ.

فَالْعَمْدُ: أَنْ يَقْصِدَ مَنْ يَعْلَمُهُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا فَيَقْتُلَهُ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مَوْتُهُ بِهِ، مِثْلَ: أَنْ يَجْرَحَهُ بِمَالَهُ مَوْرٌ فِي الْبَدَنِ، أَوْ يَضْرِبَهُ بِحَجِرٍ كَبِيرٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ يُلْقِي عَلَيْهِ حَائِطًا، أَوْ يُلْقِيَهُ مِنْ شَاهِقٍ، أَو فِي نَارٍ أَوْمَاءٍ كَبِيرٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ يُلْقِي عَلَيْهِ حَائِطًا، أَوْ يُلْقِيَهُ مِنْ شَاهِقٍ، أَو فِي نَارٍ أَوْمَاءٍ يُغْرِقُهُ وَلا يُمْكُنُهُ التَّخُلُصُ مِنْهُمَا، أَوْ يَخْنِقَهُ أَوْ يَحْبِسَهُ وَيَمْنَعَهُ الطَّعَامَ أَوْ يُغْرِقُهُ أَوْ يَحْبِسَهُ وَيَمْنَعَهُ الطَّعَامَ أَوْ يَغْرَلُكُ فِي مُدَّةٍ يَمُوتُ فِيهَا غَالِبًا (٣)، أَوْ يَقْتُلَهُ الشَّرَابِ (١) فَيَمُوتَ مِنْ ذَلِكَ فِي مُدَّةٍ يَمُوتُ فِيهَا غَالِبًا (٣)، أَوْ يَقْتُلَهُ بِيَنَةٌ بِمَا يُوجِبُ قَتْلَهُ ثُمَّ رَجَعُوا وَقَالُوا: عَمَدْنَا قَتْلَهُ ثُمَّ وَنَحُودُ ذَلِكَ .

وَشِبهُ الْعَمْدِ: أَنْ يَقْصِدَ جِنَايَةً لاَ تَقْتُلُ غَالِبًا (وَلَمْ يَجْرَحْهُ بِهَا)، كَمَنْ ضَرَبَهُ (فِي غَيْرِ مَقْتَلِ) بِسَوْطٍ أَوْ عَصًا صَغِيْرَةٍ أَوْ لَكَزَهُ وَنَحْوَهُ.

وَالْخَطَّأُ: أَنْ يَفْعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ، مِثْلَ: أَنْ يَرْمِيَ صَيْدًا(٧) (أَوْ غَرَضًا أَوْ

71

7.1

. 17

⁽١) في «ب»: (عمد مجض يجب. . .)

⁽٢) أشار الشيخ ابن مانع إلى نسخة فيها: (أو يمنع عنه الطعام والشراب).

⁽٣) في «ب»: (غالبًا فيهابذلك).

⁽٤) في «ب»: (بمحرم).

⁽٥) في «م» والشرح: (بسم).

⁽٦) سقط من «أ»: (ثم رجعوا... قتله).

⁽٧) في «ب» زيادة: (مباحًا).

شَخْصًا) فَيُصِيبَ آدَمِيًّا لَمْ يَقْصِدُهُ، وَعَمْدُ الْصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ (١).

تُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ، (وَإِنْ سَقَطَ الْقَوَدُ أَدَّوْا دِيَةً وَاحِدَةً).

وَمَنْ أَكْرَهَ (مُكَلَّفًا) عَلَى قَتْل مُكَافِئِهِ فَقَتَلَهُ فَالْقَتْلُ أَوْ الدِّيَةُ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ أَمَرَ بِالْقَتْلِ غَيْرَ مُكَلَّفٍ أَوْ مُكَلَّفًا يَجْهَلُ تَحْرِيمَهُ، أَوْ أَمَرَ بِهِ السُّلْطَانُ ظُلْمًا مَنْ لاَ يَعْرِفُ ظُلْمَهُ فِيهِ فَقَتَلَ فَالْقَوَدُ أَوْ الدِّيةُ عَلَى الآمِرَ، وَإِنْ قَتَلَ الْمَأْمُورُ الْمُكَلَّفُ عَالِمًا تَحْرِيمَ (٢) الْقَتْلِ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ دُونَ الآمِر.

وَإِنِ اشْتَرَكَ فِيهِ اثْنَانِ لاَ يَجِبُ الْقَوَدُ عَلَى أَحَدِهِمَا مُفْرَدًا لأُبُوَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَالْقَوَدُ عَلَى الشَّرِيكِ، (فَإِنْ عَدَلَ إِلَى طَلَبِ الْمَالِ لَزِمَهُ نِصْفُ 777 الدِّيَةِ).

بَابُ شرُوط الْقصَاص

وَهِيَ أَرْبَعَةٌ (٣): عِصْمَةُ الْمَقْتُولِ، فَلَوْ قَتَلَ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ حَرْبِيًا أَوْ مُرْتَدًّالَمْ يَضْمَنْهُ بِقِصَاص (وَلاَ دِيَةٍ).

الْتَّانِي: التَّكْلِيفُ، فَلاَ قِصَاصَ عَلَى صَغِيرِ وَمَجْنُونٍ (٤).

الثَّالِثُ: الْمُكَافَأَةُ، بِأَنْ يُسَاوِيَهُ فِي الدِّينِ وَالْحُرِّيَّةِ وَالرِّقِّ، فَلاَ يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرِ وَلاَ حُرُّ بِعَبْدٍ، وَعَكْسُهُ يُقْتَلُ، وَيُقْتَلُ الذَّكَرُ بِالأَنْشَى،

٦٢.

771

⁽١) في «ج» زيادة: (خطأ).

⁽۲) في «ب» و «م»: (بتحريم).

⁽٣) في «م» زيادة: (أحدها).

⁽٤) في (م): (ولا مجنون).

وَالأَنْثَى بِالذَّكَرِ.

الرَّابِعُ: عَدَمُ الْوِلاَدَةِ، فَلاَ يُقْتَلُ أَحَدُ الأَبُوَيْنِ (وَإِنْ عَلاَ) بِالْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ، وَيُقْتَلُ الْوَلَدُ بِكُلِّ مِنْهُمَا.

بَابُ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاص

يُشْتَرَطُ لَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ: أَحَدُهَا: كَوْنُ مُسْتَحِقِّهِ مُكَلَّفًا، فَإِنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا لَمْ يُسْتَوفَ، وَحُبِسَ الْجَانِي إِلَى الْبُلُوغِ وَالإِفَاقَةِ.

الثَّانِي: اتِّفَاقُ الأَوْلِيَاءِ الْمُشْتَرِكِينَ فِيهِ عَلَى اسْتِيفَائِهِ، وَلَيْسَ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مَنْ بَقِيَ (غَائِبًا) أَوْ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا انْتُظِرَ (الْقُدُومُ) وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُؤْمَنَ فِي (١) الإِسْتِيفَاءِ أَنْ يَتَعَدَّى الْجَانِي، فَإِذَا وَجَبَ عَلَى حَامِلٍ أَوْ حَائِلٍ فَحَمَلَتْ لَمْ تُقْتَلْ حَتَّى تَضَعَ الْولَدَوتُسْقِيهُ اللِّبَأَ، ثُمَّ إِنْ وُجِدَ مَنْ يُرْضِعُهُ، وَإِلاَّ تُرِكَتْ حَتَّى تَفْطِمَهُ، وَلاَ يُقْتَصُّ مِنْهَا فِي الطَّرَفِ حَتَّى تَضَعَ، وَالْحَدُّ فِي ذَلِكَ كَالْقِصَاصِ.

فضلٌ

وَلاَ يُسْتَوْفَى قِصَاصٌ إِلاَّ بِحَضْرَةِ سُلْطَانٍ (أَوْ نَائِبِهِ) (وَآلَةٍ مَاضِيَةٍ). وَلاَ يُسْتَوْفَى فِي النَّفْسِ إِلاَّ بِضَرْبِ الْعُنُقِ بِسَيْفٍ، وَلَوْ كَانَ الْجَانِي قَتَلَهُ بِغَيْرِهِ. 375

770

⁽١) سقط من «أ» و «ب» (في).

بَاب الْعَفْوِعَن الْقِصَاصِ

يَجِبُ بِالْعَمْدِ الْقَوَدُ، أَوْ الدِّيَةُ، فَيُخَيَّرُ الْوَلِيُّ بَيْنَهُمَا، وَعَفُوهُ مَجَّانًا أَفْضَلُ، فَإِنْ اخْتَارَ الْقَوَدَ، (أَوْ عَفَا عَنِ الدِّيَةِ فَقَطْ) فَلَهُ أَخْذُهَا (وَالصَّلْحُ عَلَى أَكْثَرَ مِنْهَا)، وَإِنْ اخْتَارَهَا أَوْ عَفَا مُطْلَقًا أَوْ هَلَكَ الْجَانِي فَلَيْسَ لَهُ عَنْرُهَا.

وَإِذَا قَطَعَ أُصْبَعًا عَمْدًا فَعَفَا عَنْهَا ثُمَّ سَرَتْ إِلَى الْكَفِّ أَوِ النَّفْسِ وَكَانَ الْعَفْوُ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ فَهَدَرٌ ، وَإِنْ كَانَ الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ فَلَهُ تَمَامُ الدِّيَةِ .

وَإِنْ وَكَّلَ مَنْ يَقْتَصُّ ثُمَّ عَفَا فَاقْتَصَّ وَكِيلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ فَلاَ شَيْءَ عَلَيْهِمَا.

بَابُ مَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ فِيمَا دُونَ النَّفْس

مَنْ أُقِيدَ بِأَحَدِ (١) فِي النَّفْسِ أُقِيدَ بِهِ فِي الطَّرَفِ وَالْجِرَاحِ، وَمَنْ لاَ فَلاَ. وَلاَ يَجِبُ إِلاَّ بِمَا يُوجِبُ الْقَوَدَ فِي النَّفْسِ، وَهُو نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: فِي الطَّرَفِ، فَتُوْخَدُ الْعَيْنُ، وَالْأَنْفُ^(۲)، وَالأَذُنُ، وَالسِّنُّ، وَالْجَفْنُ، وَالشَّفُ، وَالْمِرْفَقُ، وَالْمَرْفَقُ، وَالْمَرْفَقُ، وَالْجَفْنُ، وَالْإَصْبَعُ، وَالْكَفُ، وَالْمِرْفَقُ، وَالشَّفْرُ، كُلُّ^(٣) وَاحِدِمِنْ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ.

وَلِلْقِصَاصِ فِي الطَرَفِ شُرُوطٌ:

75.-77°

⁽١) في «ب» و «ج» هناكلمة غير واضحة أظنها: (به).

⁽٢) سقط من «ج»: (والأنف).

⁽٣) في «ب» زيادة: (ذلك).

الأوَّلُ: الأَمْنُ مِنَ الْحَيْفِ، بَأَنْ يَكُونَ الْقَطْعُ مِنْ مَفْصِلٍ، أَوْلَهُ حَدُّ يَنْتَهِى إِلَيْهِ كَمَارِنِ الأَنْفِ، وَهُوَ مَا لاَنَ مِنْهُ.

الثَّانِي: الْمُمَاثَلَةُ فِي (الاسْمِ) وَالْمَوْضِعِ، فَلاَ تُؤْخَذُ يَمِينٌ بِيسَارٍ، وَلاَ يَسَارٌ بِيَمِينٍ، وَلاَ يَسَارٌ بِيَمِينٍ، وَلاَ عَكْسُهُ، وَلاَ يَسَارٌ بِيَمِينٍ، وَلاَ عَكْسُهُ، وَلَا تَرَاضَيَالَمْ يَجُزْ.

الثَّالِثُ: اسْتِواؤُهُمَا فِي الصِّحَّةِ وَالْكَمَالِ، فَلَا تُؤْخَذُ صَحِيحَةٌ بِشَلَّاءَ، وَلاَ كَيْنُ صَحِيحَةٌ بِقَائِمَةٍ، وَيُؤْخَذُ عَيْنٌ صَحِيحَةٌ بِقَائِمَةٍ، وَيُؤْخَذُ عَكْسُهُ، وَلاَ عَيْنٌ صَحِيحَةٌ بِقَائِمَةٍ، وَيُؤْخَذُ عَكْسُهُ، وَلاَ أَرْشَ.

فضل

النَّوْعُ النَّانِي: الْجِرَاحُ، فَيُقْتَصَّ فِي كُلِّ جُرْحٍ يَنْتَهِي إِلَى عَظْمٍ كَالْمُوضِحَةِ، وَجُرْحِ الْعَضُدِ، وَالسَّاقِ، وَالْفَخِذِ وَالْقَدَمِ، وَلاَ يُقْتَصَّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشِّجَاجِ، والْجُرُوحِ، (غَيْرَ كَسْرِ سِنِّ)، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشِّجَاجِ، والْجُرُوحِ، (غَيْرَ كَسْرِ سِنِّ)، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْمُوضِحَةِ كَالْهَاشِمَةِ، وَالْمُنَقِّلَةِ، وَالْمَأْمُومَةِ، فَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مُوضِحةً، وَلَهُ أَرْشُ الزَّائِدِ.

وَإِذَا قَطَعَ جَمَاعَةٌ طَرَفًا أَوْ جَرَحُوا جُرْحًا يُوجِبُ الْقَوَدَ فَعَلَيْهِمُ الْقَودُ. وَسِرَايَةُ الْجِنَايَةِ مَضْمُونَةٌ فِي النَّفْسِ فَمَا دُونَهَا بِقَودٍ أَوْ دِيَةٍ (١)، وَسرايَةُ الْقَوَدِ مَهْدُورَةٌ.

وَلاَ يُقْتَصُّ مِنْ عُضْوٍ وَجُرْحٍ قَبْلَ بُرْئِهِ، كَمَا لاَ تُطْلَبُ لَهُ دِيَةٌ.

⁽١) سقط من «م» والشرح: (بقود أو دية).

كتَّابُ الدِّيَاتِ

كُلُّ مَنْ أَتْلَفَ إِنْسَانًا بِمُبَاشَرَةٍ، أَوْسَبَبِ لَزِمَتْهُ دِيَتُهُ، فَإِنْ كَانَتْ عَمْدًا مَحْضًا فَفِي مَالِ الْجَانِي حَالَّةً، وَشِبْهُ الْعَمْدِ وَالْخَطَأُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، فَإِنْ مَحْضًا فَفِي مَالِ الْجَانِي حَالَّةً، وَشِبْهُ الْعَمْدِ وَالْخَطَأُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، فَإِنْ عَصَبَ (حُرًّا) صَغِيرًا فَنَهَشَنْهُ حَيَّةٌ، أَوْ أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٌ، أَوْ مَاتَ عَصَبَ (حُرًّا) صَغِيرًا فَنَهَشَنْهُ حَيَّةٌ، أَوْ أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٍ أَوِ الْحَيَّةِ (١٠) بَهُ مَرَضٍ، (أَوْ غَلَّ حُرًّا مُكَلَّفًا وَقَيَّدَهُ فَمَاتَ بِالصَّاعِقَةِ أَوِ الْحَيَّةِ (١٠) عَلَا وَجَبَتْ الدِّيَةُ فِيهِمَا.

فَصلُ

وَإِذَا أَدَّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ، أَوْ سُلْطَانٌ رَعِيَّتَهُ، أَوْ مُعَلِّمٌ صِبْيَتَهُ (٢) وَلَمْ يُسْرِفْ لَمْ يَضْمَنْ مَا تَلِفَ بِهِ، (وَلَوْ كَانَ التَّأْدِيبُ لِحَامِلٍ فَأَسْقَطَتْ جَنِينًا ٥٣٥ ضَمِنَهُ الْمُؤَدِّبُ).

(وَإِنْ طَلَبَ السُّلْطَانُ امْرَأَةً لِكَشْفِ حَقِّ اللهِ، أَوْ اسْتَعْدَى عَلَيْهَا ١٣٦ رَجُلٌ بِالشُّرَطِ فِي دَعْوَى لَهُ فَأَسْقَطَتْ ضَمِنَهُ السُّلْطَانُ وَالْمُسْتَعْدِي)، (وَلَوْمَاتَتْ فَزَعًا لَمْ يَضْمَنَا).

وَمَنْ أَمَرَ^(٣) مُٰكَلَّفًا أَنْ يَنْزِلَ بِئْرًا، أَوْ يَصْعَدَ شَجَرَةً فَهَلَكَ بِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ (٤)، وَلَوْ أَنَّ الآمِرَ سُلْطَانٌ، (كَمَالَوْ اسْتَأْجَرَهُ سُلْطَانٌ أَوْ غَيْرُهُ). ٢٣٨

⁽١) سقط من «ب» من قوله: (أو مات...) إلى هنا.

⁽٢) في "ج١ و "م١: (صبيه).

⁽٣) في «م» والشرح زيادة: (شخصًا).

⁽٤) في هامش (ج»: (في نسخة: لم يضمنا).

بَابُ مَقَادِير دِيَاتِ النَّفْس

دِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِم مِائَةُ بَعِيرٍ ، أَوْ أَلْفُ مِثْقَالٍ ذَهَبًا ، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَم فِضَّةً ، أَوْ مِائَتَا بَقَرَةٍ ، أَوْ أَلْفَا شَاةٍ ، هَذِهِ أَصُولُ الدِّيَةِ ، فَأَيُّهَا أَحْضَرَ مَنْ تَلْزَمُهُ لَزِمَ الْوَلَيَّ قَبُولُهُ .

فَفِي قَتْلِ الْعَمْدِ وَشِبْهِهِ: خَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَقَةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَدَعَةً، وَفِي الْخَطَأْ تَجِبُ أَخْمَاسًا: ثَمَانُونَ مِنَ الأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَعِشْرُونَ مِنَ الأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَعِشْرُونَ مِنْ الأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَعِشْرُونَ مِنْ الأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَعِشْرُونَ مِنْ يَنِي مَخَاضٍ، وَلاَ تُعْتَبَرُ الْقِيمَةُ فِي ذَلِكَ، بَلُ السَّلاَمَةُ.

وَدِيَةُ الْكِتَابِيِّ نِصْفُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَةُ الْمَجُوسِيِّ وَالْوَئِنِيِّ ثَمَانُ مِائَةِ دِرْهَم، وَنِسَاؤُهُمْ عَلَى النَّصْفِ كَالْمُسْلِمِينَ.

وَدِيَةُ الرَّقِيقِ^(۱) قِيمَتُهُ، وَفِي جِرَاحِهِ مَا نَقَصَهُ بَعْدَ الْبُرْءِ، وَيَجِبُ فِي الْجَنِينِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى (عُشْرُ دِيَةِ أُمِّهِ) غُرَّةً، وَعُشْرُ قِيمَتِهَا إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا، وَتُقَدَّرُ الْحُرَّةُ أَمَةً.

وإِنْ جَنَى رَقِيقٌ خَطَأٌ (أَوْ عَمْدًا لاَ قَودَ فِيهِ أَوْ فِيهِ قَودٌ وَاخْتِيرَ فِيهِ الْمَالُ)، (أَوْ أَتْلَفَ مَالاً بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ) تَعَلَّقَ ذَلِكَ بِرَقَبَتِهِ، فِيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ الْمَالُ)، (أَوْ أَتْلَفَ مَالاً بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ) تَعَلَّقَ ذَلِكَ بِرَقَبَتِهِ، فِيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ بَنْنَ أَنْ يَفْدِيهُ بِأَرْشِ جِنَايَتِهِ، أَوْ يُسَلِّمَهُ إِلَى وَلِيِّ الْجِنَايَةِ فَيَمْلِكُهُ، أَوْ يَسَلِّمَهُ إِلَى وَلِيِّ الْجِنَايَةِ فَيَمْلِكُهُ، أَوْ يَسِعَهُ وَيَدْفَعَ ثَمَنَهُ.

٦٣٩

٦٤.

7 2 1

⁽١) في «م، والشرح: (قن).

بابديات الأغضاء ومنافعها

مَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الإِنْسَانِ مِنْهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ كَالأَنْفِ، وَاللِّسَانِ، وَاللِّسَانِ، وَاللِّسَانِ،

وَمَا فِيهِ مِنْهُ شَيْئَانِ كَالْعَيْنَيْنِ؛ وَالأَذْنَيْنِ (١) وَالشَّفَتَيْنِ وَاللَّحْيَيْنِ، وَالأَلْيَتَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ، وَالأَلْيَتَيْنِ وَالأَنْتَيْنِ، وَإِسْكَتَيْ الْمَرْأَةِ فَفِيهِمَا الدِّيةُ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا، وَفِي الْمَنْخُرَيْنِ ثُلُثَا الدِّيةِ، وَفِي الْحَاجِزِبَيْنَهُمَا ثُلُثُهَا، وَفِي الأَجْفَانِ الأَرْبَعَةِ الْمِنْخُرَيْنِ ثُلُثَا الدِّيةِ، وَفِي الْحَاجِزِبَيْنَهُمَا ثُلُثُهَا، وَفِي الأَجْفَانِ الأَرْبَعَةِ الشَّفَا الدِّيةُ، وَفِي كُلِّ جَفْنِ رَبُعُهَا، وَفِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ الدِّيةُ كَأَصَابِعِ الدِّيةُ، وَفِي كُلِّ جَفْنِ رَبُعُهَا، وَفِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ الدِّيةُ كَأَصَابِعِ الدِّيةِ (٣)، وَفِي كُلِّ أَنْمُلَةٍ ثُلُثُ عُشْرِ الدِّيةِ، وَالإِبْهَامُ مَفْطِلَانِ، فِي كُلِّ مَفْطِلٍ نِصْفُ عُشْرِ الدِّيةِ، كَدِيّةِ السِّنِّ.

فضل

وَفِي كُلِّ حَاسَّةٍ دِيَةٌ كَامِلَةٌ: وَهِيَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ، وَالشَّمُّ وَالذَّوْقُ، وَكَذَا فِي الْكَلَامِ وَالْغَقْلِ، وَمَنْفَعَةِ الْمَشْيِ وَالأَكْلِ وَالنِّكَاحِ، وَعَدَمِ اسَتِمْسَاكِ الْبَوْلِ أَوِ الْغَائِطِ.

وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعُورِ الأَرْبَعَةِ الدِّيَةُ، وَهِيَ: شَعْرُ الرَّأْسِ

⁽١) سقط من «أ» و «ب»: (والأذنين).

⁽٢) سقط من «ب»: (وثديي المرأة).

⁽٣) سقط من «ب»: من قوله: (كأصابع . . .) إلى هنا .

وَاللِّحْيَةِ وَالْحَاجِبَيْنِ وَأَهْدَابُ الْعَيْنَيْنِ، فَإِنْ عَادَ فَنَبَتَ سَقَطَ مُوجَبُهُ.

وَفِي عَيْنِ الْأَغُورِ الدِّيَةُ كَامِلَةً ، وَإِنْ قَلَعَ الأَعْوَرُ عَيْنَ الصَّحِيحِ الْمُمَاثِلَةِ لِعَيْنِهِ الصَّحِيحَةِ عَمْدًا فَعَلَيْهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ ، وَلاَ قِصَاصَ ، وَفِي قَطْع يَدِ الأَقْطَع نِصْفُ الدِّيَةِ كَغَيرِهِ .

باب الشِّجَاجِ وَكَسْرِ الْعِظَامِ

الشَّجَةُ: الْجُرْحُ فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ (١) خَاصَّةً، وَهِيَ عَشْرٌ: الْحَارِصَةُ الَّتِي تَحْرِصُ الْجِلْدَ أَيْ: تَشُقُّهُ قَلِيلاً وَلاَ تُدْمِيهِ، ثُمَّ الْبَازِلَةُ (وَهِيَ النَّالِمَةُ وَالدَّامِيةُ وَالدَّامِعةُ)، وَهِيَ الَّتِي يَسِيلُ مِنْهَا الدَّمُ، ثُمَّ الْبَاضِعَةُ وَهِيَ النَّائِصَةُ فِي اللَّحْمِ، ثُمَّ الْمُتَلاَحِمَةُ وَهِيَ الْغَائِصَةُ فِي اللَّحْمِ، ثُمَّ الْمُتَلاَحِمَةُ وَهِيَ الْغَائِصَةُ فِي اللَّحْمِ، ثُمَّ النَّعَلْمِ قِشْرَةٌ رَقِيقَةٌ، فَهَذِهِ الْخَمْسُ لاَ السِّمْحَاقُ وَهِيَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَظْمِ قِشْرَةٌ رَقِيقَةٌ، فَهَذِهِ الْخَمْسُ لاَ السِّمْحَاقُ وَهِيَ مَا تُوضِحُ الْعَظْمَ وَتَهْشِمُهُ، وَفِي الْمُوضِحَةِ وَهِيَ مَا تُوضِحُ الْعَظْمَ وَتَهْشِمُهُ، وَثِيهَا عَشَرَةُ أَبْعِرَةٍ، ثُمَّ الْهَاشِمَةُ وَهِيَ الَّتِي تُوضِحُ الْعَظْمَ وَتَهْشِمُهُ، وَفِي الْمُوضِحُ الْعَظْمَ وَتَهْشِمُهُ، وَفِي الْمُؤْفِقِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ الْعَظْمَ وَتَهْشِمُهُ، وَفِي الْمُؤْفِقِ وَلَيْ الْإِبلِ، وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمِأْمُومَةِ وَالدَّامِغَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَهِيَ الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَهِيَ الَّتِي عَظَمَةُ وَهِيَ النَّيَةِ، وَفِي الْمَامُةُ وَهِيَ الْمَامُةُ وَهِيَ الْمَامُومَةِ وَالدَّامِغَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَهِيَ الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَهِيَ الْبَالِ وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَهِيَ الْتَي الْمَامُومَةِ وَالدَّامِغَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَهِيَ الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَهِيَ الْبَيْةِ، وَلَا اللَّيةِ، وَهِيَ الْتِيةِ، وَهِيَ الْتَي الْمَامُومَةِ وَالدَّامِعَةِ وُلِكَةً الدِّيةِ، وَهِيَ الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَهِيَ الْتَي الْمُؤْمُومَةِ وَالدَّامِةِ وَالدَّامِةِ وَالدَّامِعَةِ وَلُكُ اللَّيةِ، وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ، وَهِيَ الْتِيةِ الْعَظْمَ وَالْمَهُ اللَّيةِ وَلَا اللَّيةَ وَالْمَامُومَةَ وَالدَّامِعَةِ وَالدَّامِةِ وَالْمُؤْمِةِ وَالْمَامُومَةِ وَالْمُؤْمُ اللْمُؤْمِةُ وَالْمَامُومَةِ وَاللَّهُ الْمُؤْمِةُ وَالْمَامُ اللَّيةِ وَالْمَامُ اللْمُؤْمِةُ وَالْمَامُ اللْمُؤْمِةُ وَالْمَامُ اللْمُؤْمِةُ وَالْمَامُ اللَّهُ الْمُؤْمِةُ وَالْمَامُهُ اللْمُؤْمِةُ وَالْمَامُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللْمُؤْمِةُ وَلَا ا

7 2 7

⁽١) في "ج" : (الوجه والرأس).

⁽٢) في «أ» و «ب»: (اللحم)، وأشار في هامش «ج» إلى نسخة فيها: (العظم)، وفي الشرح قال عقب لفظ: (اللحم): (هكذا بخطه، والصواب ما أثبتناه).

⁽٣) في «م» والشرح: (توضح العظم وتهشمه).

⁽٤) في «ب» و «ج»: (خمسة عشر).

728

711

120

111

تَصِلُ إِلَى بَاطِنِ الْجَوْفِ، وَفِي الضِّلَعِ وَكُلِّ^(۱) وَاحِدَةٍ مِنَ التِّرْقَوتَيْنِ بَعِيرٌ، وَفِي كَسْرِ الذِّراعِ (وَهُوَ السَّاعِدُ الْجَامِعُ لِعَظْمَيْ الزَّنْدِ^(۲)) وَالْعَضُدِ وَالْفَخِذِ وَالسَّاقِ (إِذَا جَبَرَ ذَلِكَ مُسْتَقِيمًا) بَعِيرَانِ.

وَما عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْجَرَاحِ وَكُسْرِ الْعِظَامِ فَقْيهِ خُكُومَةُ، وَالْحُكُومَةُ: وَالْحُكُومَةُ: أَنْ يُقَوَّمُ المَجْنِيُ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لاَ جِنَايَةَ بِهِ، ثُمَّ يُقُوَّمُ وَهِيَ بِهِ قَدْ بَرِئَتْ أَنْ يُقَوَّمُ المَجْنِيُ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لاَ جِنَايَةَ بِهِ، ثُمَّ يُقُوَّمُ وَهِيَ بِهِ قَدْ بَرِئَتْ فَمَا نَقَصَ مِنَ الْقِيمَةِ فَلَهُ مِثْلُ نِسْبَتِهِ مِنَ الدِّيَةِ، كَأَنْ (٣) قِيمَتُهُ عَبْدًا سَلِيمًا سَتُونَ وَقِيمَتُهُ عَبْدًا سَلِيمًا سِتُونَ وَقِيمَتُهُ بِالْجِنَايَةِ خَمْسُونَ (٤) فَفِيهِ سُدُس دِيتِهِ، إلاَّ أَنْ تَكُونَ الْحُكُومَةُ فِي مَحَلِّ لَهُ مُقَدَّرٌ فَلاَ يُبْلَغُ بِهَا الْمُقَدِّرُ.

بَابُ الْعَاقَلَةِ وَمَا تَحْمِلُهُ (٥)

عَاقِلَةُ الإِنْسَانِ عَصَبَاتُهُ كُلُّهُمْ، مِنَ النَّسَبِ وَالْوَلاَءِ، قَرِيبُهُمْ وَبَعِيدُهُمْ وَغَائِبُهُمْ، حَتَّى عَمُودَيْ نَسَبِهِ، وَلاَ عَقْلَ عَلَى وَبَعِيدُهُمْ، حَتَّى عَمُودَيْ نَسَبِهِ، وَلاَ عَقْلَ عَلَى رَقِيقٍ وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ، وَلاَ مُخَالِفٍ لِدِينِ الْجَانِي.

وَلا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا (مَحْضًا) وَلاَ عَبْدًا وَلاَ صُلْحًا وَلاَ اعْتِرَافًا (لَمْ تُصَدِّقُهُ بِهِ)، وَلاَ مَا دُونَ ثُلُثِ الدِّيةِ التَّامَّةِ (٢٦).

⁽١) في الب ا: (وفي كل).

⁽۲) في ﴿ج): (الزندين).

⁽٣) في اجاو اما: (كإنكان).

⁽٤) في (ج)و (م): (ستين . . . خمسين).

⁽٥) في (١٥): (تحمل).

⁽٦) كلمة: (التامة) ضرب عليها في «أ»، وهي موجودة في كل النسخ.

فَضلٌ

مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً خَطَأً (مُبَاشَرَةً أَوْ تَسَبُّبًا) بِغَيْرِ حَقِّ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ.

بَابُ الْقَسَامَة

وَهِيَ أَيْمَانُ مُكَرَّرَةٌ فِي دَعْوَى قَتْلِ (مَعْصُومٍ)، مِنْ شَرْطِهَا اللَّوَثُ، وَهُولاً الْعَدَاوَةُ الظَّاهِرَةُ، كَالْقَبَائِلِ الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا بِالثَّأْرِ، وَهُولاً الْعَدَاوَةُ الظَّاهِرَةُ، كَالْقَبَائِلِ الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا بِالثَّأْرِ، فَمَنْ ادُّعِيَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ مِنْ غَيْرِ لَوَثٍ حَلَفَ يَمِينًا وَاحِدَةً وَبَرِئَ، وَيُبْدَأُ فَمَنْ الرِّجَالِ مِنْ وَرَثَةِ الدَّم، فَيَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَإِنْ نَكَلَ الْوَرَثَةُ (أَوْ كَانُوانِسَاءً) حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا وَبَرِئَ.

⁽١) في «ب» و «ج» و «م» : (وهي).

101

كتاب الحددود

لا يَجِبُ الْحَدُّ إِلاَّ عَلَى بَالِغِ عَاقِلٍ، (مُلْتَزِمٍ)، عَالِمٍ بِالتَّحْرِيمِ، ،ه، فَيُقِيمُهُ الإَمَامُ أَوْ نَائِبُهُ فِي غَيْر مَسْجَدٍ.

وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ فِي الْحَدِّ قَائِمًا، بِسَوْطٍ لاَ جَدِيدٍ وَلاَ خَلَقٍ وَلاَ يُمَدُّ(١) وَلاَ يُرْبَطُ وَلاَ يُجَرَّدُ بَلْ يَكُونُ عَلَيْهِ قَمِيصٌ أَوْ قَمِيصَانِ، وَلاَ يُبَالَغُ يُمَدُّ بِهِ بِحَيْثُ يَشُقُ الْجِلْدَ، وَيُفَرَّقُ الضَّرْبُ عَلَى بَدَنِهِ، وَيُتَقَىٰ الرَّأْسُ وَالْوَجْهُ وَالْفَرْجُ وَالْمَقَاتِلُ، وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فِيهِ، إِلاَّ أَنَّهَا تُضْرَبُ جَالِسَةً وَتُشَدُّ عَلَيْهَا ثِيبًا بُهَا، وَتُمْسَكُ يَدَاهَا لِئلاَّ تَنْكَشِفَ (٢).

وَأَشَدُّ الْجَلْدِ جَلْدُ الزِّنَا، ثُمَّ الْقَذْفُ، ثُمَّ الشُّرْبُ، ثُمَّ التَّعْزِيرُ، وَمَنْ مَاتَ فِي الزِّنَا. مَاتَ فِي الزِّنَا.

بَابُ حَدِّ الزِّنَا

إِذَا زَنَى الْمُحْصَنُ رُجِمَ حَتَّى يَمُوتَ، وَالْمُحْصَنُ: مَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ (الْمُسْلِمَةَ أُو (٤) الذِّمِّيَّةَ) فِي نِكَاجٍ صَحِيحٍ، وَهُمَا بَالِغَانِ عَاقِلَانِ حُرَّانِ، فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ مِنْهَا فِي أَحَدِهِمَا فَلَا إِحْصَانَ لِوَاحِدِمِنْهُمَا.

⁽١) في اج، (تمسك يداه)، وأشار في الهامش لنسخة : (يمد).

⁽٢) في ﴿ بِ): (تتكشف).

 ⁽٣) في «ج»: (فالحد)، وأشار في الهامش لنسخة: (فالحق)، وفي طبعة الشرح الشامية عام
 (٣٠٥هـ): (ومن مات في حدفهدر).

⁽٤) في الأاو البا: (و).

وَإِذَا زَنَى الْحُرُّ غَيْرُ الْمُحْصَنِ جُلِدَ مِائَةَ جَلْدَةٍ، وَغُرِّبَ عَامًا وَلَوْ الْمُرَأَةَ، وَالرَّقِيقُ خَمْسِينَ جَلْدَةً وَلاَ يُغَرَّبُ، وَحَدُّلُوطِيٍّ كَزَانٍ.

وَلاَ يَجِبُ الْحَدُّ إِلاَّ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: تَغْيِيبُ حَشَفَتِهِ (الأَصْلِيَّةِ (١)) كُلِّهَا فِي قُبُلٍ أَوْدُبُرٍ (أَصْلِيَّةِ) كُلِّهَا فِي قُبُلٍ أَوْدُبُرٍ (أَصْلِيَّنِ) مِنْ آدَمِيٍّ حَيِيٍّ (٢) (حَرَامًا مَحْضًا).

الْتَّانِي: انْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ، فَلاَ يُحَدُّ بِوَطْءِ أَمَةٍ لَهُ فِيهَا شِرْكُ أَوْ لِولَدِهِ، (أَوْ وَطْءِ) امْرَأَةٍ ظَنَّهَا زَوْجَتَهُ أَوْ سُرِّيَّتَهُ، أَوْ فِي نِكَاحِ بَاطِلِ (اعْتَقَدَ صِحَّتَهُ)، أَوْ نِكَاحٍ (أَوْ مُلْكٍ) مُخْتَلَفٍ فِيهِ، وَنَحْوِهِ، أَوْ أُكْرِهَتْ الْمَرْأَةُ عَلَى الذِّنَا.

الثَّالِثُ: ثُبُوتُ الزِّنَا، وَلاَ يَثُبُتُ إِلاَّ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُقِرَّ بِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ (أَ) فِي مَجْلِسٍ أَوْ (٤) مَجَالِسَ، وَيُصَرِّحَ بِذِكْرِ حَقِيقَةِ الْوَطْءِ، وَلاَ يُنْزِعَ عَنْ إِقْرَارِهِ حَتَّى يَتِمَّ (٥) عَلَيْهِ الْحَدُّ.

الثَّانِي: أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ بِزَنَّا وَاحِدٍ يَصِفُونَهُ أَرْبَعَةٌ مِمَّنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فِيهِ، سَوَاءٌ أَتَوْا الْحَاكِمَ جُمْلَةً أَوْ مُتَفَرِّقِينَ، وَإِنْ حَمَلَتْ امْرَأَةٌ لاَ زَوْجَ لَهَا وَلاَ سَيِّدَلَمْ تُحَدَّ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ.

٦٥

701-70

101_10

⁽١) في ج: حشفة أصلية، وكذلك في الشرح.

⁽۲) قوله: (من آدمی حي) زيادة من «م» والشرح.

⁽٣) من هنايبدأ السقط في (ج).

⁽٤) في «ب»: (أو في).

⁽۵) في «ب»: (يتمم).

بابُ حَدِّ الْقَذْفِ

إِذَا قَذَفَ (الْمُكَلَّفُ) بِالزِّنَا^(۱) مُحْصَنًا جُلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً إِنْ كَانَ مَهُ عُرَّا، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا أَرْبَعِينَ، (وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهُ بِحِسَابِهِ)، وَقَذْفُ غَيْرِ مَهُ الْمُحْصَنِ يُوجِبُ التَّعْزِيرَ، وَهُوَ حَقُّ لِلْمَقْذُوفِ، وَالْمُحْصَنُ هُنَا: الْمُحْرَّالُهُ مُنْ الْمُعْنِي يُجَامِعُ مِثْلُهُ، وَلاَ يُشْتَرَطُ مَهُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَاقِلُ الْعَفِيفُ (الْمُلْتَزِمُ) الَّذِي يُجَامِعُ مِثْلُهُ، وَلاَ يُشْتَرَطُ مَا الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَاقِلُ الْعَفِيفُ (الْمُلْتَزِمُ) الَّذِي يُجَامِعُ مِثْلُهُ، وَلاَ يُشْتَرَطُ مَا الْمُلْتَزِمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْنِي الْمُلْتَزِمُ اللَّهُ الْمُعْنِي اللَّهُ الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُلْتَرِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْنِي اللَّهُ الْمُعْنِي الْمُعْنَانِ الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْنِي اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْنِي اللَّهُ الْمُعْمِيْنَا الْمُعْنِي الْمُعْنَانِ الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي اللَّهُ الْمُعْنِي اللْمُعْنِي الْمُعْنَانِ الْمُعْنِي الْمُعْنَانِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْلِي الْعَلْمِ الْمُعْنَانِ الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنَانِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنَانِي الْعَالِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنَانِي مُعْنَانِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمِعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْنِي الْمُعْمِي الْمُعْمِي الْمُعْنِي الْمُعْمِي الْمُعْمِي الْمُعْمِي الْمُعْمِي الْمُعْمِي الْمُعْمِي الْمُعْمُ الْمُعْمِي الْمُعْمِي الْمُعْمِي الْمُعْمُ الْمُعْمِي الْمُعْمِي الْمُعْمِي الْمُعْمِي الْمُعْمِي الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمِي الْمُعْمُولُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ الْمُعْمُونُ ال

وَصَرِيحُ الْقَذْفِ: يَا زَانِي، يَا لُوطِي وَنَحْوُهُ، وَكِنَايَتُهُ: يَا قَحْبَةُ، يَا فَاجِرَةُ، يَا خَبِيثَةُ، فَضَحْتِ زَوْجَكِ، أَوْ نَكَّسْتِ رَأْسَهُ، أَوْ جَعَلْتِ لَهُ قُرُونًا وَنَحْوَهُ، وَإِنْ فَشَرَهُ بَغَيْرِ الْقَذْفِ قُبِلَ، وَإِنْ قَذَفَ أَهْلَ بَلَدٍ أَوْ جَمَاعَةً لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُمْ الزِّنَا عَادَةً عُزِّرَ.

(وَيَسْقُطُ حَدُّ الْقَذْفِ بِالْعَفْوِ)، (وَلاَ يُسْتَوْفَى بِدُونِ الطَّلَبِ).

بَابِ حَدَّ الْمُسْكِر

كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ، وَهُوَ خَمْرٌ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ، وَلاَ غَيْرِهِ، إِلاَّ لِدَفْعِ لُقْمَةٍ غَصَّ وَلاَ غَيْرِهِ، إِلاَّ لِدَفْعِ لُقْمَةٍ غَصَّ بِهَا (وَلَمْ يَحْضُرْهُ غَيْرُهُ).

وَإِذَا شَرِبَهُ (الْمُسْلِمُ) الْمُكَلَّفُ (٢) مُخْتَارًا عَالِمًا أَنَّ كَثِيرَهُ يُسْكِرُ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ، ثَمَانُونَ جَلْدَةً مَعَ الْحُرِيَّةِ، وَأَرْبَعُونَ مَعَ الرِّقِّ.

17_771

775

⁽١) سقط من «ج» و «م»: (بالزنا).

⁽۲) كذافي «أ» و «ب» ، وسقط من «م» والشرح: (المكلف).

بابالتّغزير

وَهُوَ التَّأْدِيبُ، وَهُوَ وَاجِبٌ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لاَ حَدَّ فِيهَا وَلاَ كَفَّارَةَ، كَاسْتِمْتَاعِ لاَ حَدَّ فِيهِ، وَسَرِقَةٍ لاَ قَطْعَ فِيهَا، وَجِنَايَةٍ لاَ قَودَ فِيهَا، وَإِتْيَانِ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ، وَالْقَذْفِ بَغَيْرِ الزِّنَا وَنَحْوِهِ.

وَلاَ يُزَادُ فِي التَّعْزِيرِ عَلَى عَشْرِ جَلْدَاتٍ، وَمَنْ اسْتَمْنَى بِيَدِهِ بِغَيْرِ (١) حَاجَةٍ عُزِّر.

بَابُ القَطْعِ فِي السَّرِقَةِ

(إِذَا أَخَذَ الْمُلْتَزِمُ نِصَابًا مِنْ حِرْزِ مِثْلِهِ مِنْ مَالِ مَعْصُومِ لاَ شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ) عَلَى وَجْهِ الاخْتِفَاءِ قُطِعَ، فَلاَ قَطْعَ عَلَى مُنْتَهِبٍ وَلاَ مُخْتَلِسٍ وَلاَ غَاصِبٍ وَلاَ خَائِنٍ فِي وَدِيعَةٍ أَوْ عَارِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَيُقْطَعُ الطَّرَّارُ الَّذِي يَبُطُّ الْجَيْبَ أَوْ غَيْرِهَا، وَيُقْطَعُ الطَّرَّارُ الَّذِي يَبُطُّ الْجَيْبَ أَوْ غَيْرَهُ وَيَأْخُذُ مِنْهُ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ مَالاً مُحْتَرَمًا، فَلاَ قَطْعَ بِسَرِقَةِ آلَةِ لَهُو وَلاَ مُحَرَّم كَالْخَمْر.

وَيُشْتُرَطُ أَنْ يَكُونَ نِصَابًا وَهُو ثَلاَثَةُ دَرَاهِمَ، أَوْ رَبُعُ دِينَارِ، أَوْ عَرَضٌ قِيمَةُ الْمَسْرُوقِ أَوْ مَلَكَهَا السَّارِقُ عَرَضٌ قِيمَةُ الْمَسْرُوقِ أَوْ مَلَكَهَا السَّارِقُ لَمَ يَسْقُطُ الْقَطْعُ، (وَتُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا وَقْتَ إِخْرَاجِهَا مِنَ الْحِرْزِ)، فَلَوْ ذَبِحَ لِمُ يَسْقُطُ الْقَطْعُ، (وَتُعْتَبَرُ قِيمَتُهُا وَقْتَ إِخْرَاجِهَا مِنَ الْحِرْزِ)، فَلَوْ ذَبِحَ فِيهِ كَبْشًا (أَوْ شَقَّ فِيهِ ثَوْبًا فَنَقَصَتْ قِيمَتُهُ عَنْ نِصَابٍ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ) (أَوْ تَلِفَ فِيهِ الْمَالُ) لَمْ يُقْطَعْ.

110

111

_\\.

⁽١) كذا في (أ) و (ب) ، و في (م) : (من غير) ، و في المقنع : (لغير) .

779

وَأَنْ يُخْرِجَهُ مِنَ الْحِرْذِ، فَإِنْ سَرَقَهُ مِنْ غَيْرِ حِرْزِ فَلاَ قَطْعَ، وَحِرْزُ الْمُمَالِ: مَا الْعَادَةُ حِفْظُهُ فِيهِ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ وَالْبُلْدَانِ، وَعَدْلِ السُّلْطَانِ وَجَوْرِهِ، وَقُوَّتِهِ وَضَعْفِهِ، فَحِرْزُ الأَمْوَالِ وَالْبُوابِ وَالْجُواهِرِ وَالْقُمَاشِ فِي الدُّورِ وَالدَّكَاكِينِ وَالْعُمْرَانِ (١) وَرَاءَ الأَبُوابِ وَالأَغْلَاقِ وَالْقُمَاشِ فِي الدُّورِ وَالدَّكَاكِينِ وَالْعُمْرَانِ (١) وَرَاءَ الأَبُوابِ وَالأَغْلَاقِ الْوَثِيقَةِ، وَحِرْزُ الْبَقْلِ وَقُدُورِ الْبَاقِلَاءِ وَنَحْوِهِمَا وَرَاءَ الشَّرَائِجِ، إِذَاكَانَ الْوَثِيقَةِ، وَحِرْزُ الْبَقْلِ وَقُدُورِ الْبَاقِلَاءِ وَنَحْوِهِمَا وَرَاءَ الشَّرَائِجِ، إِذَاكَانَ فِي السَّوقِ حَارِسٌ، وَحِرْزُ الْحَطَبِ وَالْخَشَبِ الْحَظَائِرُ، وَحِرْزُ الْحَطَبِ وَالْخَشَبِ الْحَظَائِرُ، وَحِرْزُهُا فِي الْمَرْعَى الرَّاعِي (٢)، وَنَظَرُهُ إِلَيْهَا الْمُواشِي الصَّيرُ، وَحِرْزُهُا فِي الْمَرْعَى الرَّاعِي (٢)، وَنَظَرُهُ إِلَيْهَا (غَالِبًا).

وَأَنْ تَنْتَفِي الشُّبْهَةُ ، فَلاَ يُقْطَعُ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ أَبِيهِ وَإِنْ عَلاَ ، وَلاَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَالأَبُ وَالأَمُ فِي هَذَا سَواءٌ ، وَيُقْطَعُ (الأَخُ) وَكُلُّ ، ١٧٠ قَرِيبٍ بِسَرِقَةِ مَالِ قَرِيبِهِ ، وَلاَ يُقْطَعُ أَحَدٌ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِسَرِقَتِهِ مِنْ مَالِ قَرِيبٍ بِسَرِقَةِ مَالِ قَرِيبِ بِسَرِقَةِ مِنْ مَالِ اللَّخَرِ ، وَلَوْ كَانَ مُحْرَزًا عَنْهُ ، وَإِذَا سَرَقَ عَبْدٌ مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ ، (أَوْ سَيِّدٌ ، (أَوْ سَيِّدٌ ، ١٧٥ مِنْ مَالِ مَكْ اللَّهُ مِنْ مَالِ مَكْ اللَّهُ مِنْ مَالِ مَكَاتَبِهِ) ، (أَوْ حُرُّ) مُسْلِمٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، أَوْ مِنْ غَنِيمَةٍ لَمْ ١٧٧ تُخَمَّسْ ، (أَوْ فَقِيرٌ مِنْ غَلَةٍ وَقْفٍ عَلَى الْفُقَرَاءِ) ، أَوْ شَخْصٌ مِنْ مَالٍ فِيهِ ١٧٢ شَركَةٌ لَهُ ، أَوْ لاَ حَدِمِمًا لاَ يُقْطَعُ بَالسَّرقَةِ مِنْهُ لَمْ يُقْطَعْ .

وَلاَ يُقْطَعُ إِلاَّ بِشَهَادَةِ عَدْلَينِ، أَوْ إِقْرَارٍ مَرَّتَيْنِ، وَلاَ يَنْزِعُ عَنْ إِقْرَارِهِ حَتَّى يُقْطَعَ .

وَأَنْ يُطَالِبَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ بِمَالِهِ.

وَإِذَا وَجَبَ الْقَطْعُ قُطِعَتْ يَذُهُ الْيُمْنَى مِنْ مَفْصِلِ الْكَفِّ وَحُسِمَتْ.

⁽١) إلى هناينتهي السقط في «ج».

⁽٢) في «جاو «م»: (بالراعي).

وَمَنْ سَرَقَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ حِرْزِ ثَمَرًا كَانًا أَوْ كَثَرًا أَوْ غَيْرَهُمَا أُضْعِفَتْ عَلَيْهِ الْقِيمَةُ وَلاَ قَطْعَ (١).

بابحَدِّقُطَّاعِ الطَّريق

وَهِمْ الَّذِينَ يَعْرِضُونَ لِلنَّاسِ بِالسِّلاَحِ فِي الصَّحْرَاءِ أَوِ الْبُنْيَانِ فَيَعْصِبُونَهُمْ الْمَالَ مُجَاهَرَةً لاَسَرِقَةً.

فَمَنْ مِنْهُمْ قَتَلَ مُكَافِيًا أَوْ غَيْرَهُ، (كَالْوَلَدِ وَالْعَبْدِ وَالذِّمِّيِّ)، وَأَخَذَ الْمَالَ قُتِلَ ثُمَّ صُلِبَ حَتَّى يَشْتَهِرَ.

وَإِنْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ قُتِلَ حَتْمًا وَلَمْ يُصْلَبْ.

وَإِنْ جَنَوْ ا بِمَا يُوجِبُ قَوَدًا فِي الطَّرَفِ تَحَتَّمَ اسْتِيفَا وُّهُ.

وَإِنْ أَخَذَ كُلُّ وَاحِدِ مِنَ الْمَالِ قَدْرَ مَا يُقْطَعُ بِأَخْذِهِ السَّارِقُ وَلَمْ يَقْتُلُوا قُطِعَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ وَحُسِمَتَا ثُمَّ خُلِّى.

فَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا نَفْسَا وَلاَ مَالاً يَبْلُغُ نِصَابَ السَّرِقَةِ نُفُوا: بِأَنْ يُشَرَّدُوا فَلاَ يُتْرَكُونَ يَأْؤُونَ إِلَى بَلَدٍ.

وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يُقْدَرَ عَلَيْهِ سَقَطَ عَنْهُ مَا كَانَ لِللهِ مِنْ نَفْي وَقَطْعِ وَصَلْبٍ وَصَلْبٍ وَتَحَتُّمِ قَتْلٍ، وَأُخِذَ بِمَا لِلآدَمِييِّنَ مِنْ نَفْسٍ وَطَرَفٍ وَمَالٍ، إِلاَّ أَنْ يُعْفَى لَهُ عَنْهَا.

وَمَنَ صَالَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ حُرْمَتِهِ أَوْ مَالِهِ آدَمِيٌّ أَوْ بَهِيمَةٌ فَلَهُ الدَّفْعُ عَنْ

⁽١) سقط من (ب): (ولا قطع).

140

ذَلِكَ بِأَسْهَلِ مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ دَفْعُهُ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلاَّ بِالْقَتْلِ فَلَهُ ذَلِكَ وَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ، وإِنْ قُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَيَلَزْمُهُ الدَّفْعُ عَنْ نَفْسِهِ (وَحُرْمَتِهِ دُونَ مَالِهِ)، وَمَنْ دَخَلَ مَنْزِلَ رَجُلِ مُتَلَصِّصًا فَحُكْمُهُ كَذَلِكَ.

بابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْي

إِذَا خَرَجَ قَوْمٌ لَهُمْ شَوْكَةٌ وَمَنَعَةٌ عَلَى الإِمَامِ بِتَأْوِيلِ سَائِغِ فَهُمْ بُغَاةٌ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُرَاسِلَهُمْ فَيَسْأَلَهُمْ مَا يَنْقِمُونَ (١) مِنْهُ، فَإِنْ ذَكَرُوا مَظْلَمَةً أَزَالَهَا، وَإِنْ ادَّعَوْا شُبْهَةً كَشَفَهَا (٢)، فَإِنْ فَاءُوا وَإِلاَّ قَاتَلَهُمْ.

وَإِنْ اقْتَتَلَتْ طَائِفَتَانِ لِعَصَبِيَّةٍ أَوْ رِيَاسَةٍ فَهُمَا ظَالِمَتَانِ، وَتَضْمَنُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مَا أَتْلَفَتْ عَلَى الأُخْرَى.

بَابُ حُكْم الْمُرْتَدِّ

وهُوَ الَّذِي يَكُفُّرُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، فَمَنْ أَشْرَكَ بِاللهِ، أَوْ جَحَدَ رَبُوبِيَّتَهُ، أَوْ وَحُدَ رَبُوبِيَّتَهُ، أَوْ وَحُدَانِيَّتَهُ أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ، أَوْ اتَّخَذَ لِلَّهِ صَاحِبَةً أَوْ وَلَدًا، أَوْ جَحَدَ بَعْضَ كُتُبِهِ أَوْ رُسُلِهِ، أَوْ سَبَّ الله أَوْرَسُولَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ تَحْرِيمَ اللهِ أَوْ رَسُولَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ تَحْرِيمَ اللهِ أَوْ شَيْئًا مِنْ الْمُحَرَّمَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا بِجَهْلٍ عُرِّفَ الزِّنَا، أَوْ شَيْئًا مِنْ الْمُحَرَّمَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا بِجَهْلٍ عُرِّفَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مِثْلُهُ لِا يَجْهَلُهُ كَفَرَ.

⁽١) في «أ) و إب» : (ينتقمون).

⁽۲) سقط من (ب»: (کشفها).

فَصٰلٌ

فَمَنِ ارْتَدَّ عَنِ الإِسْلامِ وَهُو َمُكَلَّفٌ (مُخْتَارٌ) رَجُلٌ أَوِ امْرَأَةٌ دُعِيَ إِلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّام، وَضُيِّقَ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يُسْلِمْ قُتِلَ بِالسَّيْفِ.

وَلاَ تُقْبَلُ تَوْبَةُ مَنْ سَبَّ اللهَ أَوْ رَسُولَهُ ، وَلاَ مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ ، بَلْ يُقْتَلُ بكُلِّ يُقْتَلُ بكُلِّ حَالٍ .

وَّتَوْبَةُ الْمُرْتَدِّ (وَكُلِّ كَافِرٍ) إِسْلَامُهُ بِأَنْ يَشْهَدَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَمَنْ كَانَ كُفْرُهُ بِجَحْدِ فَرْضٍ وَنَحْوِهِ فَتَوْبَتُهُ (مَعَ الشَّهَادَتَيْنِ) إِقْرَارُهُ بِالْمَجْحُودِ بِهِ، أَوْ قَوْلُهُ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دَيْنِ الشَّهَادَتَيْنِ) إِقْرَارُهُ بِالْمَجْحُودِ بِهِ، أَوْ قَوْلُهُ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دَيْنٍ الشَّهَادَتَيْنِ) إِقْرَارُهُ بِالْمَجْحُودِ بِهِ، أَوْ قَوْلُهُ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دَيْنٍ الشَّهَادَةَ الإسْلامَ (١٠).

177

7.//

7 V A

 ⁽١) في «ب» و «ج»: (دين الإسلام).

779

٦٨.

187

110_115

٦٨٦

كتاب الأطعمة

الأصلُ فِيهَا الْحِلُّ، فَيُبَاحُ كُلُّ طَاهِرٍ لاَ مَضَرَّةَ فِيهِ مِنْ حَبِّ وَثَمَرٍ وَغَيْرِهِمَا، وَلاَ يَحِلُّ نَجِسٌ كَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ، وَلاَ مَا فِيهِ مَضَرَّةٌ كَالسُّمِّ وَنَحْوِهِ.

وَحَيَوَانَاتُ البَرِّ مُبَاحَةُ إِلاَّ الْحُمُرَ الإنْسِيَّةُ (۱) وَمَالَهُ نَابُ يُفْرِسُ (۲) بِهِ غَيْرَ الضَّبُعِ: كَالأَسَدِ وَالنَّمِرِ وَالنَّيْبِ (وَالْفِيْلِ) وَالْفَهْدِ وَالكَلْبِ وَالخِنْزِيرِ وَابْنِ آوَى وَابْنِ عِرْسٍ وَالسَّنُورِ وَالنَّمْسِ وَالْقِرْدِ (وَالدُّبِّ)، وَمَا لَهُ مُخْلَبٌ مِنَ الطَّيْرِ يَصِيدُ بِهِ: كَالْعُقَابِ وَالْبَازِي وَالصَّقْرِ وَالشَّاهِينِ وَمَا لَهُ مُخْلَبٌ مِنَ الطَّيْرِ يَصِيدُ بِهِ: كَالْعُقَابِ وَالْبَازِي وَالصَّقْرِ وَالشَّاهِينِ (وَالْبَاشِقِ) وَالْحِدَأَةِ وَالْبُومَةِ، وَمَا يَأْكُلُ الْجِيفَ كَالنَّسْرِ وَالرَّحَمِ وَاللَّقْلَقِ (وَالْعَقْعَقِ) وَالْغُرَابِ الأَبْقَعِ (وَالْغُدَافِ، وَهُو َ أَسُودُ صَغِيرٌ وَاللَّقْلَةِ (وَالنِّيصِ) وَالْعَنْفُذِ (وَالنِّيصِ) وَالْعَثْمُرُ)، (وَالْغُولِ الْمَاسُودِ الْكَبِيرِ)، وَمَا يُسْتَخْبَثُ كَالْقُنْفُذِ (وَالنِّيصِ) وَالْفَارْةِ وَالْحَيَّةِ وَالْحَشَرَاتِ كُلِّهَا (وَالْوَطُواطِ)، وَمَا تَولَّدُ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ كَالْبَعْلِ.

فضل

وَمَاعَدَاذَلِكَ فَحَلَالٌ: كَالْخَيْلِ وَبَهِيمَةِ الأَنْعَامِ وَالدَّجَاجِ وَالْوَحْشِيِّ مِنَ الْحُمُرِ وَالْبَقَرِ (٣) وَالظِّبَاءِ وَالنَّعَامَةِ وَالأَرْنَبِ وَسَائِرِ

⁽١) أشار ابن مانع إلى نسخة فيها: (الحمر الأهلية).

⁽٢) في (م) والشرح: (يفترس).

⁽٣) في (م) زيادة: (والضب)، وليست في النسخ ولا في الشرح.

الْوَحْشِ، وَيُبَاحُ حَيَوَانُ الْبَحْرِ كُلُّهُ إِلاَّ الضُّفْدَعَ وَالتَّمْسَاحَ وَالْحَيَّةَ.

وَمَنِ اضْطُرَّ إِلَى مُحَرَّم (غَيْرِ السُّمِّ) حَلَّ لَهُ مِنْهُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ، (وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى نَفْعِ مَالِ الْغَيْرِ مَّعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ لِدَفْعِ بَرْدٍ أَوْ اسْتِسْقَاءِ مَاءٍ وَنَحْوِهِ وَجَبَ بَذْلُهُ لَهُ مَجَانًا).

وَمَنْ مَرَّ بِثَمَرِ (بُسْتَانٍ) فِي شَجَرَةٍ (أَوْ مُتَسَاقِطٍ عَنْهُ) وَلاَ حَائِطَ عَلَيْهِ وَلاَ نَاظِرَ فَلَهُ الأَكْلُ مِنْهُ مَجَّانًا مِنْ غَيْرِ حَمْلٍ.

وَتَجِبُ ضِيَافَةُ الْمُسْلِمِ الْمُجْتَازِبِهِ (فِي الْقُرَى) يَوْمًا وَلَيْلَةً.

لاَ يُبَاحُ شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ(١) بِغَيْرِ ذَكَاةٍ، إِلاَّ الْجَرَادَ وَالسَّمَكَ وَكُلَّ مَا لاَ يَعِيشُ إِلاَّ فِي الْمَاءِ.

وَيُشْتَرَطُ لِلذَّكَاةِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ:

أَهْلِيَّةُ الْمُذَكِّي: بِأَنْ يَكُونَ عَاقِلاً مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا (وَلَوْ مُرَاهِقًا)، أَوْ امْرَأَةً (أَوْ أَقْلَفَ أَوْ أَعْمَى)، وَلاَ تُبَاحُ ذَكَاةُ سَكْرَانَ وَمَجْنُونٍ وَوَثَنِيٍّ وَمَجُوسِيٍّ وَمُرْتَدٍّ.

الثَّانِيْ: الْآلَةُ: فَتُبَاحُ الذَّكَاةُ بِكُلِّ مُحَدَّدٍ (٢) وَلَوْ كَانَ (٣) مَغْصُوبًا مِنْ حَدِيدٍ وَحَجْرٍ وَقَصَبٍ وَغَيْرِهِ، إِلاَّ السِّنَّ وَالظُّفُرَ. الثَّالِثُ: قَطْعُ الْحُلْقُومِ وَالْمَرِيءِ، (فإِنْ أَبَانَ الرَّأْسَ بالذَّبْحِ لَمْ

197

194

795

 ⁽١) كذافي «أ» و «ب» ، وفي «ج» والشرح: (الحيوان المقدور عليه).

⁽۲) في «ب»: (فلا تباح الذكاة بغير محدد).

⁽٣) سقط من «م»: (كان).

يَحْرُمْ الْمَذْبُوحُ).

وَٰ ذَكَاةُ مَا عُجِزَ عَنْهُ مِنَ الصَّيْدِ وَالنَّعَمِ الْمُتَوَحِّشَةِ وَالْوَاقِعَةِ فِي بِئْرِ وَنَحْوِهَا بِجَرْحِهِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ مِنْ بَدَنِهِ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ رَأْسُهُ فِي الْمَاءِ وَنَحْوهِ فَلَا يُبَاحُ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الذَّبْحِ: بِسْمِ اللهِ، لاَيُجْزِيهِ غَيْرُهَا، فَإِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا أُبِيحَتْ لاَ عَمْدًا.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَذْبَحَ بِآلَةٍ كَالَّةٍ، وَأَنْ يَحُدَّهَا وَالْحَيَوَانُ يُبْصِرُهُ، وَأَنْ يَحُدَّهَا وَالْحَيَوَانُ يُبْصِرُهُ، وَأَنْ يَحُدَّهَا وَالْحَيَوَانُ يَبْرُدْ. يُوجِّهَهُ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، وَأَنْ يَكْسُرَ عُنْقَهُ، أَوْ يَسْلَخَهُ قَبْلَ أَنْ يَبْرُدْ.

بَابُ الصَّيْد

لاَ يَجِلُّ الصَّيْدُ الْمَقْتُولُ فِي الإصْطِيَادِ إِلاَّ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الصَّائِدُ مِنْ أَهْلِ الذَّكَاةِ.

الثَّانِي: الآلَةُ: وَهِيَ نَوْعَانِ: مُحَدَّدٌ: يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي آلَةِ النَّانِي : الآلَةُ: وَهَا يُشْتَرَطُ فِي آلَةِ النَّابِحِ، وَأَنْ يَجْرَحَ، فَإِنْ قَتَلَهُ بِثُقْلِهِ لَمْ يُبَحْ، وَمَا لَيْسَ بِمُحَدَّدٍ كَالْبُنْدُقِ وَالْغَضَا وَالشَّبَكَةِ وَالْفَخِّ لاَ يَحِلُّ مَا قُتِلَ بِهِ.

وَالنَّوْعُ الثَّانِي: الْجَارِحَةُ، فَيُبَاحُ مَا قَتَلَتْهُ إِذَا كَانَتْ مُعَلَّمَةً.

الثَّالِثُ: إِرْسَالُ الآلَةِ قَاصِدًا، فَإِنِ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبُ أَوْ غَيْرُهُ بِنَفْسِهِ لَمْ يُبَحْ إِلاَّ أَنْ يَرْجُرَهُ فَيَزِيدَ فِي عَدْوِهِ فِي طَلَبِهِ (١) فَيَحِلُّ.

الرَّابِعُ: التَّسْمِيَةُ عِنْدَ إِرْسَالِ السَّهْمِ أَوْ الْجَارِحَةِ، فَإِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا أَوْسَهْوً النَّابِعُ: اللهُ أَكْبَرُ، كَالذَّكَاةِ).

⁽١) أشار ابن مانع إلى نسخة فيها: (يطلبه).

كتاب الأيمان

الْيَمِينُ (١) الَّتِي تَجِبُ فِيهَا (٢) الْكَفَّارَةُ إِذَا حَنِثَ هِيَ: الْيَمِين بِاللهِ، أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، أَوْ بِالْقُرْآنِ أَوْ بِالْمُصْحَفِ.

وَالْحَلِفُ بِغَيرِ اللهِ مُحَرَّمٌ، وَلاَ تَجِبُ بِهِ كَفَّارَةٌ.

وَيُشْتَرَطُ لِو جُوبِ الْكَفَّارَةِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

الأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الْيَمِينُ مُنْعَقِدَةً، وَهِيَ الَّتِي قُصِدَ عَقْدُهَا عَلَى مُسْتَقْبَلِ مُمْكِنِ ، فَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَمْرِ مَاضِ كَاذِبًا عَالِمًا فَهِيَ الْغَمُوسُ ، وَلَغُو الْيَمِينِ: الَّذِي يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ بِغَيْرِ قَصْدٍ، كَقَوْلِهِ: لا وَاللهِ، وَبَلَى وَاللهِ، ۚ وَكَذَا يَمِينُ عَقَدَهَا يَظُنُّ صِدْقَ نَفْسِهَ فَبَانَ بِخِلَافِهِ، فَلَا كَفَّارَةَ فِي الْجَمِيعِ. الثَّانِي: أَنْ يَحُلِفَ مُخْتَارًا، فَإِنْ حَلَفَ مُكْرَهًا لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ.

الثَّالِثُ: الْحِنْثُ فِي يَمِينِهِ: بِأَنْ يَفْعَلَ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ يَتْرُكَ مَا حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ مُخْتَارًا ذَاكِرًا، فَإِنْ فَعَلَهُ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا فَلاَ كَفَّارَةً، وَمَنْ قَالَ فِي يَمِينِ مُكَفَّرَةٍ: إِنْ شَاءَ اللهُ لَمْ يَحْنَثْ.

وَيُسَنُّ الْحِنْثُ فِي الْيَمِينِ إِذَا كَانَ خَيْرًا، وَمَنْ حَرَّمَ حَلَالاً (سِوَى الزَّوْجَةِ (٣)) مِنْ أَمَةٍ أَوْ طَعَامٍ أَوْلِبَاسٍ، أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَحْرُمْ، وَتَلْزَمُهُ

⁽١) سقط من «ب» قوله: (اليمين).

في اب او (ج) و (م) : (بها).

⁽٣) في اج او ((روجته)).

كَفَّارَةُ يَمِينِ إِنْ فَعَلَهُ.

فضل

يُخَيَّرُ مَنْ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ يَمِينِ بَيْنَ إِطْعَامِ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ يُخِيَّرُ مَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَةٍ.

وَمَنْ لَزِمَتْهُ أَيْمَانٌ قَبْلَ التَّكْفِيرِ مُوجَبُهَا وَاحِدٌ فَعَلَيْهِ كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنِ اخْتَلَفَ مُوجَبُهَا كَظِهَارِ وَيَمِينِ بِاللهِ لَزِمَاهُ وَلَمْ يَتَدَاخَلاً.

بَابُ جَامِعِ الأَيْمَانِ

يُرْجَعُ فِي الأَيْمَانِ إِلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ (إِذَا احْتَمَلَهَا اللَّفْظُ)، فَإِنْ عُدِمَتْ النَّيَّةُ رُجِعَ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ وَمَا (٢) هَيَّجَهَا، فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ رُجِعَ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ وَمَا (٢) هَيَّجَهَا، فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ رُجِعَ إِلَى التَّعْيين.

فَإِذَا حَلَفَ: لا لَبِسْتُ هَذَا الْقَمِيصَ، فَجَعَلَهُ سَرَاوِيلَ، أَوْرِدَاءً، أَوْ عِمَامَةً، وَلَبِسَهُ، أَوْ: لا كَلَّمْتُ هَذَا الصَّبِيَّ فَصَارَ شَيْخًا، أَوْزَوْجَةَ فُلاَنٍ عِمَامَةً، وَلَبِسَهُ، أَوْ: لا كَلَّمْتُ هَذَا الصَّبِيَّ فَصَارَ شَيْخًا، أَوْ رَجِيَّةُ وَالْمُلْكُ هَذِه أَوْ صَدِيقَة فَلاَنًا، أَوْ مَمْلُوكَة سَعِيدًا، فَزَالَتْ الزَّوْجِيَّةُ وَالْمُلْكُ وَالصَّدَاقَة ثُمُ مَ كَلَّمَهُمْ، أَوْ: لاَ أَكَلْتُ لَحْمَ هَذَا الْحَمَلِ فَصَارَ كَبْشًا، أَوْ وَالصَّدَاقَة ثُمُ مَ كَلَّمَهُمْ، أَوْ: لاَ أَكَلْتُ لَحْمَ هَذَا الْحَمَلِ فَصَارَ كَبْشًا، أَوْ هَذَا اللَّبَنَ فَصَارَ كَبْشًا أَوْ خَلًا، أَوْ هَذَا اللَّبَنَ فَصَارَ جُبنًا أَوْ كَشَكًا وَنَحُوهُ مُ ثُمَّ أَكَلَ (عَلَى الْكُلِّ ، (إِلاَ أَنْ يَنْوِيَ مَا دَامَ عَلَى كَشْكًا وَنَحُوهُ ، ثُمَّ أَكَلَ (عَنِثَ فِي الْكُلِّ ، (إِلاَ أَنْ يَنْوِيَ مَا دَامَ عَلَى

197

⁽١) في اب إزيادة: (مؤمنة).

⁽۲) في «ب»: (وهو ما).

⁽٣) في (ب): (الرطبة فصارت).

⁽٤) في «م) والشرح: (أكله).

تِلْكَ الصِّفَةِ (١).

فَضلُ

فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ رَجَعَ إِلَى مَا يَتَنَاوَلُهُ الإِسْمُ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ: شَرْعِيٌ، وَحَقِيقًا وَكُونَةً : شَرْعِيٌ، وَحَقِيقًا وَكُونَةً : شَرْعِيٌ،

فَالْشَّرْعِيُّ: مَالَهُ مَوْضُوعٌ فِي الشَّرْعِ وَمَوْضُوعٌ فِي اللَّغَةِ، فَالْمُطْلَقُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ الصَّحِيحِ، فَإِذَا حَلَفَ لاَ يَبِيعُ أَوْ لاَ يَنْكِحُ فَعَقَدَ عَقْدًا فَاسِدًا لَمْ يَحْنَثْ، وَإِنْ قَيَّدَ يَمِينَهُ بِمَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ، كَإِنْ حَلَفَ لاَ يَبِيعُ الْحُرَّ حَنِثَ بِصُورَةِ الْعَقْدِ.

(وَالْحَقِيقِيُّ هُوَ الَّذِي لَمْ يَغْلِبْ مَجَازِهِ عَلَى حَقِيقَتِهِ كَالَّلْحُمِ (٣) فَإِذَا حَلَفَ لاَ يَأْكُلُ اللَّحْمَ فَأَكَلَ شَحْمًا أَوْ مُخًا أَوْ كَبِدًا وَنَحْوَهُ لَمْ يَحْنَثُ، وَإِنْ حَلَفَ لاَ يَأْكُلُ أَدُمًا حَنِثَ بِأَكْلِ الْبَيْضِ وَالتَّمْرِ وَالْمِلْحِ يَحْنَثُ، وَإِنْ حَلَفَ لاَ يَأْكُلُ أَدُمًا حَنِثَ بِأَكْلِ الْبَيْضِ وَالتَّمْرِ وَالْمِلْحِ وَالزَّيْتُونِ وَنَحْوِهِ وَكُلِّ مَا يُصْطَبَعُ بِهِ (٤)، وَلاَ يَلْبَسُ شَيئًا فَلَبِسَ ثَوْبًا أَوْ وَالزَّيْتُونِ وَنَحْوِهِ وَكُلِّ مَا يُصْطَبَعُ بِهِ (٤)، وَلاَ يَلْبَسُ شَيئًا فَلَبِسَ ثَوْبًا أَوْ دَعْلاً حَنِثَ، وَإِنْ حَلَفَ لاَ يُكَلِّمُ إِنْسَانًا حَنِثَ بِكَلامِ وَلاَ يَشَانُا حَنِثَ بِكَلامِ وَلاَ يَشَانُا حَنْثَ، إِلاَّ أَنْ يَنُويَ كُلُّ مِنْ يَفْعَلُهُ (٥) حَنِثَ، إِلاَّ أَنْ يَنُويَ كُلُّ مِنْ يَفْعَلُهُ (٥) حَنِثَ، إِلاَّ أَنْ يَنُويَ وَمُبَاشِرَتَهُ بِنَفْسِهِ).

⁽١) في (ب): (الصيغة).

⁽۲) في الجا: (وحقيقة).

⁽٣) قوله: (هو الذي لم يغلب مجازه على حقيقته كاللحم) لم ترد في النسخ ووردت في بعض النسخ المطبوعة والشرح.

⁽٤) سقط من (أ): (به).

⁽٥) في بوم: فعله.

وَالْعُرْفِيُّ: مَا اشْتَهَرَ مَجَازُهُ فَغَلَبَ الْحَقِيقَةَ (١)، كَالرَّاويَةِ وَالْغَائِطِ وَالْغَائِطِ وَالْغَائِطِ وَالْعَائِفِ وَالْغَائِطِ وَنَحْوِهِمَا، فَتَتَعَلَّقُ الْيَمِينُ بِالْعُرْفِ، فَإِذَا حَلَفَ عَلَى وَطْءِ زَوْجَتِهِ، أَوْ وَطْءِ دَار تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بَجِمَاعِهَا وَبَدُخُولِ الدَّار.

وَإِنَّ حَلَفَ لاَ يَأْكُلُ شَيْئًا فَأَكَلَهُ مُسْتَهَ لَكًا فِي غَيْرِهِ، كَمَنْ حَلَفَ لاَ يَأْكُلُ سَمْنًا فَأَكُلُ خَبِيصًا فِيهِ سَمْنٌ لاَ يَظْهَرُ فِيهِ طَعْمُهُ، أَوْ لاَ يَأْكُلُ بَيْضًا فَأَكُلُ سَمْنًا فَأَكُلُ خَبِيصًا فِيهِ سَمْنٌ لاَ يَظْهَرُ فِيهِ طَعْمُهُ مَا أَوْ لاَ يَأْكُلُ بَيْضًا فَأَكُلُ نَاطِفًا لَمْ يَحْنَثُ، وَإِنْ ظَهَرَ طَعْمُ شَيْءٍ مِنَ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ فَأَكُلُ نَاطِفًا لَمْ يَحْنَثُ، وَإِنْ ظَهَرَ طَعْمُ شَيْءٍ مِنَ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ خَنثَ (٢).

فَضلٌ

(وَإِنْ حَلَفَ لاَ يَفْعَلُ شَيْئًا كَكَلاَمِ زَيْدٍ وَدُخُولِ دَارٍ وَنَحْوِهِ فَفَعَلَهُ مُكْرَهًا لَمْ يَحْنَثْ).

وَإِنْ حَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ (أَوْ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَقْصِدُ مَنْعَهُ كَالزَّوْجَةِ وَالْولَدِ) أَنْ ٧٠٠ لَا يَفْعَلَ شَيْتًا فَفَعَلَهُ نَاسِيًا (أَوْ جَاهِلًا) حَنِثَ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ فَقَطْ، ٧٠٠ (وَعَلَى مَنْ لَا يَمْتَنِعُ بِيَمِينِهِ مِنْ سُلْطَانٍ وَغَيْرِهِ فَفَعَلَهُ حَنِثَ مُطْلَقًا)، وَإِنْ ٧٠٠ فَعَلَى مَنْ لَا يَمْتَنِعُ بِيمِينِهِ مِنْ سُلْطَانٍ وَغَيْرِهِ فَفَعَلَهُ حَنِثَ مُطْلَقًا)، وَإِنْ ٧٠٠ فَعَلَى كُلِّهِ لَمْ يَحْنَث، مَا ٧٠٠ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ.

⁽١) في اب : (على حقيقته).

⁽Y) سقط من «ب» من قوله: (وإن ظهر..) إلى هنا.

بَابُالنَّذْر

لا يَصِحُّ إِلاَّ مِنْ بَالِغِ عَاقِلِ وَلَوْ كَافِرًا.

وَالصَّحِيحُ مِنْهُ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ: الْمُطْلَقُ: مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: لِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرٌ (وَلَمْ (١) يُسَمِّ شَيْئًا) فَيَلْزَمُهُ

الثَّانِي : نَذْرُ اللِّجَاجِ وَالْغَضَبِ، (وَهُو تَعْلِيقُ نَذْرِ (٢) بِشَرْطٍ) يَقْصِدُ الْمَنْعَ مِنْهُ، أَوِ الْحَمْلَ عَلَيْهِ، (أَوَ التَّصْدِيقَ أَوِ التَّكْذِيبَ)، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ

فِعْلِهِ وَبَينَ (٣) كُفَّارَةِ يَمِينٍ. -الثَّالِثُ: نَذْرُ الْمُبَاحِ كَلُبْسِ ثَوْبِهِ وَرُكُوبِ دَابَّتِهِ فَحُكْمُهُ كَالثَّانِي، وَإِنْ نَذَرَ مَكْرُوهًا مِنْ طَلاَقٍ أَوْ غَيْرِهِ اسْتُحِبَّ أَنْ يُكَفِّرَ وَلاَ يَفْعَلَهُ.

الرَّابِعُ: نَذْرُ الْمَعْصِيةِ كَشُرْبِ الْخَمْرِ (١٤)، وَصَوْمٍ يَوْمِ الْحَيْضِ وَالنَّحْرِ (٥)، فَلاَ يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ وَيُكَفِّرُ.

الْخَامِسُ: نَذْرُ التَّبَرُّرِ مُطْلَقًا أَوْ مُعَلَّقًا، كَفِعْل الصَّلاَةِ وَالصِّيَام وَالْحَجِّ وَنَحْوهِ، كَقَوْلِهِ: إِنْ شَفَى اللهُ مَرِيضِي، أَوْ سَلَّمَ مَالِيَ الْغَائِبَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا، فَوْجِدَ الشَّرْطُ لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ، إِلاَّ إِذَا نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ

٧.٨

⁽١) في «ب»: (ولولم).

⁽٢) في ﴿مِ والشرح: (نذره).

⁽٣) سقط من «ب» و «ج» و «م» : (بين).

⁽٤) في (م): (خمر).

⁽٥) في «ب»: (حيض ونحوه).

كُلِّهِ، (أَوْ بِمُسَمَّى مِنْهُ يَزِيدُ عَلَى ثُلُثِ الْكُلِّ) فَإِنَّهُ يُجْزِيهِ قَدْرُ الثَّكُثِ، ٧٠٠ (وَفِيمَا عَدَاهُمَا (١٠ يَلْزَمُهُ الْمُسَمَّى)، وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ لَزِمَهُ التَّتَابُعُ، ٧٠٠ وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ لَزِمَهُ التَّتَابُعُ، ٧٠٠ وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ لَزِمَهُ التَّتَابُعُ، ٧١٠ وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ لَزِمَهُ التَّتَابُعُ، ٧١٠

⁽١) في اج او اما والشرح: (عداها).

⁽٢) في (ب): (والله أعلم).

كتاب القضاء

وَهُوَ فَرْضُ كِفَايَةٍ، يَلْزَمُ الْإِمَامَ أَنْ يَنْصِبَ فِي كُلِّ إِفْلِيمٍ فَاضِيًا، وَيَخْتَارُ أَفْضَلَ مَنْ يَجِدُهُ (عِلْمًا)، وَوَرَعًا، وَيَأْمُرُهُ بِتَقُوى اللهِ، وَأَنْ يَخْتَارُ أَفْضَلَ مَنْ يَجِدُهُ (عِلْمًا)، وَوَرَعًا، وَيَأْمُرُهُ بِتَقُوى اللهِ، وَأَنْ يَتَحَرَّى الْعَدْلَ وَيَجْتَهِدَ فِي إِقَامَتِهِ، فَيَقُولُ: وِلَّيْتُكَ الْحُكْمَ، أَوْ قَلَّدْتُكَ وَنَحْوَهُ، وَيُكَاتِبُهُ فِي الْبُعْدِ.

وَتُفِيدُ وِلاَيَةُ الْحُكْمِ الْعَامَّةُ: الْفَصْلَ بَيْنَ الْخُصُومِ (')، وَأَخْذَ الْحَقِّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضِ ('')، وَالنَّظَرَ فِي أَمْوَالِ غَيْرِ الْمُرْشِدِينَ، وَالْحَجْرَ عَلَى مَنْ يَسْتَوْجِبُهُ لِسَفَهِ أَوْ فَلَسٍ، وَالنَظرَ فِي وُقُوفِ عَمَلِهِ لِيَعْمَلَ عَلَى مَنْ يَسْتَوْجِبُهُ لِسَفَهِ أَوْ فَلَسٍ، وَالنَظرَ فِي وُقُوفِ عَمَلِهِ لِيَعْمَلَ بِشَرْطِهَا، وَتَنْفِيذَ الْوصَايَا (")، وَتَزْوِيجَ مَنْ لاَ وَلِيَّ لَهَا، وَإِقَامَةَ الْحُدُودِ، وَإِمَامَةَ (أَلُوصَايَا (")، وَتَزْوِيجَ مَنْ لاَ وَلِيَّ لَهَا، وَإِقَامَةَ الْحُدُودِ، وَإِمَامَةَ (أَلْ الْحُمُعَةِ (وَالْعِيدِ)، وَالنَّظَرَ فِي مَصَالِحٍ عَمَلِهِ بَكَفَّ الْأَذَى عَنِ الطُّرُ قَاتِ وَأَفْنِيَتِهَا وَنَحْوِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُولِّى عُمُومَ النَّظْرِ فِي عُمُومَ النَّظْرِ فِي عُمُومَ النَّظْرِ فِي عُمُومَ النَّظْرِ فِي عَمُومَ النَّظْرِ فِي عَمُومَ الْنَظْرِ فِي عُمُومَ الْنَظْرِ فِي عُمُومَ الْنَظْرِ فِي عَمُومَ النَّظْرِ فِي عَمُومَ الْعَمَلِ، وَأَنْ يُولِّى خَاصًا فِيهِمَا، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا.

وَيُشْتَرَطُ فِي الْقَاضِي عَشْرُ صِفَاتٍ: كُونُهُ بَالِغًا عَاقِلاً ذَكَرًا حُرًّا مُسْلِمًا عَدْلاً سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا مُجْتَهِدًا (وَلَوْ فِي مَذْهَبِهِ).

وَإِذَا حَكَّمَ اثْنَانِ بَيْنَهُمَا رَجُلاً يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ نَفَذَ حُكُمُهُ فِي الْمَالِ وَالْحُدُودِ وَاللِّعَانِ وَغَيْرِهَا.

(١) في (ب): (الخصمين).

V17

...

⁽٢) في (ج): (من بعضهم لبعض).

⁽٣) في (ب): (بشروطها، ويتقيد بالوصايا).

⁽٤) في الب : (وإقامة).

بَابُ آدَابِ الْقَاضِي

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوِيًّا مِنْ غَيْرِ عُنْفٍ، لَيَّنَا مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ، حَلِيمًا ذَا أَنَاةٍ وَفِطْنَةٍ، وَلْيَكُنْ مَجْلِسُهُ فِي وَسَطِ الْبَلَدِ فَسِيحًا، وَيَعْدِلُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي لَحْظِهِ وَلَفْظِهِ وَمَجْلِسِهِ وَدُخُولِهِمَا عَلَيْهِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَحْضُرَ مَجْلِسَهُ فُقَهَاءُ الْمَذَاهِبِ، وَيُشَاوِرُهُمْ فِيمَا أَشْكِلَ (١) عَلِيْهِ.

وَيَحْرُمُ الْقَضَاءُ وَهُوَ غَضْبَانٌ (كَثِيرًا)، أَوْ حَاقِنٌ، أَوْ فِي شِدَّةِ جُوعٍ،

أَوْ عَطَشٍ، أَوْ هَمِّ، (أَوْ مَلَلٍ)، (أَوْ كَسَلٍ)، أَوْ نُعَاسٍ، أَوْ بَرْدِ مُوْلِمٍ، أَوْ عَطَشٍ، أَوْ عَطِيبًا فَعَرَامُ قَبُولُهُ رِشُورَةً، وَكَذَا عَرَّامُ مَا يُعْرَمُ قَبُولُهُ رِشُورَةً، وَكَذَا عَرَّامُ مَا يَعْمَلُ مَا يُعْمَلُ مَا يَعْمَلُ مَا يَعْمِلُ مَا يَعْمَلُ مَا يَعْمِ مَا يَعْمَلُ مَا يَعْمَلُ مَا يَعْمَلُ مَا يَعْمِلُ مَا يَعْمِ مَا يَعْمَلُ مَا يَعْمِ مَا يَعْمَلُ مَا يَعْمُ مَا يَعْمُ مَا يَعْمُولُهُ مَا يَعْمَلُ مَا يَعْمِعُ مَا يَعْمِ مَا يَعْمَلُ مَا يَعْمُ مَا يَعْمُ مَا يَعْمُ مُنْ مُعْمِعُ مَا يَعْمُ مُعْمُولُهُ مُولِكُمُ مُوالِكُونَ مَا يَعْمُ مَا يَعْمُ مُعْمُولُهُ مُولِعُونًا مَعْمُولُ مَا يَعْمُونُ مَا يَعْمُ مُعْمُ مُعْمُولًا مَعْمُ مُعْمُولُ مِعْمُ مُعْمُولُومُ مُعْمُولُومُ مُعْمُولُ مِعْمُ مُعْمُولُ مِعْمُ مُعْمُولُومُ مُعْمُولُومُ مُعْمُولُ مِعْمُ مُعْمُولُومُ مُعْمُولُومُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُلُومُ مُعْمُلُومُ مُعْمُلُومُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُلُ مُعْمُعُومُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُ مُعْمُ مُعْمُومُ مُعْمُ مُعْمُ مُعْمُ مُعْمُ مُعْمُ مُعْمُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُومُ مُعْمُ مُعُ

هَدِيَّةً إِلاَّ مِّمَّنْ كَانَ يُهَادِيهِ قَبْلَ وِلاَيتِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ حُكُومَةً.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لاَ يَحْكُمَ إِلاَّ بِحَضْرَةِ الشُّهُ ودِ، وَلاَ يَنْفُ لُـ حُكْمُـهُ لِيَنْفُ لُـ حُكْمُـهُ لِيَنْفُ لُـ حُكْمُـهُ لِيَنْفُ لِلْ يَعْبُلُ شَهَادَتُهُ لَهُ.

وَمَنْ ادَّعَى عَلَى غَيْرِ بَرْزَةٍ لَمْ تَحْضُرْ وَأُمِرَتْ بِالتَّوْكِيلِ، وَإِنْ لَزِمَهَا يَمِينٌ أَرْسَلَ مَنْ يُحَلِّفُهَا، (وَكَذَا الْمَرِيْضُ).

باب طريق الخكم وصفته

إِذَا جَلَسَ (٢) إِلَيْهِ خَصْمَانِ قَالَ: أَيُّكُمَّا الْمُدَّعِي، فَإِنْ سَكَتَ حَتَّى يُبْدَأَ جَازَ، فَمَنْ سَبَقَ (٣) بِالدَّعْوَى قَدَّمَهُ، فَإِنْ أَقَرَّ لَهُ حَكَمَ لَهُ يُبْدَأَ جَازَ، فَمَنْ سَبَقَ (٣) بِالدَّعْوَى قَدَّمَهُ، فَإِنْ أَقَرَّ لَهُ حَكَمَ لَهُ

V10 V1V_V17

...

⁽۱) في «ب» و «م»: (يشكل).

⁽٢) في (م) والشرح: (حضر).

⁽٣) في «ب»: (سبقه).

عَلَيْهِ (١) ، وَإِنْ أَنْكَرَ قَالَ لِلْمُدَّعِي: إِنْ كَانَ لَكَ بَيِّنَةٌ فَأَحْضِرْهَا (إِنْ شَئْتَ) ، فَإِنْ أَحْضَرَهَا سَمِعَهَا وَحَكَمَ (٢) بَهَا ، وَلاَ يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ ، وَإِنْ قَالَ الْمُدَّعِي: مَالِي بَيِّنَةٌ ، أَعْلَمَهُ الْحَاكِمُ أَنَّ لَهُ الْيَمِينَ عَلَى خَصْمِهِ قَالَ الْمُدَّعِي: مَالِي بَيِّنَةٌ ، أَعْلَمَهُ الْحَاكِمُ أَنَّ لَهُ الْيَمِينَ عَلَى خَصْمِهِ (عَلَى صِفَةِ جَوَابِهِ) ، فَإِنْ سَأَلَهُ (٣) إِحْلاَفَهُ أَحْلَفَهُ وَخَلَى سَبيلَهُ .

وَلاَ يُعْتَدُّ بِيَمِينِهِ قَبْلَ مَسْأَلَةِ الْمُدَّعِي، وَإِنْ نَكَل قَضَى عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: إِنْ حَلَفْتَ وَإِلاَّ قَضَى عَلَيْهِ، فَإِنْ حَلَفَ إِنْ حَلَفْ قَضَى عَلَيْهِ، فَإِنْ حَلَفَ الْمُنْكِرُ ثُمَّ أَخْضَرَ الْمُدَّعِي (٤) بَيِّنَتَهُ (٥) حَكَم بِهَا، وَلَمْ تَكُنْ الْيَمِينُ مُزِيلَةً للْحَقِ (٦). للْحَقِ (٦).

فضلٌ

وَلا تَصِحُّ الدَّعْوى إِلاَّ مُحَرَّرةً، مَعْلُومَةَ المُدَّعَى بِهِ، إِلاَّ مَا نُصَحِّحُهُ مَجْهُولاً كَالُوصِيَّةِ (وَعَبْدِ مِنْ عَبيدِهِ مَهْرًا وَنَحْوَهُ).

وَإِنْ ادَّعَى عَقْدَ نِكَاحَ أَوْ بَيْعَ أَوْ غَيْرَهُمَا فَلاَ بُدَّ مِنْ ذِكْرِ شُرُوطِهِ، وَإِنْ ادَّعَتْ امْرَأَةٌ نِكَاحَ رَجُلٍ لِطَلَبِ نَفَقَةٍ أَوْ مَهْرٍ أَوْ نَحْوِهِمَا سُمِعَتْ دَعُواهَا، فَإِنْ لَمْ تَدَّع سِوى النِّكَاحِ لَمْ تُقْبَلْ، وَإِنْ ادَّعَى الإرْثَ ذَكَرَ سَبَبَهُ.

وَتُعْتَبَرُ عَدَالَةُ الْبَيِّنَةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، (وَمَنْ جُهِلَتْ عَدَالَتُهُ سَأَلَ

⁽١) في «ب»: (وعليه).

⁽٢) في «ب»: (لهبها).

⁽٣) في الم»: (سأل).

⁽٤) سقط من «ب»: (المدعى).

⁽٥) في «ب، و (ج، و (م): (بينة).

⁽٦) في «ب»: (للعقد).

عَنْهُ)، وَإِنْ عَلِمَ عَدَالَتُهُ عَمِلَ بِهَا، وَإِنْ جَرَحَ الْخَصْمُ الشُّهُودَ كُلِّفَ الْبَيِّنَةَ بِهِ وَأُنْظِرَ لَهُ ثَلَاثًا (١) إِنْ طَلَبَهُ، وَلِلْمُدَّعِي مُلاَزَمَتُهُ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ الْبَيِّنَةِ حَكَمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ جَهِلَ حَالَ الْبَيِّنَةِ طَلَبَ مِنَ المُدَّعِي تَزْكِيتَهُمْ، وَيَكُفِي فِيهَا (عَدْلاَنِ) يَشْهَدَانِ بَعَدَالَتِهِ.

777

YYE

440

وَلاَ يُقْبَلُ فِي التَّرْجَمَةِ (وَالتَّزْكِيَةِ) وَالْجَرْحِ وَالتَّعْرِيفِ وَالرِّسَالَةِ إِلاَّ قَوْلُ عَدْلَنْن .

وَيَحْكُمُ عَلَى الْغَائِبِ إِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِ الْحَقُّ، وَإِنْ ادَّعَى عَلَى حَاضِر في الْبَلَدِ^(٢) غَائِبٍ عَنْ مَجْلِسِ الْحُكْمِ وَأَتَى بِبَيِّنَةٍ لَمْ تُسْمَعْ الدَّعْوَى وَلاَّ الْبَيِّنَةُ.

بَاب (٣ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي كُلِّ حَقِّ حَتَّى الْقَذْفِ، لَا فِي حُدُودِ الله كَحَدِّ الزِّنَا وَنَحْوِهِ، وَيُقْبَلُ فِيمَا حَكَمَ بِهِ لِيُنَفِّذَهُ (وَإِنْ كَانَ (٤) فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ)، وَلاَ يُقْبَلُ فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ (٥) لِيَحْكُمَ بِهِ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ القَصْر (٢).

⁽١) في «ب»: (ثلاثة أيام).

⁽٢) في «م»: (بالبلد).

⁽٣) سقط من «ب»: (باب)، وفي "ج» زيادة: (باب حكم). .

⁽٤) في «ج»و «م»: (كانا).

⁽٥) في «ب»: (يثبت عنه).

⁽٦) في (م) والشرح: (قصر).

وَيَجُوزُأَنْ يَكْتُبَ إِلَى قَاضٍ مُعَيَّنٍ ، وَإِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ كِتَابُهُ مِنْ قُضَاة الْمُسْلِمِينَ .

وَلاَ يُقْبَلُ إِلاَّ أَنْ يُشْهِدَ بِهِ الْقَاضِي الْكَاتِبُ شَاهِدَيْنِ فَيَقْرَأَهُ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ يَقُولُ: اشْهَدَا أَنْ هَذَا كِتَابِي إِلَى فُلاَنِ ابْنِ فُلاَنِ، وَيَدْفَعُهُ (!) إِلَيْهِمَا.

بَابُ(۲)لْقسْمَة

لاَ تَجُوزُ قِسْمَةُ الأَمْلاَكِ الَّتِي لاَ تَنْقَسِمُ إِلاَّ بِضَرَرِ أَوْرَدِّ عِوَضٍ إِلاَّ بِضَرَرِ أَوْرَدِّ عِوَضٍ إِلاَّ بِرِضَى الشُّرَكَاءِ، كَالدُّورِ الصِّغَارِ، وَالْحَمَّامِ، (وَالطَّاحُونِ الصَّغِيرَيْنِ)، وَالأَرْضِ الَّتِي لاَ تَتَعَدَّلُ (٣) بِأَجْزَاءَ، (وَلاَ قِيمَةٍ (٤)، الصَّغِيرَيْنِ)، وَالأَرْضِ الَّتِي لاَ تَتَعَدَّلُ (٣) بِأَجْزَاءَ، (وَلاَ قِيمَةٍ (٤)، ليناءِ (٥) أَوْ بِنْرٍ فِي بَعْضِهَا)، فَهَذِهِ الْقِسْمَةُ فِي حُكْمِ الْبَيْعِ، لاَ يُحْبَرُ مَنْ لِبِنَاءٍ (٥) أَوْ بِنْرٍ فِي بَعْضِهَا)، فَهَذِهِ الْقِسْمَةُ فِي حُكْمِ الْبَيْعِ، لاَ يُحْبَرُ مَنْ الْمِسْمَةِ عَنْ قِسْمَتِهَا.

وَأَمَّا مَالاً ضَرَرَ وَلاَ رَدَّعِوض فِي قِسْمَتِهِ، كَالْقَرْيَةِ وَالْبُسْتَانِ وَالدَّارِ الْكَبِيرَةِ وَالْبُسْتَانِ وَالدَّارِ الْكَبِيرَةِ وَالْمُوزُونِ مِنْ جنسِ الْكَبِيرَةِ وَالأَرْضِ وَالدَّكَاكِينِ الْوَاسِعَةِ وَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ مِنْ جنسٍ وَاحِدٍ، كَالأَدْهَانِ وَالأَلْبَانِ وَنَحْوِهَا إِذَا طَلَبَ الشَّرِيكُ قِسْمَتَهَا أُجْبِرَ وَاحِدٍ، كَالأَدْهَانِ وَالأَلْبَانِ وَنَحْوِهَا إِذَا طَلَبَ الشَّرِيكُ قِسْمَتَهَا أُجْبِرَ الآجَرُ عَلَيْهَا، وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ إِفْرَازٌ لاَ بَيْعٌ.

وَيَجُوزُ لِلشَّرَكَاءِ (أَنْ يَتَقَاسَمُوا بِأَنْفُسِهِمْ)، وَبِقَاسِمٍ يَنْصِبُونَهُ، أَوْ يَسْأَلُوا الْحَاكِمَ نَصْبَهُ، (وَأُجْرَتُهُ عَلَى قَدْرِ الأَمْلاَكِ)، فَإِذَا اقْتَسَمُوا أَو

٧٢٦

777

⁽١) في "ج" و "م" والشرح: (ثم يدفعه).

⁽۲) في «ب» و «ج»: (كتاب).

⁽٣) في "ج": (تتقدر) وفي "ب": (تعتدل).

⁽٤) في «ب» و «ج»: (بقيمة).

⁽٥) في «م، والشرح: (كبناء).

اقْتَرَعُوالَزِمَتْ الْقِسْمَةُ (١)، وَكَيْفَ اقْتَرَعُواجَازَ.

باب الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَاتِ

الْمُدَّعِي: مَنْ إِذَا سَكَتَ تُرِكَ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ: مَنْ إِذَا سَكَتَ لَمْ يُثْرَكْ.

وَلاَ تَصِحُّ الدَّعْوَى وَالإِنْكَارُ إِلاَّ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، وَإِذَا تَدَاعَيَا عَيْنَا بِيَدِ أَحَدِهِمَا فَهِيَ لَهُ مَعَ يَمِينهِ، إِلاَّ أَنْ تَكُونَ لَهُ بَيِّنَةٌ فَلاَ يَحْلِف، فَإِنْ عَيْنَا بِيدِ أَحَدِهِمَا فَهِيَ لَهُ مَعَ يَمِينهِ، إِلاَّ أَنْ تَكُونَ لَهُ بَيِّنَةٌ فَلاَ يَحْلِف، فَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدِ بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ.

⁽١) في اب إزيادة: (ؤالقرعة).

كتَابُ الشَّهَادَاتِ

تَحَمُّلُ الشَّهَادَاتِ (فِي غَيْرِ حَقِّ اللهِ) فَرْضُ كِفَايَةٍ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ إِلاَّ مَنْ يَكْفِي تَعَيَّنَ عَلَيْهِ.

وَأَدَاؤُهُا فَرْضُ عَيْنِ عَلَى مَنْ تَحَمَّلَهَا، مَتَى دُعِيَ إِلَيْهِ وَقَدِرَ (بِلَا ضَرَرٍ فِي بَدَنِهِ، أَوْعِرْضُهُ أَوْمَالِهِ، أَوْ أَهْلَهِ، وَكَذَّا فِي التَّحَمُّلِ)، (وَلَا يَحَلَّ كِثْمَانُهَا)، وَلاَ أَنْ يَشْهَدَ إِلاَّ بِمَا يَعْلَمُهُ (١) بِرُؤْيَةٍ، أَوْ سَمَاعٍ، أَوْ اسْتِفَاضَةٍ، فِيمَا يَتَعَذَّرُ عِلْمُهُ بِدُونِهَا كُنَسَبٍ وَمَوْتٍ وَمُلْكٍ مُطَّلَقٍ، وَنِكَاحٍ وَوَقْفٍ وَنَحُوهَا.

وَمَنْ شَهِدَ بِنَكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْعُقُودِ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكُو شُرُوطِهِ.

وَإِنْ شَهِدَ بِرَضَاعٌ، أَوْ سَرِقَةٍ، (أَوْ شُرْبِ^(۲))، أَوْ قَذْفِ فَإِنَّهُ يَصِفُهُ، وَيَصْفُهُ، وَيَصْفُهُ الزِّنَا بِذِكْرِ الْزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَزْنِيِّ بِهَا، وَيَذْكُرُ مَا يُعْتَبُلُ لِلْحُكْمِ وَيَخْتَلِفُ بِهِ فِي الْكُلِّ.

فضل

شُرُوطُ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ سِتَةٌ (٣): الْبُلُوغُ، فَلاَ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصِّبْيَانِ (٤). ٧٢.

۲۳۱

YTY

⁽١٠) في «م»: (يعلم).

⁽۲) قوله: (أوشرب) لم تردفي «أ» و «ب».

⁽٣) في «ب» ذكر الشروط مجملة فقال: (ستة: العقل والعدالة والكلام والحفظ والبلوغ والإسلام) ثم فصلها.

⁽٤) في «ب»: (فلاشهادة للصبيان).

الثَّانِيْ: الْعَقْلُ، فَلاَ تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَجْنُونٍ وَلاَ مَعْتُوهِ، وَتُقْبَلُ مِمَّنْ يُخْنَقُ أَحْيَانًا فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ.

الثَّالِثُ: الْكَلامُ، فَلاَ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الأَخْرَسِ، وَلَوْ فُهِمَتْ إِشَارَتُهُ، (إِلاَّ إِذَا أَدَّاهَا بِخَطِّهِ).

وَ لِلرَّاتِغُ: الإسلامُ. الْحِفْظُ.

السَّادِسُ: الْعَدَالَةُ: وَيُعْتَبَرُ لَهَا شَيْئَآنِ: الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ، وَهُو: أَدَاءُ الْفَرَاثِضِ (أَبِسُنَنِهَا الرَّاتِبَةِ)، وَاجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ بِأَنْ لاَ يَأْتِي كَبِيرَةً، وَلاَ يُدْمِنَ عُلَى ضَغِيرَةٍ، وَلاَ اللَّهُ تُقْبَلُ شَهَادَةُ فَاسِقِ.

الثَّانِي: اسْتِعْمَالُ الْمُرُوءَةِ، وَهُوَ فِعْلُ مَا يُجَمِّلُهُ وَيَزِينُهُ، وَاجْتِنَابُ مَا يُجَمِّلُهُ وَيَزِينُهُ، وَاجْتِنَابُ مَا يُدَنِّسُهُ وَيَشْيِنُهُ.

وَمَتَى زَالَٰتُ الْمَوَانِعُ فَبَلَغَ الصَّبِيُّ، وَعَقَلَ الْمَجْنُونُ، وَأَسْلَمَ الْكَافِرُ، وَتَابَ الْفَاسِقُ، قُبلَتْ شَهَادَتُهُمْ.

بَابُ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ وَعَدَدِ الشُّهُودِ

لاَ تُقْبَلُ شُهَادَةُ عَمُودَي النَّسَبِ بَعْضِهِمْ لِبَعْض ، وَلاَ شَهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِصَاحِبِهِ ، وَتُقْبَلُ عَلَيْهِمْ ، وَلاَ مَنْ يَجُرُّ إِلَى نَفْسِهِ نَفْعًا ، أَوْ الزَّوْجَيْنِ لِصَاحِبِهِ ، وَتُقْبَلُ عَلَيْهِمْ ، وَلاَ مَنْ يَجُرُّ إِلَى نَفْسِهِ نَفْعًا ، أَوْ يَدُفَعُ ، كَمَنْ شَهِدَ عَلَى مَنْ قَذَفَهُ ، يَدُفَعُ ' كَمَنْ شَهِدَ عَلَى مَنْ قَذَفَهُ ، يَدُفَعُ ' كَمَنْ شَهِدَ عَلَى مَنْ قَذَفَهُ ،

•

⁽١) في "ج» و «م» (فلا).

⁽٢) في «بُ» زيادة: (بها).

أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ عَلَيْهِ، (وَمَنْ سَرَّهُ مَسَاءَةُ شَخْصٍ، أَوْ غَمَّهُ فَرَحُهُ فَهُوَ عَدُوُّهُ).

وَلاَ يُقْبَلُ فِي الزِّنَا وَالإِقْرَارِ بِهِ إِلاَّ أَرْبَعَةٌ، (وَيَكْفِي عَلَى مَنْ أَتَى بَهِيمَةً رَجُلانِ).

وَيُقْبَلُ فِي بَقِيَّةِ الْحُدُودِ، وَالْقِصَاصِ، وَمَالَيْسَ (بِعُقُوبَةٍ) وَلاَ مَالٍ، وَلاَ يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ وَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِبًا كَنِكَاحٍ وَطَلاَقٍ وَرَجْعَةٍ وَخُلْع وَنَسَب وَوَلاَء وَإِيصَاءِ إِلَيْهِ يُقْبَلُ فِيهِ^(١) رَجُلاَنِ.

وَيُقْبَلُ فِي الْمَالِ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ كَالْبَيْعِ، (وَالأَجَلِ وَالْخِيَارِ فِيهِ)

وَنَحْوِهِ (رَجُلانِ) وَرَجُلٌ وَامْرَأْتَانِ، وَرَجُلٌ وَيَمِينُ الْمُدَّعِي.

وَمَا لاَ يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ: كَعُيُوبِ النِّسَاءِ تَحْتَ الثِّيَابِ، وَالْبَكَارَةِ وَالثُّيُوبَةِ، وَالْحَيْضِ وَالْوِلاَدَةِ وَالرَّضَاعِ وَالإِسْتِهْلَالِ وَنَحْوِهِ تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَةِ (عَدْلِ(٢))، وَالرَّجُلُ فِيهِ كَالْمَرْأَةِ.

وَمَنْ أَتَى بِرَجُلِ وَامْرَأَتَيْنِ، (أَوْ شَاهِدٍ وَيَمِينِ) فِيمَا يُوجِبُ الْقَوَدَ لَمْ يَتْبُتْ بِهِ قَوَدٌ وَلاَ مَالٌ، وَإِنْ أَتَى بِذَلِكَ فِي سَرِقَةٍ ثَبَتَ الْمَالُ دُونَ الْقَطْع (٣)، وَإِنْ أَتَى بِذَلِكَ (٤) فِي خُلْع ثَبَتَ لَهُ الْعِوَضُ، (وَتَثَبُّتُ الْبَيْنُونَةُ بِمُجَرَّدِ

٧٣٨

749

٧٤.

711

YEY

⁽١) قوله: (يقبل فيه) لم ترد في «أ».

⁽٢) في (ب): (عدلة).

⁽٣) سقط من «ب» من قوله: (وإن أتى. . .) إلى هنا .

⁽٤) في ﴿جِ ﴿ زيادة: (رجل).

دَعْواهُ).

فَضلٌ

وَلا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ ، إِلاَّ فِي حَقِّ يُقْبَلُ فِيهِ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي ، وَلاَ يُحْكَمُ بِهَا إِلاَّ أَنْ تَتَعَذَّرَ شَهَادَةُ الأَصْلِ بِمَوْتٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ غَيْبَةٍ مَسَافَةَ قَصْرٍ .

وَلاَ يَجُوزُ لِشَاهِدِ الْفَرْعِ أَنْ يَشْهَدَ إِلاَّ أَنْ يَسْتَرْعِيَهُ (١) شَاهِدُ الأَصْلِ، فَيَقُولُ: اشْهَدْ عَلَى شَهَادَتِي بِكَذَا، أَوْ يَسْمَعُهُ يُقِرُ (٢) بِهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ، أَوْ يَسْمَعُهُ يُقِرُ (٢) بِهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ، أَوْ يَعْزُوهَا إِلَى سَبَبِ، مِنْ قَرْضِ، أَوْ بَيْع، أَوْ نَحْوِهِ.

وَإِذَارَجَعَ شُهُ وَدُالْمَ الْ بَعْدَ الْحُكَّمِ لَمْ يُنْقَض، وَيَلْزَمُهُمْ (٣) الضَّمَانُ، (دُونَ مَنْ زَكَّاهُمْ (٤))، وَإِنْ حَكَمَ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، ثُمَّ رَجَعَ الضَّمَانُ، (دُونَ مَنْ زَكَّاهُمْ (٤))، وَإِنْ حَكَمَ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، ثُمَّ رَجَعَ الضَّاهِدُ غَرِمَ الْمَالَ كُلَّهُ.

بَابِ الْيَمِينِ فِي الدَّعَاوَى

(لا يُسْتَحْلَفُ فِي الْعِبَادَاتِ، وَلَا فِي حُلْودِ اللهِ)، وَيُسْتَحْلَفُ الْمُنْكِرُ فِي حُلْودِ اللهِ)، وَيُسْتَحْلَفُ الْمُنْكِرُ فِي كُلُودِ اللهِ)، وَيُسْتَحْلَفُ الْمُنْكِرُ فِي كُلِّ حَتَّ لآدَمِيًّ، إِلاَّ النِّكَاحَ، وَالطَّلَاقَ، وَالسَّجْعَةَ (وَالإِيلاءَ)، وَأَصْلَ الرِّقِّ، وَالْوَلاءَ، وَالاسْتِيلادَ، وَالنَّسَبَ، وَالْقَوَدَ، وَالْقَذْفَ.

وَالْيَمِينُ الْمَشْرُوعَةُ: الْيَمِينُ بِاللهِ، وَلاَ تُغَلَّظُ إِلاَّ فِيمَالَهُ خَطَرٌ.

٧٤٤

V 2 0

⁽۱) في هامش «ب»: (في نسخة: يستدعيه).

⁽۲) في (ج): (يشهد).

⁽٣) في (ب) و (ج): (ويلزمهما).

⁽٤) في (ج): (زكاهما).

7 2 7

711

7 £ 9

Y0.

701

كتاب الإفرار

يصِحُّ مِنْ مُكَلَّفٍ مُخْتَارِ غَيْرِ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ، وَلاَ يَصِحُّ مِنْ مُكْرَهٍ، وَإِنْ أَكْرِهَ عَلَى وَزْنِ مَالٍ فَبَاعَ مُلْكَهُ لِذَلِكَ صَحَّ.

وَإِنْ (١) أَقَرَّ فِي مَرَضِهِ بِشَيْءٍ فَكَإِقْرَارِهِ (٢) فِي صِحَّتِهِ، إِلاَّ فِي إِقْرَارِهِ بِالْمَالِ لِوَارِثِ فَلَا يُقْبَلُ، وَإِنْ أَقَرَ لَامْرَأَتِهِ بِالْصَّدَاقِ فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلُ (بِالنَّوْجِيَّةِ لاَ بِإِقْرَارِهِ)، وَلَوْ أَقَرَّ أَنَّهُ كَانَ أَبَانَهَا فِي صِحَتِهِ لَمْ يَسْقُطُ

وَإِنْ أَقَرَّ لِوَارِثٍ فَصَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ أَجْنَبِيًّا لَمْ يَلْزَمْ إِقْرَارُهُ (لاَ أَنَّهُ (٣) بَاطِلٌ)، وَإِنْ أَقَرَّ لِغَيْرِ وَارِثٍ (1) (أَوْ أَعْطَاهُ) صَحَّ وَإِنْ صَارَعِنْدَ الْمَوْتِ

وَإِنْ أَقَرَّت امْرَأَةٌ عَلَى نَفْسِهَا بِنِكَاحٍ (وَلَمْ يَدَّعِهَا (٥) اثْنَانِ) قُبِلَ، وَإِنْ

أَقَرَّ وَلِيُّهَا الْمُجْبِرُبِالنِّكَاحِ، (أَوْ الَّذِي أَذِنَتْ لَهُ) صَحَّ. وَإِنْ أَقَرَّ بِنَسَبِ صَغِيرٍ، أَوْ مَجْنُونٍ مَجْهُولِ النَّسَبِ أَنَّهُ ابْنُهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ (٦)، فَإِنْ كَانَ مَيْتًا وَرِثَهُ، وَإِذَا ادَّعَى عَلَى شَخْصٍ بِشَيْءٍ فَصَدَّقَهُ

⁽١) في «ب» و «ج» و «م»: (ومن).

⁽۲) في «ب» زيادة: (به).

⁽٣) هكذا في «أ، والشرح وهو الموافق للمعنى، وفي «ب، و «ج»: (لأنه).

⁽٤) في «أ»: (لغيره).

هكذا في «أ»، وفي بقية النسخ والشرح: (يدعه).

⁽٦) سقط من (منه).

صَحِّ (۱)

فَصٰلُ

إِذَا وَصَلَ بِإِقْرَارِهِ مَا يُسْقِطُهُ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: عَلَيَّ أَنْفُ لاَ يَلْزَمُنِي (٢) وَنَحْوُهُ لَزِمَهُ الأَلْفُ، وَإِنْ قَالَ: كَانَ لَهُ عَلَيَّ وَقَضَيْتُهُ، فَقَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ (٣) مَالَمْ تَكُنْ بَيِّنَةُ (٤)، (أَوْ يَعْتَرَفُ بِسَبَبِ الْحَقِّ).

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ مِائَةٌ ثُمَّ سَكَتَ سُكُوتًا يُمْكِنُهُ الْكَلاَمُ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: رُيُوفًا أَوْ مُؤَجَّلَهُ وَإِنْ أَقَرَّ بِدَيْنِ مُؤَجَّلٍ، وَإِنْ أَقَرَّ بِدَيْنِ مُؤَجَّلٍ، وَإِنْ أَقَرَّ بِدَيْنِ مُؤَجَّلٍ، فَأَنْكَرَ الْمُقَرُّ لَهُ الأَجَلَ فَقَوْلُ الْمُقِرِّ (مَعَ يَمِينهِ)، وَإِنْ أَقَرَّ أَنَّهُ وَهَبَ أَوْ فَأَنْكَرَ الْمُقَرِّ لَهُ وَهَبَ أَوْ رَهَنَ وَأَقْبَضَ أَوْ أَقَرَّ بِقَبْضِ ثَمَنٍ أَوْ غَيْرِهِ ثُمَّ أَنْكَرَ الْقَبْضَ (٧)، (وَلَمْ يَجْحَدِ الإِقْرَارَ) وَسَأَلَ إِحْلَافَ خَصْمِهِ فَلَهُ ذَلِكَ.

وَإِنْ بَاعَ شَيْئًا، أَوْ وَهَبَهُ، أَوْ أَعْتَقَهُ، ثُمَّ أَقَرَّ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِغَيْرِهِ لَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ وَلَمْ يَنْفَسِخُ الْبَيْعُ وَلاَ غَيْرُهُ، وَلَزِمَتْهُ غَرَامَتُهُ لِلْمُقِرِّ لَهُ (^^) ، وَإِنْ

404

۲٥٣

Vot

⁽۱) في «ب» زيادة: (ولزمه).

⁽٢) في الجاواما: (تلزمني).

⁽٣) في (م) والشرح: (بيمينه).

⁽٤) في (أ): (مبينة).

⁽٥) في (ب) زيادة: (أو صغارًا أو ناقصة).

⁽٦) في اب (يادة: (كبيرة وافية).

⁽٧) سقط من «أ»: (القبض).

⁽٨) سقط من (م): (للمقرله).

قَالَ: لَمْ يَكُنْ مُلْكِي ثُمَّ مَلَكْتُهُ بَعْدُ وَأَقَامَ بَيِّنَةً قُبِلَتْ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقَرَ أَنَّهُ مِلْكُهُ أَوْ أَنَّهُ قَبَضَ (١) ثَمَنَ مُلْكِهِ (٢) لَمْ يُقْبَلْ.

فَصل

إِذَا قَالَ: لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ أَو كَذَا قِيلَ لَهُ: فَسِّرُهُ، فَإِنْ أَبَى حُبِسَ حَتَّى يُفَسِّرَهُ، فَإِنْ فَسَّرَهُ بِحَقِّ شُفْعَةٍ أَوْ أَقَلِّ مَالٍ^(٣) قُبِلَ، وَإِنْ فَسَّرَهُ بِمَيْتَةٍ أَوْ يَفَسِّرَهُ، فَإِنْ فَسَّرَهُ بِمَيْتَةٍ أَوْ خَمِّرٍ أَوْ قِشْرِ جَوْزَةٍ لَمْ يُقْبَلْ، وَيُقْبَلُ بِكَلْبٍ (يُبَاحُ^(٤) نَفْعُهُ)، أَوْ حَدِّ خَمْرٍ أَوْ قِشْرِ جَوْزَةٍ لَمْ يُقْبَلْ، وَيُقْبَلُ بِكَلْبٍ (يُبَاحُ^(٤) نَفْعُهُ)، أَوْ حَدِّ قَدْفٍ، وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ رُجِعَ فِي تَفْسِيرِ جِنْسِهِ إِلَيْهِ، فَإِنْ فَسَّرَهُ وَيُعْنِي أَوْ فَسَرَهُ أَوْ فَسَرَهُ إِلَيْهِ، فَإِنْ فَسَرَهُ (بِجِنْسِ) أَوْ أَجْنَاسٍ قُبِلَ مِنْهُ.

وَإِذًا قَالَ: لَهُ عَلَيَّ (٥) مَا بَيْنَ دِرْهَم وَعَشَرَةٍ لَزِمَهُ ثَمَانِيَةٌ ، (وَإِنْ قَالَ: مَا بَيْنَ دِرْهَم إِلَى عَشَرَةٍ لَزِمَهُ تِسْعَةٌ ، وَإِنْ قَالَ: مَا بَيْنَ دِرْهَم إِلَى عَشَرَةٍ لَزِمَهُ تِسْعَةٌ ، وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ دِرْهَم أَوْ دِينَارٌ لَزِمَهُ أَحَدُهُ مَا (٢٠) .

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ تَمْرٌ فِي جِرَابِ، أَوْسِكِّينٌ فِي قِرَابِ، أَوْ فَصُّ فِي خَاتَمٍ وَنَحْوُهُ (٧) فَهُو مُقِرُّ بِالأَوَّلِ. وَاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ (٨).

100

707

, , ,

⁽١) في ﴿ إِيادة: (قد).

⁽٢) في «ب إزيادة: (ونحوه فإنه).

⁽٣) في «ب» زيادة: (أو بما يجبرده ميتة ظاهرة).

⁽٤) في (م) والشرح: (مباح).

⁽٥) في (ب): (ألف درهم وعشرة).

⁽٦) في (ب)و (م) زيادة: (ويعينه).

⁽٧) لميردفي (أ): (ونحوه).

⁽٨) جاء في ختام النسخة «أ» ما نصه: فرغ من تأليف هذا المختصر المبارك شيخنا الإمام العالم العالم العامل بقية السلف فريد الدهر ومفتي العصر مولانا الشيخ موسى بن أحمد بن موسى بن =

سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي ثم الصالحي الحنبلي غفر الله له ولوالديه ولنا ولوالدينا ولجميع المسلمين ولمن يدعو لهم بالمغفرة، آمين. نهار الخميس سادس شهر رجب الفرد سنةست وستين وتسعمائة، و أكمل تعليقه لنفسه المعترف بالتقصير في يومه وأمسه المذنب البطال خادم النعال الفقير لعفو ربه الكريم نور الدين بن محمد الفصي البعلي سكنًا الحنبلي مذهبًا القادري مسلكًا غفر الله له ولوالديه ولمن يدعو لهما بالمغفرة ولجميع المسلمين، وقد نقلت وقوبلت على نسخة نقلت من خط المصنف وكان الفراغ من مقابلتها يوم الثلاثاء من أواسط شهر جمادى الآخر ستة ألف والحمد لله وحده. أ.ه.

قال محقق الكتاب: انتهيت من مقابلة هذا الكتاب على نسخه الخطية والشرح والمقنع يوم عرفة عام ١٤٢٤هـ أسأل الله سبحانه أن ينفع به الإسلام والمسلمين والله أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فصول مهمة على زاد الستقنع

المقدمة

الحمد لله الذي هدى من شاء من عباده لنيل الفقه في الدين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه مسائل على كتاب (زاد المستقنع في اختصار المقنع) لشرف الدين موسى بن أحمد الحجاوي رحمه الله، جمعتها خلال قراءتي للكتاب ومقارنتي بينه وبين أصله (المقنع) رأيت إخراجها في كتاب مستقل وسميتها: (فصول مهمة على زاد المستقنع).

وقد جعلتها في خمسة فصول كما يلي:

فصل في زيادات زاد المستقنع على المقنع.

فصل في بيان مسائل ذكرها الحجاوي في الزاد في غير الموضع التي ذكرت فيه في المقنع .

فصل في بيان مسائل مكررة في الكتابين أو أحدهما.

فصل في بيان المسائل التي خالف الحجاوي فيها رأي الموفق في المقنع .

فصل في بيان المسائل التي خالف الحجاوي فيها المشهور من المذهب.

والله أسأل أن ينفع بهذه الفصول وأن يكتب لنا الثواب والأجر، وصلى الله على نبينا محمد و آله وصحبه وسلم.

عبدالرحمن بن على العسكر

فصل في زيادات زاد المستقنع على المقنع

سبق أن ذكرت في مقدمة تحقيق كتاب زاد المستقنع أن مؤلفه زاد على أصله (المقنع) مسائل ليست فيه، وقد رأيت جمعها من خلال استعراض الكتابين، وكان المقصد من جمع هذه الزيادات ما يلي:

أولاً: أنها توضح لدارس كتاب (زاد المستقنع) جهد مؤلفه في تحرير ألفاظه ومسائله، وأنه لم يكن اختصارًا لكلام الموفق فقط.

ثانيًا: أنها تبين أنه لا غنى لطالب العلم بأحد الكتابين عن الآخر. ثالثًا: أن جمع زيادات كتاب على آخر عادة ماضية عند المصنفين فقد ألفت كتب كثيرة في ذلك، منها: زوائد الكافي على الخرقي للصرصري (٢٥٦هـ) وزوائد الكافي والمحرر على المقنع لابن عبيدان (٧٣٤هـ) وغيرها.

طريقتى فى جمع الزيادات

سرت في جمع هذه الزيادات على الطريقة التالية:

ا ـ قمت بعرض الزاد على المقنع، وذلك بأن أقرأ المسألة من الزادثم أبحث عنها في موضعها من المقنع، فإن لم أجدها في موقعها بحثت عنها في مظنتها من الأبواب والفصول، فإذا لم أجد المسألة قيدتها.

٢ ـ أنظر بعد ذلك في شرح هذه المسألة في كتاب الروض المربع
 بحاشية الشيخ: عبد الرحمن بن قاسم، وأنظر كذلك إلى معنى ما
 يشابهها من المسائل في المقنع وذلك من خلال شرحي المقنع وهما:

الشرح الكبير لشمس الدين ابن قدامة وكتاب المبدع لابن مفلح، لعلِّى أجد المسألة وردت بمعنى آخر.

٣ - أراجع بعد ذلك المسألة في شرحه الثالث كتاب الإنصاف للمرداوي، فإن الغالب أن المرداوي يذكر خلال كتابه بعض المسائل التي لم يتعرض لها الموفق في المقنع، والغالب أنه يذكرها تحت عنوان: فائدة أو تنبيه، فإذا ما وجدت المسألة التي قيدت من الزادقد ذكرها صاحب الإنصاف تحت العنوان السابق أيقنت أنها مسألة زائدة.

٤-إذا مررت بمسألة تصلح لأكثر من باب راجعتها في مظانها لعله
 تكرر ذكرها في أحد الكتابين فأقيدها ضمن المسائل المكررة .

٥-إذا أردت البحث عن مسألة معينة في باب من الأبواب فإني أقرأ الباب كاملاً بجميع فصوله؛ لأن الحجاوي لم يسر في ترتيب المسائل على ترتيب الموفق، - كما تقدمت الإشارة إلى ذلك - فكثيرًا ما يقدم ويؤخر في المسائل.

7 _ كررت هذا العمل أربع مرات، أنهيت المرة الأولى في: 7/ \ 1818هـ، والثانية في: نهاية شهر رمضان عام ١٤١٨هـ، والثالثة في: ١٤١٥/٥/٩هـ، والرابعة في: ١٤٢٠/٦/١٨هـ، أسير في كل مرة على حسب الخطوات السابقة، وقد بلغت هذه الزيادات(٧٥٧) زيادة. ٧- بعد أن اجتمعت عندي هذه الزيادات، نظرت فإذا كثير منها ليس مسألة قائمة بنفسها، بل هو مجرد كلمة أو كلمتين أو ما أشبه ذلك، وإذا أردت أن أذكره فلابد من ذكر المسألة التي وردت فيها هذه الزيادة حتى يتضح المعنى، ثم نظرت بمشورة من شيخنا أن أخرج متن الزاد مشكلاً وأجعل تحت الزيادة خطًا لتفترق عن بقية ألفاظ الزاد (۱)، وأكتب تعداد هذه الزيادات على هامش الصفحة، وقدرأينا أن هذه الطريقة هي أسهل في الوصول إلى المقصود وقد اكتفيت بالإشارة إليها في مواضعها في زاد المستقنع عن ذكرها هنا.

۸-بعد أن أتممت عملي هذا قرأته كاملاً على شيخنا العلامة: عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل حفظه الله - ، فما عدمت من قراءتي عليه تصحيحًا لخطأ أو توضيحًا لمشكل أو تقويمًا لعبارة، كتب الله ذلك في ميزان حسناته .

* *

⁽١) كان هذا العمل في الطبعة الأولى، ثمر أينا جعل الزيادة بين قوسين. كما هو في هذه الطبعة .

فصل

في بيان مسائل ذكرها الحجاوي في الزاد في غير الموضع الذي جاءت في المقنع

تختلف أنظار الفقهاء حال ذكرهم لبعض المسائل التي تدخل في أكثر من باب من أبواب الفقه، فليس غريبًا أن تجد فقيهًا يذكر مسألة معينة في كتاب الطهارة _ مثلًا _ ؛ وتجد فقيهًا آخر يذكر هذه المسألة بعينها في كتاب الصلاة، وليس هذا الأمر مستغربًا إذا كان الكتابان لا علاقة لأحدهما بالآخر، ولكن حين يكون الكتابان متعلقين ببعض كأن يكون أحدهما اختصارًا للآخر أو ما شابه ذلك، فهنا يكون الأمر محتاجًا إلى مزيد عناية.

وحين بدأت بجمع المسائل التي زادها الحجاوي على المقنع لابن قدامة؛ استوقفتني بعض المسائل التي ذكرها الحجاوي في موضع مخالف لموضعها التي وردت فيه في كتاب المقنع، فرأيت أن أحصرها هنا وأبين موضعها في الكتابين، ليستفيد منها المطالع والدارس لهذين الكتابين، وحتى لا يُظن أنها مسائل زائدة لم أذكرها في هذا الكتاب، ولعل الحجاوي حين فعل هذا الأمر رأى أن الموفق لم يذكر هذه المسائل في موضعها المناسب لها، فوضع هذه المسائل في موضعها المناسب لها، فوضع هذه المسائل في موضعها المناسب.

وهذه المسائل هي كما يلي حسب ترتيب الزاد:

المسالة الأولى:

التيامن في دخول المسجدوفي الانتعال:

قال الحجاوي في باب الاستنجاء من كتاب الطهارة: (يُسْتَحَبُّ عِنْدَدُخُولِ الْخَلَاءِ . . . وَتَقْدِيمُ رِجْلِهِ الْيُسْرَى دُخُولاً واليُمْنَى خُرُوجَا، عَكْسَ مَسْجِدٍ وَنَعْلِ).

وقال الموفق في باب السواك من كتاب الطهارة - أيضًا -: (وَيَتَيَامَنُ فِي سِوَاكِهِ وَطَهُورِهِ وانْتِعَالِهِ وَدُخُولِهِ الْمَسْجِدَ).

المسائة الثانية:

استحباب غسل المستحاضة لكل صلاة:

قال الحجاوي في باب الحيض من كتاب الطهارة: (وَيُسْتَحَبُّ غُسْلُهَا لِكُلِّ صَلاَةٍ).

وقال الموفق في باب الغسل من كتاب الطهارة _ أيضًا _ حين ذكر الأغسال المستحبة قال: (وَغُسْلُ الْمُسْتَحَاضَةِ لِكُلِّ صَلاَةٍ).

المسالة الثالثة:

تأجير المرأة نفسها بغير إذن زوجها:

قال الحجاوي في باب الإجارة من كتاب البيع: (وَلاَ تُؤجِّرُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوجِهَا).

وقال الموفق في باب عشرة النساء من كتاب النكاح: (وَلاَ تَمْلِكُ الْمَرْأَةُ إِجَارَةَ نَفْسِهَا لِلرَّضَاع وَالْخِدْمَةِ بِغَيرِ إِذْنِ زَوجِهَا).

فائدة: هذه المسألة من المسائل المكررة وسيأتي لهاذكر -

المسالة الرابعة:

مطالبة غاصب العين المستأجرة:

قال الحجاوي في باب الوديعة من كتاب البيع: (وَلِلْمُسْتُودَعِ وَالْمُضْتَودَعِ وَالْمُضْتَودَعِ وَالْمُضْتَاجِرِ مُطَالَبةُ غَاصِبِ الْعَينِ).

وقالَ الموفق في باب الإجارة من كتاب البيع - أيضًا -: (وَإِنْ غَصِبَتُ الْعَينُ خُيِّرَ الْمُسْتَأْجِرُ بَينَ الْفَسْخِ وَمُطَالَبَةِ الْغَاصِبِ بِأُجْرَةِ الْمُثْلُ).

المسائة الخامسة:

إذا وطئ أمة ولده فولده منها حر:

قال الحجاوي في باب أحكام أمهات الأولاد من كتاب العتق: (إِذَا أَوْلَدَ حُرُّ أَمَتَهُ أَوْ أَمَةً لَهُ وَلِغَيرِهِ أَوْ أَمَةً وَلَدِهِ خُلِقَ وَلَدُهُ حُرًّا . . . وَصَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ تَعْتُقُ بِمَوتِهِ مِنْ كُلِّ مَالِهِ).

وقال الموفق في باب الهبة والعطية من كتاب الوقف: (وَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةَ ابْنِهِ فَأَحْبَلَهَا صَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ وَوَلَدُهُ حُرُّ لاَ تَلْزَمُهُ قِيمَتُهُ وَلاَ مَهَرَ وَلاَ مَهَرَ

المسائة السادسة:

إذا منعت المرأة نفسها حتى تقبض صداقها الحال فلها ذلك:

قَالَ الحجاوي في باب الصداق من كتاب النكاح: (وَلِلمَوْأَةِ مَنْعُ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَ صَدَاقَهَا الْحَالَّ فَإِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا أَوْحَلَّ قَبْلَ التَّسْلِيمِ

أَوْسَلَّمَتْ نَفْسَهَا تَبَرُّعًا فَلَيسَ لَهَا مَنْعُهَا).

أما الموفق فذكر هذه المسألة في نفس الموضع لكنه لم يقيد المهر بكونه حالاً أو مؤجلاً في هذا الباب وإنما ذكره في كتاب النفقات فقال: (وَإِنْ مَنَعَتْ تَسْلِيمَ نَفْسِهَا أَوْ مَنَعَهَا أَهْلُهَا فَلاَ نَفَقَةَ لَهَا إِلاَّ أَنْ تَمْنَعَ نَفْسِهَا قَرْ مَنَعَهَا أَهْلُهَا فَلاَ نَفَقَةَ لَهَا إِلاَّ أَنْ تَمْنَعَ نَفْسِهَا قَرِيلَ مَنَعَهَا الحَالَّ فَلَهَا ذَلِكَ وَتَجِبُ نَفْسَهَا قَبلَ الدُّخُولِ حَتَّى تَقْبِضَ صَدَاقَهَا الحَالَّ فَلَهَا ذَلِكَ وَتَجِبُ نَفْسَهَا وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ فَعَلَى وَجْهَينِ ، بِخِلاَفِ الآجِلِ).

تنبيه: هذه المسألة سيأتي لها ذكر حين الكلام على المسائل المكررة.

المسائة السابعة والثامنة:

إذا امتنعت المرأة من المبيت في فراش زوجها، أو سافرت بلا إذنه فلا قسم لها ولانفقة:

قال الحَجاوي في باب عشرة النساء من كتاب النكاح: (وَإِنْ سَافَرَتْ بِلاَ إِذْنِهِ أَوْ بِإِذْنِهِ فِي حَاجَتِهَا أَوْ أَبَتْ السَّفَرَ مَعَهُ أَوِ الْمَبِيتَ عِنْدَهُ فِي فِرَاشِهِ فَلاَ قَسْمَ لَهَا وَلاَ نَفَقَةً).

أما الموفق فقد ذكر في نفس هذا الموضع من المقنع حكم القسم لها مع نسائه فقط فقال: (وَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنْ السَّفَرِ مَعَهُ أَوْ مِنَ الْمَبِيتِ عِنْدَهُ أَوْ سَافَرَتْ بِغَيرِ إِذْنِهِ سَقَطَ حَقَّهَا مِنَ الْقَسَم).

أَمَّا حُكم النفقة عليها فذكرها في موضع آخر فقال في كتاب النفقات: (وَإِذَا نَشَزَتِ الْمَرْأَةُ أَوْ سَافَرَتْ بِغَيرِ إِذْنِهِ أَوْ تَطَوَّعَتْ بِصَومٍ أَوْ

حَجِّ أَوْ أَحْرَمَتْ بِحَجِّ مَنْذُورٍ فِي الذِّمَةِ فَلاَ نَفَقَةَ لَهَا).

المسألة التاسعة:

حكم طلاق الإيلاء وطلاق البدعة:

قال الحجاوي في أول كتاب الطلاق: (يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ، وَيُكْرَهُ لِعَدِمِهَا، وَيُسْتَحَبُّ لِلضَّرَرِ، وَيَجِبُ لِلإِيْلاَءِ، وَيَحْرُمُ لِلْبِدْعَةِ).

وقال الموفق في باب سنة الطلاق وبدعته: (وَإِنْ طَلَّقَ الْمَدْخُولَ بِهَا فِي حَيْضِهَا أَوْ طُهْرٍ أَصَابَهَا فِيهِ فَهُوَ طَلاَقُ بِدْعَةٍ مُحَرَّمٍ وَيَقَعُ).

وأما وجوب الطلاق في الإيلاء فمفهوم من قول الموفق في كتاب الإيلاء: (وَإِنْ لَمْ تُعْفِهِ أُمِرَ بِالطَّلَاقِ . . . وَإِنْ لَمْ يُطَلِّقْ حُبِسَ وَضُيِّقَ عَلَيهِ حَتَّى يُطَلِّقُ . . . وَإِنْ لَمْ يُطَلِّقُ حُبِسَ وَضُيِّقَ عَلَيهِ حَتَّى يُطَلِّقُ).

المسائة العاشرة:

لادية للجرح قبل برئه:

قال الحجاوي في باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس من كتاب الجنايات: (وَلاَ يُقْتَصُّ مِنْ عُضْوٍ وَجُرْحٍ قَبْلَ بُرْئِهِ كَمَا لاَ تُطْلَبُ لَهُديَةٌ).

وقال الموفق في باب ديات الأعضاء ومنافعها من كتاب الديات : (وَلاَ تَجِبُ دِيَةُ الْجُرْحِ حَتَّى يَنْدِمَلُ) .

هذا ما وجدته من هذه المسائل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فصل

فى بيان مسائل مكررة

الناظر في المسائل الفقهية في كتب الفقهاء يرى أن هناك بعض المسائل تتكرر في أكثر من موضع، وذلك بسبب تعلقها بأكثر من باب من أبواب الفقه، وتجد هذا في كثير من الكتب، ولم يخل كتاب المقنع من هذا الأمر، فلا شك أن يكون زاد المستقنع كذلك إذ هو اختصار له، إلا أن مؤلف الزاد لم يَسِرْ حسب ما سار عليه الموفق في المقنع، بل تراه لا يكرر بعض المسائل التي كررها الموفق، بل وأعجب من ذلك أنه قد كرر مسائل لم يكررها الموفق في المقنع، وقد جمعت ما ظهر لي من هذه المسائل، وذلك لسببين:

أولهما: أن الحجاوي في باب صلاة الجمعة حين ذكر أن من سنن الجمعة الغسل أشار إلى أنه قد تقدم ذكر الغسل فقال: (وَيُسَنُّ أَنْ يَغْتَسِلَ – وَتَقَدَّمَ – وَيَتَنَظَفَ وَيَتَطَيَّبَ) وهو يشير إلى تقدم ذكر سنيته غسل الجمعة في أول كتاب الطهارة حين قال: (وَإِنْ اسْتُعْمِلَ فِي طَهَارَةٍ مُسْتَحَبَّةٍ كَتَجْدِيدِ وُضُوءٍ وَغُسْلِ جُمُعَةٍ وَغَسْلَةٍ ثَانِيَةٍ وَثَالِئَةٍ كُرِهَ)، فلما نبَّه الحجاوي إلى تكرار هذه المسألة كان يلزمه أن يشير إلى المسائل الأخرى المكررة، فلما لم يشر رأيت جمعهاهنا.

ثانيهما: أنه قديظن الناظر في الكتاب أن هذه المسائل زائدة وأني لم أشر إليها ضمن الزيادات فأحببت إيضاحها هنا. و هذه المسائل المكررة على ثلاثة أنواع ، نذكرها جميعًا ونكتفي في النوعين الأولين على أمثلة فقط دون حصر ، أما النوع الثالث فسنذكر فيه كل ما وجدنا من خلال البحث في هذين الكتابين ، لأن هذا النوع هو الذي سيكون محل اللبس ، فنقول :

النوع الأول: مسائل كررها الموفق في المقنع وكررها معه الحجاوي في الزاد:

مثاله: مسألة: منع الزوج امرأته من إرضاع ولدها من غيره إلا بإذنه:

ذكرها الموفق في باب عشرة النساء فقال: (وَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنْ رَضَاع وَلَدِهَا إِلاَّ أَنْ يَمْنَعَهَا مِنْ رَضَاع وَلَدِهَا إِلاَّ أَنْ يَضْطَرَّ إِلَيْهَا وَتَخْشَى عَلَيهِ).

ثمَ أعادها في باب نفقة الأقارب من كتاب النفقات فقال: (وَإِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ فَلِزَوْجِهَا مَنْعُهَا مِنْ رَضَاعِ وَلَدِهَا إِلاَّ أَنْ يَضْطَرَّ إِلَيْهَا).

وقد كرر الحجاوي هذه المسألة في هُذين الموضعين أيضاً.

وأيضًا مسألة: منع المرأة من تسليم نفسها حتى تقبض صداقها:

فقد ذكرها الموفق في باب الصداق فقال: (وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا حَتَّى تَقْبضَ مَهْرَهَا).

ثُم أعاد المسألة في كتاب النفقات فقال: (وَإِنْ مَنَعَتْ تَسْلِيمَ نَفْسِهَا أَوْ مَنَعَهَا أَهْلُهَا فَلاَ نَفَقَةَ لَهَا إِلاَّ أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ حَتَّى تَقْبَضَ صَدَاقَهَا الحَالَ، فَلَهَا ذَلِكَ وَتَجِبُ نَفَقَتُهَا . . .).

وقد ذكرها الحجاوي في هذين الموضعين أيضًا، وقد سبقت الإشارة إلى هذا المثال.

ومن الأمثلة أيضًا مسألة : قول الزوج لزوجته : أُنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَوْ كَظَهْرِ أُمِّيْ :

ذكر الموفق في المقنع هذه المسألة في باب صريح الطلاق وكنايته وأعادها في كتاب الظهار، وكذلك صنع الحجاوي في الزاد.

النوع الثاني: مسائل كررها الموفق في المقنع فقط:

مثاله: مسألة: إعسار الزوج بالمهر:

ذكرها الموفق في باب الصداق، فقال: (وَإِنْ أَعْسَرَ بِالْمَهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا الْفَسْخُ، وَإِنْ أَعْسَرَ بَعْدَهُ فَعَلَى وَجْهَين).

وأعاد المسألة في كتاب النفقات فقال: (وَإِنَّ أَعْسَرَ بِالسُّكْنَى أَوْ الْمَهْرِ فَهَلْ لَهَا الْفَسْخُ؟ عَلَى وَجْهَين).

أما الزاد فلم يذكرها إلا في الموضع الأول فقط.

النوع الثالث: مسائل كررها الحجاوي في الزاد فقط:

المسألة الأولى: سنن الصلاة:

كرر الحجاوي تحديد سنن الصلاة في باب واحد وفي مكان متقارب فقال في اخر باب صفة الصلاة بعد أن ذكر الشروط والأركان قال: (وَمَا عَدَا الشَّرائِطَ وَالأَرْكَانَ وَالوَاجِبَاتِ المَذْكُورَةِ سُنَّةٌ) ثم أوضح حكم تَرك الرُّكنِ وَالوَاجِبِ ثُمَّ قَالَ: (وَمَا عَدَا ذَلِكَ سُنَنُ أَقُوالٍ وَأَفْعَالٍ لاَ يُشْرَعُ السُّجُودُ لِتَرْكِهِ، وَإِنْ سَجَدَ فَلاَ بَأْسَ).

المسألة الثانية: وجوب الرجوع على من نهض ناسياً التشهد الأول في الصلاة:

كرر الحجاوي هذه المسألة في باب واحد وفي مكان متقارب فقال في باب سجود السهو: (وَإِنْ نَسِيَ التَّشَهُّدَ الأُوَّلَ وَنَهَضَ لَزِمَهُ الرُّجُوعُ مَا لَمْ يَنْتَصِبْ قَائِمًا، فَإِنِ اسْتَتَمَّ قَائِمًا كُرِهَ رُجُوعُهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَصِبْ لَزِمَهُ الرُّجُوعُ).

ولم يرد هذا التكرار عند الموفق في المقنع، وقد نبه على تكرار هذه المسألة شارح الزاد.

المسألة الثالثة: تأجيرُ المرأةِ نفسَها بغير إذن زوجها:

ذكرها أولاً في كتاب الإجارة فقال: (وَلاَ تُؤَجِّرُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا بِغَيرِ إِذْنِ زَوجِهَا، ثم أعاد المسألة في باب عشرة النساء فقال: وَلَهُ مَنْعُهَا مِنْ إِجَارَةِ نَفْسِهَا).

والمقنع ذكر هذه المسألة في باب عشرة النساء فقط، وقد سبقت الإشارة إلى هذا المثال.

المسألة الرابعة: ميراث الكافر بالولاء:

قال الحجاوي في باب ميراث أهل الملل: (لاَ يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلاَ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ إِلاَّ بِالْوَلاَءِ).

ثم أعاد هذه المسألة في باب ميراث القاتل والمبعض والولاء فقال: (وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فَلَهُ عَلَيْهِ الْوَلاَءُ وَإِنِ اخْتَلَفَ دِيْنُهُمَا).

والموفق لم يذكر هذه المسألة إلا في موضع واحد: وهو باب ميراث الولاء.

المسألة الخامسة: تسليم المرأة نفسها تطوعًا:

قال الحجاوي في باب الصداق: (وَلِلْمَرْأَةِ مَنْعُ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَ صَدَاقَهَا الحَالَّ، فَإِنْ كَانَ مُؤجَلاً وَحَلَّ قَبْلَ التَّسْلِيمِ أَوْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا تَبَرُّعًا فَلَيسَ لَهَا مَنْعُهَا).

ثم قال في كتاب النفقات: (فَإِنْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا طَوْعًا ثُمَّ أَرَادَتِ الْمَنْعَ لَمْ تَمْلِكُهُ).

وأما الموفق فلم يذكر هذه المسألة إلا في الموضع الأول فقط.

المسألة السادسة: تشبيه الزوجة بالميتة والدم:

قال الحجاوي في كتاب الطلاق: (وَإِنْ قَالَ: كَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَالْدَمِ وَالْدَمِ وَالْدَمِ وَالْدَمِ وَالْخِنْزِيرِ وَقَعَ مَانُوَاهُ مِنْ طَلَاقٍ وَظِهَارٍ وَيَمِينٍ).

ثم أعاد هذه المسألة في كتاب الظهار فقال: (أَوْ كَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ، فَهُوَ ظِهَارٌ).

أما الموفق فلم يذكر المسألة إلا في الموضع الأول فقط.

المسألة السابعة: إذا فعل ما حلف على عدم فعله:

قال الحجاوي في باب تعليق الطلاق بالشروط: (وَإِنْ فَعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيهِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلاً حَنِثَ فِي طَلاَقٍ وَعِتَاقٍ فَقَطْ، وَإِنْ فَعَلَ بَعْضَهُ لَمْ يَحْنَثْ إِلاَّ أَنْ يَنْوِيَهُ).

ثم أعاد هذه المسألة في باب جامع الأيمان فقال: (وَإِنْ حَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ . . . أَنْ لاَ يَفْعَلَ شَيْئًا فَفَعَلَهُ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلاً حَنِثَ فِي الطَّلاقِ وَالْعِتَاقِ فَقَطْ . . . ، وَإِنْ فَعَلَ هُوَ أَوْ غَيرُهُ . . . بَعَضَ مَا حَلَفَ عَلَى كُلِّهِ لَمْ يَحْنَثْ مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ).

والموفق ذكر هذه المسألة في الموضع الأول فقط. هذا ما وجدت منها وقد يكون هناك مثيلات أخر، ولكن لعل في ذكر هذه النماذج تنبيه على وجود باقيها.

* * *

فصل

في بيان المسائل التي خالف الزاد فيها المقنع

من خلال جمعي لزيادات الزاد وقعت على مسائل أتى الحجاوي فيها بحكم يخالف حكم الموفق في المقنع، وهذه المسائل نوعان: فنوع يشير الموفق إلى أن فيها قولاً آخر مثل أن يقول: في رواية، أو: في إحدى الروايتين أو نحو ذلك، وقد وقعت مخالفة الزاد للمقنع في هذا النوع كثيرًا، ولكن إشارة الموفق إلى وجود رواية أخرى في المسألة قد يسمح لغيره أن يختار الرواية الأخرى أو ما أشبه ذلك، لكن النوع الآخر من المسائل: هي تلك التي لم يشر الموفق فيها إلى وجود رواية أو وجه أو ما أشبه ذلك، وهذه المسائل أقل من الأولى وقد قمت بجمع كل ما وجدت منها حتى يعرفها دارس الكتاب، وهذه المسائل هي كما يلي مرتبة بترتيب الزاد:

المسألة الأولى: الدعاء الوارد بعد الأذان:

قال الموفق في باب الأذان: (وَيَقُولُ بَعْدَ فَرَاغِهِ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ . . . وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ الَّذِي وَعَدْتَهُ) ، بتعريف: المقام المحمود .

وقال الحجاوي في باب الأذان: (اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ . . . وَابْعَثُهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ) ، فذكره بالتنكير .

ولعل الراجح هو لفظ التنكير الذي اختاره الحجاوي لأنه هو لفظ

الحديث الوارد، وهو المشهور والراجح من المذهب.

المسألة الثانية: إسبال الثوب ونحوه:

قال الموفق: (وَيُكْرَهُ . . . وَإِسْبَالُ شَيءٍ مِنْ ثِيَابِهِ خُيْلاَءَ) .

أما الحجاوي فقال: (وَتَحْرُمُ الْخُيْلاَءُ فِي ثُوْبٍ وَغَيرِهِ).

فالتحريم هو الراجح من المذهب كما جاء في الاقناع والمنتهى.

وأظن أن مقصود الموفق بالكراهة هنا: كراهة التحريم كما صرح بذلك في المغني، وبهذا تنتفي المخالفة، وقال في الإنصاف أن القول بكراهة التنزيه ضعيف جدًّا.

المسألة الثالثة: استخلاف الإمام المأموم إذا سبقه الحدث:

قال الموفق في باب النية من كتاب الصلاة: (وَإِنْ نَوَى الإِمَامَةَ لِإِسْتِخْلَافِ الْإِمَامَةَ لِإِمَامَةَ لِإِسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ لَهُ إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَثُ صَحَّ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ).

والحجاوي جاء بالرواية الثانية في المذهب والتي لم يشر إليها الموفق فقال في باب شرط الصلاة: (وَتَبْطُلُ صَلاَةُ مَأْمُومٍ بِبُطْلاَنِ صَلاَةً إِمَامِهِ، فَلاَ اسْتِخْلاَف)، والصحيح من المذهب القول بمنع الاستخلاف وبطلان الصلاة كما ذكره الحجاوي.

المسألة الرابعة: حكم الصلاة على النبي عَلَيْ في الصلاة:

ذكر الموفق الصلاة على النبي على النبي المعلقة ممن واجبات الصلاة، أما الحجاوي فجعلها من الأركان وهو الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب.

المسألة الخامسة: السلام من الصلاة:

الموفق جعل التسليمة الأولى ركنًا، والتسليمة الثانية ذكرها ضمن واجبات الصلاة فقال: (وَالتَّسْلِيْمَةُ الثَّانِيَةُ فِي روَايَةٍ).

أما الحجاوي فجعل التسليم ركنًا من أركان الصلاة دون ما تفريق بين الأولى والثانية، والصحيح من المذهب جعل التَّسليم ركنًا دون تفريق.

المسألة السادسة: ما آكد صلاة التطوع؟

قال الموفق في باب صلاة التطوع: (آكَدُهَا صَلاَةُ الْكُسُوفِ وَالْاسْتِسْقَاءِ ثُمَّ التَّرَاوِيحِ . . . ثُمَّ السُّنَنِ الرَّاتِبَةِ . . . ثُمَّ التَّرَاوِيحِ . .)، فأخَّرَ التراويح عن الوتر .

أما الحجاوي فقال: (آكَدُهَا كُسُوفٌ ثُمَّ اسْتِسْقَاءٌ ثُمَّ تَرَاوِيحٌ ثُمَّ وِتْرُ . . . ثُمَّ السُّنَنُ الرَّاتِبَةُ).

فقدم التراويح على الوتر، وتقديم صلاة التراويح على الوتر والسنن الراتبة هو الصحيح من المذهب، وهو الذي اختاره في المنتهى والاقناع.

المسألة السابعة: إذا أوتر بسبع ركعات متى يجلس؟

قال الموفق في الباب السابق: (وَإِذَا أَوْتَرَ بِتِسْعِ سَرَدَ ثَمَانٍ وَجَلَسَ فَتَشَهَّدَ وَلَمْ يُسَلِّمْ، ثُمَّ صَلَّى التَّاسِعَةَ وَتَشَهَّدَ وَسَلَّمَ، وَكَذَلِكَ السَّبْعُ، وَإِنْ أَوْتَرَ بِخَمْسِ لَمْ يَجْلِسْ إِلاَّ فِي آخِرِهِنَّ).

أما الصجاوي فجعل حكم السبع مثل الخمس فقال: (وَإِنْ أَوْتَرَ بِخَمْسٍ أَوْسَبْعِ لَمْ يَجْلِسُ عَقِبَ

الثَّامِنَةِ).

والصحيح من المذهب ما قاله الحجاوي وهو قول الجمهور كما ذكر المرداوي .

المسألة الثامنة: القنوت في النوازل:

قال الموفق في الباب السابق أيضًا: (وَلاَ يَقْنُتُ فِي غَيرِ الْوِتْرِ إِلاَّ أَنْ تَنْزِلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ ؛ فَلِلاٍ مَام خَاصَّةً الْقُنُوتُ فِي صَلاَةِ الْفَجْرِ).

أَمَا الحَجاوي فَجعل الْقَنوَّت في جميع الفرائض فقال: (وَيُكُرَهُ قُنُوتُهُ فِي غَيْرِ الْوِتْرِ، إِلاَّ أَنْ تَنْزِلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ غَيرَ الطَّاعُونِ؟ فَيَقْنُتُ الإِمَامُ فِي الفَرَائِضِ)، وهو الصحيح من المذهب نص عليه.

المسألة التاسعة: وقت صلاة الضحى:

قال الموفق في نفس الباب السابق: (وَوَقْتُهَا: إِذَاعَلَتِ الشَّمْسُ).

أما الحجاوي فقال: (وَوَقْتُهَا مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ النَّهِي إِلَى قُبَيلِ النَّهِي إِلَى قُبَيلِ النَّوَالِ).

فذكر بداية الوقت ونهايته على الصحيح من المذهب، ولعل هذه ليست مخالفة وإنما زيادة حيث ذكر الحجاوي نهاية الوقت ولذا ذكرناها ضمن الزيادات.

المسألة العاشرة: الأولى بالإمامة:

الموفق في باب صلاة الجماعة قدم الأقدم هجرة على

الأشرف(١)، أما الحجاوي فعكس، وهو الصواب في المذهب.

المسألة الحادية عشرة: إمامة من به سلس البول بمثله:

قال الموفق: (وَلاَ تَصِحُّ خَلَفَ كَافِرٍ وَلاَ أَخْرَسَ وَلاَ مَنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ).

أما الحجاوي فقال: (وَتَصِحُّ خَلْفَ مَنْ بِهِ سَلَّسُ الْبَوْلِ بِمِثْلِهِ).

فالموفق منع مطلقًا، والحجاوي أباح إمامته لمثله، وهو الراجح من المذهب.

المسألة الثانية عشرة: إذا خرج من الميت شيء بعد تغسيله فكم يعيد غسله؟:

قال الموفق في كتاب الجنائز: (فَإِنْ لَمْ يُنْقِ أَوْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ اللهِ الْمَالِيَةُ اللهِ عَلَمَهُ اللهُ اللهِ عَمْسِ فَإِنْ زَادَ فَإِلَى سَبْع).

أما الحجاوي فلم يجعل له حدًا، بل قال: (فَإِنْ لَمْ يُنْقِ بِثْلَاثٍ زِيدَ حَتَّى يُنْقِي، وَلَوْ جَاوَزَ السَّبْعُ)، وهذا هو الراجح من المذهب: عدم تحديد عدد الغسلات.

المسألة الثالثة عشرة: موضع الإمام من جنازة الرجل:

قال الموفق في كتاب الجنائز: (السُّنَّةُ أَنْ يَقُومَ الإِمَامُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ).

⁽١) لم أجد كلمة (الأقدم هجرة) إلا في المطبوع فقط كما سبق ذكره.

أما الحجاوي فقال: (السُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ الإِمَامُ عِنْدَ صَدْرِهِ)، وهو الراجح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب.

المسألة الرابعة عشرة: مقدار النصاب في العسل:

قال الموفق في باب زكاة الخارج من الأرض: (وَنِصَابُهُ عَشْرَةُ أَفْرَاقِ، كُلُّ فَرَقِ سِتُّونَ رِطْلاً).

قلت: إذن فيكون النصاب: ستمائة رطل عراقي، أما الحجاوي فقد اختار القول الآخر في تحديد الفرق وهو أنه يساوي ستة عشر رطلاً، وهو الصحيح في المذهب. فقال في باب زكاة الحبوب والثمار: (وَإِذَا أَخَذَ مِنْ مُلْكِهِ أَوْ مَوَاتٍ مِنَ الْعَسَلِ مِائَةً وَسِتِّينَ رِطْلاً عِرَاقِيًّا فَفِيهِ عُشْرُهُ).

المسألة الخامسة عشرة: من يلزمه زكاته في الفطر:

قال الموفق في باب زكاة الفطر: (وَتَلْزَمَهُ فِطْرَةُ مَنْ يَمُونُهُ مِنَ الْمُونَهُ مِنَ الْمُونَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِن لَمْ يَجِدْ مَا يُؤَدِّي عَنْ جَمِيعِهِمْ بَدَأَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ بِامْرَأَتِهِ ثُمَّ بِالْمُسْلِمِينَ، فَإِن لَمْ يَجِدْ مَا يُؤدِّي عَنْ جَمِيعِهِمْ بَدَأَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ بِالْمَرَاتِهِ ثُمَّ بِاللَّاقُرَبِ . .).

فقدم الولد علَى الوالدين، أما الحجاوي فعكس فقال في نفس الله الباب: (فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْبَعْضِ بَدَأَ بِنَفْسِهِ فَامْرَ أَتِهِ فَرَقِيْقِهِ فَأُمِّهِ فَأَبِيهِ فَوَلَدِهِ فَأَقْرَبَ..). فقدم الوالد على الولدوهو الصحيح من المذهب.

المسألة السادسة عشرة: حكم زكاة الفطريوم العيد بعد الصلاة: قال الموفق في الباب السابق: (والأَفْضَلُ إِخْرَاجُهَا يَومَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلاَةِ، وَتَجُوزُ فِي سَائِرِ الْيَوم، فَإِنْ أَخَرَهَا عَنْهُ أَثِمَ..). أما الحجاوي فقال بالكراهة، قال: (وَيَومُ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلاَةِ أَفْضَلُ، وَتُكْرَهُ فِي بَاقِيهِ). والقول بالكراهة هو الصحيح من المذهب كما في الإقناع والمنتهى.

المسألة السابعة عشرة: لبس الحلي للمحرمة:

قال الموفق في المقنع: (وَلاَ تَلْبَسُ الْقُفَّازِينِ وَالْخَلْخَالَ وَنَحْوَهُ).

أما الحجاوي فقال: (وَيُبَاحُ لَهَا التَّحَلِّي).

والراجح من المذهب إباحة التحلي بالخلخال ونحوه نص على ذلك في المنتهى والإقناع .

المسألة الثامنة عشرة: متى يقطع الحاج التلبية؟

قال الموفق في باب الحج ودخول مكة : (وَمَنْ كَانَ مُتَمَتَّعًا قَطَعَ التَّلْبِيَةَ إِذَا وَصَلَ الْبَيت).

أَما الحجاوي فقال: (وَالْمُتَمَتِّعُ إِذَا شَرَعَ فِي الطَّوَافِ قَطَع التَّابِيَةَ). وهو الراجح من المذهب كما في الإقناع والمنتهى.

المسألة التاسعة عشرة: موقف الحاج من الجمرة الأولى:

قال الموفق في باب صفة الحج : وَيَبْدَأُ بِالْجَمْرَةِ الأُولَى . . . فَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ وَيَرْمِيهَا بِسَبْعٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ قَلِيلًا فَيَقِفُ وَيَدْعُو اللهَ وَيُطِيلُ وَيُطِيلُ .

أما الحجاوي فإنه قالَ: (وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ وَيَتَأَخَّرُ قَلِيلًا، وَيَتَأَخَّرُ قَلِيلًا، وَيَدْعُو طَوِيلًا).

ولعل رأي المقنع هو الصواب لموافقته لحديث ابن عمر في

الحج، وهو الصحيح من المذهب، وهذه المسألة من المسائل التي خالف فيها الحجاوي الصحيح من المذهب وسيمر لها ذكر.

المسألة العشرون: إذا اشترى الوكيل بأكثر من ثمن المثل أو أكثر مما قدر له:

قال الموفق في باب الوكالة: (وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي الشِّرَاءِ فَاشْتَرَى بِأَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ أَوْ بِأَكْثَرَ مِمَّا قَدَّرَهُ لَهُ، أَوْ وَكَّلَهُ فِي بَيعِ شَيْءٍ فَبَاعَ نِصْفَهُ بِدُونِ ثَمَنِ الْكُلِّ لَمْ يَصِحً).

أَما اللَّحجاوي فقال: (وَإِنْ بَاعَ . . . أَوْ اشْتَرَى لَهُ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ أَوْ اشْتَرَى لَهُ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ أَوْ مِمَّا قَدَّرَهُ لَهُ صَحَّ، وَضَمِنَ النَّقْصَ وَالزِّيَادَةَ). والمشهور من المدهب ما قاله الحجاوي كما في التنقيح والاقناع .

المسألة الواحدة والعشرون: تعريف العارية:

عرف الموفق العارية فقال: (هِيَ هِبَةُ مَنْفَعَةٍ).

أما الحجاوي فقال: (هِيَ إِبَاحَةُ نَفْعِ عَينٍ تَبْقَى بَعْدَ اسْتِيفَائِهِ). وتعريف الحجاوي أجمع من تعريف الموفق.

المسألة الثانية والعشرون: إذا أودع المودع فعلى من يستقر الضمان:

قال الموفق في باب الوديعة: (وَإِنْ دَفَعَهَا - أَي المودَع - إِلَى أَجْنَبِيٍّ وَقَالَ الْقَاضِي: لَهُ أَوْ حَاكِمٍ ضَمِنَ ، وَقَالَ الْقَاضِي: لَهُ أَوْ حَاكِمٍ ضَمِنَ ، وَلَيْسَ لِلْمَالِكِ مُطَالَبَةُ الأَجْنَبِيِّ ، وَقَالَ الْقَاضِي: لَهُ ذَلِكَ) وقال الحجاوي: (وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ أَوْ مَالَ رَبِّهَا لَمْ يَضْفَظُ مَالَهُ أَوْ مَالَ رَبِّهَا لَمْ يَضْمَنُ ، وَعَكْسُهُ الأَجْنَبِيُّ وَالْحَاكِمُ ، وَلاَ يُطَالَبَانِ إِنْ جَهِلاً) .

والفرق بين المسألتين أن الموفق سكت عن مطالبة المالك

للحاكم، وسكوته عنها مشعر بأنه يرى عدم مطالبته، أما الحجاوي فنص على عدم مطالبة الحاكم والأجنبي.

المسألة الثالثة والعشرون: تعريف الأرض الموات:

عرف الموفق الأرض الموات فقال: (هِيَ الأَرْضُ الدَّاثِرَةُ الَّتِي لاَ يُعْلَمُ أَنَّهَا مُلَكَتْ).

أما الحجاوي فعرفها بقوله: (هِيَ الأَرْضُ الْمُنْفَكَّةُ عَنِ الأُخْتِصَاصَاتِ وَمُلْكِ مَعْصُوم).

وهذا التعريف هو الذي ذكره في الإقناع وذكره صاحب المنتهى وقد سبقت الإشارة إلى هذه المسألة في باب إحياء الموات.

المسألة الرابعة والعشرون: تعريف اللقيط:

عرف الموفق اللقيط بقوله: (هُوَ الطِّفْلُ الْمَنْبُوذُ).

أما الحجاوي فقال: (هُوَ طِفْلٌ لاَ يُعْرَفُ نَسَبُهُ وَلاَرِقَّهُ نُبِذَأَوْ ضَلَّ)، وهذا التعريف أو في من تعريف الموفق.

وقد ذكره في الإقناع والمنتهى وزادا: (إلى سِنِّ التَّمْيِيزِ) كما هو الصحيح من المذهب.

المسألة الخامسة والعشرون: تعريف الهبة والعطية:

عرف الموفق الهبة والعطية بقوله: (هِيَ تَمْلِيكٌ فِي حَيَاتِهِ بِغَيرِ عِوَضٍ).

أَمَا الحجاوي فقال: (هِيَ التَّبَرُّعُ بِتَمْلِيكِ مَالِهِ الْمَعْلُومِ الْمَوجُودِ فِي حَيَاتِهِ غَيرَهُ).

وتعريف الحجاوي أجمع من تعريف الموفق.

المسألة السادسة والعشرون: حكم الجمع بين المحرمات إلى أمد في عقدين:

قال الموفق في باب المحرمات في النكاح حين ذكر المحرمات إلى أمد، قال: (وَإِنْ تَزَوَّجَهُمَا فِي عَقْدَينِ أَوْ تَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا فِي عِدَّةِ اللَّهُ خُرَى سَوَاءً كَانَتْ بَائِنًا أَوْ رَجْعِيَّةً فَنِكَاحُ الثَّانِيَةِ بَاطِلٌ).

أما الحجاوي ففرق بين ما إذا سبق أحد العقدين الآخر وإذا لم يسبقه فقال: (فَإِنْ تَزَوَّجَهُمَا فِي عَقْدٍ أَوْ عَقْدَينِ مَعًا بَطَلاً، فَإِنْ تَأَخَّرَ أَحَدُهُمَا أَوْ وَقَعَ فِي عِدَّةِ الأُخْرَى وَهِيَ بَائِنٌ أَوْ رَجْعِيَّةٌ بَطَلَ).

وهذا على الصحيح من المذهب كما في الإقناع والمنتهى.

المسألة السابعة والعشرون: إذا طلق قبل الدخول والمهر له نماء منفصل فبماذا يرجع؟:

قال الموفق في باب الصداق: (وَإِنْ قَبَضْتَ صَدَاقَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ اللهُ خُولِ رَجَعَ بِنِصْفِهِ . . . ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَّصِلَةً فَهِيَ مُخَيَّرَةٌ بَينَ دَفْعِ نِصْفِ قِيمَتِهِ يَومَ الْعَقْدِ).

أما الحجاوي فَخالفه فلم يجعل لها الخياربل قال: (وَفِي الْمُتَّصِلِ لَهُ نِصْفُ قِيمَتِهِ بِدُونَ نَمَائِهِ). وهذا هو الصحيح من المذهب كما في الإقناع والمنتهى.

المسألة الثامنة والعشرون: حكم إجابة دعوة الذمي: قال الموفق في باب وليمة العرس: (فَإِنْ دَعَا الْجَفَلَى . . . أَوْ دَعَاهُ

ذِمِّيُّ لَمْ تَجِبِ الإِجَابةُ).

أما الحجاوي فقال: (فَإِنْ دَعَا الْجَفَلَى . . . أَوْ دَعَاهُ ذِمِّيُّ كُرِهَتِ الإَجَابَةُ)، فنص على كراهة إجابة دعوة الذمي وهو الصحيح من المذهب كما في التنقيح والإقناع والمنتهى.

المسألة التاسعة والعشرون: إيلاء المميز:

قال الموفق: (وَ لاَ يَصِحُّ إِيْلاَءُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ).

أما الحجاوي فقال: (وَيَصِحُّ مِنْ كَافِرِ وَقِنٌّ وَمُمَيِّز . .).

فالموفق لم يفرق بين الصبي المميز وغير المميز، بخلاف الحجاوي كما هو الصحيح من المذهب، كما في التنقيح والإقناع والمنتهى.

المسألة الثلاثون: لبس النقاب في الإحداد:

قال الموفق في كتاب الإحداد: (وَقَالَ الْخِرَقِيُّ: وَتَجْتَنِبُ النِّقَابَ) ، فالموفق اكتفى بذكر رأي الخرقى .

أما الحجاوي فإنه أباح النقاب للمرأة زمن الإحداد فقال: (وَالإِحْدَادُ: اجْتِنَابُ مَا يَدْعُو إِلَى جِمَاعِهَا . . . لاَ تُوتِيَا وَنَحَوُهُ وَلاَ نِقَابَ وَأَبْيَضَ وَلَوْ كَانَ حَسَنًا).

وإباحة النقاب للمرأة زمن الإحداد هو الصحيح من المذهب كما نص على ذلك في التنقيح والإقناع والمنتهى . المسألة الواحدة والثلاثون: حضانة الطفل إذا سافر أحد أبويه سفرًا معيدًا لمن تكون؟:

قال الموفق في باب الحضانة: (وَمَتَى أَرَادَ أَحَدُ الأَبُوينِ النَّقْلَةَ إِلَى بَلَدٍ بَعِيدٍ آمِنٍ لَيَسْكُنَهُ فَالأَبُ أَحَقُّ بِالْحَضَانَةِ، وَعَنْهُ: الأُمُّ أَحَقُّ، فَإِنِ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ فَالْمُقِيمُ مِنْهُمَا أَحَقُّ).

فالموفق جعل الحضانة حال اختلال شرط من الشروط للمقيم من الأبوين، أما الحجاوي فجعل ذلك للأم، فقال: (وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُ الأَبُوينِ سَفَرًا طَوِيلًا إِلَى بَلَدٍ بَعِيدٍ لِيَسْكُنَهُ وَهُو وَطَرِيقُهُ آمِنَانِ فَحَضَانَتُهُ لأَبيهِ، وَإِنْ بَعُدَ السَّفَرُ لِحَاجَةٍ أَوْ قَرُب لَهَا أَوْ لِلسُّكْنَى فَلاَّمِّهِ).

والصحيح من المذهب كما في الإقناع والتنقيح والمنتهى أنه إذا بعُد السفر أو قرب لحاجة فالمقيم أولى كما نص على ذلك الموفق في المقنع وهذه المسألة من المسائل التي خالف فيها الحجاوي الصحيح من المذهب وسيمر لهاذكر فيما يأتي.

هذا ما وجدته من المخالفات، والله سبحانه وتعالى هو الموفق وحده.

* * *

فصل في بيان المسائل التي خالف الحجاوي فيها المشهور من المذهب

قال الشيخ على الهندي رحمه الله:

الحمد لله الذي شرع الشرائع وبيَّن الأحكام، والصلاة والسلام على نبينا محمد سيد الأنام، القائل: «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين» أي في معرفة الحلال والحرام، وعلى آله وأصحابه السادة الكرام...

وبعد: فلما كان الإشتغال بالعلم النافع «علم الكتاب والسنة» وما استنبط منهما من الأحكام من أجل الأعمال الصالحة وأنفعها، أكثر العلماء في كل مذهب من التأليف في ذلك مطولاً ومختصرًا، خدمة للأمة ونصحًا لإتباع الأئمة، غير أن بعضها طويل ممل، وبعضها قصير مخل، ولم أر في مذهبنا أعني إتباع الإمام المبجل أحمد بن حنبل أحسن تنسيقًا وترتيبًا، وأكثر فائدة مع الاختصار مثل: «زاد المستقنع في اختصار المقنع» الذي ألَّفهُ الإمام العالم العامل: «شرف الدين أبو النجاموسي بن أحمد بن موسى الحجاوي» فقد اختصره من كتاب: «المقنع» للإمام القدوة» أبي محمد عبدالله بن محمد بن قدامة المقدسي» وجعله على قول واحد هو الراجح في مذهب (أحمد) وحذف منه مسائل يستغنى عنها وزاد فيه مسائل واقعة لابد منها.

وبالجملة فقد قيل: «من حفظ زاد المستقنع مع الفهم صار أهلا

للقضاء».

وقد أورد فيه مسائل خالف فيها الراجح في المذهب المعمول به عند المتوسطين كصاحب الإنصاف ومن سبقه في أكثر من سبعين موضعًا (١)، وخالف فيها الراجح في المذهب المعمول به عند المتأخرين وهو ما أخرجه هو في الإقناع وابن النجار في المنتهى والمرداوي في التنقيح في اثنتين وثلاثين مسألة، أذكرها هنا للفائدة:

الأولى: قوله: (أو خالطه البول أو العذرة ويشق نزحه، كمصانع طريق مكة فطهور)، هذه رواية والمذهب كما في التنقيح أن بول الآدمي وعذرته كسائر النجاسات لا ينجس بهما ما بلغ قلتين إلا بالتغير.

الثانية: لا تصح صلاة النفل في الكعبة إلا باستقبال شاخص منها وقدم في التنقيح وهو ظاهر المنتهى: تصح مطلقًا.

الثالثة: إذا نوى المنفرد الإئتمام أو الإمامة في أثناء الصلاة صح في النفل، وقدم في التنقيح والمنتهى: لا تصح في فرض ولا نفل.

الرابعة: إذا سلم في صلاة قبل إتمامها ناسيًا فتكلم كلامًا يسيرًا لمصلحتها لم تبطل، وفي التنقيح والمنتهى: تبطل مطلقًا.

الخامسة: ما كان من المساجد أكثر جماعة فهو أفضل من العتيق، وفي الإقناع والمنتهى: العتيق أفضل مطلقًا.

 ⁽١) وقد بدأت في جمع هذه المسائل ونظرًا لكثرتها رأيت إخراجها في كتاب مستقل ـ يسر الله
 إخراجه ـ .

السادسة: لا تدفع الزكاة إلى مطلبي ، وفي المنتهى: بلي .

السابعة: إنما يحرم مضغ العلك المتحلل على الصائم إذا بلع ريقه، وفي الإقناع والمنتهى: يحرم مطلقًا.

الثامنة: إذا باشر المحرم فأنزل أحرم من الحل لطواف الفرض وقدم في التنقيح والإقناع والمنتهى: يكفيه إحرامه لأنه لم يفسده.

التاسعة: قوله: (ثم يفيض إلى مكة ويطوف القارن والمفرد بنية الفريضة طواف الزيارة)، قال الشيخ منصور: ظاهره أنهما لا يطوفان للقدوم ولو لم يكونا دخلا مكة قبل، وكذا المتمتع يطوف للزيارة فقط. أ.ه.

وفي التنقيح والمنتهى: ثم يفيض إلى مكة ويطوف مفرد وقارن لم يدخلاها قبل للقدوم برمل ومتمتع بلارمل ثم للزيارة.

العاشرة: البيع بتخبير الثمن أنه اشتراه مؤجلا فللمشتري الخيار، وفي التنقيح والمنتهى: يؤجل في مؤجل ولا خيار، وأما ما ذكر في الزاد في ثبوته في الصور الأربع: التولية والمرابحة والشركة والمواضعة، إذا باع أقل أو أكثر فهو موافق لما قدم في المنتهى.

الحادية عشرة: ذكر في التنقيح والمنتهى أن المذهب متى بان رأس المال أقل حط الزائد، ويحط قسطه في مرابحة، وينقصه في مواضعة ولا خيار للمشترى (١).

 ⁽١) لم يبين الشيخ هنا ما هو رأي الحجاوي في الزاد وهو قوله: (خيار في البيع بتخبير الثمن متى
 بان أقل أو أكثر، ويثبت في التولية والشركة والمرابحة والمواضعة، ولابد في جميعها من =

الثانية عشرة: إذا اختلفا في عين المبيع تحالفا وبطل البيع، وفي التنقيح والمنتهى: القول قول البائع.

الثالثة عشرة: إذا اشترى ما بدا صلاحه وحصل آخر واشتبها بطل البيع، وفي التنقيح والمنتهى: لا يبطل بل يصطلحان على الثمرة.

الرابعة عشرة: المحجور عليه لحظ نفسه لا يبيع وليه عقاره إلا لضرورة أو غبطة ، وفي المنتهى يبيعه لمصلحته .

الخامسة عشرة: الوكيل في البيع يقبض الثمن إذا دلت عليه قرينة، وفي التنقيح والمنتهي: لا يقبض إلا بإذن.

السادسة عشرة: إذا قال للوكيل: بع بكذا مؤجلًا فباع به حلًا أو اشتر بكذا حالاً فاشترى به مؤجلًا لا يصح إلا مع عدم الضرورة، وقدم في التنقيح والمنتهى: يصح ولومع الضرر ما لم ينهه.

السابعة عشرة: لا يشترط في المغارسة والمزارعة كون البذر من رب الأرض، وفي التنقيح والإقناع والمنتهى: يشترط.

الثامنة عشرة: تنفسخ الإجارة بموت الراكب إذا لم يخلف بدلاً، قدم في التنقيح والإقناع والمنتهى: لاتنفسخ.

التاسعة عشرة: فيمن ربط دابة في طريق فعثر بها إنسان لا يضمن ولو إلا إذا كان الطريق ضيقًا، وفي التنقيح والإقناع والمنتهى: يضمن ولو واسعًا.

معرفة المشتري رأس المال).

العشرون: تسقط الشفعة برهن الشقص المشفوع، وفي الإقناع والمنتهى: لا تسقط.

الحادية والعشرون: لا يطالب أجنبي دفع إليه مودع وديعة عنده فتلفت عند الأجنبي، وفي التنقيح والمنتهى: يطالب ويستقر الضمان على المودع الثاني إن علم وإلا فعلى الأول.

الثانية والعشرون ظاهره في وجوب التعديل في الهبة يختص بالأولاد دون سائر الأقارب الوارثين، وفي التنقيح والمنتهى: يجب التعديل بين من يرث بقرابة من ولده وغيره في هبة غير تافه.

الثالثة والعشرون: لا يجبر زوجته الذمية على الغسل من الجنابة، وفي المنتهى: بلى.

الرابعة والعشرون: إذا بدأها الزوج فقال: كنت راجعتك فأنكرته فقولها، وفي الإقناع والمنتهي: قوله.

الخامسة والعشرون: إذا تحملت بماء الزوج ثم فارقها قبل الدخول والخلوة فلا عدة عليها، وفي المنتهى: تثبت بذلك العدة، ذكره في الصداق.

السادسة والعشرون: قوله: وإن اشترك اثنان لا يجب القود على أحدهما منفردًا لأبوة أو غيرهما فالقود على الشريك، ظاهره أن القود على الشريك مطلقًا.

وفي التنقيح والمنتهى: وإن اشترك عدد في قتل لا يقاد به البعض كحر وقن في قتل حر، أو ولي مقتص وأجنبي، وكخاطىء وعامد، ومكلف وغير مكلف، وكسبع ومكلف، أو مكلف ومقتول اشترك في قتل نفسه فالقود على القن وعلى شريك أب، كمكره أبًا على قتل ولده أو على شريك قن نصف قيمة المقتول، وعلى شريك غيرهما في قتل حرنصف ديته، وفي قتل قن نصف قيمته.

السابعة والعشرون: إذا غصب حرًا صغيرًا فحبسه عن أهله فمات بمرض وجبت الدية، وفي التنقيح والإقناع والمنتهى: لا تجب.

الثامنة والعشرون: إذا طلب السلطان امرأة أو استعدى رجل عليها بالشرط فماتت فزعًا لم يضمنا، وفي التنقيح والمنتهى: بلى .

التاسعة والعشرون: مضاعفة القيمة على من سرق من غير حرز لا يختص بالثمر والكثر والماشة؛ بل في كل مسروق من غير حرز، وفي التنقيح والمنتهى: تختص بما وردبه النص.

الثلاثون: إذا نذر الصدقة بمسمَّى من ماله يزيد على الثلث فإنه يجزؤه قدر الثلث، وفي المنتهى: يلزمه المسمى.

الحادية والثلاثون: وإن أقرت امرأة على نفسها بنكاح ولم يدعه اثنان من قبل، مفهومه إن كان المدعي اثنين لا يقبل، وفي التنقيح والمنتهى: يقبل إقرارها لاثنين.

الثانية والثلاثون: وإن أقر المريض لغير وارث أو أعطاه شيئًا صح،

والمذهب تعتبر حالة الموت فيهما كما في الإقناع والمنتهي.

هذه المسائل والتي قبلها خالف المصنف فيها الراجح من المذهب لعلو كعبه في العلم ورسوخ قدمه، فسلك بذلك مسلك المجتهدين لرأيه أن ما فعله هو الأقرب دليلاً. انتهى إلى هنا ما أردنا نقله من كلام الشيخ على الهندي ـ رحمه الله ـ.

قلت: هذا ما وجده الشيخ رحمه الله من المسائل التي خالف فيها الحجاوي الراجح في المذهب ولقد وجدت مسائل أخرى هي من هذا الباب لم يذكرها الشيخ وهي ما يلي:

الثالثة والثلاثون: قوله عن موقف الحاج من الجمرة الأولى: (ويجعلها عن يساره ويتأخر قليلاً ويدعو طويلاً)، وفي الإقناع والمنتهى: (يجعلها عن يساره ويرميها ثم يتقدم قليلاً)، وهو الموافق لحديث عبدالله بن عمر، وقد سبق التنبيه على ذلك في المسألة التاسعة عشرة مما خالف الزاد فيها المنقع.

الرابعة والثلاثون: نماء المهر المتصل فيمن طلقت قبل الدخول جعله الحجاوي للزوج بدون نمائه، وفي الإقناع والمنتهى قال: (خيرت بين دفع نصفه زائدًا وبين دفع نصف قيمته يوم العقد إن كان متميزًا وغيره له قيمة نصفه يوم فرقة على أدى صفة من عقد إلى قبض).

الخامسة والثلاثون: حضانة الطفل إذا سافر أحد أبويه لحاجة قريبًا

كان السفر أو بعيدًا هي للأم على ما قاله الحجاوي، وفي الإقناع والمنتهى: المقيم أولى.

هذا ما وجدته من مسائل ولعل هناك مسائل أخرى عزب عنها علم الشيخ رحمه الله وقصر عن الوصول إليها جهدي والعلم لله تعالى وحده . وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .



فهرس الموضوعات

वर्ठाय ी।	الموضوع
٣	مقدمة التحقيق
o	مقدمة الطبعة الأولى
۸	النسخ الخطية ومنهج التحقيق
١٤	ترجمة المؤلف
١٦	نسبة الكتاب للمؤلف والتحقق من اسمه
۲۱	مقارنات بين المخطوط والمطبوع
Yo	كتاب الطمارة
۲٦	باب الآنية
YV	باب الاستنجاء
	باب السواك وسنن الوضوء
	باب فروض الوضوء وصفته
٣•	باب مسح الخفين
۳۱	باب نواقض الوضوء
	باب الغسل
	باب التيمم
	باب إزالة النجاسة
	باب الحيض
	باب الأذان والإقامة
	باب شروط الصلاة
	باب صفة الصلاة
	بابسجودالسهو
	باب صلاة التطوع
	باب صلاة الجماعة
٥٧	باب صلاة أهل الأعذار

ب صلاة الجمعة	باء
ب صلاة العيدين	
ب صلاة الكسوف	
ب صلاة الاستسقاء	
عتاب الجنائز	
عتاب الزكاة	
ب زكاة بهيمة الأنعام	
ب زكاة النقدين	
بزكاةالعروض	
ب زكاة الفَطّر	
ب إخراج الزّكاة	
ب أهل الزكاة	یار
ت تاب الصيام	
ب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة	
ب ما يكره ويستحب وحكم القضاء	
ب صوم التطوع	
بالاعتكاف	
تتاب المناسك	ح
بالمواقيت	
ب	۔ بار
ب محظورات الإحرام	بار
ب الفدية	
ب جزاء الصيد	۔ بار
ب صيدالحرم	۔ یار
ب دخول مکة	بار
ب صفة الحج والعمرة	بار
ب الفوات والإحصار	بار

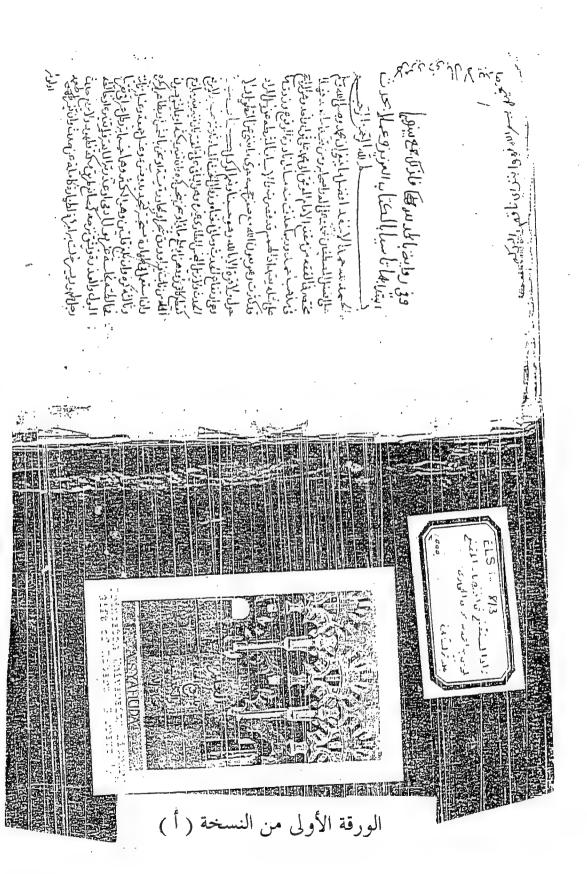
باب الهدي والأضحية
کتاب الجُمَاد
باب عقد الذمة وأحكامها
کتاب البیع
باب الشروط في البيع البيع المسروط في المسروط
باب الخيار
باب الربا والصرف
باب بيع الأصول والثمار
باب السلم باب السلم
باب القرض
باب الرهن
باب الضمان
باب الحوالة ١١٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
باب الصلح
باب الحجر
باب الوكالة
باب الشركة
باب المساقاة
باب الإجارة١٢٦.
باب السبق
باب العارية
باب الغصب بياب العالم الع
باب الشفعة
باب الوديعة
باب إحياء الموات
باب الجعالة
باب اللقطة
باب اللقيط

باب الهبة والعطية
فصل في تصرفات المريض
کتاب اُلوصایا
باب الموصى له ۱٤٦
باب الموصى به ۱٤٦
باب الوصية بالأنصباء والأجزاء العرب الوصية بالأنصباء والأجزاء
باب الموصى إليه الكوصى إليه
کتاب الفرائض
باب العصباً ت
باب أصول المسائل
باب التصحيح والمناسخات
باب ذوي الأرحام
باب ميراًث الحملُ والخنثي المشكل
باب ميراث المفقود
باب ميراث الغرقي
باب ميراث أهل الملل
باب ميراث المطلقة
باب الإقرار بمشارك في الميراث
باب ميراث القاتل وَالمُبعض والولاء
كتاب العتق
باب الكتابة
باب أحكام أمهات الأولاد ١٦٠ كتاب النكاح
باب المحرمات في النكاح ١٦٣.
باب الشروط والعيُّوب في النكاح
باب نكاح الكفار
باب الصداق
باب وليمة العرس

باب عشرة النساء
باب الخلع باب الخلع
كتاب الطَّالَق
باب ما يختلف به عدد الطلاق
باب الطلاق في الماضي والمستقبل الماضي والمستقبل
باب تعليق الطَّلاق بالشُّروط
باب التأويل في الحلف
باب الشك في الطلاق
باب الرجعة
کتاب الإیل،
کتاب الظمار
کتاب اللعان
١٩٥
باب الاستبراء المجاه المستبراء الاستبراء المجاهد
کتاب الرضاع
كتاب النفقات
باب نفقة الأقارب والمماليك والبهائم
باب الحضانة
۰
باب شروط القصاص
باب استيفاء القصاص
باب العفو عن القصاص
باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس ٢١١
ې ب د يو . د ب عصد ش يمه دري
باب مقادير ديات النفس
بابديات الأعضاء ومنافعها٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
باب الشجاج وكسر العظام

باب العاقلة وما تحمل
باب القسامة
کتاب الحدود
باب حدالزنا باب حدالزنا
باب حدالقذف
باب حدالمسكر باب حدالمسكر
باب التعزير
باب القطع في السرقة ٢٢١ ٢٢١
باب حدقطاع الطريقب ٢٢٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
باب قتال أهل البغي
باب حكم المرتد ألم المرتد المر
۲۲٦ قودان الأطعمة
باب الذكاة
باب الصيد
كتاب الأيمان
باب جامع الأيمان
باب النذر
كتّاب القضاء
باب آداب القاضي
باب طريق الحكم وصفته
باب كتاب القاضي إلى القاضي
باب القسمة
باب الدعاوي والبينات ٢٤٠
کتاب الشمادات
باب موانع الشهادة وعدد الشهود
باب اليمين في الدعاوي
كتاب الإقرار

4 5 4	کتاب فصول مهمة على زاد المستقنع
701.	المقدمة
707.	فصل في زيادات الزادعلى المقنع
Y00.	فصل في مسائل ذكرها الزاد في غير الموضع الذي جاءت في المقنع
	فصل في بيان مسائل مكررة
. ۲۲۲	فصل في مسائل خالف الزاد فيها المقنع
۲۷۸.	فصل في بيان المسائل التي خالف فيها المشهور من المذهب
۲۸۷.	الفهرس
	* * *



الورقة الأخيرة من النسخة (أ

غلاف النسخة (ب)

صطعبن محروعلى والصاد ومراعل وال فرقع أدوم ودجه بصراوسا وطاوروع للبله حدث اوعد وكالاخ من فوه المردنافض الوطو وكالاخ من فوه المخدر عانفير عالم المناو والمخدر عانفير عالم المناو لاقاله أومون براوانفصلون مخانجا بترفيل روالم فالماشيف الحاسم فهورك بوغيرتزار وغوداوزا البجس كنه بف د اونوح مندف أيود كالبرعام منغبر

حبر

قال لم كن ملكي تم ملكربعد واقام بعية فيلت الاان يكون قط قواند ملكاً الم فذ قبض بمن ملك ومخوه فانه لم يقبل فصرت ل أذا قال الم على كذف للرفرة فاناء حبرص لفرة فان فريجي بشفعة ادان ا وما عدره مبندظاهرة قبل وان صرم بمبنة اوخراو قدرة جوزه العا ويغيل كل بباج نفعه اوحدة رف وان ذاله على افسرجع في افت الدوان فشرو بجيس واجداس فيرمنرون فال لرعلى لف درهرو لزمرتما سنزوان فال ما بين درهم الي عنز أومن درهم ال عزه لزمراني والافاراع إدهرا ودسار لزمرا خدها وبعندران ذال الرعلي تريد وإنسا سكين في والم وفدى في خام وي وبومغرا الدار واسم الروساليا حامعرموسى والاران هوس المحادية المقدس الصالح الخدار من علد: رصد مادس وحد العزد اكرام الذي هون شهوري وكتعن وتسعل وفدت كنابزي والغفار لحفوا لمغ بالزلاد التقصراجي البعدة العنف الاستنحر من في المعراد في المراء بري محالعت بني غذا برايا وعا مركنا برضيوة الأراكر يتقايدي نترمو إنسالي مدوه ورحب النظرعيبالمنداك الاهرامة اعيب فيروع الالا



الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

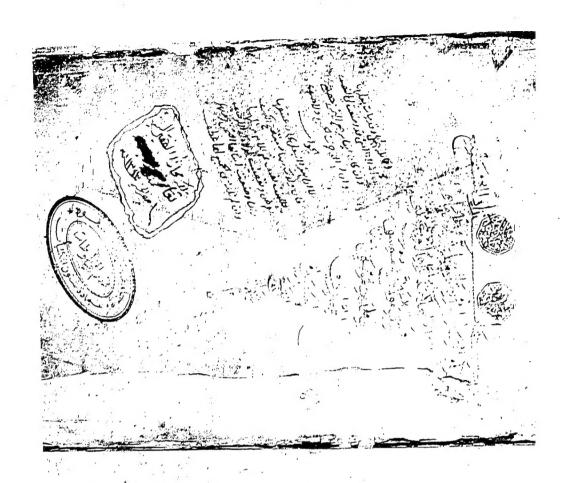
لناحس مختص المقنع في النقر النفالعالم العلامة موسى بناجد مِنْ مَوِّى الْحِيَا وَكِرْ كِرَالِسِمْ عَلَى مُدَّ هب الأمام جراري عرايم الدر رحة واسع

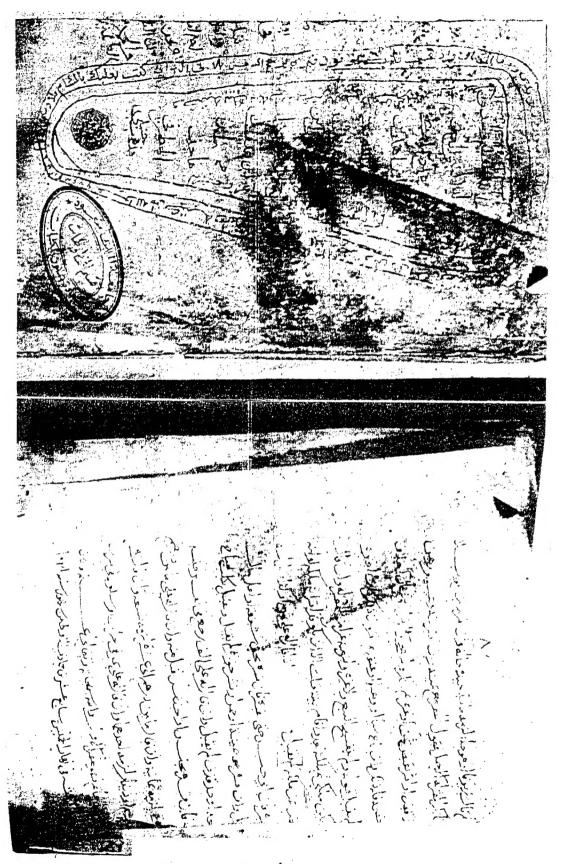
المناله الهاله وبانستين الحد لله حدال ينفده ا فصل ما ينبغي ن يجده وصلا إسرعم على فضل المصطفين محدو وعلى لم وصحيرومن تعبدها مأبعد فهذا مختص غالفة من مقنع الامام الموفق ابي عجد على قول وأحد وهالله في منه هدالمام احد وسماحد فت منه مسأيل نا درة الوقوع وزدت ما علم ثلم يعتمدها ذالهم قدقصرت والاسباب للتنبطان عن نياالمراد قدكيرة ومع صغر جمه حوى ما بعن عن التطي يل ولاحول ولا قوق الابالله ونعف حسنا ونع لوكل في الطهارة وهي ارتفاع الحديث وما في معناه وينوال لخت الله المنظم المعالى لا يرفع الحدة ولا مزيل الخنف الما ري غرة وهوالا فعلى خلقتم فأن تغربغيرها رج محطع كافوس ودهن او بملي مائي اوسخن الحسر كره وان تغير عكشرا و عائشق صونا) عندن نابت فيم وورق شبح أو عاورة ميتك

اوسحي

الورقة الأولى من النسخة (ج)

إبعثاة لامرتشعة كوان قالهعلى دربيخ اودب رخ لتتكري ويماوك فالبرعاء تريدين حراب ارسكه عِ تَوْلِبِ الْمِعْقُ فِي عَالِمَ مُعَدُمُ فِي مَعَرُولًا لَالِي كُلُ والناسيحانه وتتحاعلم والخدلب رتب العالمان وصلوا فيمو الماريخل سيدا لمرسلها وعلى كروصحه والتابعين العراها الى در الدب وزكر شعال موسى على در المراعل نعن من خطال عاليهن عيدرها ويطئ عرابهن ولرودا لاياو رود در المارد المارد والمارد المارد الم الورقة الأخيرة من النسخة (ج)





الورقة الأخيرة من نسخة (د)